

336
فبراير
2007

السيطرة الصامتة

الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية

تأليف: نورينا هيرتس
ترجمة: صدقي حطاب

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

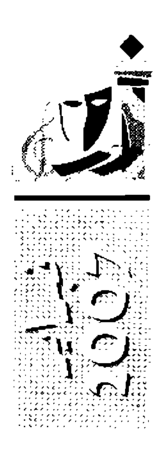
صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

336

السيطرة الصامتة

الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية

تأليف: نورينا هيرتس
ترجمة: صدقي حطاب



العنوان الأصلي للكتاب

The Silent Takeover

Global Capitalism and The Death of Democracy

by

NOREENA HERTZ

Arrow Book, The United Kingdom 2002.

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

محرم ١٤٢٨ - ديسمبر ٢٠٠٧

المحتوى

المحتوى

I

الثورة لن تُتلفز

رقص مع الجنيات الورديات

ي ـ ٢٠. الذين يعلمون يسهل عليهم حل هذا الإيجاز: إنه ٢٠ يوليو ٢٠٠١، نداء للعمل تم بثه لمئات الآلاف عند صرخة فأر الحاسوب «ي ـ ٢٠ ـ» جنوه.

كانت أول مرة أعلم فيها عن احتجاجات جنوه من خلال الإنترنت، شأني في ذلك شأن معظم الذين تجمعوا هناك. إن الرسالة التي تكرر إرسالها إلى الآلاف ونقلت إلى آلاف آخرين وصلتني في النهاية. حرب إعلام تقني يحمل رسالة واضحة: كوني هناك إن كنت تعتقدين أن العولمة في طريقها إلى الفشل، كوني هناك إن كنت تريدين الاحتجاج ضد الرأسمالية العالمية، إن كنت ترين أن الشركات المتعددة الجنسيات مسرفة في سلطانها، إن كنت لم تعودي تؤمنين بأن ممثليك المنتخبين سينصتون، كوني هناك إن كنت تبتغين أن تجدي من يسمعك.

«لقد انتصرت الرأسمالية، ولكن غنائمها لم تصل إلى الجميع»

المؤلفة

في العشرين من يوليو كانت مدينة جنوه تستضيف المؤتمر السنوي لمجموعة الدول الثماني (*). المكان الذي وفد إليه «زبائن» مدينة سياتل ومدينة ميلبورن وأعمال الشغب في الوسط التجاري والمالي من لندن وميدان البرلمان، وزبائن واشنطن وبراغ ونيس وكويبك وغوتنبرغ (إن كلمة زبائن، المصطلح المناسب لتسمية حركة لا يتعدى عمرها سنتين). لقد تجمعوا في أفواج، منهم من ارتدى ملابس جنيات مهلهلة، ومنهم شياطين حمر، يوزعون منشورات تطالب بمقاطعة شركة المشروبات بكاردي Bacardi، وأهالي الضواحي وفوضيون إيطاليون في برنامج تلفازي وقد ارتدوا سترات واقية، والبيئيون وقد حملوا هواتف نقالة، وأهالي الضواحي وقد حملوا آلات التصوير، وأخذوا يلتقطون الصور وكأنهم كانوا في رحلة يوم واحد إلى المدينة الكبيرة - إنها أشبه ببابل حيث تختلف اللغات وتختلف الغايات التي تجمعت تحت راية المعارضة.

كنت قد هيأت نفسي للغاز المسيل للدموع، وقرأت دليل جمعية روكوس Ruckus التي مقرها كاليفورنيا، وهو دليل لابد للمحتجين أن يقرأوه. وتزودت بالليمون والخل اللازمين ولمنديل ألفه حول وجهي، ولدم غير حقيقي في علبة شامبو سفرية (وهذا الدم المزيف يفيدك في النفاذ إلى قلوب الجماهير)، وكنت مستعدة لطلب الشرطة لي ولأمثالي بالابتعاد. لقد درست آليات العصيان المدني والعمل المباشر في ورشة عدم العنف التي التحقت بها مبكرا في ذلك العام في مكان اجتماع أشبه بالحظيرة في ضواحي مدينة براغ. على الرغم من أنني لم أتلق شيئا يعدني إعدادا كاملا لوحشية الشرطة الإيطاليين.

لم أكن أتصور أنني سأجد ذلك المدى الرحب للإحساس بروح الجماعة بين اهتمامات مختلفة وكثيرا ما تكون متضاربة، والشعور بالثقة المشتركة والصداقة والوحدة حول معارضة مشتركة للأوضاع الراهنة. ولم تتملكني سورة غضب أججها قرع الطبول المتواصل ولا زعيق حزين لصفارات تباع الواحدة منها بدولار، ولا جماعات الفوضويين السود الذين كانوا قد عقدوا العزم على تحطيم واجهات الحوانيت الأمامية، ولا تركيز كثيرين ممن حولي على هدم الحاجز الذي أقامته السلطات الإيطالية لإبقاء قادة العالم في الداخل ومحتجي العالم في الخارج.

(*) الدول الثماني هي مجموعة من الدول الصناعية الكبرى تشمل الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا [المترجم].

ولعل آخر ما كنت أتوقعه هو مدى خيبة الأمل المطلقة التي وجدتها عند من تحدثت إليهم من السياسة والسياسيين ومن المؤسسات ومن رجال الأعمال على حد سواء، وإلى الأبعاد التي كانوا مستعدين للمضي فيها لتحطيم ما رأوا أنه مؤامرة صمت. إن الشاب ذا الصدر العاري والذراعين الممتدين علامة رجل السلام والذي ظل منتصبا على الرغم من شدة ما تقذفه خراطيم المياه على ظهره، وفينوس، تلك الفتاة ذات الشعر القرنفلي الأحمر والنجمتين المتلألئتين اللتين ألصقتا على عينيها التي قالت لي بصوت ناعم فيه العلو والخفوت الأيرلندي إنها «مستعدة لأن تموت من أجل هذه القضية».

بعد عشر سنوات من آخر مرة سارت فيها الدبابات إلى الميدان، وبعد مرور اثني عشر عاما على انهيار جدار برلين، وبعد أطول فترة من الانتعاش الاقتصادي في العصر الحديث، ما زال التمرد يزداد بمعدل ملموس، ولا يقتصر ترديده على مئات الآلاف الذين تجمعوا في جنوه أوغوتنبرغ أو براغ أوسياتل، لا من مناضلين من مختلف المشارب و حسب وإنما أيضا من جماعات متباينة، وغالبا ما تكون مدهشة ـ من ناس عاديين، حياتهم عادية، أرباب بيوت ومعلمين ـ من سكان الضواحي والمدينة. وارتفعت في جميع أرجاء العالم شكوك حول ولاء الحكومات وأهداف الشركات، وهي شكوك في أن رقاص (بندول) الرأسمالية قد تحرك أكثر مما يجب، وأن حبنا للسوق الحرة قد حجب حقائق قاسية، وأن كثيرين قد خسروا، وأن الدولة لا يمكن الاطمئنان إلى أنها سترعى مصالحنا، وأننا ندفع ثمنا غاليا جدا لنمونا الاقتصادي المتزايد. ويقلقهم صوت التجارة والصناعة الذي طغى على أصوات الناس.

إن النهاية الخيالية للقصة التي بدأت في وستمنستر في ٣ مايو ١٩٧٩، في اليوم الذي تسلمت فيه مارغريت تاتشر السلطة، وتكررت الحكاية بعد ذلك في الولايات المتحدة، وفي أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وفي الهند ومعظم أفريقيا وبقية أوروبا، قصة الشوارع التي ترصف بالذهب، وتحقيق الحلم الأمريكي ـ تلك القصة لم تعد تعتبر أمرا مسلما به. إن الأساطير التي روجت في فترة الحرب الباردة، خوفا من أن يضعف «وضعنا» قد بدأت تسفه، فالثروة لا تترقرق دائما، فهناك حدود للنمو، والدولة لن تحمينا. إن مجتمعا لا تهديه سوى يد السوق غير المرئية ليس مجتمعا معيبا فحسب وإنما هو أيضا مجتمع ظالم [1].

فقاعة بينيتون Benetton

نستطيع أن نضع تاريخا لبداية هذا العالم، عالم السيطرة الصامتة من صعود مارغريت تاتشر للسلطة. تلك السيدة الحديدية ذات القبعة والشعر المصفف، التي جاءت بنوع خاص من الرأسمالية، مع رفيقها رونالد ريغان، وضع قوة غير عادية في أيدي الشركات، وربح السوق ليس على حساب السياسة وحدها وإنما أيضا على حساب الديموقراطية. وكان هذا ناتجا معمرا، وقد سادت أيديولوجيتها في كثير من دول العالم مع بعض التعديلات المنمقة. لقد أصبحت السياسة في أعقاب الحرب الباردة ـ وبشكل مطرد ـ بضاعة متجانسة ومنمطة.

إن بينيتون يوفر تشبيها بليغا لسياسة اليوم، فقد قامت شركة الأزياء الإيطالية على مدى الثماني عشرة سنة الأخيرة بحملات إعلان مثيرة لم يشهد العالم نظيرا لها. لوحات إعلانات ارتفاعها عشرون قدما عليها صورة طفل جائع أسود في لحظة احتضاره من مرض الإيدز، وزي عسكري ملطخ بالدم لجندي بوسني، وقتلة بينيتون المتحدون»، ومجلة تقع في تسعين صفحة بالصورة تلو الصورة لمساجين محكوم عليهم بالإعدام، وقد بدا عليهم الهزال وهم قابعون في السجن ينتظرون تنفيذ أحكام الإعدام فيهم. لقد صدمتنا بينيتون، ولكن الصورة لم تحدث أكثر من الصدمة. إنها لم تحشدنا للقيام بعمل، ولم تتناول هذه المشكلات. ولم تبحث هذه الإعلانات في أخلاقية الحرب، ولم تحاول أن تخفف من الفقر أو تشفي من الإيدز. كانت الغاية الوحيدة هي زيادة المبيعات، لا أن تؤدي إلى مناقشة للمشكلات التي تلي عقوبة الإعدام. وماذا لو ربحت من تعاسات الآخرين؟ [٢].

إننا نعيش في فقاعة بينيتون. يأتينا رجال السياسة بصور تصدمنا محاولين كسب ودنا بتصوير خصومهم كشياطين، ولتضخيم أخطار الأحزاب الأخرى. تذكر حملة المحافظين ـ حملة «عيني الشيطان» ـ التي أثارت جدلا كثيرا قبل انتخابات ١٩٩٧ التي وضعت صورة لطوني بلير بعينين شيطانيتين حمراوين فوق عبارة «عمالي جديد، خطر جديد». إنهم يتحدثون عن إحداث فرق وتغيير حياتنا. إن الأحزاب المختلفة تقدم لنا ـ افتراضيا ـ حلولا وخيارات مختلفة: قيم المحافظين وقيم الجمهوريين والطريق الثالث، كلها مجتمعة في محاولة للحصول على أصواتنا.

ولكن اللغة المنمقة لا تتماشى مع الواقع، فالحلول التي يطرحها ساستنا زائفة، كتلك التي تقدمها شركة بينيتون: فتاة صينية تقف إلى جانب فتى أمريكي، وتشابكت يدا امرأة سوداء بيدي امرأة بيضاء، وموديلات وجوههن غير مألوفة، وجوه صارمة، وأحيانا جميلة وأحيانا غير جميلة. أناس متعددو الألوان ارتدوا ملابس متعددة الألوان.

لقد غدت الإجابات السياسية خادعة كتلك الصفوف المتعاقبة من الملابس المتجانسة، وقمصان «T» النمطية والسترات المصنوعة من الصوف المحبوك وقد طويت ورتبت في دكان بينيتون الموجود في حيكم، والمحافظة والالتزام بامتياز في منطقة التسوق الرئيسية في المدينة. الطريق الثالث؟ إن الاحتمال الأكثر هو أنه المجيء الثالث (*). ويستمر رجال السياسة في تقديم حل واحد: وهو نظام قائم على الاقتصاد الحر، والثقافة الاستهلاكية وقوة المال والتجارة الحرة. وهم يجربونها ويبيعونها بألوان متباينة زرقاء أو حمراء أو صفراء، ولكنها تظل نظاما الشركة فيه هي الملك، والدولة رعيتها والمستهلكون هم المواطنون. إنه إلغاء صامت للعقد الاجتماعي.

ولكنني سأقول إن النظام متهافت من غير شك، فهناك تظهر شقوق خلف الإجماع العقائدي والانتصار المفترض للرأسمالية. فإن كان كل شيء على هذه الدرجة من الروعة فلماذا - كما سنرى - يتجاهل الشعب صناديق الاقتراع ويخرجون إلى الشوارع أو إلى الأسواق الكبيرة. كم هو كبير معنى الديموقراطية لو أن نصف الشعب فقط ذهبوا للتصويت، كما جرى في انتخابات بوش وغور الأمريكية، على الرغم من أن كل واحد كان يعلم أنها ستكون سباقا مغلقا. فما قيمة التمثيل إذا كان سياسيونا - كما سأبين - يقفزون الآن إلى قيادة الشركات بدلا من قيادة مواطنيهم؟

رأسمالية جاهزة عند الحاجة

مضى زمن قبل أن ينهض الناس للاجتماع، ولأن يدركوا أن الدولة التي لا وزن لها من غير المحتمل أن توفر لهم العالم الآمن النظيف الذي يريدون أن يشب فيه أطفالهم. لقد مضى زمن طويل لم يشك الناس فيه في عالم متجانس ذي أيديولوجية واحدة. ولماذا يشكون؟ ما دامت الحياة

(*) إشارة من المؤلفة إلى المجيء الثاني للسيد المسيح يوم الحساب [المترجم].

هنيئة وتنتقل من الحسن إلى الأحسن عند الكثيرين. ففي معظم السنوات العشرين الماضية ارتفعت أسعار الأسهم وانخفضت معدلات الفائدة، وصارت لدى الكثيرين بيوت يمتلكونها. وثلثانا في العالم المتقدم نمتلك أجهزة تلفاز [٣]. ويمتلك معظمنا في الغرب سيارات وينتعل أطفالنا أحذية نايك ويرتدون ملابس بيبي جاب Nike & Baby Gap، وازداد أفراد الطبقة الوسطى وكثروا!؟

إننا صور تتغذى بالنقط وتدعم الحلم الرأسمالي. وتعمل السينما والشبكات على تقديس جوهر الرأسمالية، ويجري تسجيل المعايير والأفكار السائدة وإعادة بثها وإخراجها في صور ملونة في الوقت الذي يتم فيه تحطيم واع لأي نقد لما يعتبر معتقدا سائدا. إن الجانب السلمي في الاحتجاجات التي جرت في سياتل وغوتنبرغ وجنوه كاد لا يظهر في شاشاتنا. لقد منعت شركة بروكتر وغامبل Procter & Gamble وضع أي شيء في إعلاناتها «يمكن أن يعمل بأي شكل من الأشكال على إشاعة النظرة التي ترى في المشاريع التجارية البرود والقسوة» [٤]. والبرامج المستهدفة هي تلك التي تؤكد رسالة المعلنين. «في كل مرة يفتح فيها التلفاز يجري فيها التأكيد بشكل ضمني على شرعية الأساس السياسي والاقتصادي والأخلاقي لنظام اجتماعي قائم على الربح» [٥].

وحاولت منظمة آدبوسترس Adbusters [٦] الكندية في العام ١٩٩٧ أن تروج إعلانا يناهض الثقافة الاستهلاكية وضعت فيه صورة خنزير على خريطة لأمريكا الشمالية والخنزير يمصمص شفتيه ويقول: «يستهلك الفرد في أمريكا الشمالية خمسة أضعاف ما يستهلكه الفرد المكسيكي، وعشرة أضعاف ما يستهلكه الصيني، وثلاثين ضعف ما يستهلكه الفرد في الهند... فاسترح يوم ٢٨ من نوفمبر اليوم الذي لا تشتري فيه شيئا». ولكن محطات تلفاز أمريكية مثل شركة NBC (شركة البث الأمريكية القومية) وشركة CBS (نظام كولومبيا للبث) وشركة ABC (شركة البث الأمريكية) رفضت بإصرار أن تبث هذا الإعلان على الرغم من الاستعداد لدفع رسومه. وقال ريتشارد غيتر Richard Gitter نائب رئيس المعايير الإعلانية في شركة جنرال إليكتريك General Electric في شبكة شركة البث الأمريكية: «لا نريد أخذ أي إعلان يضر بمصالحنا التجارية الشرعية».

أما شركة وستينجهاوس إليكتريك كوربس Westinghouse Electric Corps (التابعة لنظام كولومبيا للبث) فمضت أبعد من ذلك في رسالة رفضت فيها الإعلان، مبررة قرارها على أساس أن إعلان اليوم الذي لا تشتري فيه شيئا «يتعارض مع السياسة الاقتصادية السائدة في الولايات المتحدة» [٧].

الشراكة الهائلة (البهيموثية)

هكذا هو تراثنا. عالم تتعادل فيه الاستهلاكية بالسياسة الاقتصادية، تسيطر فيه مصالح الشراكة، وتنفث فيه الشركات التجارية والصناعية لغتها الخاصة بها على موجات الفضاء، وتخنق الشعوب بحكمها الإمبريالي. لقد أصبحت هذه الشركات ذاك الحيوان الأسطوري الهائل المسمى بهيموث Behemoth، عمالقة ضخمة عالمية في أيديها قوة سياسية ضخمة تستخدمها.

لقد حدث تغير في ميزان القوة ساهمت في إحداثه السياسات الحكومية في الخصخصة، وتحرير التجارة ورفع القيود والتطور في تقنيات الاتصالات خلال العشرين سنة الماضية. وهناك الآن مائة شركة متعددة الجنسيات هي أضخم الشركات وتتحكم في نحو عشرين في المائة من الأصول المالية العالمية، وأكبر ٥١ مؤسسة مالية في العالم هي الآن شركات، مقابل ٤٩ تمتلكها الدول [٨]. وتزيد مبيعات شركتي جنرال موتورز General Motors وفورد Ford على إجمالي الناتج المحلي لجميع دول ما وراء الصحراء الأفريقية وتزيد الأصول المالية لشركات آي بي إم IBM وبي بي BP وجنرال إليكتريك General Electric على القدرات الاقتصادية لمعظم الأمم الصغيرة، وتزيد عائدات مبيعات أسواق وول ـ مارت Wal - mart الأمريكية على عائدات معظم دول وسط وشرق أوروبا بما في ذلك بولندا وجمهورية التشيك وأوكرانيا والمجر ورومانيا وسلوفاكيا [٩]. وحجم الشركات يزداد ضخامة. وفي العام الأول من الألف الثالثة اندمجت عملاقة الاتصالات فودافون Vodafone بشركة مانيسمان Mannesmann، واندمجت شركة الأدوية العملاقة سميث كلاين بيشام Smith Kline Beecham بشركة غلاكسو ويلكم Glaxo Welcome، والشركة التي توفر خدمات الشبكة مع شركة وسائل الإعلام تايم وارنر Time Warner، لقد بلغ مجموع عمليات الاندماج في عام ألفين خمسة آلاف عملية، أي ضعف ما تم قبل عقد من الزمن، ولقد

قـزمت هـذه الاندمـاجـات الضـخـمـة نشـاط شـركـة أم سـي إيه MCA في ثمانينيات القرن العشـرين. ويبدو كل واحد من هذه الاندماجات أضخم من الاندماج الذي سبقه، ونادرا ما تقف الحكومات في طريقها؟ وكل اندماج جديد يعطي الشركات قوة أكثر. إن جميع ما نشتريه أو نستخدمه من بضائع ـ بترولنا والأدوية التي يصفها لنا الأطباء العموميون، والأشياء الضرورية مثل الماء ووسائل المواصلات والصحة والتعليم وحتى حواسيب المدرسة الجديدة والمحصولات التي تزرع في الحقول المحيطة بمجتمعاتنا ـ كل هذه يزداد تحكم الشركات فيها. وهذه الشركات ـ وبحسب هواها ـ قد تغذينا أو تدعمنا أو تخنقنا.

هذا هو عالم السيطرة الصامتة، العالم في صبيحة الألف الجديدة، حيث أيدي الحكومات تبدو مقيدة، واعتمادنا على الشركات في ازدياد، والمؤسسات الصناعية والتجارية هي التي تتولى عملية القيادة، والشركات الكبرى هي التي تحدد قواعد اللعبة، وغدت الحكومات هي حكام هذه الألعاب الذين يطبقون قواعد وضعها آخرون. وأصبحت الشركات النقالة ولائم متحركة، وصارت الحكومات تمضي بعيدا في اجتذاب هذه الشركات إلى شواطئها أو الاحتفاظ بها. وتعمى العيون عن ثغرات الضرائب. ويستخدم مغول التجارة والصناعة أساليب ذكية في التهرب من الضريبة لإبقاء حصيلتهم المالية خارج البلاد. وتدفع شركة روبرت ميردوك للأخبار ضرائب بمقدار ٦ في المائة عبر العالم كله، ولكنها ظلت حتى العام ١٩٩٨ لا تدفع شيئا في المملكة المتحدة، على الرغم من أن هذه الشركة حققت منذ العام ١٩٨٧ أرباحا في المملكة المتحدة بلغت ١,٤ بليون جنيه إسترليني [١٠]. إنه عالم يركع فيه ممثلونا المنتخبون أمام رجال المال والأعمال، ولا يتورعون عن الرقص لهم، على الرغم من أننا رأينا أمارات تآكل القاعدة الضريبية في خدماتنا العامة المتهالكة وفي البنى الأساسية.

إن الحكومات التي حاربت في الماضي من أجل الأرض صارت تناضل الآن بشكل عام من أجل مؤشرات السوق، وغدت إحدى وظائف هذه الحكومات الأولى إيجاد بيئة يمكن أن تزدهر فيها الشركات وتجتذبها. وأصبح دور الشعب، إلى حد كبير، مجرد توفير البضائع الحكومية والبنى التحتية التي تحتاج إليها هذه الشركات وبأقل تكلفة، وحماية نظام حرية التجارة العالمية.

نسقط متفرقين

وفي هذه الأثناء يلقى جانبا بالعدالة والإنصاف والحقوق والبيئة، وحتى قضايا الأمن الوطني. وخذ مثلا حالة طالبان ـ لقد ظلت الولايات المتحدة تدعمها حتى العام ١٩٩٧ بسبب مصالح شركة النفط الأمريكية، وذلك على الرغم من سجل النظام الكئيب هناك في مجال حقوق الإنسان، وأصبحت العدالة الاجتماعية تعني الوصول إلى الأسواق. وأضعفت شبكات الأمن الاجتماعي، وحطمت قوة الاتحاد.

ولم يشهد التاريخ الحديث مثل هذه الهوة التي تفصل بين الفقراء والأغنياء في الاتساع، ولا مثل هذه الأعداد من المستبعدين، أو الذين لا نصير لهم. فهناك ٤٥ مليون أمريكي لا يتمتعون بالتأمين الصحي. وفي لندن يترصد الذين يغسلون زجاج السيارات، متأبطين مسّاحات وحاملين دلاء من المياه القذرة، السائقين عند إشارات المرور، أما في مانهاتن فيفتش أناس في الحاويات عن علب المشروبات الفارغة مقابل خمسة سنتات ثمن العلبة الفارغة الواحدة. وفي الوقت الذي ينفق فيه الأمريكيون سنويا ثمانية بلايين دولار على مواد التجميل لا يجد فيه العالم تسعة بلايين دولار تكفي ـ حسب تقديرات الأمم المتحدة ـ لتوفير ماء الشرب النظيف والمرافق الصحية. وقد سجل عن حزب العمال قوله إن تكوين الثروة الآن أهم من توزيع الثروة [١١].

وقد ارتفع دخل أفقر العائلات الأمريكية خلال السنوات العشر التي بدأت في العام ١٩٨٨ إلى أقل من واحد في المائة، بينما قفز إلى ١٥ في المائة لخمس أغنى الأغنياء. وفي مدينة نيويورك يكسب أفقر عشرين في المائة معدلا سنويا يبلغ ١٠,٧٠٠ دولار في الوقت الذي يكسب فيه سنويا أغنى عشرين في المائة ١٥٢,٣٥٠ دولارا [١٢]. أما أجور من هم في الحضيض فهي متدنية جدا، وعلى الرغم من انخفاض أرقام العمال العاطلين في تلك البلاد فإن ١١ مليونا من العمال الأمريكيين العاملين، وطفلا واحدا بين كل خمسة أطفال أمريكيين، هم في عداد الفقراء.

لقد انتصرت الرأسمالية، ولكن غنائمها لم تصل إلى الجميع. وتتجاهل الحكومات مواطن الضعف في هذه الرأسمالية، وهذه الحكومات يزداد عجزها عن معالجة نتائج أنظمتها بسبب إجراءات السياسة التي أدخلتها.

وذاك النظام متعفن، وكثيرا ما يتم الكشف عن فضائح سياسية. ومن بين من وصموا بها ـ كما نعرف أو نظن ـ كول وشميت وميتيران، وحتى أولئك السياسيون غير المرتشين يزداد دينهم لهذه الشركات أو تورطهم فيها. ولا يتضح مثل هذا في مكان مثلما يتضح في الولايات المتحدة. لقد انغمست رئاسة كلينتون من البداية في الفضيحة ابتداء من ادعاءات وايتووتر عبورا بقضاء ممولي الحزب ليالي في غرفة نوم لينكولن في البيت الأبيض إلى القرار الأخير بالعفو عن تاجر الأسلحة والمتهرب من الضرائب مير ريتش Marc Rich. أما من ترشحوا العام ٢٠٠٠ لانتخابات الرئاسة الأمريكية فإن قدرتهم على خوض معركة الانتخابات كانت تتوقف على تأمينهم التمويل من الشركات، فقد بلغت ميزانية حملة جورج بوش George W. Bush ١٩١ مليون دولار [١٣]، وميزانية غور Gore ١٣٣ مليون دولار. والاعتراضات على مسودة القانون التي قدمها ماككين فينغولد McCain - Feingold حول إصلاح تمويل الحملة التي لو أجيزت لمنعت الشركات واتحادات النقابات والأفراد من تقديم إسهامات غير محدودة من «المال اليسير» للأحزاب السياسية الأمريكية، جاءت (هذه الاعتراضات) من الحزبين الديموقراطي والجمهوري.

ولا عجب إن كان نجم السياسيين قد أخذ في الأفول، فالناس يدركون تضارب مصالح السياسيين وعدم استعدادهم لتبني قضايا الناس، ومن ثم ينفضون عن السياسة بالجملة. لقد خاض معهد النساء البريطانيات ـ وهو رمز لمنظمة الوسط الميسور في إنجلترا ـ حربا ضد سلسلة أسواق سينزبيري Sainsbury حول الأغذية التي تنتجها شركة جنرال موتورز GM، واستقبل المعهد بلير بترحيب فاتر. وبينما شهدت ثمانينيات القرن العشرين ديموقراطية تبرز في العالم كالنمط السائد في الحكم الذي اصطبغ بشرعية فريدة ودعم جماهيري قوي، فإن التسعينيات اتسمت بانخفاض نسبة المقترعين وانخفاض نسبة المنتسبين للأحزاب، وكان تقييم رجال السياسة من حيث الجدارة بالاحترام أدنى من تقييم حرس أماكن وقوف السيارات [١٤].

وعلى امتداد العالم كله ابتداء من الديموقراطيات القديمة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، إلى الدول الفتية في أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى، غدا الناس اليوم أقل ثقة في المؤسسات الحكومية مما كانوا عليه قبل عشر سنوات. وفي الانتخابات العامة التي جرت في بريطانيا العام ٢٠٠١ لم تزد نسبة المقترعين على ٤٩ في المائة، وهو أدنى إقبال منذ الحرب العالمية الثانية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن نسبة الاقتراع الذي جرى في السنوات الست الماضية لم تشهد مثيلا لها خلال قرنين، حيث امتنع عن التصويت بحرية كثير من المواطنين الأمريكيين. لقد أصبحت البضاعة التي يبيعها رجال السياسة مشروخة، ولم يعد هناك من يرى أنها تستحق أن تشترى.

كسر الصمت

هذا هو عالم السيطرة الصامتة الذي سأتفحصه في كتابي هذا، وغايتي هي أن أفهم هذا العالم، وأن أعرف إلى أين يمكن أن يقودنا، فهو عالم تقزم موارد الشركات المتحدة فيه موارد أمم، وتعلو مرتبة رجال المال والأعمال على مرتبة رجال السياسة، عالم ثلاثة أرباع الأمريكيين فيه يرون أن الشركات قد اكتسبت سلطانا كبيرا على جوانب كثيرة من حياتهم [١٥]. وعلى الرغم من شدة الإلحاح في ترويج سياسة الحزب تبقى أعداد من يكلفون أنفسهم مؤنة التصويت في تناقص. ويلاقي الاقتصاد احتراما أكبر من السياسة، لقد أهمل المواطن وأصبح المستهلك هو المهم. «وحلت المشاركة في السوق محل المشاركة في السياسة» [١٦].

ولا يراد من بحثي هذا أن يكون ضد الرأسمالية. إذ إن من الواضح أن الرأسمالية أفضل نظام لصنع الثروة، وقد عملت التجارة الحرة وأسواق رأس المال المفتوحة على إيجاد نمو اقتصادي غير مسبوق استفاد منه معظم سكان العالم، إن لم يكن جميعهم. والكتاب ليس موجها ضد رجال الأعمال، والشركات خارج نطاق التصنيف الأخلاقي ولكنني أزعم أنها مزدوجة في معاييرها الأخلاقية. والحقيقة أن النشاط التجاري في بعض ظروف السوق أكثر قدرة واستعدادا من الحكومة للتصدي للكثير من مشكلات العالم، وعبارات «المسؤولية الاجتماعية» و«التنمية المستدامة» و«التأثير البيئي» مصطلحات يمكن أن نسمعها من كبار الموظفين التنفيذيين لا من وزراء الحكومة.

كما لا أنوي أن أمجد الحكومة. وعلى الرغم من أنني سأقول إن للدولة دورا كبيرا واضحا لتقوم به في المجتمع إلا أنني أشك كثيرا في قدرة الحكومة على الاضطلاع بهذا الدور، لاسيما الآن حيث تنطمس الحدود بين النشاط التجاري والحكومة، وتنعدم القيادة السياسية الحقة أو الإرادة.

وعلى أي حال فقد قصد من هذا الكتاب أن يكون - بلا استحياء - نصيرا للشعب ونصيرا للديموقراطية ونصيرا للعدالة. أريد أن أمتحن التبرير الأخلاقي لصنف من الرأسمالية يشجع الحكومات على بيع مواطنيها بثمن بخس، وأريد أن أتحدى شرعية تخسر الأغلبية فيها وتربح الأقلية. وأن أظهر كيف أن السيطرة تعرض الديموقراطية للخطر، وأن أجادل في أن هناك تناقضا أساسيا في صميم الرأسمالية الحرة. وأن في تحول الدولة إلى أدنى صورها ووضع الشركات الكبرى في الصدارة تعريضا لشرعية الدولة للخطر.

وسأدرس ما ينطوي عليه عالم لا نستطيع أن نعهد فيه للحكومات بأن ترعى مصالحنا، والذي تتولى فيه أدوار الحكومات قوى غير منتخبة - الشركات - كما سأفحص أسلوبا سياسيا تقليديا في التفكير يضع قيم سوق الأسهم فوق كل شيء، وسأرسم مخططا للجري السريع وراء الربح، وسأجابه أولئك الذين يبررون سياسة استخدام أموال الحكومة في مشاريع الغاية منها اكتساب الأصوات باعتبارها تعبيرا عن حرية الكلام، وأولئك الذين يبررون عدم التدخل في شؤون بلدان أخرى من أجل مصالح تجارتهم.

لقد تحول ميزان القوى تحولا جذريا بين السياسة والتجارة عبر العقدين الماضيين، تاركا - وبشكل متزايد - رجال السياسة في منزلة أدنى من منزلة تلك القوة الاقتصادية الضخمة للأنشطة التجارية الكبيرة. إن هذه العملية التي أطلقها محور تاتشر - ريغان، وازداد تسارعها بنهاية الحرب الباردة، قد كبرت بشكل مخيف في العشرين سنة الأخيرة، وتتجلى الآن بصور إيجابية وسلبية متنوعة. ومن أي زاوية نظرنا إلى هذه الظاهرة نجد أن الشركات الكبرى تتولى مسؤوليات الحكومة.

وكما بسطت المشروعات التجارية دورها انتهت، كما سنرى، إلى تحديد الميدان العام. فدولة السياسة أصبحت دولة الشركات. أما الحكومات فإنها - حتى وهي لا تعترف بهذه السيطرة - تجازف بتحطيم العقد الضمني بين

الدولة والمواطن، هذا العقد الذي يقع في صميم المجتمع الديموقراطي، وتجعل من رفض صناديق الاقتراع وتبني أشكال غير تقليدية من التعبير السياسي خيارات تتزايد جاذبيتها. وستكون مادة هذا الكتاب من تتبع هذه التطورات وتحري نتائجها.

ولم أكن في القرار الذي اتخذته لتأليف كتاب «السيطرة الصامتة» محايدة. فقد كنت محتاجة إلى أن أفهم معنى سخطي المتزايد، وشعوري بأن الأمور تسير إلى الانحراف. وكيف نبدو أنا وكثير من الناس حولي في غاية الانزعاج، مع أن الحياة لم تكن ـ من عدة نواح ـ أفضل مما هي عليه الآن؟ وكيف ينتهي بي الأمر لأن أرى أن السياسة أصبحت الآن ساحة تزداد عبثيتها واتجاهها نحو تحقيق المصلحة الخاصة. وأنا ابنة سيدة كرست كثيرا من حياتها لحمل النساء على الاشتغال بالسياسة. إنها ساحة لعرض جانبي أفضل فصوله مهزلة انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة؟ وكيف يتأتى أنه بعد عشر سنوات من هبوطي في مدينة لينتغراد لإقامة أول سوق للبورصة في روسيا ـ وكأنني بائعة متجولة تحمل الرأسمالية في حقيبتها ـ أن أشعر الآن بالحاجة الملحة إلى أن أشكك في مبادئها. وأتساءل: لماذا، عندما أوضحت لتلاميذي في كلية الاقتصاد في جامعة كيمبردج، حيث أعلم، أنني مستعدة للإشراف على القضايا التي يناقشها هذا الكتاب ـ لماذا أمطرني الطلبة بكثير من الطلبات التي لن يكون بوسعي تلبيتها كلها؟

إننا نقف اليوم في مفترق طرق حرج. فإن لم نعمل شيئا، وإذا لم نتحدَّ السيطرة الصامتة، وإذا لم نمتحن نظام اعتقادنا، وإذا لم نعترف بذنبنا في خلق نظام العالم الجديد هذا، فإن كل شيء سيذهب هباء. إن عدم المساواة في الدخل ـ كما سنرى ـ ليس سيئا بالنسبة إلى الفقراء وحدهم وإنما هو كذلك بالنسبة إلى الأغنياء أيضا [١٧]. إن تآكل الحكومة والسياسة المطرد خطر على الجميع بغض النظر عن المعتقدات السياسية. إن عالما فيه رئيس أمريكي يصدر القانون تلو القانون المحابي لمصالح الشركات الكبرى، ولروبرت ميردوخ سلطان أقوى من سلطان طوني بلير، وتضع الشركات الكبرى فيه الأجندة السياسية، إنما هو عالم مخيف وغير ديموقراطي. وقد تبدو فكرة أخذ الشركات الكبرى دور الحكومة سائغة من بعض الجوانب، ولكن المجازفات تتركنا ـ بشكل متزايد ـ دون مغيث.

وستروي القصة مجموعة من الشخصيات التي سنلتقيها في الطريق. الجدة «د» ذات الواحد والتسعين عاما التي قطعت أمريكا من الطرف الشرقي إلى الطرف الغربي لمناصرة حملة الإصلاح المالي، والأخت الراهبة باتريشيا مارشال الناشطة في مجال المساهمين والتي أقنعت شركة «بيبسي كولا» بأن تبيع مصنعها للتعبئة في بورما، وأوسكار لافونتين وزير المالية الألماني الأسبق الذي كان تعليقه الأخير عند استقالته «لم يعرض القلب للبيع في سوق الأسهم بعد». هذه بعض الأصوات التي سنسمعها.

غير أن هذا الكتاب ليس مجرد تجميع لقصصهم المتفرقة، إنه مجموع قصصنا جميعها. إننا جميعا وسط سيطرة شركات كبرى، ولن تحمينا من تأثيرها مجتمعات مغلقة ولا رواتب بمئات الآلاف.

إن موضوعي هو بيان كيف زحفت السيطرة الصامتة علينا، ولماذا هي أمر مقلق، وماذا نستطيع أن نفعل إزاءها.



2

العيش في عالم مادي

موسيقى الروك في مملكة بوتان

إن مملكة بوتان هي الأرض الأسطورية لتنين الرعد، وهي آخر مناطق الهملايا المستقلة وتقع بين التبت والهند. ونتيجة لإصرارها على الاحتفاظ بطابعها الوطني ظلت تتخذ لعدة قرون نهجها الخاص بها. ويبلغ عدد سكانها ستمائة ألف نسمة، وهي من أفقر بلاد العالم من حيث دخل الفرد، فمعدله ٥٥٠ دولارا في السنة، ولكن هذه صورة مضللة لأنها تغفل حقيقة أن أكثر من ٨٥ في المائة من السكان يشتغلون بزراعة تكفي لعيش الأسرة أو تزيد قليلا، وعمليات المقايضة هي الأسلوب السائد. والناس في بوتان يتمتعون بالغذاء والكساء الجيدين، ولا يكاد يوجد أحد ليس له بيته الخاص به.

والنجاح في تلك البلاد تحدده اعتبارات تنمية بيئية وروحية وأخلاقية، ويضعون آداب السلوك والاستنارة فوق الثروة المادية. ويتمسكون بالقيم البوذية، ويحافظون على الموروثات. وفي البلاد ألفا دير نشط، وما زال قانون السلوك

«أنتم لا تسيئون إلى الفقراء عندما تعملون على دفع رواتب عالية للمسؤولين الكبار»

المؤلفة

القــديم Driglam Namsha جــزءا من المنهج المدرسي. ويقــول ملك بوتان Jigme Singye Wenagchuk «إن إجمالي السعادة الوطنية أهم من إجمالي الناتج الوطني».

لقد تم رسم طريق التنمية بعناية بحيث يظل متماشيا مع نظام البلاد العقائدي المتكامل. وبينما استقبلت جارتها نيبال في العام ١٩٩٨ نصف مليون سائح، استقبلت بوتان في ذلك العام ستة آلاف سائح، ولدى كل من البلدين نظام سلوك حازم يشمل منع الإكراميات (البقشيش)، ويقوم النظام بتوزيع الحلوى والأقلام على الأطفال المحليين لمنع التسول.

وقد تم تحاشي مصدر مهم للدخل الأجنبي وهو قطع الأخشاب للتجارة، وذلك لما يسببه هذا من خراب للبيئة. وبوذية بوتان تولي علم البيئة (الإيكولوجيا) اهتماما كبيرا، وقد بين ذلك وزير التخطيط C.Dorji فيها بقوله «لن ندفع إلى الأخذ بكل ما هو حديث بغير تمحيص، وسنستفيد من تجربة من سلكوا درب التنمية قبلنا، ونأخذ بالتحديث بحذر وبخطى تتماشى مع قدرتنا وحاجاتنا. ولهذا فإننا نسعى للمحافظة على ثقافتنا وموروثاتنا ونظم قيمنا ومؤسساتنا».

ولكن آثار الرأسمالية العالمية الضارة بعيدة المدى وصلت حتى إلى بوتان التي لا تستطيع أن تتحاشى إشارات إذاعة قوتها كيلو واط واحد تتردد بين الآلاف من الأطباق المستقبلة للإرسال، والتي غدت في السنوات القليلة الماضية تظهر بين أعلام الصلوات ودواليب الصلوات (أسطوانة تدور عليها الدعوات المكتوبة عند البوذيين) التي تزخرف الريف.

وتأثير الغرب واضح، فقد حلت لعبة كرة السلة محل الرماية بالسهام، بفضل أشرطة الفيديو لألعاب NBA (اتحاد كرة السلة الوطني لأمريكا الشمالية) التي شحنها الملك من نيويورك. أما موسيقى ورقص الروك اللذان تبنتهما شركة Colgate فإنهما ينافسان الآن مشاهد الهملايا البانورامية في اجتذاب أنظار المشاهدين. وإن أفلام «الأصدقاء» والتيلي تويز Teletubbies ومؤسسة الإذاعة البريطانية BBC وشبكة الأخبار CNN تسلي وتعلم وتخبر. وتتقاطع في النوادي الليلية فرقة إن سينك N'Synce وبريتني سبيرز Britney Spears من جهة ونادي الثقافة وفرقة وام Wham، التي ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين من جهة أخرى. وقد وضعت نظم اتصالات حديثة

جاهزة للعمل، وحل البريد الإلكتروني محل كتابة الرسائل، على الرغم من أن الملكة Tashi Dorji Whangmo Wang chuk وهي أكبر زوجات الملك الأربع سنا ـ قد خصصت عشرة أيام للخدمة البريدية المجانية لتحارب هذا التطور. ويحج الآن الأطفال إلى المعابد ليصلوا ويشعلوا مصابيح تتقد من الزبدة، وتلبس البنات الملابس الأمريكية الحديثة، ويبيع الفلاحون التفاح والبرتقال والبطاطا وحب الهيل (الهال) لجيرانهم من الهند والبنغلادش مقابل العملة الأجنبية، وهناك خمسة وعشرون مخزنا للفيديو مملوكة لأفراد في العاصمة Thimphu.

وهكذا تم اختراق بوتان آخر جنة أرضية أسطورية، ولم تستطع مقاومة النفايات القادمة إليها من الغرب، ولم تستطع الاستمرار في سياستها الانعزالية، فقد فتحت أبوابها للتأثيرات الغربية. ويثير هذا الوضع العديد من الأسئلة. ما أسرع ما تجذرت بصورة لا رجعة عنها قوى العولمة ورأسمالية السوق الحرة. كيف سينساق الشعب وبشكل أعمى وراء قائدهم إذا فتحوا عيونهم ورأوا القنوات المتعددة وعالم الأحزاب الكثيرة؟ هل ستستطيع بوتان أن تسلك «السبيل الأوسط»، طريقا إلى الأمام يزعم أنه يضم الحداثة دون أن يفسد الأيديولوجية التقليدية، وهل ستحل عبادة الثروة (شيطان الجشع) وثقافة الموسيقى الأمريكية التي تبث ٢٤ ساعة في اليوم من محطة MTV محل الولاء والتقدير لبوذا وبسرعة؟ وهل أيام التنوير وازدراء النجاح المادي معدودة، لاسيما أن البوتانيين سيكتشفون ضآلة ما يمكن أن يسهموا به مقارنة بالآخرين؟ وإلى أي مدى يمكن للملك وزوجاته الملكات أن يظلوا قادرين على توجيه اقتصادهم وأن يتحملوا مسؤولية رفاه مواطنيهم؟

وإذا كان من الممكن اتخاذ ما جرى من أحداث في أماكن أخرى مقياسا، فإن ذلك قد لا يستمر طويلا.

الدولة ممسكة بزمام الأمور

وتظل الدولة البوتانية ـ في الوقت الحاضر على الأقل ـ القوة الاقتصادية الرئيسية (معظم الصناعات تمتلكها الدولة)، والراعية الرئيسية لحاجات الشعب من الرفاه ـ وهي أدوار كانت تلعبها الدولة أيضا في أوروبا وأمريكا في الشطر الأكبر من القرن الماضي قبل أن يحدث التحول في نمط التفكير

الأساسي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين عندما كانت الصورة المتطرفة للرأسمالية الحرة المتجسدة في النموذج الأمريكي قد صارت مسيطرة جدا وقبل أن تقع الحكومة في غرام السوق الحرة.

وقد بدأت الحكومات في أوروبا والولايات المتحدة مع نهاية القرن التاسع عشر تسلم بأن عليها مسؤوليات تتجاوز النظام الداخلي والأمن الخارجي، وكان هناك إدراك متزايد بأن الرأسمالية مسؤولة عن أعمال وحشية كبيرة، وشعور بأن على الدولة أن تؤدي دورا في تلطيف أكثر عناصر النظام شدة عبر شكل من أشكال التدخل الاجتماعي. وقد تسارعت خطوات هذا الإحساس الناشئ عبر النصف الأول من القرن العشرين من خلال انهيار سوق المال في نيويورك والكساد الكبير، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية. وأدت هذه الأحداث إلى بطالة واسعة وحتى إلى معاناة إنسانية كبيرة.

ومع منتصف القرن الماضي بدأت معظم الدول المتقدمة بإقامة نظام ضمان اجتماعي ودولة الرفاه في محاولة منها لتلبية احتياجات الفقراء، وفي الوقت نفسه صد تهديد الشيوعية [1]. وكان الاتحاد السوفييتي في ذلك الحين يقدم لرعاياه أسخى حُزم من الرفاه. وكانت عناصر الحزمة تختلف من قطر إلى آخر وتتراوح بين خطط سخية لإعادة توزيع الثروة، وتقديم المؤن الضرورية لسد العوز. ولكن معظم الدول الغربية كانت تقدم الدعم المادي للحصول على الخدمات التعليمية والصحية والعناية الشخصية بالإضافة إلى شكل من أشكال المحافظة على الدخل. وكان الرأي السائد هو ألا يسمح لأي مواطن بأن يقع دون الحد الأدنى من الرفاه الشامل. وعلى سبيل المثال ارتفعت في المملكة المتحدة ما بين العام ١٩٤٥ ومنتصف السبعينيات من القرن العشرين نسبة تنفق على خدمات الرفاه الرئيسية من إجمالي الناتج المحلي من ٥ في المائة فقط إلى نحو ٢٠ في المائة. وارتفع الإنفاق على الخدمات الصحية الوطنية من ٥٠٠ مليون جنيه في العام ١٩٥١ إلى ٥٥٩٦ مليونا عند العام ١٩٧٥[2]. ولكن التوسع في الإنفاق الاجتماعي في الولايات المتحدة جاء متأخرا، فإن الدولة لم تظهر اهتماما حقيقيا في توسيع ميزانية الرفاه بشكل ملموس إلا بمجيء إدارتي كينيدي وجونسون (١٩٦١ ـ ١٩٦٨)، ولم يعلن الرئيس جونسون «حربا وطنية على الفقر» [3] إلا في العام ١٩٦٤ وسط ازدهار كبير ونمو اقتصادي مستدام.

ولم تكن الدولة فقط وحدها المزود الرئيسي للرفاهية في فترة ما بعد الحرب، وإنما أصبحت أيضا الممثل الاقتصادي الرئيسي أيضا. وحتى قبل الحرب العالمية الثانية بدأت أقطار أوروبية في تأميم الصناعة، وقد تسارعت هذه العملية بعد العام ١٩٤٥. فقد أصبح جمهور المنتخبين منفتحا على فكرة تولي الحكومة السيطرة على المواقع المهمة، لأنه رأى فعالية سيطرة الدولة على اقتصاد الحرب.

ولكن تملك الصناعة وحده لا يكفي، فقد شعرت أيضا حكومات ما بعد الحرب بأن قيامها بدور نشط في السيطرة على الاقتصاد الكلي والسوق أمر مشروع. فاتفاقية Bretton Woods (*) التي وقعتها الدول الصناعية الكبرى في العام ١٩٤٤ جاءت بتنظيمات دقيقة للأسواق المالية، وحلت اقتصاديات كينز Keynes (**) محل ليبرالية الكلاسيكية الجديدة في الغرب على الأقل، وهو نظام ترك السوق وحده ـ وإلى حد كبير ـ يقوم بتنظيم الحياة الاقتصادية.

كان جون مينارد كينز يعتقد أن بوسع الحكومات أن تتدخل في الاقتصاد، بل ويجب عليها أن تفعل ذلك، وطور نموذجا جديدا تماما تناول الاقتصاد من زاوية النقود والمال، ونادى بأن الاقتصاد لا يمتلك المثل الأعلى الطبيعي لإيجاد التوظيف الشامل، ولذا فإن كان التنظيم الذاتي لا يستطيع تقديم الوظائف فإن على الحكومات أن تتدخل لتوفيرها، ما دامت حالات الكساد التي حدثت لم تكن ناتجة عن إفراط في الإنفاق وإنما عن تقتير في الإنفاق. ودعت نظرياته ـ التي نشأت في أعقاب انهيار السوق المالية في نيويورك Wall Street والكساد الكبير ـ الحكومات إلى ديمومة الطلب الاقتصادي الشامل والتوظيف العام، وذلك ضمن نطاق اقتصاد مختلط ودولة رفاه. ولاءمت هذه النظريات تلك المرحلة، واستعداد الحكومة الكبير لأن تكون قوة دائمة تجلى إبان الحرب. وترجم التماسك الاجتماعي في التوظيف الإجماعي، وفي نظام رفاه شامل يعادل الحالة النفسية السائدة التي تنشد الاستقرار والأمن في السلام الذي تحقق بثمن غال.

(*) عقد في العام ١٩٤٤ في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة مؤتمر عالمي مالي تمخض عن تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي [المترجم].

(**) البارون جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) عالم اقتصاد بريطاني شهير كان يقول إن البطالة من سمات اقتصاد السوق غير المنظم، ولذا فإن تحقيق مستوى عال من إيجاد الوظائف ضروري للحكومات. وقد أسهم في إقامة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي [المترجم].

ومع انتهاء فترة الأربعينيات (من القرن العشرين) أصبحت حكومة العمال البريطانية تتبنى بشكل شامل اقتصاديات كينز. أما في الولايات المتحدة فإن قانون التوظيف الصادر في العام ١٩٤٦ ألزم الحكومة بتحقيق التوظيف الشامل، ولكن الوصول إلى هذه الغاية لم يتم إدراكه إلا في الستينيات عندما تحرك كينيدي وجونسون نحو برنامج كينزي صريح. وأعادت أقطار غربية أخرى بناء اقتصادها بعد الحرب ـ وكانت تعتمد كثيرا على المساعدة الأمريكية ـ وسرعان ما تبنت نموذجا مشابها: دولة رفاه كبيرة، وتملك الدولة للصناعات الرئيسية، وحكومة التدخل. وأخذت كثير من الدول النامية باستراتيجيات تنمية تسيطر عليها الدولة.

إعادة تصور الدولة

بدأت الأمور في التغير عند نهاية العام ١٩٧٣ عندما شكلت الدول المنتجة للنفط ـ ومعظمها عربية ـ تحالفا سمي الأوبك (منظمة الأقطار المصدرة للنفط)، فارتفعت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا. ورافق هذا الارتفاع الكبير لأسعار النفط ارتفاع في الأسعار والأجور، وأطلق انكماشا اقتصاديا وبطالة وتضخما في الأسعار زاد في عدة أقطار على ٢٠ في المائة ونشر في أقطار العالم الثالث عجزا عاما عن خدمة ديونها.

والنظرية الكينزية السائدة التي كانت ناجحة كثيرا في السنوات الثلاثين السابقة برهنت على عجزها في معالجة الوضع في ظل أزمان الاضطراب هذه. ولم يقتصر الأمر على عجزها عن تقديم أي علاج، وإنما ظهر الكثيرون الذين اعتقدوا أنها هي التي أدت إلى الأزمة في الدرجة الأولى. والأحداث، على أي حال، أحالت مبدأ من مبادئ الكينزية الأساسية إلى هراء، وهو أن التضخم لا يمكن أن ينشأ في الوقت نفسه الذي تنشأ فيه البطالة. ولذا لزم إيجاد حل جديد عندما صارت الحكومات تؤمن بأن «المشكلة ليست في إدارة ضعيفة للإجماع السائد وإنما في الإجماع نفسه» (٤).

إن الظروف الاقتصادية الجديدة التي أطلقتها الأزمة النفطية من عقالها تطلبت أسلوبا جديدا من إدارة الاقتصاد: الكبح المالي والتحكم في عرض النقود. وبين عشية وضحاها سُمع أن وزراء مالية جميع الدول

الغربية تقريبا يتحدثون عن الحاجة إلى محاربة التضخم وكبح القطاع العام. وقد جعل مقدمو القروض للأقطار المأزومة من تبني هذه الروح الجديدة شرطا لتقديم القروض. وفي بريطانيا عندما أجبر وزير ماليتها دينس هيلي على اللجوء لصندوق النقد الدولي لطلب قرض في العام ١٩٧٦، كان من شروط معونة الصندوق تخفيض الإنفاق العام والضبط المحكم للتضخم.

ومنذ تلك اللحظة أخذت الكينزية ومعها الحكومة الكبيرة تحتضران، إن لم تكونا قد ماتتا بالفعل. ونعاهما رئيس الوزراء العمالي جيمس كالاهان James Callaghan في خطبته التي ألقاها في مؤتمر حزب العمال في وقت متأخر من ذلك العام نفسه: «كنا نعتقد أن بإمكانكم أن تتدبروا أموركم للخروج من الانكماش الاقتصادي، وأن تزيدوا من فرص العمل.. بزيادة الإنفاق الحكومي كثيرا. وأقول لكم بكل صراحة. إن هذا الخيار لم يعد موجودا» [٥]. وفي الولايات المتحدة كان الرئيس كارتر قد توصل إلى هذا الاستنتاج، فاختصر النفقات العامة.

وهكذا صار كينز مع نهاية السبعينيات في القرن العشرين مجرد هامش في التاريخ، وهو الذي تم اعتناق تعليماته بحذافيرها في الغرب في محاولة لإعادة بناء عالم حطمته الحرب، ولإقامة كتلة رأسمالية ثابتة هي بمنزلة الحصن أمام الشيوعية. ومع ذلك فإنه على الرغم من نبذ الكينزية فقد استغرق انتصار شكل جديد من الرأسمالية بأيديولوجية متميزة بضع سنوات. وخلال إدارتي كل من كالاهان وكارتر كانت الفكرة لا تزال سائدة، وكانت فحواها أن الدولة قد وجدت لتحل ما في السوق من تناقضات، وأنها قوة في مصلحة الاقتصاد.

صعود اليمين الجديد

وجاءت اللحظة الفاصلة بين عهدين في العامين ١٩٧٩ و١٩٨٠ بانتخاب مارغريت تاتشر أولا ثم رونالد ريغان وهما سياسيان ينتميان إلى اليمين الجديد. وقد تبنيا - بحماس - السوق الحرة، وكانا يعاديان - بإصرار - مفهوم الدولة المتدخلة (في شؤون مواطنيها). لقد رفضت ابنة البقال وممثل هوليوود مذهب كينز، وتبنيا آراء اقتصاديين من أمثال ميلتون

فريدمان Milton Friedman وفريدريتش حايك Friedrich Hayck، لم يجادل هذان الاقتصاديان في أن الأسواق يمكن أن تفشل بل وفشلت، وإنما آمنا بأن السوق الحرة قادرة بشكل أفضل من الدولة على توزيع البضائع والخدمات، وأن محاولات الحكومة لمحاربة إخفاقات السوق تؤذي أكثر مما تفيد. وعادا إلى الفكرة التي صاغت السياسة الاقتصادية منذ حقبة الملكة فيكتوريا وحتى انهيار السوق المالية الأمريكية، وإلى أن «دور الدولة هو فرض العقود وتوفير العملة المستقرة... لضمان عدم انحراف قوى السوق» [٦، ٧] وبشكل أساسي لتوفير أفضل مناخ لازدهار النشاط التجاري، وأعادا إلى الأذهان عبارة رئيس الولايات المتحدة في العشرينيات من القرن العشرين كلفن كوليج Calvin Coolidge وهي «إن شغل أمريكا هو النشاط التجاري».

أما مدى ما اشتمل عليه هذا المذهب الجديد من أيديولوجية متماسكة - المذهب الريجاني أو التاتشري الذي يمكن أن تعتنقه دول أخرى - فهو مسألة قابلة للنقاش. وكثيرا ما كانت أهداف هذين الزعيمين وأولوياتهما مختلفة، فقد تبنت تاتشر نظرية التحكم في عرض النقود Monetarism التأكيد على التحكم الدقيق في الموارد النقدية - بينما كانت إدارة ريغان واقعة تحت هيمنة اقتصاديي العرض الذين كانوا يتبنون تخفيض الضرائب لإعطاء أكبر حافز للإنتاج. ولكن كانت هناك موضوعات تختلط بسياستي ريغان وتاتشر وتعطي هاتين السياستين طابعا متميزا، وجعلت من الممكن تحديد أتباعهما في الأقطار الأخرى. ومن الأسهل تعريف آرائهما بالنفي: إنها رفض لجميع أركان الإجماع الكينزي لفترة ما بعد الحرب. فقد نادى اليمين الجديد بتخفيض التضخم، وخفض النفقات العامة [8] (التي اعتبروها سببا رئيسيا للخمول الاقتصادي الحالي) بدلا من الاقتصاد المختلط، وذلك بدلا من غايات التوظيف الشامل، وإيجاد دولة الرفاه السخي. لقد أراد اليمين الجديد أن تصل التخفيضات إلى الصميم، مع خصخصة كثير من وظائفها أو تكليف مؤسسات أخرى بالقيام بها.

وقد شعر اليمين الجديد بالغلو في ما كان مطلوبا من الحكومة في فترة ما بعد الحرب، وكان رأيه أن دور الحكومة يجب أن يكون تخفيف أشد الشرور التي هي قدر الإنسان، وتوفير إطار يستطيع الناس والجماعات أن يتابعوا من

خلاله أهدافهم المختلفة، لا لضمان الرفاه العام بشكل إيجابي [٩]. كما كانت الحال في العقود السابقة. وفي العام ١٩٨٧ تحدث وزير الخدمات الاجتماعية في وزارة تاتشر جون مور John Moore فقال: «ظل الرأي العام في بريطانيا لمدة تزيد على ربع قرن بعد الحرب، وبتشجيع من رجال السياسة يسير في طريق أعوج نحو اعتماد أكثر على دولة أقوى. وتحت قناع الشفقة تم تشجيع الناس ليروا أنفسهم ضحايا الظروف» [١٠]. ورأى اليمين الجديد أن عقلية الرفاه قد ولدت البلادة والتواكل.

لقد كان هناك تحول واضح في الأولويات عند هؤلاء القادة الجدد. فقد حل الاستقلال محل الاعتماد المتبادل. ورفض مبدأ المساواة على أسس أيديولوجية، ولم يعد للدولة دور تقوم به في إعادة توزيع الثروة [١١]. واعتبرت معايير الفقر النسبية لا مكان لها، وأضحى تعريف الفقر بمعايير الحاجة المطلقة. وكما زعمت تاتشر في العام ١٩٨٥: «أنتم لا تسيئون إلى الفقراء عندما تعملون على دفع رواتب عالية للمسؤولين الكبار» [١٢]. وما عادت الدولة مسؤولة عن توفير دعم بلا تمحيص لمن حرموا من القدرة على أن يكونوا منتجين لأي سبب كان. وفي العام ١٩٨١ وفي أعقاب أعمال الشغب التي جرت في بريكستون Brixton قال نورمان تبيت Tebbit الذي كان وزير دولة لشؤون التوظيف في تصريح مخز «إن أبي لم يشاغب بل ركب دراجته ليبحث عن عمل» [١٣]. وصار الوازع الأخلاقي للتاتشرية «اركب دراجتك» [١٤].

واعتبر الجشع شيئا حسنا، وقد صورت الكتب التالية وبكل أمانة تلك الفترة كتاب Wall Street لأوليفر ستون Oliverstone، وكتاب The Bonfire of Vanities لتوم وولف Tom Wolfe وكتاب Money لمارتن إيمس Martin Amis، وكتاب Liar's Poker لمايكل لويس Michael Lewis. وكانت أزياء الطامحين إلى المشاركة في الحلم الرأسمالي قد خيطت لتناسب هذا الطموح. وكتب رجال الاقتصاد في جامعة شيكاغو عن الإنسان باعتباره أنانيا ونفعيا. إلى أبعد حد. ويكاد أن يكون الرجل الاقتصادي Homo economicus قد ولد في نبوءة تحقيق الذات.

لقد تخلت حكومة مارغريت تاتشر المحافظة الجديدة عن طموحات حكومات العمال والمحافظين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وتخففت من التزام الحكومة في توفير التوظيف الشامل، واحتفت بمزايا

التزويد الخاص لا بالتزويد العام، وأعدت نفسها لخفض عبء الإنفاق الاجتماعي الذي زعمت أنه عمل على تآكل الحوافز الاقتصادية بشكل خطير، هذه الحوافز هي وحدها التي جعلت التنمية الاقتصادية المستدامة شيئا ممكنا [١٥،١٦]. وكان هذا يقتضي إرخاء العنان للقطاع الخاص وتقييد الدولة.

وفي المملكة المتحدة بيعت «فضيات العائلة» [١٧]. عندما رأت تاتشر في الخصخصة العلاج الرئيسي لعلل الاقتصاد البريطاني وأسلوبا مناسبا لموازنة الميزانية. وتمت عملية بيع واسعة للأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، فجمعت حكومة المحافظين من ذلك ٦٧ بليون جنيه استرليني [١٨] ما بين العامين ١٩٧٩ و١٩٩٧[١٩]. وبينما كانت مؤسسات الحكومة تمتلك في العام ١٩٧٩ معظم الفحم أو كله وكذلك الفولاذ والغاز والكهرباء والسكك الحديدية وخطوط الطيران والاتصالات والطاقة النووية وبناء السفن، ولها حصة كبيرة من النفط والمصارف والملاحة والنقل البري، إلا أنه مع حلول العام ١٩٩٧ كانت جميع هذه المرافق في أيدي القطاع الخاص [٢٠]. وقد لخص نيجل لاوسون Nigel Lawson، الذي كان حينئذ وزير دولة لشؤون الطاقة، موقف الحزب بالحجة التي استخدمها في العام ١٩٨٢ وعبر عنها بقوله: «يجب ألا تبقى أي صناعة تحت ملكية الدولة ما لم تكن هناك حالات إيجابية وشاملة تدعو إلى ذلك» [٢١].

وتم اتخاذ خطوات لإيجاد ثقافة اقتصادية تثمن الابتكار والمشروعات الجريئة. وقد خفضت معدلات الضريبة المفروضة على المؤسسات والأفراد، وألغيت القيود التي كانت مفروضة على صرف النقد الأجنبي وأرباح الأسهم دون الالتفات إلى الوضع الحرج الذي يمكن ان تصل إليه الأمة. وخسر في بنك إنجلترا آلاف من الناس وظائفهم، وألغي الإقراض والشراء بالتقسيط، ورفعت القيود عن الإذاعة والاتصالات والنقل والإعلان. ووضعت برامج للحق في شراء مساكن البلدية وأصبحت الأسهم ميسورة بشكل كبير أكثر من قبل ولا سيما في المرافق التي كانت تمتلكها الحكومة. وفي العام ١٩٧٩ تضاعف عدد النقابات المهنية وأصحاب الأسهم، وخلال عشر سنوات زادت المجموعة الأخيرة على المجموعة الأولى [٢٢]. وصارت الرأسمالية «شعبية»، وكان من

حق كل واحد أن يشارك في نجاح تاتشر الاقتصادي [٢٣]. وأصبح كل من يعارض هذا النجاح معرضا للهجوم. وتم حل التنظيم لأنه صار يعتبر حبلا يخنق الشركة. وهوجمت الاتحادات بشدة، واعتبرت مسؤولة إلى حد كبير عن الأداء الاقتصادي الضعيف للصناعة البريطانية، وأصبح التنديد باليمين الجديد مبدأ أساسيا لدى النقابات العمالية.

أما في الولايات المتحدة فإن الفترة الطويلة لتدخل الحكومة الوطنية المتزايد في الشؤون المحلية الذي بدأ بالسياسة الجديدة التي انتهجها روزفلت قد انتهت لتعقبها «الفيدرالية الجديدة» [٢٤]. وقامت سياستا ريغان وتاتشر أيضا على إيمان ثابت بنظرية الانسياب الخفيف التي تزعم بأن الأغنياء إذا منحوا حوافز مثل الضرائب المخفضة فإنهم بدورهم سيجدون حوافز للعمل كمقاولين، وهكذا سيعملون على ازدهار النمو وخلق الوظائف، أو إذا حولت صناعات الخدمة العامة إلى القطاع الخاص فإنها ستسير بشكل أجود وستوفر وظائف أكثر لأناس ستبدأ أعدادهم في التناقص من سجلات المعونة الاجتماعية [٢٥]. واعتبر توفير حوافز للفقراء للعمل - مثل جعل المعونة الاجتماعية أقل إغراء - أنه يعمل أيضا على دعم النمو الاقتصادي. وقد جرى التشدد في متطلبات أحقية الحصول على المساعدات، وسحبت من بعض الذين كانوا يتمتعون بحق أخذ قسائم الطعام والمال من مؤسسة تقديم العون للذين يعولون أطفالا AFDC [٢٦]. وعلى العكس من أوروبا فإن الملكية العامة لم تنجح قط في الولايات المتحدة، ولذا فإن أداة ريجان الرئيسية في الليبرالية كانت في إزالة القيود عن الاقتصاد وهي عملية بدأها جيمي كارتر في سبعينيات القرن العشرين [٢٧]. وألغت إدارة ريغان القيود عن أسعار النفط وخففت القيود عن النقل بالسكك الحديدية وعن الإذاعة وعن صناعات النفط والغاز الطبيعي، وكانت غير متحمسة لفرض تشريع يقاوم الاتحادات الاحتكارية [٢٨]. وعلى الرغم من أن زعماء النقابات المهنية الأمريكية لم يستخدموا كثيرا من التأثير السياسي، إلا أن ريغان كرر خطوة تاتشر في الالتزام القوي بكبح سلطان النقابات، إذ بعد أن تسلم الرئاسة بقليل واجه إضراب مراقبي الملاحة الجوية على مستوى الأمة. فما كان منه إلا أن طردهم في الحال واستبدل بهم مراقبين عسكريين وعمالا حديثي العهد بالتدريب [٢٩].

وليجعل ريغان الحياة أكثر يسرا للقطاع الخاص وعد «برفع عبء الحكومة عن ظهر الشعب» [٣٠]. فقد أراد بإجراء التخفيضات الضرائبية أن يعيد خلق هيكل الحوافز الذي جمدته سياسات أسلافه في الضريبة العالية. وانخفض السقف الأعلى من معدل ضريبة الدخل في الولايات المتحدة من ٧٠ في المائة إلى ٢٨ في المائة [٣١].

وتغير مع أوائل الثمانينيات في القرن العشرين دور الحكومة في إنجلترا وفي أمريكا بشكل أساسي لا رجعة فيه. فقد اعتبر المشروع الحر مفتاح النجاح الاقتصادي، وصارت مهمة الحكومة «خلق الإطار الذي يستطيع الأفراد والجماعات من خلاله متابعة غاياتهم كل على انفراد» [٣٢]. وقال ديفيد ستوكمان David Stockman مدير ميزانية ريغان «إن... رؤية المجتمع الجيد تقوم على قوة رجال أحرار في أسواق حرة وعلى قدرتهم الإنتاجية» [٣٣]. وقد ساد اعتقاد بأن الشركة الناجحة وغير المقيدة يمكن أن تعبد الطريق إلى النيرفانا «السعادة التامة».

تصدير الرأسمالية

إن مذهب رأسمالية السوق الحرة هذه المبنية على النموذج الأنجلو أمريكي سرعان ما انتشر في العالم. وقد ذرع جنود الرأسمالية المشاة العالم من أمريكا اللاتينية إلى شرق آسيا والهند ومعظم أفريقيا، ومن الأمم الرأسمالية العتيقة الهابطة مثل المملكة المتحدة إلى اقتصاديات الرأسمالية النشطة ذات التراث التليد من التنظيم مثل ألمانيا، وحتى إلى اقتصاديات العالم الشيوعي، وأعانهم في هذا ما جرى من تطورات في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام التي ضمنت انتشار الأفكار بسرعة، ومؤسسات الإقراض الدولية الليبرالية الجديدة ذات الأهداف المحددة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تروج ما سمي «باتفاق واشنطن» [٣٤]. وأصبحت كلمة «السوق» الكلمة الشائعة في الثمانينيات والتسعينيات كما شهدت الدول المحررة بمنافع النظام الرأسمالي.

وكانت الأقطار الأولى التي احتضنت رأسمالية السوق الحرة الأنجلو أمريكية هي الأقطار التي خرجت من السيطرة البريطانية. وقد حمل الأداء الاقتصادي المتأرجح في أستراليا في الثمانينيات وزير ماليتها

الذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء وهو بول كيتنغ Paul Keating إلى التحذير من أن بلاده يمكن أن تصبح إحدى جمهوريات الموز إذا لم تقم بإصلاحات، وكانت خططه ـ استبعاد القيود والاستقامة المالية والخصخصة ـ تذكر كثيرا بخطط تاتشر. وفي كندا وفي تلك الحقبة نفسها قام برايان مولروني Brian Mulroney بتحرير القوانين التي تقيد الاستثمار الخارجي فيها، فاتحا بذلك السوق الكندية للتجارة الحرة. ونيوزيلندا التي كانت «واحدة من أكثر ديموقراطيات العالم الاشتراكية شمولا أصبحت دولة ليبرالية جديدة. وقد أحيت أيديولوجية ليبرالية جديدة، وتبنت برنامج إصلاح جذري لم يترك مؤسسة اجتماعية رئيسية من غير إعادة هيكلتها» [٣٥].

أما في أمريكا اللاتينية فإن الديكتاتوريين العسكريين الذين سيطروا على المسرح السياسي في الثمانينيات أظهروا أنهم هم أيضا تلامذة نجباء لليمين الجديد. ففي تشيلي وتحت حكم الجنرال بينوشيه سهل الافتقار إلى القيود الديموقراطية فرض سياسات اقتصادية مؤلة عمادها نظرية ترى ضبط صرف المال الطريقة الأساسية في تثبيت الاقتصاد، وقد تمت تحت إشراف فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو. ومع أوائل التسعينيات سعى جميع كبار قادة أمريكا اللاتينية ـ «الرئيس المكسيكي كارلوس ساليناس دي غورتاري، Carlos Salinas de Gortari والرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم Carlos Menem والرئيس البرازيلي فيرناندو كولور دي ميلو Fernando Collor de Mello إلى تطبيق برامج بعيدة المدى للتحرر الاقتصادي تعترف بالحاجة إلى منافسة السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي» [٣٦]. وكانوا يؤمنون بأن تخلفهم ناجم عن «درجة غير كافية من الرأسمالية تمت ممارستها في بلادهم في الماضي»، وأدركوا أن فرصتهم الوحيدة في الحصول على قروض من البنك الدولي هي من خلال تطبيقهم لحزمة من الإصلاحات تتماشى مع خطوط «اتفاق واشنطن» [٣٧].

وقد أجبرت المستويات العالية للتضخم في أوروبا، والمديونية العامة الحكومات على الشك في أساس سياساتها الاقتصادية [٣٨]. ولم يكن هيلموت كول في ألمانيا ولا جاك شيراك في فرنسا من المتعصبين لليمين الجديد مثل

تاتشر وريغان، ولكنهما كانا مدركين للمنافع المالية التي تأتي عن الخصخصة، وكلاهما كان متفهما لوقائع البيئة العالمية الجديدة التي كانت تحتم عليهما أن يظهرا استعدادا لتخفيض ضرائب التجارة ويحررا سوق العمل من القيود وإلا كانا خاسرين على مستوى الاستثمار الداخلي. وهكذا عمل كول على تقييد المساعدات الاجتماعية والرعاية الصحية. وعلى خصخصة الشركات، وغير قوانين الإضراب في مصلحة رؤساء العمل؛ وشذب ضرائب التجارة والصناعة [٣٩]. أما في إيطاليا وفرنسا فقد تمت خصخصة شركات تصل قيمتها إلى ٥٠ بليون دولار في السنوات العشر التي انتهت في العام ١٩٩٥[٤٠]، وقد أدى هذا إلى زيادة هائلة في عدد الشركات الكبيرة التي يمتلكها الأهالي.

نهاية الحرب الباردة

وفي هذه الأثناء كانت الشيوعية - وهي المنازع الأيديولوجي الكبير الوحيد - تحتضر لتموت ميتة دونية. ففي خريف العام ١٩٨٨ سافر ميخائيل غورباتشيف Mikhail Gorbachev إلى نيويورك ليلقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة خطابا تاريخيا، أعلن فيه أن الحرب الباردة قد انتهت. وفشلت الشيوعية في معركتها التي دامت سبعين سنة مع النظام الرأسمالي العالمي. وبعد سنة من خطاب غورباتشيف انهار حائط برلين، وبعد ذلك بثلاث سنوات انهار الاتحاد السوفييتي.

وإذا كان وليم الفاتح قد احتل بريطانيا بالسيف فإن الكتلة السوفييتية قد هزمتها زجاجة الكوكاكولا. لقد هدمت رأسمالية السوق الحرة الشيوعية ببث روبرت ميردوك وتد تيرنر Rupert Murdoch & Ted Turner رؤيتهما للعالم، جاعلين من المستحيل على الحكومات الشيوعية حجب ازدهار الدول الغربية عن عيون شعوبها (الحكومات الشيوعية). وأصبحت مطاعم المكدونالد وبنطالات الجينز ماركة ليفي وسيارات BMW وموسيقى الروك أندرول رموزا لأسلوب الحياة الغربية، وكانت لهذه الرموز أهمية في نظر سكان أوروبا الشرقية، كأهمية ديموقراطية تعدد الأحزاب أو حرية الكلام والسفر. ولم تعد الحكومة السوفييتية قادرة على مقاومة نظام رأسمالي دولي تنامت ثروته كثيرا عبر العقدين الماضيين،

وقد دفعت ثمن الإنفاق الضخم على الشؤون العسكرية. لقد كانت مجاراة برنامج حرب النجوم الذي اقترحه ريغان شيئا مستحيلا. وأصبحت حاجة الاتحاد السوفييتي إلى أن يكون مستعدا لمحاربة بقية العالم أمرا يزداد التشبث به صعوبة.

وقد أثر سقوط شيوعية النهج السوفييتي على دول خارج أوروبا كانت تحذو حذو النموذج الروسي في بناء اقتصادياتها. فالهند مثلا، التي كانت تتاجر كثيرا مع الأقطار الشيوعية حركت الثورات في أوروبا الشرقية الاتجاه إلى تحرير اقتصادها [٤١]. وهي الآن ماضية قدما في الخصخصة وفي تيسير عملية الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي أفريقيا بعد العام ١٩٨٩ كانت زامبيا وتنزانيا من بين عدة دول شرعت في التحول نحو فلسفات مسكونة بالسوق [٤٢]. وبدأت أزمة نهاية الاستهلاكية في الصين عندما اعترفت قيادتها بأن البلاد قد تخلفت عن بقية آسيا الرأسمالية وبدأت تشعر بأن التخطيط المركزي الاشتراكي هو المسؤول عن تخلف البلاد وفقرها [٤٣].

تجارة لا مساعدة

وهناك اعتراف بالمنافع التي يمكن أن تجلبها السوق الحرة وفتح الاقتصاد، حتى في تلك الأجزاء من العالم النامي التي ينظر فيها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشك، باعتباره استغلالا وضد مصلحة الأمة المضيفة [٤٤]. وقد أعلنت كثير من الأقطار النامية ـ فضلا عن نمور الاقتصاد الآسيوية ـ استعدادها لأن تفتح أسواقها وترحب بمبادئ رأسمالية السوق الحرة، وذلك بعد أن خاب أمل هذه الأقطار نتيجة المردود الضعيف الذي جاءت به سياسة الاقتصاد المغلق وبديل الاستيراد، ورأت بأعينها نجاح نمور الاقتصاد الآسيوية ـ سنغافورة، وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية ـ ورأت الأقطار النامية (الفقيرة) كيف دخلت أقطار نمور الاقتصاد الآسيوية في اتفاقيات تسمح لها بصنع وإنتاج مبتكرات دول أخرى وفي مشروعات مشتركة واستفادت من رأسمال الشركات الأجنبية أو من تقنياتها ومن المستثمرين وبنجاح ملموس. إن انهيار كتلة التجارة الشيوعية وتطبيق اتفاقيات التجارة

العالمية مثل اتفاقية الجات التي صدرت عن مؤتمر أورغواي التي شجعت تحرير الأسواق العالمية ورفعت القيود عن التجارة الخارجية، وأمام هذا كله كانت الخيارات المطروحة أمام الدول النامية قليلة. ومع منتصف التسعينيات لم يبق في الساحة سوى لعبة واحدة. وأصبحت الحكومات التي كانت تتوجس خيفة من رأس المال الأجنبي تسعى وسط سباق عالمي نحو نمو موجه للتصدير.

وفي هذه الأثناء سحبت دول العالم الأول (الأقطار الصناعية الرأسمالية من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا) المساعدات التي كانت الأداة التقليدية للتنمية بشكل تدريجي. ولأول مرة عادل في العام ١٩٩٢ الاستثمار الأجنبي المباشر المساعدة. ثم أخذت الهوة تتسع إذ زاد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في العام ١٩٩٧ في العالم النامي على ١٦٠ بليون دولار بينما كانت المساعدات الرسمية في ذلك العام لا تتجاوز أربعين بليون دولار. وبالمقارنة بلغت المساعدات في العام ١٩٩٠ نحو ٦٠ بليون دولار وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من ٢٠ بليون دولار بقليل. أما وقد صارت الأقطار الغنية تهتم الآن بمصروفاتها العامة فإنها اتجهت إلى تخفيض الاتفاق خارج نطاقها المباشر، ويمكن فهم توجهها إلى خفض المساعدات (الخارجية) بدلا من الإنفاق على الخدمات المحلية التي كان من الأرجح أن تعود بأصوات (الناخبين). ومهما يكن من أمر فإن الدافع السياسي للمساعدات لم يعد قائما. وبينما كان كثير من الدول النامية في فترة الحرب الباردة ذات أهمية استراتيجية وصارت المساعدات عملة تستخدمها الدول المتقدمة لشراء الولاء والطاعة. أما وقد انتهى التهديد الشيوعي فإن مساعدات الأقطار «الصديقة» هبطت بشكل حاد.

وقلما كان تقديم المال للدول الأخرى يتماشى مع مقاربة الأقطار الغربية الجديدة المناصرة للتجارة. وعلى أي حال فقد صارت النظرة للدولة تعتبرها قناة لنمو القطاع العام لا آلة للنمو، وأن من الأفضل تقديم المال للقطاع الخاص في هذه الأقطار حيثما كان هذا ممكنا.

وكثيرا ما ربطت مشروعات المساعدة بتنمية القطاع الخاص.

الإجماع الأيديولوجي

ومما لاشك فيه أنه مع بداية التسعينيات أصبحت رأسمالية حرية العمل وحرية التجارة الليبرالية الجديدة التي دعا إليها ريغان وتاتشر هي الأيديولوجية المهيمنة في العالم. بل إن اليسار التقليدي يتبنى الآن كثيرا من قواعدها الأساسية.

ويبدو لنا هذا أوضح ما يكون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد أن كثيرا من تراث حقبة تاتشر - ريغان ثابت لا يزول. وعلى سبيل المثال فإن طبقة أصحاب الأسهم في بريطانيا التي أوجدتها ثورة تاتشر جعلت من سياسة إعادة التأميم أمرا غير ممكن بالنسبة إلى أي حزب يسعى لكسب الانتخابات. لقد تم إلغاء البند الرابع من دستور حزب العمال مع التزاماته بالملكية العامة لوسائل الإنتاج. وستكون الصناعة الآن في أيدي القطاع الخاص بشكل دائم.

وعندما تعافى حزب العمال في العام ١٩٩٤ من فشله الرابع ـ على التوالي ـ في الانتخابات انفصل انفصالا حاسما عن الماضي، وهجر سياساته التقليدية في فرض الضرائب والإنفاق (التي رأى الكثيرون أنها سبب أساسي في هزيمة الحزب).

وتبنى اقتصاديات الليبرالية الجديدة في السوق الحرة. وفي الواقع تبنى الزعيم الجديد لحزب العمال المعارض الإطار الذي رسمه وزير المالية المحافظ في الثمانينيات نيجل لاوسون Nigel Lawson قائلا إن الحكومة العمالية ستوازن الميزانية وتضع هدفا واضحا يتمثل في تضخم منخفض وثابت. وسيدار التوظيف على أساس سياسة ترمي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف وخفض الضرائب وأشكال أخرى من القيود [٤٥].

وهذا الترتيب الأيديولوجي الجديد قابلته تطورات على الجانب الآخر من الأطلسي. ففي الولايات المتحدة دفع مجلس القيادة الديموقراطية ـ وهي جماعة لها نفوذها من المجددين في الحزب الديموقراطي ـ الحزب بعيدا عن موقف مايكل دوكاكيس Michael Dukakis اليساري باتجاه الوسط، وجدد فيه كثيرا حتى أطلق عليه «الديموقراطيون الجدد». وقد أكد الديموقراطيون الجدد، ممثلين ببيل كلينتون Bill Clinton، على التجارة والصناعة والاستثمار والتنافس والتجارة الحرة بدلا من الاهتمام السابق بالعدالة الاجتماعية.

وفي الثمانينيات كانت الأداتان العماليتان لا المحافظون في نيوزيلندا وأستراليا هما اللتين تولتا حل النظام الديموقراطي الاشتراكي، وكانتا هما أول مهندسي إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة.

وفي عالم تحكمه رأسمالية السوق الحرة ـ لم يثبت أي نظام آخر أن له مثل فعالية هذه الرأسمالية في توليد الثروة ـ لم يعد المدى السياسي التقليدي الذي حدده قبل عدة عقود أنصار الرأسمالية ومعارضوها ملائما. فأحزاب يسار الوسط الجديدة لم تعد تضع نفسها في أي مكان إلى جانب محور يسار اليمين، وكثيرا ما تحدث بلير عن «الحاجة إلى نقل الحوار السياسي برمته إلى ما وراء الحدود القديمة بين اليمين واليسار» [٤٦]. وقد شجب كلينتون في بيانه العام ١٩٩٢ «أحزاب اليمين واليسار التي شاخت وماتت أدمغتها» [٤٧]. أما اليوم فإن الديموقراطيين والجمهوريين يؤيدون على حد سواء اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA، ويؤيدون أيضا دور منظمة التجارة العالمية WTO، ولا يرغب أي من الحزبين في زيادة الضرائب أو الإنفاق العام أو تغيير السياسات النقدية السائدة، كما لا يوجد أحد مستعد لتجويع القطاع الخاص الناشئ.

وظفر النظام الأنجلو أمريكي بالصدارة أيضا في الأسواق البارزة حديثا مثل أوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا بفضل إجماع واشنطن وتأثير الشركات الكبرى الخاصة على صنع السياسة. أما في أوروبا الشرقية حيث الأحزاب اليسارية الصريحة مصطبغة بالتراث الشيوعي فليس هناك مكان لمعارضة يسار الوسط لتحرير الاقتصاد. والسياسة خارج نطاق الأحزاب المتطرفة تقوم في هذه الأقطار على الفرضية القائلة بأن رأسمالية السوق الحرة ضرورية للازدهار. وفي التسعينيات كان هناك في جنوب أفريقيا كلام ماركسي منمق يردده حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC يتبنى فيه إعادة توزيع الثروة والإنفاق الاشتراكي والعام والرعاية الاجتماعية، ولكن ما إن شارفت الألف الثانية على النهاية حتى تبنى النهج المعياري الأنجلو أمريكي في المحافظة الضريبية والمالية وفي الخصخصة وتحرير التجارة.

ولم يظهر التردد في تبني هذا الإجماع الجديد إلا في آسيا والقارة الأوروبية (باستثناء الجزر البريطانية)، واستمرت الحكومات الآسيوية في التدخل في الاقتصاد طوال التسعينيات. ومن واقع تجربتها

السيئة، كما زعم دعاة السوق الحرة فيما بعد، صبت اللوم في الأزمة المالية الآسيوية وما تلاها من هبوط على إسراف الحكومة في التدخل والمحسوبية الرأسمالية وعدم كفاءة السوق. وتبعا لذلك اقتصر تقديم المساعدة مقابل إصلاحات في السوق على المنوال الأمريكي، وقلما تم الالتفات إلى أن هذه الأقطار لا تشبه أمريكا أبدا، فثقافاتها تختلف اختلافا بينا عن الثقافة الأمريكية، وهناك أيضا فرق كبير في مستويات التنمية والمؤسسات، واختلاف كبير في الحاجات لدى الفريقين [٤٨].

ولكن قسوة النموذج الأنجلو أمريكي ما كانت لتروق أبدا لدى معظم ساسة القارة الأوروبية الذين ما زالوا يقيمون ما يقوم عليه النموذج الاشتراكي من مبادئ - تضامن تحقق من خلال أنظمة رعاية اجتماعية شاملة وتعاون اقتصادي وإيمان بأن الاقتصاد يجب أن ينظم من أجل المجتمع - ويشعرون في سريرتهم بأن رأسمالية حرية العمل بتأكيدها على إزالة القيود وعلى الخصخصة هي سياسة مبالغ فيها. ويعتبرون المملكة المتحدة أشبه ما تكون بحصان طروادة، فقد تسللت إلى أوروبا بالأيديولوجية الأمريكية ذات التوجه التجاري. ومهما يكن من أمر فإن القلق حول زيادة مدى الشيخوخة بين السكان وضغوط البطالة والخطوات نحو الوحدة النقدية في أوروبا كل هذه جعلت لزاما - حتى على الاشتراكيين الأوروبيين التقليديين - قبول روح العصر السائدة إلى حد ما على الأقل، وهم يتبنون سياسات كان ينظر إليها في زمن ليس بالبعيد على أنها هرطقة صريحة.

وقد رفع سن التقاعد الرسمي لموظفي القطاع العام في كل من ألمانيا واليونان وإيطاليا وفنلندا، ولكن مستويات الرواتب التقاعدية خفضت [٤٩]، ولما واجهت حكومة ليونيل جوسبان Lionel Jospin الفرنسية مستوى ١٠,٦ في المائة من البطالة بدأت في إعادة تقييم مثبطات للموظفين المفروضة بحد أدنى عال نسبيا ورسوم ضمان اجتماعي واسعة [٥٠]، ولأول مرة يتحدث مستشارو جوسبان حول مشكلة «مصائد الفقر»، حيث كانت حوالات الرعاية الاجتماعية السخية تثبط العاطلين عن العمل عن البحث عن وظيفة. «وعمل فريقه الاقتصادي على إحداث تغيير في الضرائب

والمعونات الاجتماعية، مترسمين خطى وزير المالية البريطاني جوردون براون، لتوجيه العاطلين عن العمل إلى العمل» [٥١]. وقد وعد جوسبان أيضا بتخفيض الضرائب لمصلحة الطبقة الوسطى [٥٢]. وأدخلت بلدان كثيرة أخرى إصلاحات بشأن البطالة لإجبار المستفيدين منها على القبول بالعمل حسب معدلات السوق [٥٣].

إن الأنظمة المالية التي فرضت على عشرة أقطار أو أكثر من الأقطار التي تسعى للانضمام إلى عملة واحدة بموجب معاهدة ماستريخت Mastricht جعلت حكومات وسط اليسار متشددة ماليا مثل حكومات اليمين [٥٤]. ومن أجل أن تلبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قواعد التقارب كان عليها أن تتبنى سياسات الاقتصاد الكلي المحافظة، وأن تسعى لضمان عدم خلق المستويات المتذبذبة للدين العام أو الإنفاق الحكومي أو معدلات الفائدة تذبذبات كبيرة في قيمة النقد في دولة من الدول مما يلزم الدول الأعضاء الأخرى أن تدفع لدعم العملة الهابطة.

وتعترف الآن معظم أوروبا بضرورة إعادة إصلاح النموذج الاشتراكي لمصلحة التنافس الاقتصادي. ثم إن التنافس الزائد من بلدان أخرى للاستثمار في الداخل أجبر جميع اقتصاديات السوق الاشتراكية لأن ترتبط بمذهب السوق الحرة إلى حد ما، وأن تتحرر من القيود، وأن تخفض من الضرائب وأن تقلل من خدماتها في مجال الرعاية الاجتماعية، وذلك لكي تظل منافسة في عيون الشركات العالمية المتنقلة بشكل متزايد [٥٥].

وحتى أحزاب يسار الوسط التقليدية بدأت في التسعينيات في الدفاع عن الحكومة النحيلة وعن الضرائب الأقل وعن الخصخصة، وهذه إجراءات كانت هذه الأحزاب تعارضها معارضة شديدة [٥٦]. ومع نهاية الألف الثانية كان الاشتراكيون اليونانيون يقتطعون كثيرا من إنفاق الدولة لإدخال الدراخما في اليورو، وقد خصخص اشتراكيو فرنسا من الشركات أكثر مما خصخص أسلافهم اليمينيون مباشرة [٥٧].

وفي برلين بدا المستشار الاشتراكي الديموقراطي غيرهارد شرويدر أكثر المنتمين إلى اليسار في القارة الأوروبية استعدادا لمحاكاة بلير وكلينتون في التحرك نحو اليمين. وبينما ظل بلير وشرويدر يدافعان عن أهمية

العدالة الاجتماعية إلا أن بيانهما عن الطريق الثالث كان متحمسا حول رفع القيود عن الأسواق وتشغيل المقاولين وتخفيض الضرائب والإنفاق العام والدعوة إلى تبني الدولة التي تدعو إلى القيام بإصلاح سياسي معتدل [٥٨]. ومنذ أن انتخب شرويدر في العام ١٩٩٨ فقد اقترح تخفيض الضرائب عن الشركات وعن المداخيل الشخصية [٥٩]. وحاول أيضا تخفيض الدين القومي والإنفاق العام وخفض رواتب تقاعد الموظفين، وغير ذلك من المعونات الاجتماعية [٦٠].

وعلى الرغم من أنه من الواضح أن النموذج الأوروبي الاشتراكي قد عُدل قسرا ليتلاءم مع الظروف الجديدة إلا أن الحديث عن موته قد يكون مبكرا. ويعتقد جوسبان أنه يقول «نعم لاقتصاد سوق، لا لمجتمع سوق»، وهو مستمر في التدخل في سوق التوظيف وقد أبقى الضرائب عند مستويات عالية. وما زال شرويدر يتحدث عن «الصالح العام» وقد خفف من حدة حديث بلير عن (الطريق الوسطى الجديدة) في سبيل (نموذجنا الألماني)، وحتى في المملكة المتحدة اعترف وزير المالية جوردن براون في نهاية العام ٢٠٠١ بأن هناك دلائل متزايدة على أن الرعاية الصحية الوطنية في طريق الانهيار إذا لم تتلق رفدا ماليا، وأمام ذلك يجري التفكير في زيادة ضريبة الدخل الشخصي. وعلى أي حال فإن جميع الدول الأوروبية قد تبنت السياسات الليبرالية التي يتصف بها النموذج الأنجلو ساكسوني الجديد، وكانت هناك عبر أوروبا توجهات نحوالتحررالرأسمالي من القيود وإصلاح الرعاية الاجتماعية والخصخصة. ويبدو أنه في بداية الألف الثالث أن الدول الأوروبية القارية تقبل باستعداد أكثر من قبل بتخفيض دور الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني، وتؤمن إيمانا متزايدا بأن الشركات والمقاولين يمكن أن ينموا الثروة بكفاءة أكثر من كفاءة الحكومات في الوقت الذي لم تنبذ فيه هذه البلدان سياسات الإجماع والإنفاق على الرعاية الاجتماعية بشكل كلي كما فعلت بريطانيا [٦١].

إننا نشهد بروز إجماع جديد يختلف في محتواه عن ذلك الإجماع الذي كان سائدا قبل السبعينيات ولكنه مشابه له في طابعه. وفي خطاب ألقته مارغريت تاتشر في العام ١٩٦٨ قالت: «هناك مخاطر في الإجماع، فقد يكون

محاولة لإرضاء من ليست لديهم آراء معينة حول أي شيء. ولا يستطيع أي حزب كبير أن يظل موجودا إلا إذا كان يرتكز على قاعدة صلبة من المعتقدات حول ماذا يريد هذا الحزب أن يعمل» [٦٢]. غير أن العجيب هو أن معتقدات تاتشر الراسخة ومعتقدات معاصريها عبر العالم ربما سلبت من جاءوا بعدهم من خيارات معقولة في ظاهرها. إن انتصار رأسمالية السوق الحرة تركتنا نعيش في عالم ذي أيديولوجية وحيدة.

عالم واحد

وبينما كانت الأفكار تتلاقى كان العالم ينكمش، وتتراجع الدولة وتحل السوق محلها. ولقد بدأ في العام ١٩٦٠ تحرير المال الدولي مع نشوء الإقراض البحري واستمر مع انهيار اتفاقية Bretton Woods في العام ١٩٧١ وتعويم العملات الرئيسية، واكتمل مع تحرير القطاع المالي في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القيود وما تلا ذلك من اختراع منتجات مالية جديدة: مشتقات وخيارات بأسماء مغرية جدا ـ الفراشات، المتبخترات وما إلى ذلك.

وقد أدى الوصول إلى هذه المنتوجات المالية الجديدة إلى انفجار في تدفق رأس المال، وساعد في ذلك كثيرا الثورة الحديثة في مجال الاتصالات [٦٣]. إن تكلفة مهاتفة من نيويورك إلى لندن لمدة ثلاث دقائق هبطت من ثلاثمائة دولار (بقيمة الدولار في العام ١٩٩٠) في العام ١٩٣٠، إلى أقل من ٤٥ سنتا في هذه الأيام. وهبطت قيمة العمليات الحاسوبية بمعدل ٣٠ في المائة في السنة بالمعدلات الحقيقية (بحساب القوة الشرائية لا القيمة الاسمية للعملة) وذلك خلال العقدين الماضيين [٦٤]. ويتم تحويل بلايين الدولارات في العالم كله بسرعة الصاروخ في كل ساعة من قبل مستثمري مؤسسات وصناديق التوفير والجمعيات التعاونية، وهؤلاء أكثر استعدادا وقدرة على تنويع المغامرات بوضع أموالهم في خارج البلاد أو تحويلها من مكان إلى آخر.

منذ نهاية القرن التاسع عشر لم نر مثل هذا التدفق من استثمار عبر البحار [٦٥] مع حكومات يزداد عجزها في التحكم في هذه التحركات عبر الحدود أو في إيقافها كما ظهر ذلك جليا في خيبة صندوق إدارة رأس

المال الطويلة الأمد التي انتهى إليها صندوق الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فكان عليه أن ينسق مساعدة طارئة من صندوق إدارة رأس المال الطويلة الأمد، وهذه واحدة من عدة أزمات مالية قاسية حدثت في أواخر التسعينيات [٦٦].

ولكن الزيادة لم تقتصر على استثمار المحافظ المالية، إذ منذ أوائل الثمانينيات عملت الشركات في سعيها لتوفير قواعد صناعية أكثر جدوى من حيث التكلفة، وللوصول إلى أسواق جديدة في جو تجاري أكثر منافسة من أي وقت مضى، عملت من أجل كل هذا لا على تصدير أكثر فأكثر ـ زادت صادرات العالم ما بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٧ أكثر من الضعف ـ وإنما صارت أيضا تستثمر في عمليات وراء البحار وتقيم شركات تابعة بمعدل غير مسبوق، وساعدتها في ذلك زيادة في حركة رأس المال العالمي التي أتاحت لها جمع المال في مواقع في البحار وتحرك رأس المال هذا عبر مبادلات بواسطة ثورة الاتصالات التي تعني أن مكتب الرئاسة يستطيع الآن أن يتصل بكل سهولة بالمكاتب الفرعية في أي مكان في العالم بتكلفة النقل التي هبطت كثيرا ولاسيما بالقياس إلى قيمة البضائع التجارية هذه، وبزيادة انفتاح الأسواق التي كانت قبل ذلك مغلقة [٦٧]. ومعدل التعريفة الجمركية في البلاد الصناعية الآن نحو أربعة في المائة فقط.

وفي هذه الأيام لا تفكر الشركات في حل سلاسل إنتاجها ووضع الحلقات في العالم كله حيثما كان ذلك مجزيا، هي تصمم منتوجاتها في مكان، وتدخل في تحالفات إنتاجية في مكان آخر، تشتري عناصر المنتج من مكان ما، وتقوم بتصنيعها في مكان آخر. تشتري المدخلات وتأتي برأس المال وبالمواد الخام وحتى بالعمالة من أي مكان تكون فيه تكاليف الإنتاج أقل، والإعفاءات أكثر والحصول على المواد الخام أو المهارات أرخص والتسويق في مكان آخر. وحتى الشركات التي كانت في الماضي قائمة في أوطانها في وضع مريح، ومتجهة في إنتاجها إلى حد ما إلى تلبية المطالب المحلية بدأت في الآونة الأخيرة تنفصل في إنتاجها وفي عملياتها الرئيسية عن الدولة الأم في مسعى منها لخفض تكاليف الإنتاج والتوسع في الأسواق النامية.

وقد كبرت الشركات المتعددة الجنسيات التي غذتها رأسمالية حرية العمل العالمية حتى كادت تنفجر وأصبحت الآن كبيرة مثل كثير من الدول القومية. إن هناك ثلاثمائة شركة متعددة الجنسيات تمتلك نحو ٢٥ في المائة من موجودات العالم (أصوله). وقيمة مبيعات كل واحدة من الشركات الست الأكبر في العالم تتراوح ما بين ١١١ بليون دولار و١٢٦ بليون دولار في السنة، ولا يزيد عليها سوى إجمالي الناتج المحلي لإحدى وعشرين دولة قومية فقط.

وتشكل مبيعات الشركات ثلثي تجارة العالم، وثلث إنتاجه وتأخذ شركات كوكاكولا وتويوتا وفورد نحو نصف دخلها من خارج مقرها في الولايات المتحدة)، ونحو ٤٠ في المائة من تجارة العالم تديرها الآن شركات متعددة الجنسيات. ولا يقتصر بيع هذه الشركات على نطاق عالمي فقط وإنما هي تستثمر أيضا فوق الكرة الأرضية كلها. لقد تفجر الاستثمار الأجنبي المباشر وزاد من نحو ٦٠ بليونا في العام ١٩٨٠[٦٨] إلى ٣٩٤ بليونا في العام ١٩٩٧ [٦٩] وتأثير هذا هو أوضح ما يكون في الأقطار النامية. كان نصيب الأمم النامية في أوائل السبعينيات بمعدل ٢،٣٥ بليون دولار فزاد في الفترة الواقعة ما بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٦ إلى ٨٠ بليون دولار.

وتصنع المنتوجات المتماثلة الآن للتوزيع في العالم كله وأصبحت الماركات معروفة عالميا، وتبث شبكات التلفاز البعيدة المدى خصائص هذه الماركات بلغة الإنجازات العالمية. وقد أسبغت على الكوكاكولا قيمة كبيرة حتى صارت الشراب التقليدي في حفلات الزفاف الإيطالية، والألوان الزرقاء والحمراء والبيضاء على عبوات البيبسي صارت الآن معروفة أكثر من العلم البريطاني، وعلامة على حذاء نايكي مألوفة في ميلانو ولندن كما هي مألوفة في سايغون، وقد ولدت صناعة عالمية جديدة مسروقة عن هذه الماركة.

أريد أن أكون مليونيرا

لقد خلقت العولمة فيضا من الخيارات، ولكنها أوجدت تقاربا في التطلعات والقيم التي تركزت الآن حول رغبة الإنسان في التملك والاكتساب وما دعاه آدم سميث بالمقايضة. ونحن أينما كنا من لندن إلى موسكو ومن بوتان إلى

بورنيو تتطلع نفوسنا إلى المنتوجات نفسها والماركات نفسها. إن نجاح لعبة برنامج «من يريد أن يكون مليونيرا؟» الذي يعرض الآن في واحد وخمسين قطرا ويستقطب جمهورا منتظما وعاديا يصل إلى ٢٠ مليون مشاهد، يظهر كم نحن جميعا نرغب في المشاركة بالحلم الرأسمالي. ولم نعد قانعين بمجرد مشاهدة الغني وهو يزداد غنى ـ لقد فقد المسلسلان دلاس Dallas وداينستي Dynasty سحرهما مع التسعينيات ـ بل نحن اليوم نحب أن نتخيل أن الثروة في متناول أيدينا جميعا.

فهل هذا صحيح؟ ما هي النتيجة النهائية لرأسمالية عالمية وعالم تتحكم في راحة الناس الاقتصادية وسلامتهم الجسدية بالدرجة الأولى استراتيجيات وأعمال مستثمري أموال دوليين وشركات متعددة الجنسيات؟ إنه عالم الخدمة الأولى فيه التي يبدو أن الحكومات الوطنية قادرة على تقديمها لمواطنيها هي توفير بيئة جذابة للشركات أو لمستثمري الأموال الدوليين؟

لقد تحقق معدل لم يسبق له مثيل في نمو الازدهار المادي ليس لدى الأمم الصناعية المتقدمة وحدها وإنما أيضا تحقق في أقطار كانت عند نهاية الحرب العالمية الثانية جزءا من العالم الثالث المدقع (٧٠).

ولقد ارتفع في بريطانيا عدد من صاروا يملكون بيوتا من السكان من أكثر من النصف بقليل في الثمانينيات إلى ثلثي السكان في نهاية حقبة تاتشر (٧١) وارتفع مستوى المعيشة لدى الكثيرين وزادت مبيعات التلفاز والأسطوانات الممغنطة، والبرادات والسيارات (٧٢). ومن بين كل خمسة بيوت في المملكة المتحدة تمتلك أربعة منها الآن مسجل فيديو، ويمتلك ٣٤ في المائة منها حاسوبا منزليا، والرقم الأخير هذا تضاعف تقريبا في السنتين الأخيرتين ويصف ٦٠ في المائة من السكان أنفسهم بالطبقة الوسطى، ويشمل هذا نصف العاملين المهرة في الحرف اليدوية. ووصلت البطالة منذ الثمانينيات مستوياتها الدنيا. واستمر التضخم ولكنه عند جزء يسير من مستويات السبعينيات، وقد زاد عدد كثيرين منا ممن يمتلكون مالا ينفقونه أكثر من قبل ولديهم أمكنة أكثر ينفقون المال فيها. وقد بنيت في مدينة بيرمنغهام أكبر دارسينما في أوروبا لها عدة شاشات منفصلة في مبنى واحد multiplex cinema. وينفق الجمهور البريطاني الآن أموالا أكثر على النشاطات الترفيهية

مما ينفقون على الطعام أو السكن أو الملابس. وشاعت عطلات الإجازات. وقد بلغ مجموع برامج العطلات ذات الليالي الأربع وأكثر التي أخذها سكان بريطانيا في العام ١٩٩٨ نحو ٥٦ مليونا، أي بزيادة الثلث عما كان العدد عليه في العام ١٩٧١ [٧٣].

وكان معدل نسبة النمو في نيوزيلندا منذ العام ١٩٩٢ أربعة في المائة وهبطت البطالة فيها إلى النصف أي إلى ٦ في المائة [٧٤]. وتستمتع استراليا بأحد معدلات النمو الأعلى في العالم المتقدم. وقد خبرت تشيلي عقدا من السنوات كان فيها معدل النمو من العام ١٩٨٨ إلى العام ١٩٩٨[٧٥] ٧ في المائة. أما في الولايات المتحدة فقد بدأ القرن الجديد خلال أطول فترة نمو في تاريخها كله وبأدنى مستوى من معدلات البطالة خلال ثلاثين سنة، وأول فائض في الميزانية متتابع خلال اثنتين وأربعين سنة [٧٦]. ولقد شهدت الشركات الأمريكية معدل نمو بارزا وكوفئ كبار الموظفين فيها بسخاء لرعايتهم هذا الازدهار، فقد أعطي ساندي ويل Sandy Weil رئيس سيتي كورب Citycorp مائتي مليون دولار كمكافأة في العام ٢٠٠١، وأخذ مايكل آيسنر Michael Eisner رئيس ديزني Disney ٥٧٦ مليون دولار أو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لسيشل [٧٧]. وأصبحت أمريكا ـ وظلت حتى الآن ـ أمة تجار اليوم الواحد (*). فهناك عشرون مليونا مشغولون كل شهر بالبحث المالي وبمواقع الأسهم عن طريق الحاسوب، يقامرون بما لديهم من فائض مالي دون التفكير في الغير ولا يوفرون في الواقع شيئا، وهم يطمعون من غير شك في الانضمام لنادي أصحاب الملايين الأمريكيين الضخم – فيه الآن ما يزيد على ثلاثة ملايين مليونيرا.

وكثير من أقطار العالم الثالث شهدت أيضا ازدهارا استثماريا. ومجموع تدفق رأس المال الخاص إلى الأقطار النامية تضاعف ست مرات مما كان عليه في العام ١٩٩٠ وقد رفع الاستثمار الأجنبي المباشر الرعاية الاجتماعية الاقتصادية كثيرا في معظم الدول المضيفة من خلال الضرائب التي تدفع للحكومة. وعلى سبيل المثال فإن شركة شل الهولندية الملكية التي تعمل في أكثر من ٧٥ قطرا ناميا وصل دخل ضرائبها عالميا في العام ١٩٩٨ ما يزيد على ٤٦ بليون دولار.

(*) هم التجار الذين يبيعون ويشترون الأسهم عبر الإنترنت في مدة يوم واحد بغية الكسب من تذبذبات الأسعار القليلة [المترجم].

وقد وجدت كثير من الدول التي رحبت بمبادئ السوق الحرة أن هذه استراتيجية مربحة. ومعدل البطالة في سنغافورة - على الرغم من نظامها السلطوي - متدن جدا ومعدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي وفي إجمالي الناتج القومي في مركز متقدم في خانة الآحاد، ودخل الفرد فيها أعلى دخل في المنطقة بعد اليابان، والقوة العاملة فيها ماهرة جدا ومعدل التعليم ٩١ في المائة. وقد تضاعف دخل الفرد في تايلاند من إجمالي الناتج المحلي ثلاث مرات منذ العام ١٩٧٥ حين كان واحد، من بين كل ستة أفراد في المناطق الريفية يشرب ماء صالحا للشرب يصل اليوم أربعة من بين كل خمسة إلى مثل هذا الماء الصالح [٧٨]. أما الهند التي خففت في السنوات الأخيرة من عدائها للاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة من القيود فإن اقتصادها الآن يشهد فترة ازدهار، فقد قفزت مبيعات السيارات في المدن بمعدل ٥٧ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى في العام ٢٠٠٠، وبلغ مجموع مبيعات الهنود العاملين في إعداد برامج الحاسوب نحو ٤ بلايين في العام ٢٠٠٠ وكان لهم أثرهم العالمي في هذا المجال. وعند حدود المكسيك الشمالية أقيمت منطقة ماكويللا Maquilla للتصدير بعد عقد اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA في العام ١٩٩٤، وقد خلق الإنتاج المتعدد جنسيات المصدر ما يزيد على نصف مليون وظيفة جديدة ولم تكن هناك من قبل وظيفة واحدة، وهذه الوظائف تعطي في معظم الأحيان إعانات أفضل وأجورا أعلى من تلك التي تدفعها الشركات المحلية.

وحتى في الصين حيث جرت إصلاحات السوق الحرة ضمن دولة شيوعية بالاسم، أدت الإصلاحات التحريرية إلى مضاعفة إنتاج القمح في خمس سنوات وقدمت بيانا جديدا لقوة مبادئ السوق [٧٩]. ووفر الاستثمار الأجنبي فرص تدريب ورفع من مستوى التجهيزات المحلية وخلق وظائف جديدة لا حصر لها في المناطق التي استخدم فيها. ولا تميل الشركات إلى الهبوط بمستوياتها في عملياتها الأجنبية، أو على الأقل ليس بشكل مطرد كما يخيل للمرء. إذ كثيرا ما تعمل على تحسين مستويات العمل المحلية بتصدير معاييرها بدلا من الالتزام بالمعايير المحلية. ولما فتحت شركة بولارويد Polaroid مصنعها في شنغهاي في

العام ١٩٩٠ أحضرت مهندسين من مؤسساتها الاسكتلندية لإعادة بناء تصميم المصنع الأساسي نفسه، وظروف العمل كما هي الحال في اسكتلندا. وكانت الفروق الوحيدة الملموسة هي تركيب نظام ستيريو في غرفة الاجتماعات الرئيسية في المصنع وعيادة داخل المصنع (وهذا تقليد متبع في الصين وليس متبعا في اسكتلندا) [٨٠]. ويرى كثيرون أن توحيد المقاييس أهم عند شركات كثيرة من المزاحمة على جني نفع من ثغرات أو غموض في التنظيم المحلي.

ويبدو أن حرية عمل الرأسمالية قد انتصرت، ولعل تسليم الاقتصاد للسوق كان هو الخيار الصحيح. ويبدو أن كل هذا يبدو عظيما عند أول نظرة، ولكن كما يقولون ليس هناك شيء بلا ثمن، وإذن فما هو الثمن الذي يتعين علينا دفعه؟



3

دعوهم يأكلوا كعكا

الأمير والمسكين

في الرابع من ديسمبر من العام ١٩٩٨ زار الأمير تشارلز مكاتب مجلة Big Issue في لندن ـ وهي مجلة يبيعها من عانوا من عسر مالي فغدوا يستفيدون من بيعها ـ والتقى هناك وجها لوجه مع المشرّد كليف هارولد Clive Harold أحد باعة المجلة في الشارع. وقد أدهش الأمير والصحافة عندما حيا الأمير تشارلز بحرارة بالكلمتين «هل تذكرني؟».

كان هارولد يلبس قبعة بابا نويل ومعطفا واسعا ومهلهلا، وذكر الأمير أنهما كانا معا في الصف الخامس في مدرسة هيل هاوس Hill House في حي تشلسي في لندن في العام ١٩٥٧ عندما كانا في سن التاسعة. وقد اختلف درباهما بشكل درامي منذ ذلك الحين.

كان هارولد ابن رجل ثري لندني وعاش منذ الطفولة في منزل مستقل من خمسة أدوار في ميدان لانسستون Lanceston في حي كينسنغتون Kensington، ولكنه الآن ينام نوما خشنا في حي

«المجاعات يمكن أن تحدث مع أن الصوامع مليئة بالقمح»
آمارتيا صن

ستراند، ويعيش على إعانة اجتماعية في فندق يتقاضى منه مقابل النوم والإفطار ١٢ جنيها في الليلة، وهو يحاول أن يعيد سيرة حياته ببيعه للمجلة خارج محطة هولبورن للمترو.

لقد افترق هو وتشارلز في نهاية العام الدراسي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ . أما تشارلز فقد ذهب إلى مدرسة Cheam الخاصة، وذهب هارولد إلى أغلى مدرسة ثانوية في المملكة المتحدة وهي مدرسة Millfield.

وما إن جاءت السبعينيات حتى كان هارولد قد أصبح صحافيا ناجحا. اشتغل مراسلا لجريدة Sun ونشر في العام ١٩٨٠ كتابا عن الأطباق الطائرة كان ترتيبه الثامن في قائمة الكتب الأكثر رواجا.

وقد تزوج مرتين وأنجب ثلاثة أطفال من زوجتيه ومن عشيقته. لقد أسرف في الشراب منذ زمن بعيد وقد بدأت مشاكله منذ العام ١٩٨٧عندما توفي أبوه وزوجة أبيه في أسبوع واحد، فانغمس في الشراب وأضاع الثلاثين ألف جنيه التي كانت ميراثه عن أبيه الذي تسلمه في العام ١٩٩١، وأضاع منزله.

يقول هارولد «استيقظت ذات يوم عند مدخل دار في شارع ستراند، وقلت لنفسي «ماذا جنيت أيّتها النفس؟» ظل ينام في شارع ستراند إلى ما قبل لقائه الأمير تشارلز بثلاثة شهور ـ هذا ما صارت إليه حياته بعد حياة ناجحة بل ساحرة تخللتها أسفار عمل كثيرة إلى لوس أنجلوس ونيويورك وإقامة في فنادق جيدة وكل ما يتبعها من حواش.

ولكن فترة أواخر الثمانينيات والتسعينيات لم تكن رفيقة به. لقد بذل محاولات عدة لهجر الكحول والعودة إلى حياته الصحافية السابقة ولكنها محاولات باءت بالفشل وبعد أن التقى الأمير تشارلز قال: «أنا الآن قد استعدت ثقتي بنفسي بمساعدة المجلة، وأتلقى معونة اجتماعية وأعيش في مسكن يوفر لي المنام والإفطار. لقد التحقت بطبقة الكتّاب وأنا أعلمّ الآخرين أن يفعلوا ما يجب أن أفعله أنا».

وعلق الأمير للصحافة بقوله: يمكن أن يجد الشباب اليوم صعوبة في الاحتفاظ بالثقة بالنفس أمام ضغوط الحياة العصرية الهائلة حتى مع توافر بيئة منزلية مساندة لهؤلاء الشباب. لقد كان لقائي بكلايف هارولد تذكيرا حيا بأن التشرد يمكن أن يحدث لكل واحد تقريبا. إننا نعيش في

عالم ماديته ودنيويته في ازدياد وكثيرا ما يقتصر تحديد هويات الناس بالوظائف التي يقومون بها وبالأموال التي يكسبونها لا بما يقدمون للمجتمع ككل. وقال مؤسس المجلة (Big Issue) «عندنا أبناء أصحاب ملايين آباؤهم من خريجي مدرسة إيتون ومن قدامى ضباط في الجيش، يمكن أن يجدهم أي إنسان مشردين، بغض النظر عن البداية التي بدأوها في الحياة». وعندما التقى هارولد الأمير كان يكسب في الأسبوع ١٥٠ جنيها من بيع المجلة. وبالمقارنة كانت ثروة الأمير في ذلك الحين تقدر بمائة مليون جنيه.

باع هارولد قصة حياته لجريدة صن Sun بمبلغ لم يفصح عن مقداره. وباعت زوجته السابقة وابنته ذات العشرة أعوام ما يتصل بهما من القصة إلى صحف شعبية ومثيرة، وأطنبتا في الحديث عن إهمال هارولد لعائلته وعن الأسبوعين اللذين قضاهما في سجن Penon Ville لعجزه عن دفع النفقة. وظل لمدة تزيد على الأسبوع في رأس عناوين الأخبار. وبعد ذلك بعام كان لا يزال يبيع المجلة. وقال مكتب إدارة المجلة إنه كان يشعر بحرج شديد من اهتمام الصحافة به حتى أنه طلب من الشركة أن تتكتم على عنوانه وعلى إخفاء هويته بأي ثمن.

وقد تسوء الأمور، فليس كل إنسان يستفيد من الحلم الرأسمالي.

إن تجربة الليبرالية الجديدة ذات العشرين عاما التي بدأت في وستمنستر Westminster وواشنطن لم تعط لكل واحد منا النتائج التي وعدنا بها والتي توقعناها أو رغبنا فيها. والمعايير التقليدية للتنمية الاقتصادية مثل «إجمالي الناتج المحلي» بالنسبة إلى الفرد أو معدل نمو إجمالي الناتج المحلي تعتم على الحقيقة. ولم يتم استبعاد كلايف هارولد وحده من عملية النمو وإنما هناك أناس لا حصر لهم مستبعدون أيضا.

شرق - غرب، شمال - جنوب

إن التحول في السياسة العالمية نحو الليبرالية الجديدة الذي جرى في الثمانينيات والتسعينيات كان يفترض فيه، كما قال أنصاره، التقاء مستويات معيشة الأمم الأغنى والأمم الأفقر. ولكن هذا لم يحدث قط. إذ ترى غالبية الاقتصاديات النامية والانتقالية أن فجوات الدخل بين الشرق والغرب

والشمال والجنوب هي اليوم أوسع مما كانت عليه من قبل. فالأدوية التي يتصدق بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ «علاج الصدقة» «والتوطيد»، «والتعديل البنائي»، و«التحرر المالي والتجاري»، و«إلغاء القيود» ـ مسحت مؤسسات العمل وأضعفت من قوة الاتحاد التفاوضية وأدت إلى اندفاع صوب برامج خصخصة واسعة لم تستفد منها إلاّ أقلية، وحرمت بلدانا من زيادة الإنفاق العام لتلبية حاجاتها من الرعاية الاجتماعية، وحبة الدواء لم تكن مُرّة وحسب، وإنما كانت تعطى في الغالب بالإكراه. إن بوسع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يمليا على الدول النامية التي تعتمد على القروض من الجماعة الدولية وذلك يجعل القروض التي يقدمانها مشروطة بقبول هذه الأمم بآرائهما الاقتصادية. وتجبر هاتان المنظمتان الدول المارقة على الطاعة من خلال اعتمادها المالي عليهما أو من خلال التهديد بالعقوبات.

وكثيرا ما تتحول حالة المريض إلى الأسوأ. لقد هبطت حالات عدم المساواة في كثير من الأقطار بين العام ١٩٤٥ والسبعينيات، ولكن منذ أن غدت مبادئ «إجماع واشنطن» هي الأفكار التقليدية جرى انقلاب في هذا الاتجاه في العالم كله [١]. وفي العقدين الأخيرين زاد التفاوت (عدم المساواة) بشكل واضح في ما كان يعرف سابقا بالكتلة السوفييتية وفي معظم أقطار أمريكا اللاتينية وفي أقطار جنوب آسيا، وجنوبها الشرقي وشرقها. وإذا استثنينا شرق آسيا نجد أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ـ باعتبار أن هؤلاء هم من يقل دخل الفرد منهم عن دولار في اليوم ـ قد زاد خلال هذه المدة في جميع الأقطار النامية في العالم [٢].

ولم تستفد حتى تلك الدول التي أخذت تعليمات واشنطن بكل جدّ. لقد اتبعت جنوب أفريقيا منذ العام ١٩٩٤ سياسة تسعى إلى الاندماج الشديد في الاقتصاد العالمي. وقد سار تحرير التجارة في بعض القطاعات بشكل أسرع حتى من متطلبات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الغات) ومنظمة التجارة العالمية. والدعم الفعّال لصناعات مثل صناعة الملابس والمنسوجات التي هي من أكثر الصناعات استيعابا لليد العاملة أصبح مستحيلا. وجرى بشكل مطرد إلغاء التحكم في المبادلات التجارية، ورفعت القيود والإجراءات التنظيمية المتعلقة

بالاستثمار الأجنبي المباشر ومع ذلك فإن العوائد كانت محدودة والأداء الاقتصادي ضعيفا ومبعثرا. وقد عانت جنوب أفريقيا في المرحلة التي جاءت بعد مرحلة التمييز العنصري من النمو البطيء وارتفاع معدلات البطالة، ومن معدل ضعيف جدا في توفير البنى الأساسية الاجتماعية والمادية (٣). وتنفق أعلى عشرة في المائة في الدخل من الأسر نحو ٥٠ في المائة فهو لا يتجاوز واحدا في المائة (٤). ويبدو أن سياسة الأمة الصناعية المتقيدة بالسوق ستعمل على تدمير إعادة البناء الاجتماعي بدلا من تشجيعه وتحسن الصين صنعا إذا انتبهت إلى هذا خصوصا وأنها قررت الآن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى الصين أن تعمل بموجب الشروط التي اتفقت عليها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تحرير سياسة تجارتها بسرعة، ولا يقتصر الأمر على هذا بل يشمل أيضا أن تفكك تماما جهاز سياسة تجارتها الذي وفر دعما لجميع مشروعاتها التي تملكها الدولة. وإذا علمنا أن معظم هذه الشركات لا تستطيع أن تعمل في بيئة غير محمية وغير مدعومة ماديا وإذا التزمت الصين ببنود الاتفاقية فإن من المحتمل أن تكون عواقبها كبيرة. إن ٩٠ مليون وظيفة يمكن أن تتعرض للخطر وليست هناك شبكة ضمان اجتماعي لتعالج هذه الخسارات (٥).

وحتى في تلك الأقطار من العالم الثالث التي خبرت أعلى مستويات التنمية مجتمعة من خلال تبنيها الاقتصاديات الليبرالية الجديدة كتشيلي مثلا فإن المال الذي تم كسبه لم يوزع على الشعب ولم تستفد من هذه المكتسبات إلا أقلية (٦).

ومن بين القلة المتزايدة المستفيدة هناك شركات متعددة الجنسيات تستطيع الآن أن تعمل في الأقطار النامية نتيجة لسياسات التحرر (الاقتصادي). إن محاولات حكومات العالم الثالث جَذَبتْ استثمارات أجنبية، مباشرة أو عن طريق المحفظة ـ وهي عاجلة دائما بسبب الاقتطاعات الكبيرة في تدفق المساعدات في السنوات القليلة الماضية ـ التي كثيرا ما تعمل على التعجيل بما كان يدعى «سباقا نحو القاع»، فعملت هذه الحكومات على تحديد التنظيم أو إلغائه وتخفيض الأجور والاقتطاع من متطلبات الرعاية الاجتماعية والسماح بصمت للشركات الكبرى

لإحداث تغييرات اجتماعية ضخمة. وألغيت إسهامات التقاعد،، وخفضت مخصصات الرعاية الصحية التي تدفع للموظفين. وتم إسكات الجماعات التي يمكن أن تكون مشاغبة [٧] مثل النقابات المنظمة التي قد تعرض للخطر البحث عن اجتذاب واستخدام استثمار أجنبي وخبرة أجنبية، وألقي في السجن مئات من اتحادات النقابات الصينية أو في معسكرات العمل لمحاولة هؤلاء تكوين اتحادات في مناطق اقتصادية خاصة بالأجانب. والمعيار هو التركيز على الربح المباشر على حساب الضمان بعيد المدى، فقد أوجدت «أوكار للتلوث» حيث يسمح بالسياسات المعادية بيئيا في مستويات أدنى بكثير من المرغوب فيه اجتماعيا [٨]. وامتهنت حقوق الإنسان وأغمضت العيون عن الأفعال غير القانونية، جرى هذا كله في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وكل هذا قد جرى تحت اسم رأسمالية السوق الحرة [٩].

ولم تقتصر الاستفادة من سياسات «الباب المفتوح» على الشركات متعددة الجنسيات وحدها فهناك جهات أخرى استفادت منها وهي كما هو معهود من الحكومات المضيفة والموظفين الفاسدين وممن أسعدهم الحظ بالعمل مع شركات أجنبية، فهذه الشركات تدفع رواتب أعلى ومستوياتها في كثير من الأحيان أعلى من مستويات الشركات المحلية. ويُستبعد من جني أي مكسب من كان خارج الصفوة الحاكمة أو خارج أبواب المصنع.

كانت الصين أكثر بلد استفاد من أكبر كمية من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية، وحقق نموا اقتصاديا مذهلا من سنة لأخرى خلال ما يزيد على عشرين عاما، ومع ذلك فإن خُمس السكان يعيش الفرد منهم على أقل من دولار في اليوم. ومع أن الهند تشكل قصة نجاح العالم الثالث في برامج الحاسوب في السنوات العشر، إلا أن نحو نصف السكان يعيش الفرد منهم على ما يعادل دولارا ونصف الدولار في اليوم. وإن الانقسام في الصين بين ما هو مديني وما هو ريفي، وفي الهند بين ما هو مديني وما هو ريفي، كبير جدا حتى إنه ليصعب على المرء أن يتصور أن هذين العالمين المتباينين ينتميان إلى بلد واحد. و٨٠ في المائة من الدخل الذي تأتي به شركات النفط العاملة في نيجيريا يظل في تلك البلاد. إلاّ أن المستفيدين من هذا الدخل هم المنتمون إلى الطبقة الحاكمة القليلة العدد.

وإذا كان مدّ السوق العالي يرفع جميع المراكب فإن التعديلات البنائية والسياسات التحريرية الخالية من التزامات حول التوزيع يبدو أنها أغرقت بعض الفئات الاجتماعية ولاسيما الضعفاء والفقراء.

تحدث موظف نفط كبير يعمل في كولومبيا عن الأنشطة المختلفة لشركته فقال: «هذه المشروعات مفيدة للحكومة ومفيدة لنا كشركة ... إنها مفيدة لكل من يستطيع أن يستغل الوضع ... ولكن الأغلبية لا تستفيد ... إنها مفيدة للقلة التي تستطيع أن تفرض نفسها».

وقد وقع في بعض الأماكن من عارضوا تدفق الاستثمار ـ خشية أن يكون الثمن فادحا ـ ضحايا لجشع مسؤولي الدولة. فهناك تقارير عن عدد من الحوادث حول استخدام قوات الأمن النيجرية ضرب الناس الذين احتجوا ضد نشاطات الشركة أو اعتقالهم أو قتلهم. وفي نوفمبر من العام ١٩٩٥ أعدم كين سارو ـ ويوا Ken Saro- Wiwa السياسي النيجري النشط والشاعر والكاتب المسرحي الذي قاد معركة دامت خمس سنوات لانفصال أوغونيلاند Ogoniland ولمطالبة شركة شل الملكية الهولندية بتعويضات عن الأضرار التي ألحقتها بالبيئة. أعدم بعد محاكمة تعتبر خرقا فاضحا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وقامت الشرطة في الهند في شهر مايو من العام ١٩٩٧ بضرب مائة وثمانين محتجا كانوا يشاركون في مظاهرة سلمية خارج بوابة شركة إنرون للطاقة ـ التي غدت الآن سيئة السمعة ـ وذلك ضد مشروع لتوليد الكهرباء، وكان أهل المنطقة يخشون أن يحوّل هذا المشروع الماء على قلته فتموت الأسماك [١٠]. وربما كانت إنرون لا تملك زمام الأمور، ولكن من الواضح أن الشرطة كانوا يعرفون من هم أصحاب المصالح التي عليهم حمايتها. وقد أظهرت بعض حكومات العالم الثالث استعدادها فعلا للتضحية بمواطنيها، كل ذلك في سبيل رأس المال الأجنبي الذي كثيرا ما ملأوا به جيوبهم.

والظلم الذي ما زال يُرى اليوم في العالم الثالث يظل مفزعا على الرغم من أنه صار مألوفا. ورجاحة الرأي تفسّر هذا على أنه نتاج مزيج من التخلف الاقتصادي وضعف أو غياب المؤسساتية الديموقراطية. وينتهي التحليل المألوف إلى أنه على المدى البعيد سيساعد انفتاح اقتصاد البلاد وتشجيع

الاستثمار الداخلي على تحسين وضع الناس لأنه سيعزز التربية والتدريب ومن ثم سيخرّج قوة عاملة أفضل معرفة وطبقة متوسطة تديم التفكير، وكلتاهما ـ كما يوحي التاريخ ـ قوتان تعملان نحو مشاركة ديموقراطية أفضل ونحو اهتمام بالحقوق والمساواة.

وعلى أي حال فإن ما يتجاهله التحليل التقليدي هو أن الجري وراء سياسات هذه الأسواق الحرة وما يتمخض عنه ذلك من نتائج يمكن أن يقسم السكان إلى قطبين يصل التعارض بينهما حدا غير مقبول حتى أن «المجاعات يمكن أن تحدث مع أن الصوامع مليئة بالقمح» [11] كما يقول الاقتصادي أمارتيا صن Amartya Sen الفائز بجائزة نوبل. ويمكن ان يعادل هذا الاتجاه الانشقاقي تنبؤ تقليدي مريح حول ما يمكن أن تثمره التجارة والاستثمار. وأعمال الشغب التي حدثت في الأرجنتين في ديسمبر من العام ٢٠٠١ يمكن أن تقدم شهادة صارخة على الانهيار في رأس المال الاجتماعي الذي ينشأ عن حالة من عدم المساواة المتزايدة. ففي هذه الأيام يسقط في الأرجنتين كل يوم ألفا شخصٍ آخرون تحت خط الفقر.

خارج بابك الأمامي

وليس هذا الاستقطاب المتنامي ظاهرة يختص بها العالم الثالث وحده، وليست مقصورة على الأقطار النامية ذات النصيب الضئيل من الديموقراطية، فهي تحدث أيضا هنا في الغرب. وكلايف هارولد واحد من كثيرين ممن لم يستفيدوا شيئا من ازدهار السنوات الأخيرة حتى من وضع أولي ذي ميزة كبيرة. والتي ربحت المليون في نسخة المملكة المتحدة من مسلسل (من يريد أن يكون مليونيرا؟) كانت ـ كما أدركت أيها القارئ ـ مليونيرا من قبل وهي جوديث كيبل Juddith Keppel، وهي تمت بقرابة بعيدة لصاحبة الأمير تشارلز كاميلا باركر باولز.

وفي الغرب أيضا تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء [12]. وفي أمريكا لم توزع غنائم فترة طويلة من التوسع الاقتصادي الطويل ومن البطالة المتدنية. إذ إن ٩٧ في المائة من الزيادة في الدخل ذهبت لأغنى ٢٠ في المائة من العائلات خلال العشرين سنة الأخيرة. وبينما يكسب الأغنياء أكثر ـ ارتفع متوسط الدخول لأعلى خُمس الكاسبين من الذكور بمعدل

٤ في المائة ما بين العامين ١٩٧٩ و١٩٩٦ ـ وأدنى خُمس هبط معدل كسبهم بما يساوي ٤٤ في المائة، وهناك نحو ٣٦,٥ مليون أمريكي (أي ١٣,٧ في المائة من السكان) يعيشون حياة فقيرة، يمتلك أغنى واحد في المائة ٤٠ في المائة من ثروة البلاد مقارنة بـ ١٣ في المائة أقل مما كانت عليه قبل ٢٥ سنة. والدخول في الولايات المتحدة هي الآن أقل تساويا عما كانت عليه منذ الكساد الكبير [١٢]. وبينما بلغ معدل البطالة الوطني في الولايات المتحدة ٥,٤ في المائة فإن المعدل في كثير من المحميّات الأمريكية الوطنية يصل إلى ٧٠ في المائة (*) ومعدل البطالة في المناطق الريفية المنعزلة في أمريكا يبلغ ضعفي وأحيانا أربعة أضعافه. وأصبح الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل مشروطا أكثر. ولا يستفيد من منح البطالة الأمريكية اليوم سوى ٣٩ في المائة من العاطلين عن العمل بينما كانت النسبة في العام ١٩٨٦ سبعين في المائة.

ولا يمكن إلاّ أن تزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في عهد بوش، إذ إن خططه لإلغاء الضرائب عن فوائد رؤوس المال والتركات في النهاية سيخلق أرستقراطية الأثرياء والانتهاء ببقية الناس إلى وضع دوني، وكما قال المستثمر الأسطوري وارين بوفيت Warren Buffet «مثلما أن من السخف اختيار فريق الأولمبياد الأمريكي للعام ٢٠٢٠ من أطفال الفائزين في أولمبياد العام ٢٠٠٠ فإن من الخطأ أيضا بناء مجتمع قادة الغد المحتملون فيه ـ مع ضمان ما تهبه الثروة من مزايا ـ هم أبناء أغنياء اليوم».

والوضع الذي ورثه حزب العمال الجديد في المملكة المتحدة بعد ثماني عشرة سنة من حكم المحافظين كان مشابها لما هو في الولايات المتحدة، وإن كان أقل وضوحا. فتوزيع المداخيل في المملكة المتحدة الآن أكثر تفاوتا مما كان عليه في أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، إذ عندما تسلمت مارغريت تاتشر السلطة في العام ١٩٧٩، كان أغنى الخُمس من السكان يتمتعون بنحو ٤٣ في المائة. وفي العام ١٩٩٦، وهو العام الأخير من حكم المحافظين، كانت الأرقام على التوالي ٥٠ في المائة و٢,٦ في المائة. وفي تلك الفترة في بريطانيا ارتفع إجمالي الناتج المحلي بشكل ملموس وكان نصيب

(*) المحميات مساحة من الأرض مخصصة في أمريكا الشمالية للهنود الحمر وفي أستراليا للسكان الأصليين [المترجم].

الفقراء قطعة أصغر من كعكة أكبر بكثير [١٤]، وارتفع عدد الأسر التي هي تحت خط الفقر بمعدل ٦٠ في المائة في الثمانينيات وفي العام ١٩٩٦ كانت المملكة المتحدة تضم أعلى نسبة من الأطفال الفقراء في أوروبا، فكان هناك ثلاثمائة ألف طفل بريطاني هم الأقل حظا في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ ممن كانوا في العام ١٩٧٩.

واستمر عدد من هم دون خط الفقر في الارتفاع في عهد حزب العمال الجديد على الرغم من الجهود التي بذلت لقلب هذا الاتجاه. وفي الفترة الواقعة ما بين العام ١٩٩٤ والعام ٢٠٠٠ ارتفع عدد الأسر التي تعيش على أقل من نصف المعدل الأسبوعي من الدخل وهو ٢٧٨ جنيها إسترلينيا بعد نفقات السكن من ١,٣ مليون أسرة إلى ١٤,٢٥ مليون اسرة، أي ضعف عدد الأسر التي كانت في أوائل الثمانينيات [١٥]. وقد زاد نحو نصف مليون أسرة بعد تسلم حزب العمل السلطة في العام ١٩٩٧.

ويتركز الفقر كثيرا بين الأسر التي لا تضم إلا أحد الأبوين (نصف هذه الأسر على الأقل التي لها أطفال دخلها دون خط الفقر) وفي بيوت لا يعمل أحد من أفرادها في أي وظيفة. ونسبة المتقاعدين الذين يعيشون على أقل من ٤٠ في المائة من معدل الدخل ارتفعت من٢٠ إلى ٢٣ في المائة ما بين العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩.

وفي عالم المنافسة الجديدة هذا لرأسمالية السوق الحرة نجد غير المهرة هم الأسوأ حظا. لقد أصبحوا أشبه برجال المرتبة الخامسة في رواية العالم الطريف (لألدوس هكسلي) ـ بضاعة لجميع الأغراض يسهل أن يُستبدل بها الإمداد المتزايد الوافد من وراء البحار. وفي حقبتنا هذه ـ حقبة ما بعد الصناعة ـ يتناقص الطلب عليها باستمرار.

وأولئك الذين كانوا يتقاضون أجورا متدنية هم الآن يتقاضون أجورا أدنى من السالفة، ونفوذهم السياسي والاقتصادي في تناقص وذلك بسبب وزنهم المتضائل كجماعة. إذ نتيجة للإنجازات التقنية قل الطلب على اليد غير الماهرة، وكذلك نتيجة لتراجع نفوذ الاتحادات والمنافسة الزائدة التي تمثلها صناعات المراكز البعيدة خارج البلاد ذات التكاليف الأدنى أو للعمالة الوافدة المستعدة للعمل بأجر أقل بشكل ملحوظ. وقد أصبحت الوظائف والدخول في الأقطار الفقيرة والأقطار الغنية متزعزعة بعد أن

أدت ضغوط المنافسة العالمية إلى دفع الأقطار وأصحاب العمل إلى تبني سياسات عمل أكثر مرونة وإلى ترتيبات عمل تعفي أصحاب العمل من الالتزام بعقود طويلة المدى مع الموظفين. وقد ألغت هولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة الأسلوب المركزي في تحديد الأجور [١٦]، بل إن فرنسا وألمانيا قد خففتا من شدة قوانين فصل العمال.

وإذا كان أولئك الذين على رأس الهرم العمالي يزداد التقرب منهم والتودد إليهم - ورواتب كبار المديرين في ازدياد كما أصبحت المكافآت والعلاوات أكثر بذخا [١٧]. ففي الولايات المتحدة انخفض الحد الأدنى لراتب الطالب الذي يتخرج في المدرسة الثانوية وينخرط في العمل لأول مرة بمقدار ٢٨ في المائة منذ العام ١٩٧٣ مقيمة بقيمة الدولار الشرائية، كما انخفضت أيضا أجور وعلاوات جميع العاملين غير المهرة [١٨]، ويشتغل خُمس موظفي أمريكا بأعمال تقل رواتبهم فيها عن المستوى الرسمي للفقر وتجعل من المعدلات الرسمية المنخفضة للبطالة موضعا للسخرية. بل إن العمال الذين يقومون بأعمال فيها مجازفات يتقاضون رواتب متدنية. كان السعر الذي وضعه اتحاد العمال في أواخر الثمانينيات لساعة نقل عوازل الأسبستوس من المباني القديمة ٣١ دولارا ولكن هذا المعدل انهار في التسعينيات لقيام شركات الإزالة في أقطار لا توجد فيها نقابات ونتيجة لتدفق المهاجرين الراغبين في العمل «ولا يجد المقاولون مشقة في العثور على عمال مستعدين للعمل مقابل ١٢ إلى ١٥ دولارا، عمال مستعدين للعمل من دون بخاخات»، كما قال باول كاديزور Pawel Kedizor المدير التنفيذي لسبعين شركة من شركات الإسبستوس والرصاص ونقابة عمال المواد الخطرة.

أما وأن قدرة هذه الشركات الآن على العمل عالميا في ازدياد فإن الكبيرة منها قد انتقلت إلى بلدان تكلفة العمالة فيها متدنية لإنتاج بضائعها. واستمر الإنتاج في الانتقال إلى خيارات التكلفة الأدنى من مصانع الولايات المتحدة إلى مصانع مجموعة شركات مكسيكية قائمة على الحدود المكسيكية يعمل فيها نحو مليون شخص بأجر يقل عن ٥ دولارات في اليوم، ومن إسرائيل إلى الأردن المجاور. ويتمخض هذا عن تسريح عشرات العمال العرب والدروز ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية، ومن

وادي سيليكون في كاليفورنيا إلى الهند وإلى الاتحاد السوفييتي سابقا حيث يتم تطوير برامج الحاسوب مقابل جزء عشري من تكلفتها محليا (في الولايات المتحدة) ومن أماكن عمل خاضعة لقوانين النقابات إلى مناطق أو أقطار النقابات فيها أقل عنفا أو العمال فيها غير منتمين للنقابات ويسعدهم أن يحصلوا على وظيفة.

وعلى الرغم من تدني أجور هذه الوظائف وبعدها عن الراحة فإنها أيضا غير مضمونة. والوظائف المضمونة قد صارت ندرتها بالنسبة إلى الكثيرين في ازدياد، كما ازداد تحول الوظائف الدائمة إلى وظائف بعمل جزئي ولمدد قصيرة وتعاقدي بالنسبة إلى أولئك الذين ما زالوا يعملون. فعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينية كانت نسبة العمال الذين يعملون بلا عقود قد زادت في العام ١٩٩٦ في تشيلي إلى ٣٠ في المائة، وفي الأرجنتين إلى ٣٦ في المائة، وفي كولومبيا إلى ٣٩ في المائة وإلى ٤١ في المائة في بيرو [١٩].

وأتاح التقدم التقني إلى حلول الآلات محل الناس. إن «اقتصاد المعرفة» يتطلب عمالة أقل. وبينما تضاعفت مبيعات اكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم سبعة أضعاف إلا ان عدد العاملين فيها وعلى نطاق عالمي ظل ثابتا تقريبا منذ بدايات السبعينيات يحوم حول ٢٦ مليون شخص [٢٠].

وقد أدت المنافسة المتزايدة والتي جاءت نتيجة تحرير سياسات التجارة إلى اضطرار الصناعات المتخلفة إلى أن تنكمش او تبسط عملها (وهذه كلمة مهذبة بالطبع للدلالة على تسريح الموظفين)، او ان تضطر إلى أن تخرج من السوق كليا. وحتى قبل الانكماش الاقتصادي كانت الشركات العاملة على مستويات تعتبر حينذاك مقبولة تفصل موظفيها ليس لأنهم كانوا مشاغبين وإنما لأن الضغوط عليها لأن تحقق عوائد أعلى لا سابق لها (والعوائد المتوقعة الآن من كثير من الصناعات هي بين ٢٠ و٣٥ في المائة، بينما معدل عوائد المستثمرين في المؤسسات يزيد على ٤٠ في المائة من محافظهم في السنة وهم يتطلعون إلى عوائد أعلى). والتنافس على تدفق الاستثمارات كان دائما أكبر، وقد شعرت الشركات بأنها باتت أكثر عرضة من قبل للسيطرة عليها أو امتلاكها. لقد سرحت شركة IBM بين

العامين ١٩٩١ و١٩٩٥ نحو ١٢٢ ألفا من موظفيها وخفضت مجموع الأجور بمعدل الثلث وذلك في محاولة منها لزيادة أرباحها ورفع أسعار أسهمها. والعائد الذي تحقق نتيجة لهذه الحصافة أن أسعار أسهم الشركة ارتفعت في العام ١٩٩٥ وتجاوزت الأرباح كل ما تحقق في السابق. وما أعلنته شركة التغذية الأمريكية كون اغرا Con Agra من أنها ستسرح ٦٥٠٠ موظف من موظفيها وتغلق ٢٩ مصنعا من مصانعها رفع أسعار أسهمها ارتفاعا حادا حتى زاد رأس مال الشركة ٥٠٠ مليون دولار خلال ٢٤ ساعة. «إن أصحاب الأسهم والمديرين يستفيدون من تصغير الحجم. فشارع المال Wall Street يفضل الآن توفير دولار من التكلفة على كسب دولار إضافي» [٢١].

بل إن أصحاب الوظائف أيضا يخسرون إعانات مالية. ففي الولايات المتحدة حيث الناس يعتمدون كثيرا على الشركات من أجل الحصول على الإعانات الصحية والتقاعدية فإن ما يمكن أن يترتب على فقدانها مزعج جدا، إذ بينما لدى ٧٠ في المائة من العمال الأمريكيين برامج تقاعد يمكن لأقل من ١٠ في المائة ممن هم في العُشر الأخير أن يعتمدوا على إعانات تقاعد الموظف (بكسر الظاء) المالية. والعشرون في المائة من الأمريكيين الذين يعملون الآن بعقود مؤقتة أو بدوام جزئي لا يتلقون إعانات أبدا، أو يتلقون إعانات لا تكاد تذكر.

أضف إلى هذا المشكلات التي تترتب على خصخصة البضائع العامة الأساسية، وسيكون الوضع هنا أشد قتامة. فهناك في الولايات المتحدة قضايا كثيرة مع منظمة الرعاية الصحية (متصلة بالشركات الربحية التي توفر الرعاية الصحية) أثيرت في السنوات العشر الأخيرة بشكل انتقائي، فهذه الشركات تحرص على اجتذاب الأصحاء وتتحاشى أولئك الذين يحتاجون إلى خدمات صحية كثيرة. ومعظم مراكز منظمة الرعاية الصحية التي أقيمت لتتولى رعاية من يتلقون معونة من مؤسسة Medicare (المواطنون الأمريكيون الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة) هي الآن في طريقها للإفلاس والخروج من دائرة العمل لأنها لا تستطيع أن تجاري النفقات الكثيرة، لا سيما نفقات الوصفات الطبية للمسنين المرضى.

وليست مراكز منظمة الرعاية الصحية وحدها هي المشكلة. فالقدرة على الحصول على التأمين الصحي وحده هي بالنسبة إلى أعداد كبيرة من الأمريكيين غدت تفر من اليدين. وفي الوقت الحاضر يوجد ٤٥ مليون أمريكي لا يتمتعون بالتأمين الصحي، و ٢٥ في المائة من المصابين بأمراض مزمنة لا يحصلون على تغطية شاملة لأمراضهم المزمنة. إن ملايين الأمريكيين يواجهون أزمة محتملة فهناك من هم غير مؤهلين للحصول على بعض برامج التأمين نتيجة لحالات صحية سابقة للتأمين، ويرى البعض أنها على جانب كبير من الخطورة، وتتطلب أقساطا من التأمين لا يقدرون عليها. فهذا جيمس هوث في الخامسة والخمسين من العمر مصاب بالسكري ومريض بالقلب تقاعده الشهري ١,٠٤٥ دولارا، ومن الواضح انه لا يستطيع أن يدفع قسط التأمين الشهري الذي يبلغ ١,٢٠٠ دولار. وهو يقول: «لدي خيار. هل أريد أن آكل وأحصل على مكان أنام فيه ام أدفع قسط التأمين وأنام في الشارع؟». أما بريطانيا التي تتطلع إلى امريكا لتجد لديها الحلول لمشكلات الرعاية الصحية عندها، وللاقتراح بالأخذ بالتأمين الصحي الخاص كحل فإن عليها أن تولي التجربة الأمريكية اهتمامها. وبالنظر إلى الإنجازات التي قامت بها واحدة من أكبر جهات التأمين في بريطانيا PPP، التي رفضت ان تقدم علاجا طويل الأمد لعدد من المصابين بأمراض مزمنة مثل التهاب الكبد «ج» [٢٢]، فهل حاجات المجتمع وحقوق الفرد في العناية الصحية تترك لتقررها عملية حسابية في شركة تأمين؟ وهل مصير الناس أن يلقى بهم على كومة الخردة إن رأت الشركة أن عميلها ما عاد يستحق الاهتمام؟

وحتى أولئك الناجحون جيدا في هذا العالم الجديد - سيرة عملية ومستقبل مأمول جيدان، وإعانات صحية وتأمين خاص، ومن بين النسب المئوية العليا - يعانون أيضا. فهناك المرض المتصل بالتوتر والبدانة والسكري، وكلها أمراض في ازدياد. فقد زادت مبيعات الحبوب المقاومة للاكتئاب بمعدل ١٦ في المائة في كل عام في الدول الصناعية الكبرى السبع بين العامين ١٩٨٩ و ١٩٩٩ [٢٣]، وقد غطت مبيعات حبوب بروزاك Prozac (المضادة للاكتئاب) إجمالي الناتج المحلي للدول الصغيرة. ويكلف المرض

الموظفين (بكسر الظاء) في المملكة المتحدة ١١ بليون جنيه استرليني في السنة. واللهاث الذي يبدو أنه لا ينقطع في طلب الثروة، وفي طلب عطايا الرأسمالية المعروضة على كل لوحات الإعلانات ولكن يصعب الإمساك بها، كل هذه تدمر نفس نسيج حياة الناس.

والعاملون يعملون ساعات أطول وأطول. وينافس البريطانيون أترابهم من الأمريكيين، ويعملون الآن أطول ساعات عمل في أوروبا، وينفق نصف الآباء في المملكة المتحدة أقل من خمس دقائق في اليوم في اتصال مباشر بأطفالهم ومقايضة الحياة الآن بالأمل في الحصول على حياة أفضل بشكل متميز في المستقبل. فمغول الإنترنت الذين يحاولون أن يكونوا شخصيات غير شخصياتهم، والذين ظلوا ينسجون شبكاتهم حتى انفجرت في لندن في Home House، وفي تل أبيب في حانة اسبريسو، وفي سان فرانسيسكو في The Thirsty Bear، وقد تخلو من علاقاتهم وعواطفهم، وعن أي شبه بالوجود الطبيعي على أمل أن يصبح الواحد منهم تيم جاكسون Tim Jackson القادم أو جيف بيزوس Jeff Bezos (*).

في العام ١٩٩١ شنق إشيرو أوشيما ابن الرابعة والعشرين نفسه، وكان موظفا في شركة Dentsu Inc اليابانية التي تعتبر أكبر وكالة إعلان في العالم، وذلك بعد أن عمل ثمانية عشر شهرا بمعدل ثمانين ساعة في الأسبوع، وفي الأيام التي انتحر في أحدها كان لا يغادر المكتب قبل الساعة السادسة صباحا، وإذا به يجد نفسه قبل أن يعود إلى العمل مطرودا من وظيفته. وما أقل المرات التي كان يظفر فيها بالنوم لأكثر من ساعتين. وقبل موته بشهر قال لرئيسه: «لم أعد قادرا على أن أعمل كإنسان». وقد اعتبرت المحكمة العليا في اليابان الشركة مسؤولة مسؤولية كاملة عن دفع هذا الشاب للعمل الشاق حتى قتل نفسه، وفشلت في الحيلولة دون وفاته. ولم تكن قصة إشيرو قصة فريدة، فحوادث الانتحار نتيجة الإفراط في العمل أصبحت تتكرر كثيرا في بلاد اخترعت كلمة لظاهرة الناس الذين يعملون حتى يسقطوا موتى Karoshi. ويعتقد أن هناك عشرة آلاف حادثة سنويا من هذا النوع. وهناك أمام المحاكم نحو خمسين قضية من هذا النوع أيضا (٢٤).

(*) تيم جاكسون هو مؤسس موقع OXL.com للمزادات على شبكة الإنترنت في العام ١٩٩٩، والذي وصل رأس ماله إلى ٣ بلايين دولار قبل أن يندمج مع منافسه الألماني لتأسيس ما يعرف الآن بـ OXL Records. أما جيف بيزوس فهو المؤسس والرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة Amazon.com [المحرر].

إن ازدهار الاقتصاد الغربي في السنوات الأخيرة لم ينه التشرد والفقر والظلم. فإذا ترك الحبل على الغارب فلا ينتظر من الوضع إلا أن يتحول إلى الأسوأ. وكثيرا ما أثبتت البحوث أن الذين يعيشون في مجتمعات ذات التوزيع الأعدل للثروة هم الذين يتمتعون بالصحة الأفضل، وليس أولئك الذين يعيشون في أغنى المجتمعات. إن مستويات الدخل النسبية هي المهمة، لا المستويات المطلقة كما يظن البعض. لقد تدنت معدلات الموت الناشئة عن بعض الأمراض الأكثر خطورة [٢٥] عندما خفضت فروق الدخل.

ومثل ذلك ترتبط معدلات الجريمة الأعلى بما في ذلك جرائم القتل وجرائم العنف باتساع الفروقات في الدخل [٢٦]، سواء أكان ذلك في الغرب أم في الأمم النامية، والتي تتمخض عن إحصائيات منها أن ٣ في المائة من القوة العاملة من الأمريكيين الذكور في السجون [٢٧]، وأن الهدف الأمريكي السكاني قد زاد بنسبة ٨٠٠ في المائة عبر السنوات الثلاثين الماضية [٢٨]، وتبدو هذه كلها مفهومة على الأقل إن لم تكن مروعة. ويكفينا هذا القدر عن وطن الأحرار.

إن تأثيرات مجتمع يشتمل على جماعات يزداد تهميشها لا يمكن الفرار منها بالهرب إلى مجتمع وراء أبواب مغلقة أو بمجرد وطء المشرد الذي يقف متسولا عند باب حانوتك المحلي. وإن ثمن هذا الهدم للتضامن وتجاهل محنة الآخرين وإدامة الأنانية الناشئة عن الشعور بإهمال الدولة، كل هذه مشاعر يمكن أن نحملها في نفوسنا.

وعندما جعلت الحكومات والناس من النجاح الاقتصادي غاية لا وسيلة لغايات أخرى، فاتها أن النمو الاقتصادي كان يفترض فيه أن يسعى لغاية أسمى: الاستقرار، وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الترابط الاجتماعي بين الجميع دون استثناء أحد.

الأمور تتجه نحو الأسوأ فقط

يدعي المدافعون عن الرأسمالية العالمية أن هذا وضع مؤقت، وليس نتيجة خلل في النظام، لأن عمر هذه التجربة ما زال قصيرا، ثم إن الثروة في النهاية ستهطل على الجميع، فبتوفير الحوافز للأغنياء مثلا من

ضرائب أدنى سيدفع الأغنياء إلى القيام بنشاط المقاولين وهذا بدوره سيخلق وظائف ويزيد النمو ويؤدي في النهاية إلى النشاط الحر والأسواق الحرة والمفتوحة.

وقد يعترفون بأن النظام في طبيعته لا يرحم ولكنهم ينتهون إلى القول بأن تكاليف الليبرالية الجديدة هي بالنسبة إلى المجتمعات ككل تستحق أن تدفع. يقول توماس مايور Thomas Mayer رئيس الاقتصاديين في مكاتب فرانكفورت لبنك غولدمان ساشس Goldman Sachs للاستثمار: «عندما أطل على طابق المبادلات التجارية لا أرى حاجة إلى تخفيض أجور الصناع، فهذه مسألة غير واردة، ولكن الحاجة تكون إلى تخفيض أجور عمال النظافة وتوسيع الفروق بين أجورهم، فإن فعلنا ذلك حصلنا على توظيف عدد أكبر وعلى تخفيض عبء الضرائب عن الذين يمولون البطالة، ومن ثم يتحقق عندنا نمو أكبر»[٢٩]. ولكن من الذي سيعتني بالخاسرين الأوائل من الرأسمالية وهو الذي ينتظر أن تنهمر عليه المنافع؟

ويبدو أن معظم الحكومات ليست هي الملتفتة. كانت الروح التاتشرية ـ الريغانية هي السائدة بغض النظر عن الجماعات التي كانت لها آراء أخرى في الحزب. وقد أعلن وزير الصناعة والتجارة في حكومة حزب العمال الجديد ستيفن بايرز Stephen Byers في أول خطبة له في العام ١٩٩٩ «أن صنع الثروة الآن أهم من توزيع الثروة»[٣٠]. وقد أخذت مدرسة جورج دبليو بوش المسماة «المحافظة الرحيمة» فرض العدالة الاجتماعية من يد الحكومة ووضعتها في يد المجتمع.

ولكن حتى لو أرادت الحكومات أن تعالج قضايا العدالة الاجتماعية والظلم، فهل تستطيع حقا أن تعمل شيئا؟ قليلا في أغلب الظن. فكما قال الرئيس السابق للبنك الألماني German Bundesbank هانز تيتمير Tietmeyer: «على الساسة أن يدركوا أنهم الآن تحت سيطرة الأسواق المالية، وما عادوا موضوعا للمناقشات الوطنية»[٣١]. وإذا رأت الأسواق المالية، أن خطة رعاية صحية وطنية جديدة أو إصلاحا تربويا شاملا سيكونان باهظي التكاليف فستعمد إلى رفع معدلات الفائدة أو إلى خفض قيمة العملة. وبهذه الطريقة لا يقتصر إجراء قوى السوق العالمية على استبعاد لتعويض الخاسرين الذي يمكن أن يخفض تكاليف العولمة الاجتماعية وإنما هو أيضا يتحدى

سيادة الدولة نفسها. إن طبيعة رأس المال العالمي المتحركة والتي تفعل ما تشاء تملي بشكل متزايد على الحكومات ما تستطيع أن تفعله وما لا تستطيع أن تفعله منفردة على الأقل.

أفقر جارك

ولا يأتي الضغط على الحكومات من أسواق رأس المال وحدها وإنما أيضا من الشركات المساهمة. وعالم القرن الحادي والعشرين هو بائع السوق التجاري. لقد جعلت الخطوات التي تمت الآن في مجال الاتصالات والتكنولوجيا وتحرير القيود التي كانت تتحكم في أسواق رأس المال من الشركات المساهمة شركات متنقلة، قادرة على نقل متاعها ونصبه في مكان آخر بيسر وسهولة نسبيين وبشكل متزايد.

ولما كانت هذه الشركات المتعددة الجنسيات تدرك مقدار القوة التي في يدها فإنها تلعب بالدول وبالساسة في محاربة بعضهم بعضا، مستفيدة من ذلك بتحصيل شروط أفضل وأيسر. وتطرح للمزاد وبشكل فعال وعودا بوظائف جديدة، واستثمار بنى تحتية، وتنمية اقتصادية لأعلى سعر عالمي، رافضة أن تنتقل إلى أقطار تكلفة العمالة والضرائب فيها عالية جدا أو تهدد بالانسحاب من هذه الأقطار أو من أقطار معاييرها شديدة أو ليس هناك احتمال في أخذ مساعدات وقروض. وعالميا تعمل الشركات المسيطرة وبشكل متزايد على أن تحدد بدقة قدرتها على نقل الأموال بحرية، وتقرر بنفسها أين تستثمر وتنتج وأين تدفع ضرائب، وتضع هذه المواقع المحتملة بعضها ضد بعض [٢٢]، وتترك محاولة إيقاف التدفق لرجال السياسة بتقديم المغريات لهذه الشركات للإبقاء على مصانعها للتقليل من التكلفة السياسية والاجتماعية لإغلاق هذه المصانع، ولكن دون أي ضمانات بعيدة المدى بعدم نقل هذه الشركات في النهاية. وتبدو الحكومة الوطنية عاجزة ـ وبشكل متزايد ـ أمام الشركات العملاقة التي تجاوزت الحدود الوطنية منذ زمن بعيد [٢٣].

وجمع الضرائب الذي هو من ناحية قابلة للاختلاف من أكثر حقوق الدولة القومية مبدئية، وهو أيضا وسيلة لتصحيح عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتقوم الشركات المتحدة بالضغط لاعتصار هذا

الحق [٣٤]. ولما كان رأس المال والرواتب العالية قادرة الآن على الانتقال بحرية أكثر من بلدان مرتفعة الضرائب إلى بلدان أخرى متدنية الضرائب، ولما كان العالم قد أصبح أكثر اندماجا في أعقاب العولمة وما حدث من تطورات في مجال الاتصالات، فإن قدرة الأمة على وضع معدلات ضريبية أعلى من الأمم الأخرى مسألة فيها نظر. والفكرة المهيمنة هي «أفقر جارك». فأيرلندا تعارض توحيد معدلات ضريبة الشركات في الاتحاد الأوروبي لأن معدلاتها المنخفضة تعطيها ميزة على الدول الأخرى لاجتذاب الشركات متعددة الجنسيات. وتعرقل بريطانيا تعليمات ضريبة التوفير في الاتحاد الأوروبي، لأن تلك التعليمات قد تضر بمدينة لندن، ومعدلات ضريبة الشركات خفضت في العالم كله، ومعدلات أتباع الولايات المتحدة العاملة في الأقطار النامية مثلا هبطت من ٥٤ في المائة إلى ٢٨ في المائة ما بين العامين ١٩٨٣ و١٩٩٦.

وفي ألمانيا حيث هبطت ضرائب الشركات بمعدل ٥٠ في المائة عبر العشرين سنة الماضية بالرغم من ارتفاع أرباح الشركات بمعدل ٩٠ في المائة [٣٥] أحبطت محاولة وزير المالية أوسكار لافونتين Oskar Lafontaine رفع العبء الضريبي عن الشركات في العام ١٩٩٩ من قبل مجموعة من الشركات ومنها مصرف دوتش (تتجاوز موجوداته ٤٠٠ بليون دولار) ومصرف درسدن، ومجمع التأمين Allianz وشركة BMW وشركة Daimler - Benz وشركة RWE الألمانية للطاقة والصناعة، وقد هددت هذه كلها بنقل استثماراتها أو مصانعها إلى أقطار أخرى إذا لم تَرُق لها سياسة الحكومة.

وهدد المتحدث بلسان شركة RWE ديتر أشفير Dieter Schweer قائلا «المسألة تتعلق بأربعة عشر ألف وظيفة على الأقل، فإذا لم يعد الوضع الاستثماري جذابا فإننا سندرس كل إمكانية لتحويل استثماراتنا للخارج» [٣٦]. واقترحت شركة ديملر بنز الانتقال إلى الولايات المتحدة، وهددت شركات أخرى بالتوقف عن شراء سندات الحكومة وعن الاستثمار في الاقتصاد الألماني.

ونظرا إلى ما تتمتع به هذه الشركات من قوة فقد أُخذت تهديداتها على محمل الجد. بل بجدية كبيرة حتى أنها كانت من غير شك سببا رئيسيا في استقالة لافونتين، فقد ظل متحديا حتى النهاية، وقال عندما

غادر مكتبه «ما زال القلب ليس مطروحا للاستغلال في سوق الأسهم»[٣٧]. وعلق بوبا هومباش Boba Hombach مساعد المستشار شرويدر قائلا «يترتب علينا أن نسلك دربا آخر. إذ من الواضح أنه ستكون لغيرهارد شرويدر أولويات مختلفة»[٣٨]، وإذا كانت استقالة أوسكار لافونتين قد برهنت على شيء فإنها برهنت على أن شرويدر كان مستعدا لأخذ ضغوط رجال الأعمال بكل جدّ. فبعد شهور قليلة كانت ألمانيا تخطط لاستقطاعات في ضرائب الشركات التي ستهبط بالضرائب المفروضة على الشركات الألمانية إلى ما هو دون المعدلات الأمريكية[٣٩]. وكما علق أحد مستشاري شرويدر في واشنطن: «إن مصرف دويتش وعمالقة الصناعة مثل المرسيدس مسرفون في القوة بالنسبة إلى الحكومة المنتخبة في برلين»[٤٠].

وليست ضريبة الشركات الكبيرة هي وحدها التي تهم الشركات المساهمة، فالأقطار التي ترتفع فيها معدلات الضريبة الشخصية تتعرض لضغط مجتمع التجارة الدولية أيضا. وقد هددت عدة شركات سويدية كبيرة منها شركة إركسون بمغادرة وطنها بسبب ضريبة الدخل العالية التي - كما قالوا - تجعل من الصعب حشد الموظفين الذين يتمتعون بخبرات عالية[٤١] (وقد نفذت شركة إركسون تهديدها فعلا فنقلت عدة فروع ومواد منتجة إلى الخارج، وافتتحت مركزا رئيسيا كبيرا في لندن في العام ١٩٩٩). وفي المملكة المتحدة اختلفت شركات الإنترنت مع الميزانية البريطانية على رسوم التأمين الوطني حول خيارات الأسهم وزعمت هذه الشركات أن هذا سيشجع العمال المهرة جدا على الانتقال إلى خارج البلاد.

وفي القرن الحادي والعشرين تقرر الشركات الكبرى وبشكل مطرد مقدار ما تدفعه من الضرائب وأين تدفعه. وكأن الإنترنت قد جعل من أمر تحصيل الحكومات للضرائب أمرا أصعب. وتستطيع الشركة الآن أن تستقر في مقر منخفض الضريبة وتضع تسهيلات ومعدات الإنتاج المادي (حيث تستطيع أن تتصيد الإعانات) في مكان آخر وأن تبيع لزبائنها من مكان وهمي لا تصل إليه الحكومات[٤٢]. وكلما زاد تقدم الاتصالات زاد عدد الحالات التي يحتمل أن نرى فيها شركات تقوم في مكان وتدفع الضرائب في مكان آخر أو حتى لا تدفع ضرائب أبدا. فشركات مثل

الشركة المصرفية BCCI استطاعت من خلال شبكة معقدة من الأسماء الوهمية ألا تسجل في أي مكان أو حتى لا تدفع ضرائب أبدا. وشركة روبرت ميردوخ للأخبار التي بلغت حصيلة أرباحها في بريطانيا ما بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٩ أكثر من ٢,٣ بليون دولار لم تدفع هناك أي ضريبة شركات، ولم تزد قيمة الضريبة التي دفعتها على مستوى العام على ٦ في المائة [٤٢]. مثل هذه الحالات قد تصبح هي القاعدة وليست الاستثناء.

ونتساءل عن أثر عدم جمع الضرائب هذا من الشركات؟ ومثل هذا التخريب لأنظمة الضرائب يمكن في أسوأ حالاته أن يجعل الحكومات غير قادرة على تلبية مطالب مواطنيها من الخدمات العامة. وعلى سبيل المثال هبطت في الولايات المتحدة المصروفات الاتحادية على الطرقات والمدارس والجامعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينيات حتى تحت حكم رئيس ينتمي للحزب الديموقراطي. وقدرة الحكومة في أحسن الأحوال على الإنفاق محدودة جدا، وهناك زيادة مطردة للعبء الملقى على كواهل دافعي الضرائب من الأفراد. وإذا كانت الحكومات مستعدة لتطبيق مثل هذه الاستراتيجية لإعادة التوزيع، فإنه يبدو أنها ليست دائما كذلك. لقد كان اقتراح جورج دبليو بوش الخاص بتخفيض الضريبة هو الزخرفة التي زين بها حملته الانتخابية. ولم يجرؤ أي من المحافظين أو العمال في الانتخابات العامة البريطانية للعام ٢٠٠١ على المجازفة بحملة انتخابية تحت شعار زيادة الضرائب.

وكالمعتاد لم ينظر إلى سياسات رفع الضرائب باعتبار أنها تؤدي إلى خسارة الأصوات الانتخابية فحسب، وإنما إلى أنها يمكن أن تسبب أيضا هجرة الأغنياء والمهرة إذا أحسوا أن عبء الضريبة أثقل مما ينبغي. ولما كان القادرون من مختلف الفئات قد أصبحوا وبشكل متزايد ميالين إلى الهجرة، فسيكون من الصعب إثقال كواهلهم بمطالبات ثقيلة لكي تتحمل الدولة تكاليف الإنفاق الاجتماعي. ومن المنتظر أن يسلك هذا السبيل أيضا أصحاب الدخول ورؤوس الأموال الكبيرة وأن يقتفوا أثر الشركات ويستوطنوا في مواطن تكون الضرائب منخفضة فيها.

ومثل الممثلة الفرنسية Laetita Casta ذات الإحدى والعشرين سنة التي كانت في وقت من الأوقات موديلا لشركة فيكتورياس سيكرت لملابس السيدات الداخلية وصارت فيما بعد تجسيدا لماريان Marianne (*) التي ستحمل العملة الفرنسية والطوابع صورة وجهها خلال السنوات العشر المقبلة. وانتقلت الآنسة كاستا في أبريل من العام ٢٠٠٠ إلى لندن. فكان الموطن الجديد عنوان الصفحات الأولى في صحف ضفتي القنال. وعلى الرغم من أنها أنكرت أن يكون انتقالها قد كان بسبب الضرائب إلا أن الشعور الطاغي في فرنسا كان أن هذا هو السبب، وكما قال أحد النواب الفرنسيين إن ماريان قد انتقلت إلى بريطانيا الخؤون Perfide Albion لتهرب من ضرائب الثروة التأديبية التي فرضتها فرنسا الجميلة La Belle France. وإذا قارنا بين معدلات الشريحة العليا من الضرائب في فرنسا وهي ٤٧ في المائة ومثيلاتها في المملكة المتحدة وهي ٣٥ في المائة فقد نقول إنها على حق فيما فعلت. ويقال إن كثيرات غيرها من الطبقة الراقية في بلدها يعبرن القنال ليؤسسن مقرات مالية لهن في واحدة من أكثر الأنظمة الضريبية لينا في الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك وعلى الرغم من الفروق الملموسة في فرض الضرائب بين المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا على سبيل المثال، على الرغم من تغيير ليتيتيا كاستا وآخرين وأخريات أماكن الإقامة، إلا أننا لم نر فعلا بعد مستويات مهمة من المهاجرين الأغنياء اقتصاديا إلى المملكة المتحدة، مما يوحي بأنه على الرغم من أن معظم السياسيين يرون في رفع الضرائب استراتيجية تنطوي على المجازفة حين يتبنونها أو ينفذونها علانية، وقد تكون كذلك من الناحية العملية، إلا أن هذا لا ينطوي على خسارة أصوات - فعلى سبيل المثال أظهرت الانتخابات البريطانية أن خفض الضرائب لم يكترث له معظم الناخبين (٤٤). وقالت أغلبية الجمهور البريطاني في المملكة المتحدة أنها مستعدة لدفع ضرائب بمستويات أعلى لتحسين الخدمات العامة. وعلى أي حال فإنه بينما استمر الشعور فإن فجوة متزايدة يتجاذبها الطلب على الخدمات العامة ونظام الضرائب المتوافرة للإنفاق على هذه الخدمات.

(*) التي كانت تجسد الجمهورية الفرنسية بعد الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩م [المترجم].

الاهتمام بالشركات

ولا تجد الحكومات صعوبة أشد في رفع الضرائب فحسب وإنما تجد أيضا أنفسها ملزمة بتوفير رعاية اجتماعية إلى عميل ليس بحاجة ماسة وهو القطاع الخاص. والمساعدات التي تقدم في أمريكا للتجارة والصناعة تصل إلى ما يربو على ٧٥ بليون دولار سنويا [٤٥]، حيث تقدم أفقر الولايات أكبر كمية، والفرق في هذه الولايات بين دخل الأغنياء ودخل الفقراء هو الأعظم [٤٦]. ففي ولاية أوهايو أعفي من الضرائب ما تعادل قيمته ٢.١ بليون دولار من عقارات التجارة والصناعة في العام ١٩٩٦ وذلك بفضل برامج المساعدات التي تقدم للتجارة والصناعة. وتشمل قائمة المنتفعين من معونات الشركات في ولاية أوهايو شركة شبيغل Spiegel وشركة وول ـ مارت Wal - Mart وشركة المخازن المتحدة، وقد أعفيت جميع هذه الشركات من ضريبة العقارات، وضريبة العقارات في الولايات المتحدة هي التي تمول المدارس الخاصة، وكما قال محاسب إحدى هذه المدارس «الأطفال يؤذون وأصحاب الأسهم يستغنون».

وضمن برنامج رعاية الشركات في ولاية لويزيانا أعفيت شركة بودين للكيماويات مما يقرب من ١٥ مليون دولار في السنوات العشر الماضية. وهذه الشركة بودين للكيماويات Boden Chemicals هي التي أطلقت في شهر أغسطس في العام ١٩٩٦ سحابة رمادية كثيفة في الجو من ثاني كلوريد الإيثيلين السام وكلوريد الفينيل المونومير وكلوريد الهيدروجين، وكانت هذه الشركة مسؤولة أيضا عن إطلاق كلوريد الفينيل المؤنومير والأمونيا في الجو الذي أجبر على إغلاق الطريق رقم 73، وأطلقت في شهر يوليو في العام ١٩٩٨ سحابة من حامض الهيدروكلوريك والغازات الحمضية فأغلقت الطرقات في تلك المنطقة.

وصرفت حكومة ولاية أركنساس ما يزيد على عشرة ملايين دولار في إنشاء بنى تحتية جديدة لإغراء شركة فريتو لاي Frito-Lay للمجيء إلى مدينة جونزبورو في أركنساس، في الوقت الذي كانت فيه مدينة مجاورة غارقة في مياه قذرة وبحاجة إلى بنية تحتية جديدة لماء نظيف، وقد ظلت عشر سنوات في حاجة إلى مبلغ يقارب ٧٥٠ ألف دولار لعلاج هذا الوضع [٤٧].

ولا تنفرد الولايات المتحدة في تزيين شركاتها. ففي نهاية العام ١٩٩٥ أشعل صانع الأنبوب التلفازي التايواني شونغواه Chungwah حرب مزايدات بين اسكتلندا وويلز. وروجت شركة جنرال موتورز General Motors رصد ٧٥٠ مليون دولار لإقامة مصنع للسيارات في بلدان جنوب شرق آسيا كلها [٤٨]. أما شركة الأدوية غلاكسو Glaxo فقد زعم أنها هددت بنقل مقر مركز أبحاثها البريطاني ومعدات الإنتاج إذا لم تتم الموافقة على عرض عقارها الجديد المضاد للأنفلونزا ريلينزا Relenza للبيع في المملكة المتحدة [٤٩]. وقد ساند طوني بلير الجهود التي بذلت لإقناع شركة BMW بعدم إغلاق مصنع سيارات روفر Rover القائم في مدينة لونغ بريدج Longbridge وقدم مساعدة قدرها ١٥٠ مليون جنيه استرليني لإنقاذ عشرة آلاف وظيفة في مصنع الروفر. ومع هذا فإن شركة BMW انسحبت خلال عام من المملكة المتحدة دون أن تقدم إشعارا مسبقا بخطتها. ومع أن تقديم المساعدات قد أصبح استراتيجية لكسب الأصوات إلا أنه ليس كافيا دائما.

ولكن عندما تقدم الحكومات معونات اجتماعية للشركات (وأحيانا تتحدى بذلك حتى أنظمتها) وتستجيب لتهديد الشركات بأن تنسحب من البلاد لتتخذ مقرا في بلاد أخرى فإن قواعد اللعبة تتغير ببراعة، إذ يخطر ببال الشركات أن من المصلحة أن توجه انتباهها نحو الجلبة السياسية. فالمزية التنافسية يمكن اكتسابها لا من نفقات أقل فحسب من خدمة أفضل أو منتوجات متنوعة وإنما أيضا من استراتيجيات الشركة السياسية ومناوراتها البارعة.

ومرة أخرى يخسر المواطنون العاديون. فالمال الذي ينفق على مساعدة الشركات هو المال الذي يغدو غير متوافر للخدمات العامة، وغالبا لا تترجم الوظائف الموعودة وتدفقات الاستثمار إلى دافع ملموس، أو إذا ترجمت يمكن أن تتلاشى بسرعة (كما حدث بالنسبة للروفر). إن الشركات تغير مقراتها بيسر نسبي ـ بالانتقال إلى بلدان تكون الشروط فيها أيسر على الرغم من الخراب الذي يمكن أن يلحق بها في طريقها إلى مقرها الجديد. وفي ألمانيا لا بد من استشارة العمال ـ على الأقل ـ في مثل هذه الحالات، والعرف الشائع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عدم استشارتهم.

وقد قال تشارلز هورن السيناتور عن ولاية أوهايو، «نعرف أن الشركات متلاعبة، ولكن طبيعة التجارة أن تجري وراء كل دولار متوافر بصورة شرعية، فلا تضعوا اللوم على الشركة وإنما ضعوا اللوم على الحكومة فهذه حماقة الحكومة بالضبط».

تحويل المسؤولية

إن الحكومات تواجه خيارين متكافئين في الصعوبة. فهي لا ترغب في أن تجازف بخسارة دعم الناخبين برفعها للضرائب، وغير قادرة على زيادة الإنفاق خوفا من نقد السوق ولومه لها. ولكن ما أثر السقف المفروض على إنفاق الحكومة الاجتماعي؟ مزيد من الظلم. عالم يزداد الفقير فيه تهميشا، والغني يزداد غنى»؟ عالم الانقسام الرئيسي فيه هو بين من هم داخل الشركة العالمية ومن هم خارجها؟ عالم للمستهلك فيه بعض القوة، ولكن من لا يستطيعون أن يكونوا مستهلكين لا يملكون أي قوة؟.

لقد تبنى سياسيون من جميع الأحزاب خلال السنوات القليلة الماضية أهدافا نبيلة للتوفيق بين الرأسمالية والإنسانية والعدل الاجتماعي والنجاح الاقتصادي. فعلى سبيل المثال تحدث كلينتون في الولايات المتحدة وبلير في المملكة المتحدة عن «طريق ثالث» بينما تحدث بوش عن «محافظة رحيمة».

ومثل هذه الغايات بدت - في الولايات المتحدة على الأقل - وبشكل مطرد فارغة. فهي تقف بانتظام في آخر الصف بين الأمم المتقدمة من حيث نسبة ما هو مخصص من الناتج الوطني العام للبرامج الاجتماعية أو لإعادة التوزيع. إن نهج بوش في التخفيض التدريجي «لضريبة الموت» التي لا تصيب إلا أغنى ٢ في المائة من السكان ليورّثوا أبناءهم أكثر من ١,٣٥ مليون دولار، ومبلغ ١,٣٥ تريليون دولار من الخصومات الضريبية خلال الإحدى عشرة سنة المقبلة بطرق سيستفيد منها بشكل كبير الموسرون في المجتمع، كل هذه تظهر بوضوح كبير المدى الذي ذهبت إليه محاباة الأغنياء. أما في المملكة المتحدة فإن حزب العمال الجديد قد قام بعدة هجمات على مواطن عدم الإنصاف في الوقت الذي كان الحزب يعمل فيه ضمن حدود النظام الرأسمالي العالمي.

وعلى الرغم من النتائج المُثَبِّطة حتى الآن في معالجة الفقر ـ لقد استفادت أفقر الأسر بشكل عام من الميزانيات الأخيرة حيث استفاد العشر الأخير من السكان بمعدل ٩ في المائة مقابل عدم استفادة العشر الأول ـ وقد نقل ٢,٥ بليون جنيه استرليني من الإنفاق من أعلى نصف من توزيع الدخل إلى الأسفل، وأدخلت إجراءات وطنية متعددة للتقليل من عدم تكافؤ الفرص. وفي شهر يوليو من العام ٢٠٠٠ أفصح وزير المالية جوردون براون عن التزامه بتحطيم ما كاد يصبح ضربا من المحرمات، وزاد الإنفاق العام بمبلغ ٤,٣ بليون جنيه استرليني التي يمكن أن ترفد التعليم والتوظيف ورعاية الأطفال، والمواصلات والمناطق الأفقر وأواسط المدن عبر السنوات القليلة المقبلة. وفي شهر نوفمبر من العام ٢٠٠١ ألزم جوردون براون نفسه بمضاعفة المعونة البريطانية لأقل الدول حظا من التطور.

على أن حزب العمال الجديد لم يكن صريحا حتى أوائل العام ٢٠٠٢ على الأقل ـ عندما أوهن الوزير إمكانية رفع الضرائب لمعالجة الخدمة الصحية الوطنية المنهارة ـ حول المقايضات التي كان لا بد منها من غير شك إذا أريد لهذه الغاية متابعة على المدى الطويل. ولكن بفضل الاقتصاد القوي الذي أدى إلى تدني المدفوعات للعاطلين عن العمل وانتعاش إيرادات الضريبة، وبفضل المشروعات المربحة الفريدة مثل طرح موجات الهاتف المحمول في المزاد، والأموال التي تم توفيرها من ثلاث سنوات عجاف جرى فيها تجميد في إنفاق الوزارات، بفضل هذا كله استطاعت حكومة العمال أن تخصص أموالا إضافية دون أن ترفع الضرائب، وفي الواقع كانت هذه سمة أساسية في مقاربة حكومة حزب العمال الجديدة في معالجة الفقر. وفي الوقت الذي كانت تبدو فيه رافضة للحكمة الشائعة التي تقول إن الحكومات تتخلص من إعادة توزيع الإنفاق بما تمليه عليها الرأسمالية العالمية، إلا أن مقاربة حزب العمل تبين بوضوح حدود ما يمكن للحكومات الآن أن تحققه.

لقد غدت الزيادات في ضريبة الدخل وضريبة الشركات مسألة لا يمكن الدفاع عنها سياسيا ولا اقتصاديا مع ضمان أن تمول الحكومات الخدمات العامة ببراعة تعتمد على تنمية اقتصادية مستمرة. ومن الأسهل على رجال

السياسة، إذا كان الاقتصاد منتعشا، أن تيسر الأمور على الفقراء من دون ان يعاقب الأغنياء. لقد استطاعت حكومة حزب العمال الجديدة البريطانية أن تتحاشى إلى درجة كبيرة الارتفاعات الحادة المكروهة في الضرائب باتباع أساليب موجهة لتحسين أوضاع أولئك الذين هم في الدرك الأسفل، ومنها معونات العمل وقروض الضريبة مثل قرض ضريبة العائلات العاملة والحد الأدنى من الأجر، وابتداع خطوات لخفض معونات جماعات لا يحتمل أن تكون قادرة على الاحتجاج مثل الأمهات الوحيدات والمتقاعدين والمعاقين. وقد جرت إعادة توزيع محدودة، ولكنها أشبه بالخفية: فالضرائب على صناديق التقاعد والمرافق العامة مثلا أو الزيادات في الضرائب غير المباشرة التي تصيبها جميعا ولا تختص بالأغنياء وحدهم - أو حصر المنافع بمن هم أوفر حظا» (٥٠).

أترى سيكون لدي ما يكفيني عندما أتقاعد؟ هل سأتلقى عناية صحية مناسبة إذا مرضت؟ من الذي سيعتني بي عندما أبلغ سن الشيخوخة؟ هل سأنتهي فقيرة أو عالة أعيش على الصدقة إذا فقدت وظيفتي أو أصبحت عاجزة عن العمل؟ هذه أسئلة مهمة بالنسبة إلى كل إنسان، وهناك في مختلف أرجاء العالم من يطرحها بقلق متزايد. إن أعداد الطاعنين في السن المتزايدة تشكل الآن وبصورة مطردة عبئا على الحكومات (وستعطي الصين أكثر الأمثلة درامية بعد العام ٢٠٤٠)، وستؤدي ضغوط سوق العمالة العالمي الناشئة عن الثورة التقنية إلى زيادة في البطالة. ومن دون التمويل الكافي هل ستستطيع حتى الحكومات الملتزمة حقا بالعدالة الاجتماعية والرعاية أن تقدم لمجتمعاتها ما تحتاج إليه؟

إن محاولات زيادة المال عند الهوامش دون تقديم حجة قوية تبرر ضرائب أعلى تشجع الناخبين على الإيمان بسياسة خالية من الخيارات الصعبة وتقلل مساحة المناورة عندما تنفجر في النهاية الفقاعة الاقتصادية للانتعاش الاقتصادي، وهذا ما سيحدث من غير شك.

وتجاهل إحدى معضلات العصر الرأسمالي الأساسية لن يجعلها تختفي، وتعمل القوى الدولية على إضعاف قدرة الحكومة على دعم دولة الرفاه وقدرتها على كبح جماح القوى الاقتصادية حتى يستطيع المجتمع أن يكون أكثر إنسانية وموطنا للعدل والإنصاف.

والامتناع عن مناقشة حدود الأسلوب الأنجلو أمريكي للرأسمالية ـ وهو نظام يحابي الأغنياء بشكل صارخ ويضع حافز الربح فوق كل شيء آخر ـ ليس خيارا يقبله الضمير، إن اقتراح طريق بديل للسير إلى الأمام ولا يتطلب بالضرورة ـ كما هو واضح ـ اختيارات صعبة وقادر على التوفيق بين أهداف العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، من دون أن يتساءل: «التنمية الاقتصادية لمن؟» هذا الاقتراح مضلل في جوهره.

إن على الحكومات أن تتصدى للقضايا الأساسية لا أن تتحاشاها. ولكن هل أصبح السعي وراء النجاح الاقتصادي هدفا مسيطرا حتى أن مناقشة الثمن لا يمكن الدفاع عنها؟ وإلى أي حد يصل استعداد المجتمع للجري وراء بضع نقاط إضافية قليلة من التنمية الاقتصادية؟ وأين تقع أولوياتنا الحقيقية؟



4

حراسة مركز قيادة القطاع الخاص

الجواسيس - هم - نحن (*)

في العام ١٩٤٧ اتحد رؤساء الجاسوسية البريطانيون والأمريكيون ليشتركوا في معلومات الأمن، وقرروا تشغيل نظام رقابة مشتركا، ورمزوا إليه بكلمة إيشيلون Echelon، وانضمت إليهم فيما بعد ثلاث أمم تتكلم اللغة الإنجليزية وهي كندا وأستراليا ونيوزيلندا، وإن كانت الولايات المتحدة قد ظلت هي الشريك المسيطر.

كانت الفكرة سديدة، تتمثل في تجديد التحالف الذي نجح في هزيمة ألمانيا النازية، وإفشال تهديد جديد هو تهديد روسيا السوفييتية، كانت موسكو على حافة اكتساب ترسانة نووية ضخمة وكانت تحاول ما لم تحاوله من قبل، وهو بسط نفوذها على الكرة الأرضية. واتفق البريطانيون والأمريكيون على أن من الأفضل لهم احتواء هذا التهديد الجديد بالعمل معا. وفي أمريكا أنشئت وحدات استخبارات عسكرية في

«إن عالما لا توازن فيه الاعتبارات الاقتصادية بالمصالح الأخرى يمكن أن يكون عالما قاتما»

المؤلفة

(*) spies - R - us

Sugar Grove في ولاية فيرجينيا الغربية. أما في بريطانيا فقد أقيمت محطة تنصت في مينويث هيل Menwith Hill في يوركشاير في شمال إنجلترا بعيدة عن لندن، وأصبحت أهم موقع دولي بالنسبة إلى المجموعة ولا سيما بالنسبة إلى وكالة الأمن القومي NSA الأمريكية، وكانت هذه الوكالة هي اللاعب الرئيسي في إيشيلون.

ومازالت كتب التاريخ لم ترو بالتفصيل أهمية الدور الذي لعبه المشروع في صد انتشار الشيوعية السوفييتية. ولكن مما لا شك فيه أنه لعب دورا، وفي العام ١٩٨٩ انهار جدار برلين، وفي العام ١٩٩١ تهاوت الكتلة السوفييتية كلها واختفى التهديد الشيوعي تقريبا.

ولكن رقابة إيشيلون الإلكترونية لم تنته، وبعد ذلك بعشر سنوات، في فبراير من العام ٢٠٠٠ برزت ادعاءات مذهلة. لم يعد نظام إيشيلون يستخدم للتجسس السياسي والعسكري ضد الديكتاتوريات التي هددت العالم الحر، وإنما صار يستخدم لمراقبة النشاطات التجارية اليومية لشركات تنتمي إلى بعض حلفاء أمريكا وبريطانيا الخلص.

وفضلا عن ذلك دل ما تم من تقدم كبير في ميدان التكنولوجيا خلال التسعينيات على أن النظام قد أصبح الآن في منتهى القوة، بحيث قيل إنه أصبح قادرا على التقاط كل كلمة تنقل عبر الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني عن طريق الأقمار الصناعية في أي مكان في العالم. ومن المخيف أن هذا ينطبق علينا جميعا. إن كل مكالمة هاتفية أو رسالة بالبريد الإلكتروني يمكن مراقبتها، وهذه لها مدلولات هائلة. لقد استخدم رؤساء التجسس كبار الأمريكيين وربما البريطانيين إيشيلون للتجسس على الأفراد ونقل أسرار تجارية للشركات الأمريكية، كل هذا في إساءة استخدام هائلة للغاية الأصلية لهذا النظام.

إن هذه الكشوف المذهلة قد أعلنت في شهر فبراير من العام ٢٠٠٠، عندما رفعت السرية عن وثائق لوزارة الدفاع الأمريكية، وأرسلت عبر الإنترنت، وقدمت لأول مرة تأكيدا رسميا أن مثل عمليات التنصت الإلكترونية العالمية موجودة فعلا. (كشف لأول مرة عن وجود إيشيلون في العام ١٩٩٦ عميل مرتد في نيوزيلندا، ولكنها لم تثبت قبل ذلك).

وفي غضون أيام نشر البرلمان الأوروبي تقريرا يشتمل على ادعاءات خطيرة. وقد قيل إن الشركات الأمريكية سرقت عقودا موجهة لشركات أوروبية وآسيوية بعد أن اعترضت NSA (وكالة الأمن القومي) أحاديث

ومعلومات ثم حولت المعلومات إلى وزارة التجارة الأمريكية لتستخدمها الشركات الأمريكية. ومن بين الخاسرين كما قيل نتيجة لهذا اتحاد شركة ايربص Airbus وشركة تومسون سي أس أف Thomson CSF الفرنسيتين. وفي آسيا استخدمت أمريكا المعلومات التي جمعتها من قواعدها في أستراليا لتربح نصف حصة عقد تجاري إندونيسي مهم مع شركة AT&T، وهذا العقد الذي تم اعتراضه كان في الأصل موجها إلى شركة NRC اليابانية.

وسخطت الأمم الأوروبية على الأمريكيين والبريطانيين شركائهم المفترضين في تشكيل أوروبا جديدة موحدة. ورفعت في فرنسا دعوى ضد أمريكا وبريطانيا بحجة خرق قوانين فرنسا الخاصة بالسرية الشديدة. وبدأت في إيطاليا والدنمارك تحقيقات قضائية وبرلمانية، وطلب في ألمانيا أعضاء الجمعية التشريعية إجراء تحقيق. وقد لخص عضو بلجيكي في البرلمان الأوروبي مشاعر كثير من زملائه حين قال: إن كان الأمريكيون والبريطانيون قد فعلوها حقا، فإن هذا يعتبر اعتداء لا يحتمل على الحقوق الإنسانية. أما الحكومة البرتغالية التي كانت في ذلك الحين تتربع على كرسي الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي فقد اقترحت إنشاء أمانة سر أوروبية لمراقبة نشاط إيشيلون.

وقد ذهل الأوروبيون حين اكتشفوا أن الأخ الكبير (*) لم يعد روسيا الشيوعية ولا الصين الحمراء وإنما شريكتهم وحليفتهم المفترضة أمريكا التي تتجسس على المستهلكين الأوروبيين وعلى النشاط التجاري من أجل مكاسبها التجارية.

وقد ورد في تقرير البرلمان الأوروبي أن وكالة الأمن القومي الأمريكية راقبت في العام ١٩٩٥ الاتصالات الهاتفية بين شركة Thomson CSF والسلطات البرازيلية الخاصة بعقد مربح قيمته ١,٥ بليون دولار لإنشاء نظام مراقبة عن طريق قمر صناعي للأحراج الاستوائية المطيرة، وقدمت وكالة ناسا تفصيلات عن عرض لمنافس أمريكي (وعن الرشا التي دفعها الفرنسيون للمسؤولين البرازيليين) وكان المنافس شركة Raytheon التي فازت بالعقد.

وكشف التقرير أيضا عن قيام وكالة الأمن القومي NSA في العام ١٩٩٣ باعتراض مكالمات بين اتحاد الشركات الأوروبية Airbus والخطوط الجوية العربية السعودية والحكومة السعودية. وكانت قيمة العقد تربو على ٥ بلايين دولار، وقد رسا العقد فيما بعد على مصانع بوينغ وماكدونالد دوغلاس الأمريكية.

(*) الشخص أو المؤسسة التي تمارس سيطرة ديكتاتورية شاملة على حياة الناس، وقد أعطى الروائي الإنجليزي جورج أورول هذا الاسم لشخصية (رئيس الدولة) التي تمارس مثل هذه السيطرة في روايته المسماة «١٩٨١» [المترجم].

وكان هناك هدف آخر هو الشركة الألمانية إنركون Enercorn التي تصنع المولدات الهوائية. فقد طورت هذه الشركة في العام ١٩٩٩ ما ظنت أنه اختراع سري يمكنها من توليد الكهرباء من طاقة الهواء بسعر أرخص بكثير مما تحقق من قبل. وعلى أي حال فإن الشركة عندما حاولت أن تسوق اختراعها في الولايات المتحدة ووجهت بمنافسها الأمريكي كينتيش Kenetech الذي كشف عن أنه قد سجل براءة لاختراع مماثل تماما. وفي اثر ذلك قامت شركة Kenetech باستصدار قرار محكمة ضد شركة Enercon يمنع بيع معداتها في الولايات المتحدة. وأكد هذه المزاعم موظف وكالة الأمن القومي NSA لم يفصح عن اسمه، وقد قبل أن يظهر بصورة مظللة على التلفاز الألماني ليكشف عن كيفية سرقته لأسرار Enercon وادعى أنه استخدم معلومات القمر الصناعي ليراقب خطوط الهاتف والحاسوب الحديثة التي تربط مختبر الأبحاث التابع لشركة Enercon مع وحدة إنتاج الشركة وعندئذ نقلت إلى شركة Kenetech خطط مفصلة لاختراع الشركة السري.

كان العلماء الألمان في جامعة مانهايم - الذين قيل إنهم يطورون نظاما يمكّن بيانات الحاسوب من أن تخزن في شريط لاصق منزلي بدلا من الأقراص المدمجة التقليدية - قد بدأوا في العودة إلى أساليب الحرب الباردة بالمشي في الغابات لمناقشة الموضوعات السرية.

وقد قدر خبراء الأمن في ألمانيا أن جاسوسية الصناعة الأمريكية قد كلفت التجارة والصناعة الألمانية عند العام ٢٠٠٠ خسائر سنوية لا تقل عن ١٠ بلايين دولار من سرقة مخترعات ومشروعات تطوير. وقد قال هانز تيلتشيك Hans Teltschik وهو من كبار أعضاء مجلس إدارة BMW ومستشار أمني سابق للمستشار الألماني هيلموت كول: «لقد اكتشفنا أن الأسرار الصناعية تُسحب بدرجة لم نشهد لها مثيلا من قبل».

وقد ذهب المحامي الباريسي جان بيار مييه Jean - Pierre Millet إلى أبعد من ذلك في ربيع العام ٢٠٠٠ حين قال: «باستطاعتك أن تراهن على أنه في كل مرة يجري وزير حكومة فرنسي مكالمة عبر الهاتف المحمول تسجل تلك المكالمة».

ويبدو أن الأوامر ربما قد صدرت من أعلى المستويات، ودافع بل كلينتون في بداية رئاسته عن حق الصناعة والتجارة في الانخراط في التجسس الصناعي على مستوى دولي. وقد نقل عنه قوله: «ما يفيد بوينغ يفيد أمريكا».

فهل هذا هو النظام العالمي الجديد الذي تطلعنا إليه في أيام الحرب الباردة؟

السياسة الجديدة

ومن العدل، ونحن نلقي باللوم على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، أن نقول إن كل دولة كانت تقترف التنصت في أمور التجارة، وقد كشف تقرير الاتحاد الأوروبي أيضا عن أن فرنسا وألمانيا كانتا تتعاونان في التنصت على أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية على السواء، وهو زعم أكده المطلعون على بواطن الأمور في واشنطن، وقد أكدوا أن الاستخبارات الأوروبية تتبع نفس السياسة التي يسير عليها الأمريكيون (١). وتشجع الصين طلابها في الخارج وكذلك علماءها على نقل الأسرار التجارية إلى بلادهم. واليابانيون أساتذة معروفون في التجسس التجاري.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، في عصر حرية عمل الرأسمالية الدولية، صارت الاهتمامات التجارية والاقتصادية تحل محل جميع الاهتمامات الوطنية الأخرى. وبدلا من أن تقوم الحكومات بمراقبة الشركات صارت تعمل الآن كل ما في وسعها لزخرفتها، تعمل أقل من خفر الليل ـ الدور الذي قال آدم سميث إنهم في حاجة إلى أن يقوموا به لكي يضمنوا نجاح الأسواق الحرة (٢) ـ وأكثر من ذلك كحجاب على مدار الساعة في مقر إدارة القطاع الخاص في شركة عامة محدودة.

لقد أصبح علم الاقتصاد هو السياسة الجديدة وصارت التجارة هي المسيطرة. وأعادت الحكومات تحديد دورها من دور المشرع إلى دور الحكم، ومن دور الحارس إلى دور نصير الشركة، ونظرا لاعتماد هذه الحكومات على نجاح القطاع الخاص والصادرات من أجل الثروة والاستقرار وارتفاع مستويات المعيشة والوظائف ـ وهي عناصر يمكن معادلتها الآن بالقوة السياسية ـ فإن الحكومات لا تجلس مستريحة، وتدع السوق يسير على هواه بل نراها تتابع نشاط سياسات تفيد التجارة، وتتخلى في أثناء العملية عن قدرتها في وضع أجندة مستقلة وتحابي الاتحادات التجارية الضخمة على الأفراد.

إن السياسات الدولية في القرن الحادي والعشرين يتناقص تركيزها على المكاسب الإقليمية، ويزداد على الحرية الاقتصادية وحصة السوق [٣]. وتتصرف الحكومات الآن في الاقتصاديات المتقدمة كباعة، فهي تسوق منتجات شركاتها على أمل أن توفر ازدهارا حقيقيا لدولها [٤]، وتبقي على هذه الحكومات في السلطة.

ولنقتبس من وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق مادلين أولبرايت قولها:

> «إن المنافسة في أسواق العالم حادة، وكثيرا ما تتصادم مع شركات منافسة أجنبية تتلقى دعما نشطا من حكوماتها. والمسؤولية الأساسية لوزارة الخارجية تتمثل في أن تتأكد من أن مصالح الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين تلقى اهتماما جيدا، وأنه قد تم تجاوز العقبات المجحفة في طريق التنافس. ولهذا فإن أبواب وزارة الخارجية وأبواب سفاراتنا في العالم مفتوحة ـ وستظل مفتوحة ـ لرجال الأعمال الأمريكيين للتشاور معنا ولطلب العون منا» [٥].

إن اهتمام الحكومات المسيطر عليها في عالم التجارة الحرة والسوق الحرة في أوائل القرن الحادي والعشرين قد ظل، حتى بعد ١١ سبتمبر، ضمانا لحصول شركاتها على حصة محترمة من الكعكة الاقتصادية العالمية.

صفقة القرن

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي احتلت المصالح التجارية في روسيا الأولوية بسرعة. وفي العشرين من سبتمبر من العام ١٩٩٤ وقعت شركة Lukoil-، وهي شركة نفط تمتلكها الدولة الروسية ـ اتفاقية تنقيب عن النفط مع جمهورية أذربيجان ومجموعة من شركات النفط الغربية بما فيها شركة النفط البريطانية BP وشركة Apip وشركة Statoil في ما أطلق عليها صفقة القرن، وهو اتفاق كان من المؤمل أن يكون مردوده من الأرباح مائة بليون جنيه استرليني، وهذه هي عوائد استغلال احتياطي أذربيجان الضخم من النفط.

ووجه الغرابة في هذه الصفقة أن اشتراك روسيا فيها كان معارضا تماما لشعور البلاد الوطني. إذ منذ العام ١٩٩١ كان أحد ثوابت سياسة النفط الأجنبية الرسمية للاتحاد الروسي عدم اعترافها بحقوق دول بحر قزوين الأخرى التي تسمح للواحدة منها بأن تستغل منفردة مواردها الوطنية

البحرية [٦]. وتحدث بوريس يلتسن في عدة مناسبات عن الحاجة إلى حماية مصالح روسيا الاستراتيجية في المناطق القريبة الخارجية من الاتحاد السوفييتي القديم. وقال وزير الدفاع الروسي السابق بافيل غارشيف Pavel Grachev في أثناء زيارة كان يقوم بها لتركيا قبل شهور قليلة من توقيع الصفقة: على تركيا أن تظل خارج أذربيجاننا» [٧].

غير أنه يبدو حتى بعد أن نبذ الروس الصفقة المقترحة، على أعتبار أنها تعترف ضمنيا بسلطة الأذريين على المياه المتنازع عليها. إذ حالما تأكدوا من أنهم يجازفون بخسارة حصتهم من الغنائم أصبحت اعتبارات السياسة القومية الأجنبية في المرتبة الثانوية. وفي اللحظة التي كان فيها السفير الروسي وممثلو وزارة النفط والطاقة الروسية يحتفلون بتوقيع الصفقة الرسمية في باكو [٨] كانت وزارة الخارجية الروسية تعلن أن روسيا «لن تعترف بالاتفاقية مع كل ما ينبثق عنها» [٩]. وكانت هذه كلمات فارغة من وزارة تبين أنها في فترة ما بعد الحرب الباردة قد فقدت سلطاتها.

سياسة خارجية حظها من الأخلاق ضئيل

أعطيت المصالح التجارية في أماكن أخرى من العالم أولوية. إذ بعد الانتصار الانتخابي الذي حققه حزب العمال البريطاني في العام ١٩٩٧ بقليل وافق وزير الخارجية الجديد روبن كوك على اتفاقية سابقة ببيع أسلحة لجمهورية إندونيسيا، تم هذا على الرغم من التبني الرسمي لسياسة خارجية أخلاقية «للحكومة تحظر بيع الأسلحة لأنظمة يمكن أن تستخدمها للكبت الداخلي أو انتهاك حقوق الإنسان أو العدوان الخارجي، وعلى الرغم من القلق المتزايد من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والمخاوف من ارتكاب مذابح بشرية في أراضي تيمور الشرقية التي ضمتها إندونيسيا بالقوة [١٠]، وهي مخاوف أثبتت الأحداث فيما بعد أنها مبررة وصحيحة.

ويرى وزراء حزب العمل أن العقد الذي تبلغ مستحقاته ٤٣٨ مليون جنيه إسترليني [١١]، ويشمل ست عشرة طائرة مقاتلة من طراز هوك التي تصنعها كبرى شركات الدفاع البريطانية British Aerospace يصعب كثيرا إلغاؤه [١٢]، ولكن هذه العبارة مضللة على نحو ما، فالحكومة في الواقع كان بإمكانها إلغاء الرخص دون أن يترتب عليها دفع بدل أضرار أو تعويضات للفرقاء المعنيين.

ولكنها لم تكن مستعدة لأن تفعل هذا لأن تأثير مثل هذا القرار سيكون وقعه على صناعة الدفاع البريطانية، وهي صناعة تزيد مبيعاتها على خمسة بلايين جنيه استرليني في العام، ويعمل فيها ٤٠٠ ألف عامل. ومن الواضح أن هذا الأمر قد شرحه للسيد كوك مكتب رئيس الوزراء [١٣]، وكبار موظفي شركة BritishAero Space (BAE).

وليست صناعة السلاح البريطانية وحدها المرشحة للخسارة إذا أوقفت الحكومة بيع الأسلحة لإندونيسيا. فالمملكة المتحدة، ثاني أكبر مستثمر في إندونيسيا، كانت تأمل أن تزيد اهتمامات قطاعات أخرى من الصناعة البريطانية، وتجري الآن مزايدة قيمتها بلايين الجنيهات، وهي قيمة عقود متصلة بمشروع غاز حقل ناتوانا Natuana الهائل «وهو إحدى كبرى فرص الاستثمار في العالم» [١٤]، ويبدو أن التعقل الذي ساد كان عدم قدرة بريطانيا على المجازفة بعلاقاتها الخاصة مع إندونيسيا التي ارتفعت وارداتها من المملكة المتحدة بمعدل ١٥٠ في المائة في أقل من خمس سنوات.

وبدلا من أن تثبط المبيعات الأسباب الأخلاقية لإندونيسيا أصدرت حكومة العمال منذ أن جاءت للسلطة ١٢٥ رخصة تصدير أسلحة لإندونيسيا متنوعة جدا بما فيها بنادق سريعة الطلقات وخوذ حربية وقطع غيار الطائرات، وحتى شهر يوليو ١٩٩٩ عندما كانت طائرات الهوك British Aerospace تطير فوق ميناء ديلي Dili في تيمور الشرقية وتقصفه، كانت المملكة المتحدة لا تزال مستمرة في تصدير جميع المعدات العسكرية إلى إندونيسيا، وقد أدت مثل هذه التأجيلات في إيقاف تصدير السلاح إلى إندونيسيا إلى إدانة بريطانيا من قبل حركة استقلال تيمور الشرقية ووصمها «بأنها أسوأ قطر مصنع يعرقل وصول المعرفة».

وحتى نكون منصفين لروبن كوك نقول بأنه يظهر أنه حاول من قبل أن يغير السياسة البريطانية، ولكنه عندما حاول في شهر أكتوبر من العام ١٩٩٨ أن يطبق إجراءات حظر حازمة على تصدير الأسلحة أفسد خطته وزير الصناعة آنذاك بيتر مندلسون Peter Mendelson الذي تقدم باعتراضات تجارية مفادها أن كشف رخص الطلبات سيميط اللثام عن خطط تصدير الشركات ويفسد قابليتها للمنافسة. والسبب الحقيقي الأكثر احتمالا هو تحاشي الإحراج السياسي للعملاء الأجانب المحتملين أو الإحراج لصناعة

تصدير الأسلحة الضخمة البريطانية (وهي الصناعة الثانية في العالم من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة) [١٥]، وكما علق أحد مساعدي روبن كوك حين قال إن الطلبات من دائرة التجارة والصناعة التي تنحني أمام ضغوط تجارية لا ترحم قد أوهنت من قدرة كوك على العمل [١٦]، والاعتبارات الأخلاقية شأنها قليل أمام الخسارة المحتملة في المبيعات وتآكل حصة السوق.

والحالة الإندونيسية يمكن أن تقدم مثلا واضحا على الأسلوب الذي يمكن أن تملى به الآن مصالح الشركات الفردية والمصالح المجتمعة للصناعة السياسية الخارجية وتعلو على الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية وحتى القانونية، كانت إندونيسيا تخرق القانون الدولي في ضم تيمور الشرقية واحتلالها. ومما تجدر ملاحظته في هذه الحالة هو أن الحكومة التي وافقت على هذه المبيعات لم تكن حكومة محافظة وإنما كانت حكومة العمال، وافق عليها حزب اشتهر تقليديا بارتباطه بضمير اجتماعي. وتدعي جماعة حقوق الإنسان الإندونيسية Tapol أن قائمة رخص التصدير إلى إندونيسيا التي تمت الموافقة عليها منذ أن تسلم حزب العمال السلطة تشبه كثيرا صفقات التزويد التي تمت في عهد المحافظين [١٧].

ولم تقتصر الإفادة من سياسة بريطانيا التجارية على إندونيسيا وحدها، ففي السنة الأولى من عهد حكومة العمال تمت الموافقة على عدة رخص أسلحة لأنظمة مشبوهة أخلاقيا: ٨٤ رخصة لباكستان، و ٤٢ لسيريلانكا و ١٠٥ لتركيا.

وقد تعود الجمهور البريطاني توقع مثل هذا السلوك في عهد الحكومات المحافظة السالفة. فقد شملت فضائح المحافظين ما قيل إن مارك ابن مسز تاتشر قد أخذ عمولة تقدر بعدة ملايين من الجنيهات على مبلغ مقداره عشرون بليون جنيه استرليني كان قيمة اتفاقية اليمامة للسلاح في العام ١٩٨٥، وصفقة الدفاع التي بلغت ١,٣ بليون جنيه مع ماليزيا التي تمت في العام ١٩٨٨ والتي تم الكشف أخيرا عن أنها كانت مرتبطة بصورة غير شرعية ويثمن باهظ مع المعونة البريطانية. ولكن حزب العمال كان دائما ناقدا مفهوما لمثل هذه الصفقات والحقيقة أن روبن كوك عندما كان وزير الدفاع في حكومة الظل كان ذا صوت جهوري وحاد في نقد فضيحة السلاح للعراق التي ظهر أن عددا من الوزراء المحافظين كانوا قد أحلوا خرق الحظر على بيع السلاح للعراق.

إن الخطوط التقليدية التي تفصل اليمين عن اليسار عند البحث عن حصة السوق آخذة في الاختفاء، وتتم باسم الأسواق التنافسية خدمة المصالح الخاصة مع الاحتفاء الضئيل بالأخلاق.

وماذا عن حقوق الإنسان؟

والمسألة لا تقف عند حد بيع الأسلحة لأنظمة قمعية، فإن فكرة حماية حقوق الإنسان كلها، وهي مفهوم اصطبغ بمعنى حقيقي بعد الحرب العالمية الثانية، قد نحيت جانبا عندما انصب اهتمام الحكومات الغربية على حاجتها لترويج التجارة وتبني مصالح شركاتها عبر العالم (١٨).

لقد أقر الاتحاد الأوروبي اتفاقية الاتحاد الجمركية مع تركيا في الوقت الذي كان البرلمان الأوروبي يعبر عن قلقه من انتهاك حقوق الإنسان، وعن مخاوفه من الإبادة الجماعية للأكراد في الأراضي الشرقية لتركيا، وظل الاتحاد الأوروبي سنوات لا يعمل إلا القليل إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا تحت حكم نظام الجنرال Sani Abacha، سوى الإدانة النمطية لهذه الانتهاكات، فقد هيمنت المصالح النفطية والتجارية.

وقد ظلت الولايات المتحدة تدعم نظام طالبان الديكتاتوري حتى العام ١٩٩٧ على الرغم من سجله المخيف في مجال حقوق الإنسان، وكبته الشديد للمرأة والإعدامات العامة التي قام بها وأصوليته المتشددة، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى أن شركة الزيت الأمريكية Unocal كانت قد وقعت صفقة مع طالبان لبناء خط غاز كلفته بليونا دولار وخط آخر لنقل النفط والغاز من تركستان إلى باكستان عبر أفغانستان. وفي النهاية اشتدت واشنطن على طالبان، ولكن هذا قد جاء بعد ضغط شديد من الحركة النسائية الأمريكية، وبسبب دعم طالبان للإرهابي أسامة بن لادن (١٩).

والغرب مستمر في التودد للصين على الرغم من استمرار سجلها في حقوق الإنسان تعيسا ـ سجنها لأتباع جماعة Falun Gong الروحية والرياضية، وللمسيحيين المتسترين والمارقين، وتجاهلها لحقوق العمال المعترف بها دوليا والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفرضها العمل الإجباري على السجناء ـ وسبب هذا التودد هو السوق الضخمة التي تشكلها الصين للشركات الغربية، ويشكل سكان الصين أكثر من خُمس سكان

العالم، وتتمتع هونغ كونغ وشنغهاي (مع سنغافورة) بانتعاش اقتصادي ومالي في اقتصاديات ما بعد أزمة شرق أسيا [٢٠]، وقد أصبحت هذه محور التجارة في المنطقة. وليس من الصعب تفهم هذه الجاذبية.

وقد انتقد بل كلينتون كمرشح للرئاسة في انتخابات العام ١٩٩٢ الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش [الأب] ـ لأنه وعد بتجديد وضع الصين التجاري كالأمة الأكثر رعاية ـ وذلك على خلفية انتهاكاتها لحقوق الإنسان، ولكنه ما إن وصل إلى الرئاسة حتى قام هو نفسه بمهمة إدخال الصين كشريك كامل في منظمة التجارة العالمية [٢١] وما أن جاء شهر مايو من العام ٢٠٠٠ حتى كان قد نجح في جعل العلاقات التجارية مع الصين طبيعية.

وقد فسر كلينتون التغير في موقفه من الصين بعبارة «التجارة تشجع الديموقراطية» هذه العبارة التي تدعي أنه كلما ازداد دخول الصين في التجارة الأجنبية وازداد التأثير الأجنبي عليها أسرعت قبضة الشيوعية على البلاد في الارتخاء، وكلما أسرع الإصلاح إلى موقفها من حقوق الإنسان ـ وهذه نظرة تبنتها عدة استنتاجات أكاديمية تربط الاستثمار بشركات متعددة الجنسيات مع ازدياد في مستويات إجمالي الناتج المحلي، وتربط إجمالي الناتج المحلي المتنامي مع الزمن مع احترام أكبر لحقوق الإنسان، ولأسواق أكثر حرية وحتى للمقرطة [٢٢]. أو على الأقل كان هذا هو التبرير الذي استخدمه كلينتون في العام ١٩٩٤ عندما اتخذ خطوة راديكالية في الفصل بين التجارة وحقوق الإنسان حتى لم يعد يلتفت إلى الطبيعة غير الليبرالية للنظام الصيني في قراره التنفيذي السنوي الذي يعطي بكين مركز الأمة الأكثر رعاية تجاريا.

وليس من الضروري أن يعني الترابط بين الاستثمار الأجنبي والمقرطة أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى تحسن في الظروف المحلية. إذ من الممكن أيضا أن يكون الاستثمار الأجنبي قد جذبه وضع سياسي في التحسن [٢٣]، وبالإضافة إلى هذا فإن هناك دراسات أكاديمية تشكك في هذه الاستنتاجات ولا تجد علاقة ذات معنى بين مستويات الاستثمار الأجنبي والتحسن في أداء البلاد في مجال حقوق الإنسان. وقد توصلت دراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [٢٤] إلى أن رغبة أي بلد في زيادة التجارة والاستثمار يمكن أن تؤدي إلى تدهور في حقوق الإنسان لا إلى تحسن

ما دامت بعض الحكومات ـ كما رأينا في الفصل السابق ـ تشعر بأنها عندما تفشل في فرض معايير أساسية للعمل تستطيع أن تساعد في اجتذاب استثمار داخلي.

ومن الواضح أن الحجة غير قاطعة. ومع ذلك فإن أقطارا مثل الولايات المتحدة تستطيع أن تستخدم طاقات شراء واستثمار اقتصادية ضخمة هي في مراكز مساومة قوية جدا. ولا شك لو أن هذه الأقطار جعلت من تحسين حقوق الإنسان شرطا لعلاقات تجارية قوية فإن الأقطار النامية ستجد نفسها مضطرة إلى الإصغاء [٢٥]. هل يستطيع أي قطر أن يرفض حقا هذه الشروط وأن يدير ظهره للمتاجرة مع الغرب وسط اقتصاد عالمي؟ أليست الحكومات الغربية قد تخلت عن قضية حقوق الإنسان من غير داع وأنها مقصرة في استخلاص تعهدات تستطيع من غير شك أن تنجح في طلبها؟

وإذا كان التلويح بجزرة الاستثمار يعتبر استراتيجية مقبولة، فماذا عن استخدام عصا العقوبات؟ ألا يجب على الحكومات الديموقراطية التي تتعامل مع أنظمة قمعية أن تفكر على الأقل في إمكانية المنع النشط لانسياب التجارة والاستثمار؟

وهناك قبول بمبدأ العقوبات. ففي الفترة الواقعة ما بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٩٠ لم تفرض الأمم المتحدة سوى عقوبتين واحدة على جنوب أفريقيا والثانية على روديسيا، ولكنها قد استخدمت ١٢ مرة في السنوات العشر الأخيرة. على أنه يظل غير واضح إن كانت في النهاية نافعة أم ضارة، وقد قال كبير الأساقفة ديزموند توتو Desmond Tutu أثناء حقبة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا:

> «لا أتوقع من الحكومات أن تجري تغييرا حقيقيا ما لم تجبر على ذلك. إننا نواجه في هذه البلاد كارثة، ولن ينقذنا منها سوى عمل يقوم به المجتمع الدولي... إنني أدعو المجتمع الدولي إلى أن يطبق عقوبات تأديبية على هذه الحكومة للمساعدة في إقامة جنوب أفريقيا جديدة، لا عنصرية، وديموقراطية، يشارك الجميع فيها، وعادلة. وهذه استراتيجية خالية من العنف تساعدنا على أن نقوم بهذا...
>
> إنك تسمع كثيرا من المحاورات غير العادية، العقوبات لا تجدي. إن العقوبات تؤذي معظم من تريد أن تساعدهم، إن هذا أمر جدير بالاهتمام... وعلي أن أقول إن هذه الفورة

الجديدة من الإيثار عند أناس اكتشفوا فجأة أنهم يشعرون بالأسى إزاء السود، هذا الإيثار مؤثر جدا، وإن كان غريبا أن يأتي من أولئك الذين استفادوا من عمالة السود الرخيصة لسنين طويلة. وفروا علينا دموعكم، دموع التماسيح لأنكم كسبتم أرباحكم الضخمة من معاناة السود وتعاستهم» (٢٦).

وقد رددت البورمية المتمردة Aung Sunsuu Kyi بعض ما قاله Tutu حين قالت في العام ١٩٩٤:

«إذ سعينا وراء التحسين المادي بطرق تجرح الروح الإنسانية فإن هذا لا يقود في نهاية المطاف إلا إلى معاناة إنسانية أكبر. إن الإمكانيات الهائلة التي يمكن لاقتصاد السوق أن يتيحها للأقطار النامية لا تتحقق إلا إذا تم الإصلاح الاقتصادي ضمن إطار يراعي الحاجات الإنسانية.

هناك أناس يدعون أن شعب بورما يعاني من جراء العقوبات، ولكن هذا ليس صحيحا. إننا نريد أن تكون الاستثمارات في الوقت المناسب - عندما تؤول المكاسب لشعب بورما ولا تقتصر على نخبة مختارة صغيرة مرتبطة بالحكومة» (٢٧).

ومع ذلك فليس من الواضح أن الإجراءات التأديبية هي في جميع الحالات الاختيار الأفضل، فمثلا وجه نقد كثير لاستخدام عقوبات ضد صدام حسين: «حطم الاقتصاد واختل الناتج الزراعي كثيرا». واستوطن سوء التغذية وتراجعت الخدمات الطبية، واعترفت وكالات الأمم المتحدة بأن ما يصل إلى خمسة آلاف طفل يموتون كل شهر من المرض وسوء التغذية وما يتصل بهما من ظروف، وفي المجموع يعتقد أن نحو نصف مليون عراقي ماتوا منذ العام ١٩٩١ كنتيجة غير مباشرة للعقوبات، وترفع بغداد الرقم إلى مليون ونصف المليون أو نحو ٧,٥ في المائة من مجموع السكان (٢٨).

ولا بد من تفهم أكثر قبل أن نستطيع أن نحدد الحالات التي يمكن للعقوبات أن تفضي إلى النتائج المرجوة. والحالات التي يمكن أن تؤدي العقوبات فيها إلى الأسوأ. ومن الواضح أن الإطار الذي تفرض فيه مهم، فما كان مناسبا في حالة جنوب أفريقيا حيث كان أكثر المتضررين هم بشكل رئيسي ينتمون إلى البيض من الطبقة الوسطى كان خطأ في حالة العراق، حيث كان الفقراء هم أشد المتضررين، وحيث كانت العقوبات تساعد في إبقاء صدام حسين في السلطة.

ولا بد من إطار لتحديد أنسب استجابة لوضع معين، أما في الوقت الحاضر فإن المبدأ الشامل الوحيد الذي يبدو أنه يحدد فرض العقوبات أو عدم فرضها هو هل سيضر هذا الفرض أو لا يضر بالمصالح التجارية للبلد التي تفكر في هذا الفرض. وإلا فكيف ينسجم استعداد أمريكا لأن تمنع قيام الشركات الأمريكية باستثمار جديد في بورما حيث لا يكاد يكون هناك وجود للمصالح التجارية الأمريكية مع فشلها في فرض عقوبات على الصين؟ لماذا لا ينطبق هناك أيضا نهج «التجارة تشجع الديموقراطية»؟ ولعل من الإفراط في التفاؤل أن نتوقع الالتزام بالقياس بمقياس واحد من بلد يبشر بحقوق الإنسان على المسرح الدولي، ومع ذلك يتجاهل التقارير التي تتحدث عن انتهاكات الحقوق في سجونه، وهو البلد الغربي المتقدم الوحيد الذي يبقي على عقوبة الإعدام.

والتسربل باهتمام أمريكا بحقوق الإنسان أجندة اقتصادية صريحة. ولذا فإن احتجاجات الناشطين في مجال حقوق الإنسان على السياسات الصينية ضد التبت وتايوان التي جابهت الرئيس الصيني Zhu Rongii عندما زار الولايات المتحدة [٢٩] في العام ١٩٩٩ [٣٠] لم تلتفت إليها الحكومة، وكان الرأي السائد هو «ان العلاقات الثنائية مع الصين هي أهم ما يشغل الولايات المتحدة الآن» [٣١]، وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى تحسين العلاقات مع الصين وأن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو الابتعاد عن سياساتها المحلية ولا سيما حقوق الإنسان وتايوان» [٣٢].

وقد لاحظ المشككون منذ زمن بعيد أن سياسة أمريكا الخارجية لا يمليها الاهتمام بالخير الأكثر، فسياسة الولايات المتحدة دأبت على إملائها منذ عهد بعيد مصالح الشركات، ولكن مصالح الشركات هذه لبست إبان الحرب الباردة قناع المصالح العسكرية، ومن ثم فإن هذا التعليل لم يعد مقنعا أو مطابقا لمقتضى الحال. ليت دولة عظمى مثل الولايات المتحدة في عالم مثالي تركز على قضايا مهمة مثل حقوق الإنسان بعد أن اختفى التهديد العسكري السوفييتي، ولكن بدلا من ذلك، وعلى الرغم من تزايد الحديث المنمق عن حقوق الإنسان فإننا لا نرى إلا استعدادا قليلا لتقديم أي تضحية لضمان هذه الحقوق، فالمصالح التجارية الخالصة تترك لتقزم المصالح الأخرى. فمثلا يمكن استخدام أقمار التجسس التي تستخدم الآن في نقل أسرار الشركات إلى الشركات الأمريكية، تستخدم في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في بلد مثل بورما على سبيل المثال.

وعندما تقيم الحكومات التجارة والعقوبات وحقوق الإنسان على أسس اقتصادية خالصة بدلا من أن تقيمها على أسس أخلاقية فإنها لا تخذل أهل البلدان المعنية فحسب وإنما تتنكر أيضا لأماني الكثيرين من مواطنيها، وينحصر الاختيار في ما تتطلبه التجارة أو السوق بدلا من الفكرة الديموقراطية التقليدية التي تحصره في ما يطلبه الناس [٣٣].

ويريد الجمهور الغربي ـ وبدرجات متفاوتة ـ أن يكون السياسيون أكثر مبادرة وإبداعا في هذا المجال. فعلى سبيل المثال ـ وطبقا لاستفتاء حديث ـ يوافق ٦٩ في المائة من الشعب البريطاني أو يميلون إلى الموافقة على العبارة التي تنص على أن على الحكومة البريطانية أن تفعل المزيد لتطبيق سياساتها الخاصة بحقوق الإنسان في الخارج [٣٤]، وأكثر من ٤٠ في المائة من السويديين والدنماركيين يريدون أن يعطي البرلمان الأوروبي حقوق الإنسان الأولوية [٣٥]، ويزيد عدد المنتمين لمنظمة حقوق الإنسان ـ العفو الدولية عن مليون عضو في ١٧٠ قطرا [٣٦]. وقد تضاعف عدد الأعضاء في بريطانيا منذ العام ١٩٩٠ مما يوحي بأن قضايا حقوق الإنسان أصبحت، بشكل متزايد، هاجسا عاما. ويرى ٦٢ في المائة من الأمريكيين أن على أمريكا ألا تزيد تجارتها مع الصين حتى تعطي الصين مواطنيها مزيدا من الحريات الاقتصادية والسياسية والدينية [٣٧].

ومهما يكن من أمر فإن المشكلة التي تواجه السياسيين هي أنه على الرغم من دعم هذه المعتقدات التقدمية إلا أنه من غير الواضح إذا كان جمهور المنتخبين الغربي يحبذ العمل (الذي قد ينطوي على تكلفة شخصية) بدلا من الامتناع عن العمل عندما يواجه هذا الجمهور الوقائع التي يتطلبها وضع حقوق الإنسان في السياسة الخارجية في المرتبة الأولى. وما مدى احتمال استعداد الناس لأن يجازفوا برفاهيتهم، دع عنك المجازفة بحياتهم ليحموا حياة غرباء في بلدان نائية؟ وإلى أن تؤخذ خطب الجمهور حول حقوق الإنسان على أنها كلام جاد، وإلى أن يطالب الجمهور الحكومات بأن توازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الأخرى فإن مصالح الشركات المرتبطة بالأهداف المادية ونتائج كسب الأصوات (الوظائف وخفض الأسعار وما إلى ذلك) هي التي ستعم على حساب ما ينظر إليه على أنه جمهور مزدوج الشخصية ولعله كذلك.

الخلط بين الديموقراطية والرأسمالية

ولم تكن حقوق الإنسان وحدها التي هبطت إلى مرتبة أدنى، فقد تراجعت الديموقراطية أمام المصالح التجارية في معظم القرن الماضي. وهذه الحالة هي أوضح ما تكون لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أعلى الأصوات في دعم الديموقراطية والتي جعلت الديموقراطية تحتل بانتظام مقعدا خلف الرأسمالية على الرغم من زعمها بأن الديموقراطية هي أولويتها الرئيسية.

وعندما حملت الدبابات يلتسين إلى الميدان الأحمر في شهر أغسطس من العام ١٩٩١ قال كلينتون إن الديموقراطية يجب أن تسود. ويبدو أنه لم يقصد نظاما للناس فيه حق الانتخاب، ومن غير المحتمل أنه كان مهتما بحق بأن تكون روسيا ديموقراطية، كل ما كان يهمه هو أن يقوم في روسيا نظام يتماشى مع المصالح الأمريكية ويشاركها في قيمها الاقتصادية. وإن نظاما تسلطيا سنغافوريا هو غاية المراد. وقد ساد لدى الاستثماريين المرتقبين في أمريكا وفي أماكن غيرها في الغرب الرأي القائل: «إن ما تحتاج إليه روسيا هو المستبد الخير»، أي مع النظام الرأسمالي الأمريكي.

كان نهج أمريكا الرسمي إبان الحرب الباردة الديكتاتور المتعاطف «الغاية البعيدة المدى لسياستنا الخارجية هي نشر القيم الديموقراطية». على أنه يبدو أن الحقيقة هي أن قرارات السياسة الخارجية كان يحركها وما زال إيمان بأن أفضل ما يحمي النظام الأمريكي وقيمه «نظام عالمي يقوم على احتياجات رأس المال الخاص بما في ذلك الملكية الخاصة والانفتاح على الأسواق» [٣٨].

وقد ساندت وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA في إيران في العام ١٩٥٣ سقوط حكومة رئيس الوزراء محمد مصدق الشعبية التي كانت تطالب شركة النفط الأنجلو ـ إيرانية (التي سبقت شركة النفط البريطانية) BP بأن تعطي قدرا أكبر من أرباحها لإيران، وما أن عاد حكم الشاه محمد رضا بهلوي حتى أعاد الحاكم العائد التفاوض حول ترتيبات بلاده النفطية وبموجبها استطاعت شركات النفط الأمريكية ولأول مرة أن تعمل في إيران آخذة ٤٠ في المائة من الاتحاد الدولي لشركات النفط الخاصة التي أصبحت الآن تمتلك وتدير عوائد إيران من النفط [٣٩].

وفي العام ١٩٥٤ أسهمت الولايات المتحدة في الإطاحة برئيس حكومة غواتيمالا المنتخب يعقوب أربنز Jacobo Arbenz بعد أن انتزع ملكية ٨٠ في المائة من مزارع Tiquisate and Bananera التي كانت تمتلكها في ذلك الحين شركة الفواكه المتحدة الأمريكية. وكانت مصالح وزارة الخارجية الأمريكية في هذه المسألة قوية، لأن الشركة القانونية السابقة لوزير الخارجية جون فوستر دالاس كانت تمثل شركة الفواكه المتحدة، وكان رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية ألن دالاس عضوا في مجلس أمناء الشركة [٤٠]. ثم إن المسؤولين في واشنطن كانوا يرون أن هذا السلوك تهديد خطير لمصالح المستثمرين الأمريكيين، ومن ثم للأمن الأمريكي. وفي العام ١٩٥٤ استبدلت بحكومة Arbenz الإصلاحية دكتاتورية عسكرية مدعومة من وكالة الاستخبارات الأمريكية، وبالتالي كانت حكومة Arbenz الإصلاحية قد انتزعت هذه الممتلكات انتقاما من الشركة الأمريكية التي لم تكن تعيد استثمار شيء من أرباحها أو توزعه في غواتيمالا. وطوال أكثر من الأربعين سنة التي تلت ذلك سجل العسكر أسوأ سجل لحقوق الإنسان في نصف الكرة الغربي» [٤١].

وفي العام ١٩٦٤ شجعت الولايات المتحدة السياسيين خوزيه ماغاليس بينتو Jose Magalhaes Pinto وأمبيرتو دي آلينكار كاستيلو برانكو Humberto de Alencar Castelo Branco اللذين كان يناصرهما الجيش في محاولتهما الناجحة لقلب حكومة البرازيل التي كانت منتخبة ديموقراطيا، والتي كانت سياساتها الاقتصادية غير مقبولة لدى واشنطن لأنها كانت ذات توجهات يسارية. «وفرض النظام الجديد على البرازيل حكما عسكريا طيلة عشرين سنة، وخلال هذين العقدين كانت الولايات المتحدة أفضل شريك تجاري لهذا النظام، واجتذبت البرازيل استثمارات من الولايات المتحدة أكثر من أي بلد آخر في أمريكا اللاتينية» [٤٢].

وفي أواسط الثمانينيات أعلن النفير من أجل الديموقراطية. وكانت آراء سفيرة لدى الأمم المتحدة جين كيركباتريك Jeanne Kirkpatrick محورية في التوفيق بين التناقض الظاهر بين الدعم النشط لأنظمة غير ديموقراطية مثل نظم ماركوس رئيس جمهورية الفلبين والجنرال بينوشيه رئيس جمهورية تشيلي وحكومة جنوب أفريقيا المناصرة للتفرقة العنصرية، والتصوير الشيطاني القبيح لأنظمة كوبا والاتحاد السوفييتي والصين. وكانت Kirkpatrick لا ترى تناقضا

في الموقفين إذا ميزنا بين الحكم السلطوي والحكم الشمولي. فالأنظمة السلطوية (التسلطية) كتلك القائمة في الفليبين وتشيلي وجنوب أفريقيا لم تكن ديموقراطية، وكثيرا ما كانت تضطهد شعوبها بقسوة وعنف، وكانت عادة فاسدة، ولكن لأنها كانت تشارك في الإيمان الأمريكي بأنظمة الاقتصاد المفتوح فقد كان سائغا لأمريكا أن تعمل معها. وفي الجانب الثاني كانت الأنظمة الشمولية شريرة لأنها تتحكم في كل جزء من أجزاء مجتمعاتها ولاسيما في الاقتصاد الذي كان مغلقا أمام النشاط الفردي والتدخل الأجنبي [٤٣]. ولو بدا لهم أن يرتبوا الحريات على سلم الأولويات لوضعوا في المقام الأول حريات الشركات الأمريكية التي تدر الأموال.

وكما رأينا في الموقف من الصين استمرت إدارة كلينتون تؤيد الرأي (وإن لم يكن في العلن) الذي يعتبر انتشار الرأسمالية أهم من توسع الديموقراطية، ومرة أخرى نرى أن السياسة الحزبية تبدو وكأنها تولد اختلافات قليلة في الرأي في عالم تحتل المصالح الاقتصادية فيه المكان الأسمى. وقد عبر عن هذا جاك أتالي Jack Attali الرئيس السابق للبنك الأوروبي لإعادة الإنشاء والتنمية حين قال: «يبدو أن المهمة الرئيسية للديبلوماسية الأمريكية هي «تصدير» القيم الغربية بما فيها الديموقراطية ما دام القيام بهذا يخدم المصالح الأمريكية» [٤٤]. وبدلا من أن ترتبط الديموقراطية ارتباطا لا ينفصم بالأسواق ـ كما أوحى الديموقراطيون بالمصطلح الذي وضعوه وهو «الأسواق الديموقراطية» فإن أمريكا كانت تفضل السوق على الديموقراطية إذا تعارض هذان المطلبان.

إن إعلان الرئيس ودرو ويلسون «أن العالم يجب أن يجعل آمنا من أجل الديموقراطية» قد قدم على اعتبار أنه العقيدة المحركة وراء سياسة الولايات المتحدة الخارجية لمعظم القرن الماضي. ومن الواضح أن هذا كلام مضلل، إذ عندما تتحدث الولايات المتحدة عن نشر الديموقراطية فإن ما تعنيه حقا هو نشر ما يروق لها من الديموقراطية الليبرالية. فالحقيقة أن سياساتها توحي بأن ما تهتم به أكثر من غيره هو العنصر الليبرالي فقط، أو حتى بشكل أكثر تحديدا، العناصر الاقتصادية فقط في الليبرالية. فهي تشجع المواقف الليبرالية من حقوق الإنسان فقط إلى الحد الذي تتماشى فيه مع تنمية اقتصاد سوق ـ ولكن من الناحية العملية، وكما رأينا، فإنها تفضل في معظم الأحيان الأنظمة التسلطية. ومن العناصر الأخرى في الديموقراطية الليبرالية

التي تثمنها حكم القانون وحماية الملكية الخاصة لأن المستثمرين في حاجة إلى الشعور بأنهم في مأمن من أن تشمل المصادرات التعسفية ممتلكاتهم. ولكن العناصر الديموقراطية في الديموقراطية الليبرالية ـ من مشاركة جماهيرية، ومجتمع مدني نشط، وانتخابات منتظمة ـ قد أثبتت أنها أكثر قابلية للاستغناء عنها.

وقد تسربلت الولايات المتحدة طوال القرن الماضي بسياسة خارجية قائمة على اعتبارات تجارية، وتركزت على حماية المصالح الاقتصادية الخاصة تحت قناع الحرص على الديموقراطية. ولعل الدبلوماسي الأمريكي الذي لمع في آسيا في بدايات القرن العشرين وهو ويليرد ستريت Willard Straight كان أقرب إلى الحقيقة عندما لاحظ أن الأمريكيين «يصنعون السياسة من المال» [٤٥].

منظمة التجارة العالمية ـ منظمة تجارة من؟

تكاد جميع الدول الرأسمالية أن تقوم اليوم بالشيء نفسه. لقد حلت المصالح الاقتصادية المتنافسة محل الخلافات الأيديولوجية كأقوى عنصر عامل على الشقاق والاختلاف في سياسات العالم. ولكن مصالح من تلك التي يتحاربون من أجلها، أهي مصالح الشركات أم مصالح البلدان؟ ويجب أن يكون الجواب اليوم مصالح الشركات على الرغم من أن الأمم تدعم هذه الشركات على الدوام في رعاية مصالحها في خارج بلادها. إن كثيرا من الشركات المتعددة الجنسيات التي تعادل الآن في الحجم وفي القوة كثيرا من الدول القومية لها الآن مصلحة أكبر في النظام العالمي الجديد من كثير من الحكومات الفردية. وحين تصطدم مصالح الشركات والدول فإن الأولوية تأتي وبشكل متزايد في جانب الشركات.

ولا يتجلى هذا الاختلال في ميزان القوة بين الشركات والدول في مكان أوضح منه في تلك البناية المهيبة التي تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي وتقوم إلى جانب بحيرة جنيف. فهنا في مقر منظمة التجارة العالمية تتخذ القرارات باسم السوق الحرة التي تحد من قدرات الدول على حماية مصالح شعوبها حتى في الحالات التي ترغب فيها الدول أن تقوم بهذا.

فعلى سبيل المثال في العام ١٩٩٦ قررت ولاية ماساشوسيتس ألا تعطي عقودا حكومية لشركات لها مصالح في بورما أو معها بسبب سجل تلك البلاد المخيف في مجال حقوق الإنسان. فكان من بين الشركات الأوروبية التي

تعرضت للخسارة شركة يونيليفر Unilever وشركة سيمنز Siemens والمصرفان الهولنديان ABN-Amro وING ، وتظاهرت هذه في بروكسل ضد القرار. وبفضل جهودها هدد الاتحاد الأوروبي برفع القضية إلى منظمة التجارة العالمية زاعما أن الحظر المقترح كان عقبة جائرة في طريق التجارة [٤٦] وتحدثت في ذلك الحين متحدثة باسم الحكومة البريطانية فقالت: «هذا القرار ليس ضد بورما وإنما هو ضد الولايات المتحدة وضد تطبيق قواعد التجارة الدولية»، ودافع المحامون الذين يمثلون ولاية ماساشوسيتس قائلين: لو أن قواعد التجارة الحالية كانت سائدة في ثمانينيات القرن الماضي لكان نيلسون مانديلا لا يزال في السجن [٤٧].

وحالما تلتزم الحكومة الفيتنامية بقرارات اتحاد جنوب شرق آسيا التجارية التي ستسري على كتلة جنوب شرق آسيا اعتبارا من العام ٢٠٠٦ فإنه من غير المحتمل أن تستطيع (فيتنام) أن تبقى على منعها لاستيراد التبغ، إذ إن سياسات التجارة الحرة ستعتبر هذا الحظر جائرا كما كانت هذه السياسات عندما حاولت الصين حظر استيراد الأفيون في ثلاثينيات القرن التاسع عشر!

وصوت البرلمان الأوروبي في العام ١٩٩٦ على تصنيع هرمونات اصطناعية من لحم البقر بمعدل ٣٦٦ صوتا مع منع تصنيعه ولم يخالف المنع أحد اعتمادا على دليل قوي بأن هذا التصنيع يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالسرطان ويقلل من خصوبة الذكور ويؤدي في بعض الحالات إلى بداية مبكرة للمراهقة عند الأطفال. وبعد هذا المنع بثلاثة شهور استجابت حكومة الولايات المتحدة لضغوط الشركة الزراعية الكيماوية مونسانتو Monsanto وإلى اتحاد أصحاب قطعان البقر الوطني الأمريكي وإلى مجلس الولايات المتحدة لتصدير الألبان، وإلى اتحاد منتجي الحليب الوطني وجماعات ذات مصالح أخرى، واشتكت هذه إلى منظمة التجارة العالمية بحجة أن قرار المنع شكل حاجزا أمام الاستيرادات، وأصدرت منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٧ قرارا في مصلحة الولايات المتحدة. واستأنف الاتحاد الأوروبي ضد القرار الجديد، ولكن هذا الاستئناف رفض، وفي شهر يوليو من العام ١٩٩٩ خولت منظمة التجارة العالمية الولايات المتحدة وكندا فرض عقوبات تجارية انتقامية تتجاوز ١٢٥ مليون دولار. وفجأة خضعت صادرات أوروبية مثل عصير الفواكه والخردل وجبنة روكفورت Roquefort لضرائب جمركية ضخمة [٤٨].

وفي العام ١٩٩٧ تخلى الاتحاد الأوروبي عن الحظر الذي اقترحه على مواد التجميل التي كانت تجرب على الحيوانات وعلى الفراء الذي كان يؤخذ من مصائد شرك الرِّجل خوفا من أن يتعارض التشريع مع أنظمة منظمة التجارة العالمية. وستمنع تعليمات منظمة التجارة العالمية الاتحاد الأوروبي من استيراد البيض من مزارع الدواجن الكبيرة جدا، مما يعني أن المنتجين الأمريكيين سيكونون قادرين على ضرب أسعار مزارعينا عندما يحظر بيض المزارع الكبيرة في أوروبا. ولعل على الاتحاد الأوروبي أن يتخلى عن خططه في جعل صانعي الإلكترونيات مسؤولين عن إعادة تدوير منتجاتهم. وقد منعت المملكة المتحدة في العام ١٩٩٩ بيع الاسبستوس. أما كندا التي تستخرجه من مناجمها فإنها ستستخدم منظمة التجارة العالمية لإجبار المملكة المتحدة على رفع الحظر» (٤٩).

وكثيرا ما تدخلت منظمة التجارة العالمية لمنع الحكومات من استخدام المقاطعة أو فرض الرسوم الجزائية على الشركات التي وجدتها هذه الحكومات تعمل بطرق غير مقبولة خلقيا أو غير سليمة بيئيا. والحقيقة أنه في جميع الحالات البيئية التي ناقشتها منظمة التجارة العالمية حكمت هذه المنظمة في مصلحة الشركات ضد رغبات حكومات منتخبة بصورة ديموقراطية (٥٠)، وبدأت هذه المنظمة حروبا تجارية أو أقرتها، وعرضت صحتنا للخطر (٥١).

وهناك جوانب متعددة في منظمة التجارة العالمية أثبتت أنها بناءة، فقبل قيامها كانت الخصومات التجارية كثيرا ما تؤدي إلى حرب اقتصادية طويلة وضروس ومستفحلة. فعلى سبيل المثال كان المعدل العالمي للتعرفة الجمركية في ثلاثينيات القرن الماضي ٤٥ في المائة، وأصبحت الدول الغنية مستقلة اقتصاديا وحامية لصناعاتها. ومع ذلك فإن فرض مذاهب التجارة الحرة على الدول من قبل منظمة التجارة العالمية وضع صعوبات متزايدة أمام الأقطار في ألا تضع المصالح التجارية أولا حتى في المناسبات التي يرغب فيها الجمهور الانتخابي أو الحكومات إعطاء الأولوية لمصالح أخرى. وبهذا تضعف السيادة الوطنية ليس من أجل مصلحة عالمية أكبر وإنما من أجل مصلحة خاصة جدا - هي مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية.

خلف أبواب مغلقة

تفصل منظمة التجارة العالمية في المنازعات سرا. وعندما يرفع تحد لقانون وطني أو محلي إلى منظمة التجارة العالمية يعرض الطرفان المتخاصمان القضية في جلسة سرية أمام هيئة مؤلفة مما بين ثلاثة وخمسة أشخاص يستعرضون اتفاق الطرفين المكتوب على إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم تفصل بينهما، وتستعين الهيئة بآراء الخبراء (٥٢). ويشكل هذه الهيئة جهاز الفصل في المنازعات الذي يكاد أن يختار دائما أعضاء هيئة التحكيم والخبراء من أناس ذوي خبرة في أمور التجارة. وبينما تدفع كثير من الشركات بمصالحها إلى الأمام بمشاركتها في اجتماعات الخبراء التي هي جزء أساسي في المفاوضات، وهناك مدخلات أخرى مثل البينات، والمشورة الفنية، والإرشاد حول البيئة أو حقوق الإنسان فإن هذه كلها اختيارية وتتوقف على رغبة الهيئة في الاستعانة بها (٥٣). وبالمقارنة مع الأمم المتحدة لا يسمح لجماعات البيئة والمصالح العامة الأخرى بالحضور كمراقبين لمناقشات منظمة التجارة العالمية حتى في الوقت الذي لا تكون فيه أسرار تجارية قيمة معرضة للخطر.

وعلى المدافعين أن يثبتوا أن القانون المقصود ليس تقييدا للتجارة. فإذا قررت هيئة أن قانونا محليا يخرق قواعد منظمة التجارة العالمية، فإنها قد توصي البلد المعني بأن يغير هذا القانون. وتواجه الأقطار التي لا تحدث التغيير ضمن مدة محددة عقوبات مالية أو تجارية أو كلتيهما معا. وتصبح تقارير الهيئة نهائية خلال ستين يوما ما لم يكن هناك إجماع لدى جهاز فض النزاع ـ أي جميع الدول الأعضاء، وعددها ١٢٩ دولة ـ لرفض التقرير (وهذا بعيد الاحتمال)، أو يتم استئناف القرار.

وقد صدرت أحكام ضد أقطار متقدمة وأقطار نامية على السواء ـ لقد واجهت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعنيف منظمة التجارة العالمية، ولكن الدول النامية كثيرا ما تشعر بأنها تعامل وكأنها من الدرجة الثانية في المنظمة. وقد استبعد معظم وزراء التجارة في أقطار العالم الثالث من المرحلة النهائية في دورة أورغواي للمفاوضات التجارية في عام ١٩٩٣ على الرغم من أن نسبة الأقطار النامية الأعضاء في منظمة التجارية العالمية تصل إلى ٨٠ في المائة. وقد برزت فيما بعد في الصحافة العالمية (٥٤). قصص عن وزراء تجارة الدول النامية الذين أجبروا على الانتظار ساعات

طويلة في المقهى، وتوسلوا إلى الصحافيين الخارجين من قاعات الاجتماع أن يخبروهم عن آخر التطورات في المفاوضات. وكان مع الأمم الأفريقية الحق كل الحق عندما ثاروا في اجتماع سياتل في العام ١٩٩٩ على قرار الولايات المتحدة بحرمانهم في اجتماعهم الداخلي المقرر من الترجمة ومن مكبرات الصوت. وقبل اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ أرسلت وزارة التجارة الأمريكية رسائل إلى سفيري جمهورية الدومينكان وهاييتي لدى منظمة التجارة العالمية تقول فيها إذا لم يلتزم بلداهما باقتراح الحكومة الأمريكية في المشتريات فإن الأمريكيين لن يرضوا عن المساعدات المقترحة لهاتين البلدين.

وهذه عملية ليست ظالمة وحسب، ولكن نحو ثلاثين من الدول الأعضاء في المنظمة (وعدد الأعضاء الكلي في المنظمة ١٣٩ عضوا) لا يقدرون حتى على وضع ممثل واحد لكل منهم في مقر المنظمة في جنيف. وفي العام ١٩٩٣ وعدت سويسرا بأن تمول مركزا منخفض الأجرة ليؤوي ممثلي الأقطار النامية، ولكن هذا المركز لم يظهر إلى الوجود بعد. ولا تستطيع الدول النامية أن تحشد مفاوضين بأعداد تجاري فيها أعداد من يمثلون الدول المتقدمة. وفي الوقت الذي كان فيه ٥٠٢ شخص للاتحاد الأوروبي في مؤتمر الدوحة كان لجزر المالديف على سبيل المثال عضوان وعضو واحد فقط لسان فنسنت St. Vincent. وتجد دول العالم الثالث نفسها مضطرة إلى أن تلعب لعبة مبلغ الرهان الذي تضعه على الطاولة عند لعب القمار، كبير بشكل لا يمكن قبوله في وقت يشك فيه أن أبواب الحلبة مفتوحة.

وفي العام ١٩٩٩ قال نائب رئيس وزراء تايلاند سوباشيا Panitchpakdi Supachia «أقترح القيام ببعض التغييرات الأساسية على النظام، فلقد أصبح ضروريا أن نجعله يخدم أهداف التنمية عندنا». ولا عجب إذا وجدنا أن ترشيح سوباشيا هذا إلى أرقى وظيفة في منظمة التجارة العالمية، وهي المدير العام، قد عارضته الولايات المتحدة الأمريكية [٥٥].

وبينما نجد أن نفوذ الدول النامية في منظمة التجارة العالمية ضئيل جدا، فإن نفوذ الشركات كبير جدا، على الرغم من أن المنظمة في ظاهرها منظمة دول. لقد وضعت قواعد النظام، وفي أذهان واضعيه مصالح الشركات الكبرى، ولعبت الشركات دورا متناميا جدا في صياغة هذه القواعد. وكما

قال James Enyart أحد كبار المسؤولين في شركة Monsanto (الشركة الزراعية الكيماوية) «لقد حددت الصناعة مشكلة رئيسية في التجارة العالمية. وبرعت في إيجاد حل وترجمته إلى اقتراح عملي وباعته لحكومتنا والحكومات الأخرى. لقد لعبت الصناعات وتجار التجارة العالمية، في وقت واحد، دور المريض ومشخص المرض والطبيب» [٥٦].

وتحمي الشركات الكبرى مصالحها بحضورها المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية كأعضاء في الوفود الوطنية. وقد تم تمويل دورة سياتل Seattle بطلب إسهامات كبيرة من القطاع الخاص، ومقابل ذلك وعد قادة رجال الأعمال بالوصول مرات كثيرة إلى قادة العالم الذين جاءوا إلى المؤتمر [٥٧].

ويسعى هيلمت موشر Helmet Maucher رئيس غرفة التجارة الدولية ICC- وهي منظمة تضم سبعة آلاف شركة كأعضاء فيها، وتمثل أكبر شركات العالم المتعددة الجنسيات ومنها جنرال موتورز وNestle وBayer وNovartis ، إلى أن تعطى منظمته وضعا رسميا في منظمة التجارة العالمية، على الرغم من أن العضوية في الوقت الحاضر مقصورة على الدول. وقد قال موشر Maucher في مقابلة «لا نريد أن نكون الخليلة السرية للمنظمة، ولا نريد أن تدخل غرفة التجارة الدولية إلى منظمة التجارة العالمية من باب الخدم» [٥٨]. ولكي يتابع علاقة أكثر التصاقا بمنظمة التجارة العالمية عين موشر المدير العام السابق للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) آرثر دنكل رئيسا للجنة التجارة في غرفة التجارة الدولية. ودنكل عضو أيضا في مجلس إدارة شركة نسله.

ولكن بينما ظلت غرفة التجارة الدولية تنتظر الحصول على وضع رسمي في منظمة التجارة العالمية بدت واضحة قدرة الأعمال التجارية الكبيرة وممثليها على تخطي القيود التي فرضتها الحكومات المنتخبة، وتتجلى هذه القدرة في الهيمنة المتزايدة لمصالح التجارة الحرة في اتخاذ القرارات الدولية [٥٩]. كان الجلادون في روما القديمة ملكا للأغنياء يحاربون حتى الموت في مدرج الكولسيوم. وفي جنيف تكاد الشركات الكبرى أن تمتلك الأمم، وتوضع كل أمة أمام أمة أخرى في مدرج منظمة التجارة العالمية، وكل واحدة من هذه الأمم عاجزة عن أن تقرر بنفسها كيف تريد هي ومواطنوها أن تعيش وأن تتاجر.

حرب الموز الكبرى

ولنأخذ قضية شركة Chiquita الأمريكية المتعددة الجنسيات. عندما قرر الاتحاد الأوروبي أن يمنح كوتا أقل من ١٠ في المائة للاستيرادات الأوروبية من الموز للشركة لحماية صغار المنتجين في المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة في البحر الكاريبي وفي أفريقيا، وهي أقطار تعتمد في بقائها على تصدير الموز، أقنعت شركة شيكيتا ممثلي التجارة الأمريكية بأن السياسة مجحفة وتضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، زاعمة أن أكبر ثلاث شركات للفواكه أمريكية متعددة الجنسيات: شيكيتا ودول وديلمونت Chiquita وDole وDelmonte، ستخسر في السنة الواحدة ٥٢٠ مليون دولار لو أن هذا القرار نفذ [٦٠].

وقد احتجت الإدارة الأمريكية نيابة عن شركة شيكيتا، ومما لا شك فيه أن الأموال التي قدمتها الشركة للحزبين الرئيسيين قد شجعت هذه الإدارة على ذلك، ومن ثم قدمت شكوى رسمية إلى منظمة التجارة العالمية حول الكمية المخصصة (الكوتا) للشركة، واتهمت الإدارة الأمريكية الاتحاد الأوروبي باتخاذ مسلك تحيزي في استيراد الموز. كما هددت الحكومة الأمريكية بفرض ضريبة جديدة بمعدل مائة في المائة على عدد من المنتوجات الأوروبية من الخمور وقمصان الكشمير الأسكتلندية والتجهيزات المنزلية الخفيفة الإيطالية إذا لم يستطع الاتحاد الأوروبي التفاوض على تسوية مقبولة على واردات الموز. وهذه المفاوضات التي أدت إلى احتكاك شديد بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة استمرت حتى شهر يونيه ١٩٩٩ عندما أمرت منظمة التجارة العالمية الاتحاد الأوروبي بتعديل حصصها بحيث تسمح بدخول كميات أكبر من موز أمريكا الوسطى إلى أوروبا. ولم يذعن الاتحاد الأوروبي لهذا، فأثارت الولايات المتحدة إجراءات انتقامية على شكل ضرائب عقابية قيمتها ١٩١ مليون دولار أمريكي على بضائع من الاتحاد الأوروبي متنوعة مثل ملح الحمامات وحقائب اليد وأغطية الأسرة.

ومن المشكوك فيه أن كارل ليندنر Carl Lindner صاحب شركة شيكيتا للفواكه كان قادرا على أن يضع ثقلا كبيرا على الإدارة الأمريكية للتأثير على مفاوضات التجارة الدولية في حرب الموز لو لم يكن قد أجزل العطاء للحزبين

الديموقراطي والجمهوري على السواء. لا سيما أن قرار إدارة كلينتون مواصلة حرب تجارية حول الموز كان يتعارض مع الأسلوب الذي استخدمته في معالجة قضايا زراعية مشابهة [٦١]. ولقد كان Lindner بكل تأكيد مسهما رئيسيا في ميزانية الحزب. فقد تبرع بمبلغ مائتي ألف دولار للجنة الوطنية الديموقراطية قبل أن تهدد الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على الواردات الأوروبية مباشرة. وقدمت شيكيتا ٤١٥ ألف دولار لفروع الحزب الديموقراطي في البلاد، وذلك قبل ساعات من تقديم الولايات المتحدة شكوى رسمية لدى منظمة التجارة العالمية. وفي الواقع قدر مجموع ما تبرع به Lindner طيلة «حرب الموز الكبرى» بأربعة ملايين ومائتي ألف دولار للجمهوريين، وبمليون وأربعمائة ألف دولار للديموقراطيين [٦٢، ٦٣، ٦٤].

والحقيقة الثابتة هي أن قرية كاملة عدد سكانها ستمائة في هوندوراس، وهي إحدى جزر البحر الكاريبي التي تعمل فيها شركة شيكيتا هددتها القوات الحكومية بحجة أن شيكيتا تزودها بالغذاء والوقود. ولم يلتفت إلى هذه المسألة أصحاب القرار الوطنيون والدوليون، كما كانت شيكيتا متورطة في قضايا قانونية رفعها عليها عمال قيل إنهم أصبحوا عقيمين بتعرضهم المتكرر لمبيد الحشرات DBCP (المحرم في الأقطار التي تنتجه) المرشوش على مزروعاتهم ـ وقد تم رصد عشرين ألف حالة عقم [٦٥]. والاعتراضات على مطالب الولايات المتحدة على أساس أنه من دون الوصول إلى الأسواق الأوروبية ستتحطم اقتصاديات جزر البحر الكاريبي مما يزيد في الضغوط الاقتصادية لإنتاج المخدرات، ويعتبر كثير من أقطار البحر الكاريبي أن الوصول التفضيلي لأسواق الاتحاد الأوروبي أمر حرج، لأن منتجي الجزر الصغيرة لا يحلمون بمنافسة مزارع أمريكا الوسطى من حيث التكلفة، وقد نحيت كل هذه الأمور جانبا. إن حماية الولايات المتحدة لمصالح شيكيتا هي نموذج على سياسات واشنطن نحو أوروبا.

دُمى على الخيط

إن قصة شيكيتا تمثل سمتين رئيسيتين من سمات نظام عالمنا الجديد: تلك الدرجة المتزايدة التي ترقص فيها الحكومات وأنظمة الحكم العالمية ـ التي يفترض فيها الحيادية ـ على أنغام الشركات، وحقيقة ثانية هي أن الرأسمالية العالمية يمكن أن تكون في معظم الأحيان لعبة يعادل فيها مكسب الرابح خسارة الخاسر.

ومرة أخرى نرى أن عالما لا تتوازن فيه الاعتبارات الاقتصادية بالمصالح الأخرى يمكن أن يكون عالما قاتما. والوضع في الإطار الدولي مقلق بشكل خاص، ووزارة المالية هي عادة - في النطاق الوطني - وزارة بين وزارات أخرى، وتتخذ القرارات بشكل جماعي بعد أن يطرح كل وزير من الوزراء وجهة نظره، أما على صعيد المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تصوغ سلوك الدول القومية وتقيده فإن هذه المنظمات تتخذ قراراتها على أساس قواعد اقتصادية خالصة على الرغم من أن مضامين قراراتها تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من مجال الاقتصاد.

وليست المسألة هي في أن رجال الدولة الوطنيين والموظفين المنتخبين يجب ألا يسعوا إلى جلب الازدهار والوظائف لبلدانهم، وأن يعملوا لضمان صلابة اقتصادياتهم وإنما هي بإعطاء رغبات الشركات الأولوية، وبتعريف أنفسهم بالمصطلحات الاقتصادية فقط، وبدعم المؤسسات الدولية التي تضع المصالح الاقتصادية فوق كل شيء آخر، في مثل هذه الحال يخشى على الحكومات من أن تصبح ألعوبات في أيدي المؤسسات التجارية. وعندما يعرف رجال السياسة الديموقراطيون القوة السياسية بلغة القوة الاقتصادية يغيب عنهم سبب انتخابهم - وهو خدمة مطالب جميع أهالي دوائرهم الانتخابية، لا الاقتصار على خدمة المؤسسات التجارية الكبرى. وعندما تقيم الحكومات السياسة الخارجية على أساس المصالح التجارية بشكل أكبر فإنها تتخلى عن فرصة متابعة الغايات الأخرى. وبدلا من أن تعمل الحكومات على خلق عالم أفضل للناس تعمل لخلق بيئة أفضل للمؤسسات التجارية بوحي من اعتقاد خاطئ بأن الواحدة من هاتين الغايتين تؤدي دائما إلى الأخرى، ويبدو أن في هذا تناسيا لحقيقة هي أن الشركات المتعددة الجنسيات تفتقد في عصر العولمة الولاءات الوطنية، ولا يمكن الاعتماد عليها في خدمة الحكومات أو في خدمة مواطنيها إما بدفع الضرائب أو توفير الوظائف [٦٦]. وقد عبر عن مثل هذا مسؤول كبير في شركة Colgate - Palmolive حين قال: «لا تطلب الولايات المتحدة بشكل آلي منا إبراز مستندات مواردنا المالية. وليس هناك نمط معتاد من التفكير يضع هذه البلاد أولا» [٦٧]، أو كما قال كليف آلن Clive Allen نائب الرئيس التنفيذي لشركة Nortel Network ورئيس الدائرة

القانونية فيها: «كوننا ولدنا هناك (كان يتحدث عن كندا) لا يعني أننا سنظل هناك، يجب ألا يشعر الكنديون بأنهم يمتلكوننا. يجب أن يظل المكان جذابا لنا لنظل مهتمين بالبقاء فيه» (٦٨).

ولكن مطالب رأس المال ليست هي دائما نفس مطالب المجتمع. إننا نحن الشعب معرضون للرحيل عن أوطاننا - وفي عالم الأيديولوجيا الواحدة، عالم القرن الحادي والعشرين، إذا أخذت الأمور تسوء، فإلى أين يستطيع المواطن العالمي أن يذهب ليمنح ملجأ؟ هل هناك مكان لا تقبل فيه المغريات التي تقدمها شيكيتا في هذا العالم؟ هل هناك مكان يمكن التوفيق فيه بشكل أفضل بين هذه الأولويات المتضاربة في معظم الأحيان؟ هل هناك مكان تستطيع الحكومات فيه أن تظل نزيهة، أو لا يعتمد فيه رجال السياسة كثيرا على الشركات الكبرى؟ هل يستطيع من يعيش منا في العالم المتقدم على الأقل أن يجد راحة في شعوره بأن الديموقراطية صالحة لنا ضمن الضغوط التي تفرضها العولمة؟



5

سياسة للبيع

خطى الجدة:

احتفلت دوريس هادوك Doris Haddock بعيد ميلادها التسعين في ٢٤ يناير ٢٠٠٠ في كمبرلاند في ميريلاند. ولم يكن هذا حدثا هادئا، فقد قطعت عبر أمريكا ما يزيد على ثلاثة آلاف ميل لكي تصل إلى ذلك المكان، واحتفلت بإلقاء كلمة مؤثرة على جمهور كبير حول إصلاح الانتخابات، ثم شاركت في كعكة عيد الميلاد مع نشطين سياسيا محليين، ثم ودعها ثلاثون من أهل البلد وهم يغنون «الأرض أرضك» ومضت إلى واشنطن العاصمة. وهناك ألقت ثلاث خطب مثيرة خارج البيت الأبيض، وألقي القبض عليها مرتين.

هل من الإنصاف أن نقول إن دوريس المعروفة لدى الآلاف من مؤيديها بالجدة دي D ليست تسعينية عادية؟ عندما توفي زوجها جيم، الذي كان ناشطا سياسيا في مدينة دبلن في نيوهامبشاير New Hampshire، بعد ٦٢ سنة

«إنها حكومة شركات، تديرها الشركات من أجل الشركات»

الرئيس الأمريكي

رادرفورد هايس

من الزواج، قررت أن تتغلب على حزنها بالعمل على أساس المثل العليا التي كانت تشترك فيها مع زوجها وذلك بأكثر الطرق الممكنة وضوحا. كان طولها خمسة أقدام، وعندما انطلقت كان بصحبتها أحد عشر حفيدا، ساروا في البداية من يناير عام ١٩٩٩ من مدينة باسادينا Pasadena في كاليفورنيا ثلاثة آلاف ميل إلى مدينة واشنطن ليحتجوا على الفساد المتزايد في نظام أمريكا السياسي بسبب الهبات الضخمة التي تقدمها الشركات والاتحادات إلى أجهزة الحزب.

وكانت تساندها ماديا وعمليا أسرة فوجيز Fogies (وهم أصدقاؤها) وكانت تقيم مع أناس يشاركونها الأفكار نفسها، وتتحدث إلى الجماهير والأفراد وتجري مقابلات مع وسائل الإعلام أثناء تنقلها. وعلى الرغم من أنها كانت تشكو من التهاب المفاصل ومن داء امتلاء الرئتين بالهواء كانت تقطع كل يوم ما معدله عشرة أميال ومعظمها مشيا على الأقدام، وعندما تكون هناك ثلوج تقطعها على مزلاقة.

وفي ما يزيد على عام بقليل قامت برحلات طويلة شاقة عبر كاليفورنيا وأريزونا ونيومكسيكو، وتاكساس وأركنساس وتينسي وكينتاكي وأوهايو وفرجينيا الغربية وميريلاند وفرجينيا وانتهاء بواشنطن العاصمة. وكانت معظم رحلتها في البداية عبر صحراء خالية، وعبر مئات الأميال من المساندين وبتغطية إعلامية قليلة، تسير إما وحيدة أو بصحبة متطوع أو متطوعين وكانت الجدة D تقول حينذاك «لا أهمية لهذا أبدا فلقد قررت أن أسير كأحد الحجاج».

ولكنها عندما وصلت إلى البيت الأبيض في شهر فبراير من العام ٢٠٠٠ كان يسير معها ألفان، واحتلت حتى صفحات المجلة السياسية جورج George حيث كانت تقف خلف هيلاري كلينتون ولكن أمام تيبر غور Tipper Gore في قائمة المجلة لأروع عشرين سيدة في السياسة. قالت وهي تتحدث عن رحلتها الشاقة، «إنها بالطبع رحلة حمقاء، إنها مجرد امرأة عجوز تمشي عبر البلاد تتحدث عن إصلاحات سياسية لا يرى معظم الناس أنه يمكن تحقيقها، ولكن هناك شيئين أود أن تفهموهما حول المهمات المستحيلة. الأول أنكم في بعض الأحيان لا تجدون أمامكم إلا أن تواجهوا المشكلة وتقفوا أمامها وكأنكم شهود عليها.. والثاني ليست هناك

قضايا مستحيلة فوق هذه الأرض إذا كانت هذه القضايا نبيلة. إن حلمي بالإصلاح السياسي سيتحقق وقد أعيش حتى أراه من هذا الجانب من الحياة، وسأبتسم حين أراه من الجانب الآخر.

إن إصلاح تمويل الحملة الانتخابية ليس موضوعا يلقى دعما كبيرا لدى الاتجاه العام للسياسة الأمريكية، ولكن الجدة دي تخشى في الأساس أن يكون رجال السياسة قد أفسدوا بالهبات التي تقدم لتمويل الحملات، وقد مس تخوفها هذا وترا حساسا. وكما قالت في حفلة عيد ميلادها في كمبرلاند «إن طوفانا من أموال المصلحة الخاصة قد جرف ممثلينا ونوابنا، وكل ما بقي منهم أو على الأقل أولئك الذين لا يكتسبون منا شيكات بمائة ألف دولار - أشباح كرتونية».

وتبادل مئات الأشخاص في تجاربهم في الانضمام إليها في مسيرتها وذلك على موقعها الإلكتروني www.grannyd.com. وما زال الموقع يتلقى كل يوم عشرين ألف رسالة وتتذكر بيث كانر Beth Kanner كيف تدلت من شباك مكتبها وأخذت تلوح بحماس وتعرض يافطات أعدتها كتب عليها «إلى الأمام يا جدتي إلى الأمام» والتحق بها جون باركر في واشنطن عند نهاية مسيرتها الطويلة المضنية ليقول «كان خطاب الجدة دي يستحيل تصديقه بالنسبة إلي لقد سمعنا عددا من النواب الآخرين يرددون حاجة إخوانهم إلى تغيير القوانين، ولكنها عندما أمسكت بالمايكروفون وبخت كل واحد على إهماله واجباته. لا بد أنها شغلت الثلاثة آلاف ومائتي ميل التي قطعتها في إعداد خطابها، وألقته كأروع خطاب سمعته في حياتي. وعلى الرغم من تقدم سنها فإنني سأصوت لها إذا ترشحت للانتخابات».

لقد ألقي القبض على الجدة دي في أبريل في العام ٢٠٠٠ لأنها حاولت أن تقرأ بصوت عال (إعلان الاستقلال) في قاعة البيت الأبيض المستديرة، وألقي القبض عليها مرة أخرى في المكان نفسه في يوليو في العام ٢٠٠٠ لمحاولتها الفاشلة قراءة (ميثاق الحقوق) وقد قيدتها الشرطة بالأغلال، وقيل إنها بكت عندما حاول ضابط وفشل في انتزاع خاتم زواجها من إصبعها الذي كان يعاني من التهاب المفاصل.

وقد أطلق على أحد أهداف الجدة دي الخاصة «الأموال الرخوة» وهي الهبات التي كانت مخصصة في الأصل لمصاريف المكتب النثرية. وقد أصبحت هذه عنصرا أساسيا في الانتخابات الأمريكية. وعلى الرغم من أن الإسهامات

المباشرة للحملات قد منعت في أمريكا بعد فضيحة ووترغيت فإن هناك غموضا تنظيميا يعني أن العملة الرخوة شاع استخدامها كثيرا في الإعلانات التلفازية. وقد جمع الحزبان الرئيسيان في حملة العام ١٩٩٢ ستة وثمانين مليون دولار من الهبات «الرخوة» وقد قفز هذا المبلغ في العام ١٩٩٦ إلى ٢٦٠ مليونا ويقدر المحللون أن تمويل حملة العام ٢٠٠٠، بلغ ٢٩٣ مليون دولار من الأموال «الرخوة» وحدها [١].

كانت مسيرة الجدة د تهدف في البداية إلى دعم نائب ويسكونسن Wisconsin الديموقراطي الليبرالي روس فينغولد Russ Feingold الذي شاركه في قائمته جمهوري يسعى لخدمة مصالح عامة الناس وهو جون ماككين John McCain وقد دان نظام الأموال الرخوة واعتبره «رشوة مقننة» ودعا الاثنان إلى سقف غير ملزم لتمويل الحملة، ولكنهما فشلا في أكتوبر من العام ١٩٩٩ في حشد دعم نيابي لنقل مشروع القانون إلى مرحلة التصويت. على أن الجدة دي لم تخفها هذه النتيجة. واقتبست في خطبها من مجلس الأمم الخمسة [*]: «ألقوا كل ما يمت إلى المصلحة الذاتية في بحر النسيان... وستمتلئ قلوبكم بالأمل والإرادة الطيبة وتمتلئ عقولكم بالاشتياق إلى مصلحة الناس».

كانت لا تخجل من الحنين إلى الماضي، ولا تتردد في أن تتمنى لو كان تيدي روزفلت ما زال حيا. وكان ملصق حملتها يصورها وهي تتأبط ذراع الرئيس السابق وقالت في مدينة اوستن في تكساس في يونيو ١٩٩٩: «أظن أنني أعرف ما يمكن أن يقوله الجمهوري العظيم لهؤلاء الوحوش العمالقة الخطرة (الشركات الكبرى)، وأظن أنني أعرف ما يمكن أن يقوله حول قردتهم المدربة الموجودة في الكونغرس».

لقد أعطت قضيتها في المحكمة - بعد تظاهرها في البيت الأبيض - إشارات إلى أن هناك جهات - على الأقل - في المؤسسة الأمريكية ربما أخذت تتفهم وجهة نظرها. وقال رئيس القضاة هاملتون من لواء كولومبيا في محكمة اللواء الفيدرالية لها ولزملائها من المتظاهرين: «تعلمون أن قوة بلادنا العظيمة هي في دستورها وفي قوانينها وفي محاكمها، ولكن وبصورة أساسية

(*) هي مجموعة عشائر من الهنود الحمر في أمريكا الشمالية كانوا يعيشون بين نهر هدسون وسانت لورانس وبحيرة إري [المترجم].

تكمن قوة بلادنا العظيمة في تصميم مواطنيها على الوقوف إلى جانب الحق عندما تصمت الجماهير. ومن سوء الحظ أن يكون هذا في بعض الأحيان من نصيب الأقلية، وفي بعض الأحيان يكونون مثلنا حيث يقفون إلى جانب الحق عندما تصمت الجماهير، ذلك لأن القانون لا يتحرك بسرعة كافية وبحصافة كافية حتى يكون دائما على صواب. ولكن إذا أخذنا تصميم مواطني هذه البلاد العظيمة فإن القانون سيلحق في النهاية بهذا التصميم وفي حينه وإن كان بطيئا».

وبدلا من مواجهة ستة شهور سجن وغرامة قدرها ٥٠٠ دولار أطلق سراح الجدة دي مقابل دفع ١٠ دولارات كغرامة إدارية والاكتفاء بمدة توقيفها. وذهبت من المحكمة مباشرة لتعترض سبيل حملة لجمع ٢٦ مليون دولار للحزب الديموقراطي في ساحة واشنطن MCI، حيث كان يجلس من أسمتهم القطط السمان فئة النصف مليون دولار على الموائد يتناولون المشويات بينما كان الناس العاديون المسهمون بخمسين دولارا يدفع الواحد منهم ثلاثة دولارات ثمن زجاجة الماء في الوقت الذي يشاهدون فيه أولئك وهم يأكلون.

وظلت تشارك في الحملات منطلقة من بيتها في نيوهامبشاير، وذهبت لتشارك في مسيرات احتجاجية قصيرة في أوريغون وميسوري وأريزونا. وكما قالت في خطبة ألقتها في بيكو Pecos في تكساس أمام أربعمائة شخص انضموا إليها في تجمع استمر طوال الليل: «أعمل هذا من أجلكم كجدتكم السياسية. إن قبلتم بي بهذه الصفة».

ضريبة السياسة

بداية، لماذا تحتاج الأحزاب السياسية في نظام ديموقراطي إلى أن تجمع مثل هذا المال الكثير؟ لأنه في حال غياب الفروق الأيديولوجية الواضحة تستطيع الأحزاب أن تتمايز بشكل فعال في ضوء استراتيجية التسويق والإنفاق، ولا يقتصر أمر الانحناء الآن أمام المؤسسات الكبرى على السياسيين، فالسياسة أيضا تحاكي أساليب الشركات. فزيارة كل بيت في الحملة الانتخابية وتوزيع المنشورات وعقد الاجتماعات المحلية كانت السياسة المتبعة حتى عهد قريب إذ التكلفة أقل والمعدات أبسط ومقدار ما يبذل من جهد أكبر. أما سياسة اليوم فهي مكلفة وأشبه بالعمل التجاري وتحتاج إلى

كميات كبيرة من المال، وتعتمد إلى حد أكبر من أي وقت مضى على الاتصال الجماهيري من خلال الوسائل الجماهيرية والإعلان. وطرق الوصول اليوم إلى ما نرى أنه جمهور انتخابي أكثر تملصا تشمل إعلانات الصحف والمجلات والكوابل الأرضية وتلفازات الأقمار الصناعية التجارية (حيثما يسمح بذلك) ومواقع الإنترنت [٢]. والإعلان الذي مدته عشرون ثانية يقابله إعلان مدته عشرون ثانية، وملصق حملة حزب المحافظين تحت شعار «عينا الشيطان» قابلته حملة إعلانية كبرى قام بها حزب العمال تحدث فيها عن وعود حول الخدمة الصحية الوطنية، ولا يستطيع حزب أو سياسي أن يدع غريمه يتفوق عليه في الإنفاق على الدعاية [٣،٤].

ويتقدم الجميع في الولايات المتحدة رهط من المستشارين السياسيين يسعون لإشغال المنتخِبين بألاعيب ووسائل أحدث وأجرأ من الإعلانات التلفازية المباشرة إلى حملات البريد المباشرة. ومع قدوم التسعينيات كانت العلاقات الإعلانية والجماهيرية في بريطانيا قد استقرت تماما كجزء من الحملة السياسية. وعندما استأجر حزب المحافظين Saatchis (*) في عام ١٩٧٨ كان ذلك خبرا بارزا في الصفحات الأولى، ولكن ما إن شارفت الثمانينيات على الانتهاء حتى كان عدم قيام حزب رئيسي باستخدام الخبرة التسويقية المحترفة في الانتخابات [٥]، لو حدث، خبرا كبيرا. لقد أصبح مستشارو الإعلام السياسي ورجال الدعاية والترويج للشخصيات على جانب من الشهرة وشاعت أسماؤهم بشكل قد يعادل شهرة كثير من الوزراء أو أعضاء مجالس الأمة [٦].

إن تكاليف سيرك وسائل الاتصال الجديدة هي حقا أرقام فلكية ولا سيما في الولايات المتحدة. وفي الترشح للانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٠ جمع المتقدمون للترشيح أنفقوا ما يزيد على بليون دولار ـ وهو أكبر مبلغ في تاريخ الترشيح في الولايات المتحدة ـ وكان المبلغ الذي أنفق العام ١٩٩٦ على انتخابات الكونغرس٦٥١ مليون دولار، وانتخابات مجلس النواب ومجلس الشيوخ النصفية في العام ١٩٩٨ تزيد على بليون دولار أي سبعة أضعاف ما أنفق على انتخابات العام ١٩٧٨، ويكاد يكون هذا ضعفي ما أنفق في العام

(*) Saatchis & Saatchis هي إحدى كبريات وكالات الدعاية والإعلان في العالم، ولديها أكثر من ١٢٠ مكتبا في ما يزيد على ٨٥ دولة في العالم (المحرر).

١٩٩٢، ومعدل تكلفة انتخاب الفرد في مجلس الشيوخ ستة ملايين دولار، وهذا يعني أن على كل عضو في مجلس الشيوخ أو على مرشح فاشل أن يجمع ما معدله ٢٧٥٠ دولارا كل يوم من السنوات الست - مدة عضويته - ليسدد هذه التكاليف [٧]. إن الوصول إلى وظيفة سياسية منتخبة في الولايات المتحدة هي الآن تكاد تكون مقصورة على الأغنياء حقا. وقد جمع جورج دبليو بوش في الشهور الأربعة الأولى من حملته الانتخابية للعام ٢٠٠٠ مبلغ ٣٧ مليون دولار وهو أكثر مما جمعه بيل كلينتون أو بوب دولي خلال الحملة كلها في العام ١٩٩٦[٨]. وقد أنفق جون كورزين Jon Corzine الرئيس السابق لشركة غولدمان ساشس مبلغ ٣٦ مليون دولار من أمواله الخاصة ليظفر بمقعد في مجلس الشيوخ. وأنفق مايكل بلومبرغ Michael Bloomberg ٥٠ مليونا ليصبح رئيسا لبلدية نيويورك، والمرشح الذي خسر في الانتخابات مايكل هافينغتون Michael Huffington دفع ثلاثين مليون دولار عندما ترشح لمجلس الشيوخ في كاليفورنيا [٩]. ولا يمكن جمع هذا المبلغ من تذاكر اليانصيب أو حفلات الباربيكيو. فكيف يمكن أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة عندما لا يستطيع أن يشارك فيها إلا من امتلأت خزائنه بالأموال؟.

ولا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بهذه التطورات إذ يمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة في أماكن أخرى وإن كانت الأرقام أصغر. وفي بيئة سياسية تزداد عالميتها نجد السياسيين أقل قدرة على الحديث عن السياسة الفعلية وعن المحتوى، فهم يحتاجون إلى أموال أكثر للسيطرة على اهتمام مستمعيهم. وقد كانت حملة الانتخابات العامة في بريطانيا العام ١٩٩٧ أغلى الحملات حتى هذا التاريخ، حيث أنفق حزب العمال أقل قليلا من ٢٧ مليون جنيه إسترليني وأنفق حزب المحافظين ٢٨,٥ مليون جنيه، أي ضعف ما أنفقا في انتخابات العام ١٩٩٢[١٠] وعلى الرغم من التشريع الجديد الذي سُنّ في عهد بلير، فإن مصاريف حملة الحزب في سنة انتخابات ستصل الآن إلى ٢٠ مليون جنيه. وقد دفع في تايوان أغنى حزب سياسي في العالم وهو كومينتانغ Kuomintang (KMT) ما بين عشرة و٣٠ جنيها أستراليا للناخب لكي ينضم إلى حشود حملة انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٠، وفي روسيا استأجر حزب «روسيا بيتنا» عارضة الأزياء الألمانية الفائقة كلوديا شيفر وفنان موسيقى الراب هامر Hammer، وذلك من أجل حشد التأييد في الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٩٣.

شيء تأخذه مقابل شيء تقدمه

إن هذا المستوى من إنفاق الحملات هو في جوهره مشكلة. فما عاد ميسورا تسديد النفقات المتزايدة لتسيير الحملات ودعم الأحزاب السياسية من اشتراكات العضوية في الحزب وأموال الاتحاد (في البلاد التي تعطى فيها) أو الهبات الشخصية. والأموال التي تقدمها الدولة ما عادت اليوم كافية لتغطية البذخ السياسي حتى في البلدان التي تقدم قدرا ما من تمويل الدولة المباشر للأحزاب السياسية. «إن عملية الديموقراطية السياسية تكلف مالا بكميات يتوالى ازديادها» [١١]، فإلى من يتوجه السياسيون لتغطية هذا العجز؟ إلى القطاع الخاص بالطبع كما يمكن أن تقول جدتي.

إن الشركات ورجال الأعمال يدعمون السياسيين والأحزاب السياسية في العالم كله من موسكو إلى باريس ومن واشنطن إلى لندن. ويقدم الدعم للأحزاب والمرشحين، ويقدم المال للحملات، ويتم تبني الشعارات الحزبية علانية، وهناك التزامات غير مكتوبة.

ويأتي مثل هذا التمويل من نخبة صغيرة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال فإن ربع الواحد في المائة من السكان أعطى مائتي دولار أو أكثر لمرشحي الكونغرس أو للأحزاب السياسية في دورة انتخابات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، ولم يعط أحد من ٩٦ في المائة من الشعب الأمريكي شيئا لأي سياسي أو حزب على المستوى الفيدرالي» [١٢]، وعلى الجانب الآخر أعطت أكبر خمسمائة شركة في أمريكا ما يزيد على ٢٦٠ مليون دولار للديموقراطيين والجمهوريين ما بين العام ١٩٨٧ والعام ١٩٩٦.

وطبيعي أن الشركات لا تعطي شيئا مقابل لا شيء. فالمال يشتري الفعل ويشتري النفوذ [١٣] فهم يتوقعون مقابل الأموال ـ التي يقولون عنها إنها قليلة ـ مردودا له قيمته. فكما قال القاضي في المحكمة العليا الأمريكية ديفيد ساوتر David Souter «هناك من غير شك انطباع... بأن المساهمين الكبار سيحصلون من السياسي ببساطة على خدمة أفضل من الخدمة التي يحصل عليها مساهم معتدل، دع عنك ما سيحصل عليه من لا يساهم [١٤]. ولذا فإنه عندما سئل تشارلز كيتنغ Charles Keating رئيس مؤسسة لينكولن للتوفير والإقراض ـ التي عجزت فيما بعد عن دفع ديونها وكلفت الحكومة الأمريكية ودافعي الضرائب مئات البلايين من

الدولارات [١٥] ـ عما إذا كان المليون وثلاثمائة ألف دولار التي أعطاها لحملات خمسة من أعضاء الكونغرس أثرت في سلوكهم أجاب بالتأكيد آمل ذلك» [١٦] ويستطيع السيد كيتنغ Keating أن يكون صريحا لأن إسهاماته لم تكن سرية وكانت قانونية تماما.

ومثل هذه الهبات تخلق من غير شك ـ وعلى الرغم من شرعيتها ـ عدم شفافية غير مرغوبة. ومن الصعب دائما إيجاد علاقة بين التمويل المشترك وتغيرات السياسة التي تحبذ شركة متبرعة، ولكن خيط الصلات غير المؤكدة والمصادفات غير المحتملة الذي يربط الإسهامات المالية وتغيرات السياسة المرغوب فيها قد أصبح مفرطا في طوله ومن ثم لا يمكن تبرير عدم أهميته. وليست شركة شيكيتا في هذا شاذة عن القاعدة.

ونرى في الولايات المتحدة – حيث المشكلة قد تكون هناك أكثر انتشارا وأكبر حجما منها في أي بلد في العالم الغربي المتطور – أمثلة لا حصر لها من العلاقة المحتملة بين السبب والنتيجة. فعلى سبيل المثال وجه مركز النزاهة العامة الانتباه إلى قانون العام ١٩٩٤ لخدمات التجارة النزيهة الذي سعى من أجل إقراره بنك الأمة Nation Bank، لأن هذا التشريع كان يعني بالنسبة إلى هذا البنك توفير ٥٠ مليون دولار في السنة. وتلقت بعد ذلك بأسبوعين اللجنة الوطنية الديموقراطية ذات الرصيد النقدي الجيد تسهيلات اقتراض بحد أعلى مقداره ٣.٥ مليون دولار من بنك الأمة بفائدة ميسرة [١٧].

وهناك أمثلة مشابهة كثيرة. وفي العام ١٩٩٣ نكث آل غور Al Gore بتعهده في دعم إنشاء خط سريع للمعلومات تموله الدولة وتبنى تمويلا خاصا بدلا من ذلك. وتلقت اللجنة الوطنية الديموقراطية خلال بضعة أيام ١٢٢ ألف دولار من شركات اتصالات كبرى [١٨]. وأعطي آخرون ممن كانوا أسخياء في هباتهم للجنة الوطنية الديموقراطية مقاعد في بعثة دبلوماسية تجارية مع وزير التجارة السابق رون براون Ron Brown، حيث ظفرت بعد ذلك شركات بعقود دولية تقدر ببلايين الدولارات [١٩].

وقد اتهم كثير من رجال السياسة الأمريكيين بأنهم منحوا تسهيلات تفضيلية للذين دعموا اتحاداتهم. وقد أقنع زعيم الديموقراطيين في الكونغرس ريتشارد غيفارت Richard Gephardt، الذي يمثل ولاية ميسوري،

أقنع الرئيس كلينتون بأن لا يفرض ضريبة على الجعة (البيرة) كوسيلة لتمويل برنامجه للرعاية الصحية، وكان غيفارت تلقى منذ العام ١٩٨٨ ما يزيد على ٣٠٠ ألف دولار كإسهامات في حملته الانتخابية من أكبر شركة لتصنيع الجعة في الولايات المتحدة وهي شركة Anheuser busch [٢٠]. ويبدو أن حتى بيل برادلي وجون ماككين Bill Bradley وJohn Mc Cain اللذين كانا في حملة تمويل إصلاح النظام الانتخابي لتعيين ممثلين لمؤتمر الحزب قد تلوثا. بينما كان السيد برادلي عضوا في الكونغرس نيابة عن نيوجيرسي بدا من الواضح أنه يدعم خمسة وأربعين مشروع قانون تهدف إلى خفض رسوم الجمارك وتقديم مساعدات تصدير لشركات كانت تنتج مواد كيماوية سامة جدا. وفي تلك الفترة نفسها كانت الشركات الكيماوية من أكبر الداعمين ماليا لحملته الانتخابية [٢١] وقد اتهم عضو الكونغرس ماككين بأنه تدخل لدى لجنة الاتصالات الاتحادية من أجل مساهم كبير في حملته وهو شركة اتصالات Paxson، كما اتهم بمحاولة إيقاف توسيع منتزه وطني في نيفادا ـ وهي خطوة كان يمكن أن تستفيد منها شركة تنمية العقارات ديل ويب Del Webb سابع رعاته الكبار [٢٢].

إن الحماية التي أعطيت لمصالح التبغ في الولايات المتحدة ـ وإن كان قد تم تقويضها أخيرا بالدعاوى التي رفعت على المنتوج في بعض الولايات ـ تدل على النفوذ الذي يمكن أن يشترى بالمال. وقد أسهمت شركات التبغ من العام ١٩٨٧ وحتى نهاية العام ١٩٩٦ بأكثر من ٣٠ مليون دولار في دعم إعضاء الكونغرس والحزبين الأساسيين السياسيين، وكان لإضافة جملة واحدة إلى قانون الضرائب الكبير من زعيمي النواب الجمهوريين والكونغرس Newt Gingrich وTrent Lott إعطاء ٥٠ بليونا من الدولارات قروض ضرائب لشركات التبغ.

إن قائمة الصلات بين الهبات المقدمة للحملات والأصوات في الكونغرس تكاد تكون بلا نهاية. وتقارن جينيفر شيكتر Jennifer Shecter من مركز السياسة المتجاوبة وتحلل إسهامات الحملات ونتائج أصوات المشرعين الذين يتلقونها. «كان أكثر عشرة تلقوا إسهامات من النواب وأكثر عشرة تلقوا إسهامات من أعضاء الكونغرس قد تلقوها من صناعات السكر الأمريكية وقد صوتوا للمحافظة على حصة من السكر، بحيث يبقى سعره مرتفعا بالنسبة

إلى المستهلك ومثل هذا حدث في صناعة الأخشاب وقاذفات B-2 وصناعة القمار بل حتى في تشريع قيادة السيارة في حالة السكر وأمور أخرى [٢٣]. وقد قيل إن السبب في تركيز الحكومة الأمريكية على احتكار مايكروسوفت كان لأن بيل غيتس لم ينضم إلى الحملة وإلى مواكب المرشحين في وقت مبكر. فحتى العام ١٩٩٥ لم يكن لدى شركة ميكروسوفت مكتب في واشنطن [٢٤]. وهذه استراتيجية جرى قلبها فيما بعد، إذ بعد ثلاث سنوات من التحريات والدعاوى ازداد إسهامها في الحملات إلى ثلاثة أضعاف تقريبا كما تضاعفت مصروفاتها لكسب تأييد أعضاء الهيئة التشريعية [٢٥]، ولحسن الحظ قررت وزارة العدل أن تتخلى عن السعي لتحطيم عملاق الحاسوب، وهو قرار يتماشى مع العهد الذي قطعه بوش في محاولاته التودد لوادي السيليكون (*) قبل انتخابات العام ٢٠٠٠ عندما وعد بأن يناصر «الإبداع على التشريع في كل مرة».

وغني عن البيان أن جورج دبليو بوش هو ملك من يعطون شيئا مقابل شيء آخر quid pro qou. لقد تبنى مدرسة الأبواب الدوارة في السياسة، فحشد لإدارته موظفين رئيسيين أخذهم مباشرة من مجالس إدارات الأمة. فديك تشيني اقتنص من شركة الخدمات النفطية هاليبرتون Haliburton وكارل روف Karl Rove، وهو كبير استراتيجيي السياسة في إدارة بوش، كان كبير الاستراتيجيين السياسيين في شركة فيليب موريس Philip Morris من العام ١٩٩١ إلى العام ١٩٩٦، أما ميتشيل دانيلز Mitchell Daniels رئيس مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية، فقد كان نائبا لرئيس شركة إلي ليلي Eli Lilley، أما وزير الخزانة بول أونيل Paul O'Neill فقد جاء من كبرى شركات صناعة الالمنيوم آلكوا Alcoa.

ومنذ أن شغل بوش مركزه أصدر سلسلة من القوانين التي يبدو عليها أنها تحابي الشركات الكبرى. فقد ألغى مجموعة كبيرة من إجراءات السلامة في العمل كان قد تم التفاوض عليها بين الحكومة الفيدرالية واتحادات العمل طوال جزء كبير من السنوات العشر الماضية. لقد اقترح قانون إفلاس طالبت به البنوك وشركات بطاقات الائتمان، التي دعمت بوش وحزبه، بما يزيد على ٢٥ مليون دولار. والتي سيكون من نتائجها حرمان

(*) Silicon Valley حيث تتركز صناعات تكنولوجيا المعلومات في كاليفورنيا [المترجم].

الأمريكيين الذين أعلنوا إفلاسهم من بعض الحماية القانونية التي حصلوا عليها من دائنيهم. كما اعتمد عددا من الإجراءات الرامية إلى حماية مصالح شركات الطاقة التي مولت حملته الانتخابية. وبالإضافة إلى انسحابه من بروتوكول كيوتو Kyoto حول الاحتباس الحراري قام الرئيس بنقض عدد من الأوامر التنفيذية التي تم إقرارها في الأيام الأخيرة لإدارة كلينتون والتي كانت تهدف إلى حماية ٥٨ مليون فدان من الأراضي الفيدرالية، وذلك بتحديد امتلاكات الأرض وبناء الطرق، بل إنه تراجع أيضا عن التعهد الذي قطعه على نفسه في حملته حول تنظيم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مصانع الطاقة، وناقش فتح تلك البراري الشاسعة البكر في الدائرة القطبية في ألاسكا أمام الباحثين عن المعادن واستخراجها، ونقض قرارات كلينتون الرسمية حول معايير نظافة الهواء بالنسبة إلى الحافلات وسيارات الشحن الكبيرة. وسمح أيضا لكبار موظفي شركة إنرون Enron ـ القرار الصائب هنا أن لا يفعلوا هذا ـ أن يدققوا في المتقدمين للجنة التي تنظم أسواق الطاقة الأمريكية ويشغلوا مقاعد الجمهوريين الشاغرة في اللجنة من المفوضين الذين تدعمهم شركة إنرون وشركات الطاقة الأخرى [٢٦]. وهكذا قُدِّمت مصالح الشعب الأمريكي رشوة لعمالقة الطاقة الأمريكية الكبار ممن زودوه بالمال، وكل ما تكلفوه هو ٣١,٢ مليون دولار فقط.

لقد كانت السياسة في المزاد، حتى في تلك القضايا التي تنطوي على ما يتصل بالأمن القومي، فمثلا في العام ١٩٩٧ ألقى الرئيس كلينتون باعتراضات وزارة العدل جانبا وسمح لشركة أمريكية هي شركة الفضاء والاتصالات المحلية Local space and communications أن تصدر تكنولوجيا للصين تتيح لها (للصين) أن تطور قدرات صواريخها النووية، ورفع عنها عقوبات كانت قد فرضت عليها بعد مذبحة مئات المتظاهرين من أجل الديموقراطية في العام ١٩٨٩ في ميدان تيان آن مين [٢٧]. وكان أسخى متبرع فرد للديموقراطيين في ذلك العام برنارد شوارتز Bernard Schwarts رئيس شركة لورال Loral، وقد أنكر الرئيس كلينتون بالطبع أنه فعل ما فعله جزاء ما قُدِّم له. فقد قال فيما بعد: «لقد اتخذت هذه القرارات لأننا اعتقدنا أنها في مصلحة الشعب الأمريكي».

وعبر المحيط...

في الولايات المتحدة حيث مستوى الأموال اللازمة لتمويل الحملات السياسية مفرط بشكل خاص فإنه يبدو ـ على الأقل ـ أن جميع الجهات تعمل في حدود القانون. على أن الأمر في كثير من البلدان كان مختلفا، فقد ظهر أن المال قد حول عجلات صنع السياسة في ظروف شرعيتها في معظم الأحيان موضع شك.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تورط أحزاب سياسية كبيرة وساسة كبار في جميع الديموقراطيات المتقدمة تقريبا في صفقات سرية يرتبط كثير منها بقضايا تسهيلات للشركات الكبرى، فعلى سبيل المثال تم الكشف في العام ١٩٩٣ في بلجيكا عن فضيحة حول دفع شركة الهليوكوبتر الإيطالية آغوستا Agusta وشركة دازوالت Dassault الفرنسية لصنع مركبات الفضاء مبلغاً يزيد على مليوني دولار رشوة مقابل الحصول من القوات المسلحة البلجيكية على طلب معدات من الشركتين [٢٨]. وقد أدين ساسة كبار في إسبانيا بتحويلهم أموالا إلى صناديق سرية ومن ثم إلى حساباتهم المصرفية. ولقد ابتليت فرنسا بسلسلة من الدفعات المالية غير الشرعية من شركات إلى جميع الأحزاب المحلية الرئيسية، وأدى هذا في العام ١٩٩٣ إلى حظر تام على هبات الشركات وإلى إصلاح قواعد تمويل الأحزاب [٢٩]. وفي العام ١٩٩٩ استقال وزير المالية الفرنسي Dominique Struss - Kahn بعد أن اتخذت خطوات من قبل قضاة للتحقيق في دفع نحو ٦٠ ألف جنيه إسترليني من صندوق تأمين صحي خاص لطلاب يسارين [٣٠].

وفي ألمانيا أظهر كشف الأسرار الخاصة بالمستشار السابق هيلموت كول الرشوة في نظام اشتهر في الماضي بالنظافة. وتدور معظم فضائح الفساد التي تحيط بالحزب الديموقراطي المسيحي الألماني حول ما يقال إن هيلموت كول قد قدمه لشركات مقابل هبات ضخمة تلقاها. وتحقق الآن [*] لجنة أولية في الادعاءات بأن حكومة كول أخذت ـ كرشوة ـ الملايين من شركة النفط الفرنسية العملاقة Eif Aquitane في أوائل التسعينيات، وذلك مقابل تسلم هذه الشركة الفرنسية مصافي تكرير Luena في ألمانيا الشرقية، وقد أعلنت المستشارية الألمانية أن جميع الوثائق المتصلة بهذه الكارثة فقدت. أما

(*) نشر هذا الكتاب في العام ٢٠٠٠م.

في إيطاليا فإن جميع النظام السياسي صار موضع شك. وفي أوائل التسعينيات كان ٤٠ في المائة من نواب البرلمان خاضعين للتحقيق بتهم الفساد [٣١]، وقد لا يكون مستغربا إذا عرفنا أن ١٩ في المائة فقط من الإيطاليين صرحوا بأنهم راضون نوعا ما أو راضون كثيرا عن أداء بلادهم الديموقراطي في التسعينيات [٣٢]. إن قدرة التجارة على استخدام الهبات كأسلوب لشراء النفوذ أو للحصول على عقود مربحة هي أيضا كبيرة في اليابان، ففي العام ١٩٩١، وعلى الرغم من إصلاح قواعد تمويل الحملات الانتخابية ظهر أن أحد صانعي الإطارات الفولاذية قد أعطى لوزير سابق ٨٠ مليون ين (٦٠٠ ألف دولار) مقابل عقود حكومية [٣٣]. إن وباء الفساد قد أنهى ثمانية وثلاثين عاما من الحكم بالنسبة إلى الحزب الديموقراطي الليبرالي الياباني في العام ١٩٩٣.

وفي بريطانيا أسقطت حكومة المحافظين ـ السابقة ولو جزئيا على الأقل ـ لارتباطها بدناءة مالية دعت إلى تحقيق حكومي في تمويل الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال رفض وزير المالية آنذاك وهو جون ميجور حتى أن يبحث مشروع قانون كان يطالب الأجانب الذين يعملون في التجارة في بريطانيا بأن يدفعوا ضريبة على كسبهم. وقد لا تكون هناك علاقة ولكن مما لا شك فيه أن عددا ممن كان سيشملهم القانون كانوا أسخياء في التبرع لحزب المحافظين [٣٤]. ومع حلول العام ١٩٩٤ أظهر استفتاء غالوب أن نحو ثلثي الجمهور البريطاني يؤمن بأن معظم أعضاء البرلمان يكسبون مالا كثيرا نتيجة إساءة استخدام الوظيفة الحكومية» [٣٥].

ويبدو أن حوادث تالية أكدت هذا الإيمان. إذ وجد قبل الانتخابات العامة التي أجريت في العام ١٩٩٧ أن عددا من أعضاء البرلمان المحافظين مدانون بتلقي مبالغ مالية مقابل توجيه أسئلة من المراوض lobbyists (*) إيان جرير Ian Greer الذي كان يمثل مصالح تجارية خاصة. ويستذكر رجل الأعمال وصاحب مخازن هارودز الشهيرة محمد الفايد أنه استأجر جرير بعد أن أخبره هذا في أول لقاء بينهما أن «بإمكانك أن تستأجرهم (أعضاء البرلمان)، باستطاعتك أن تفعل ما تشاء، وباستطاعتك أن تستأجرهم كما تستأجر سائق سيارة الأجرة، سيعملون لك كل شيء وبإمكاني أن أرتب لك هذا» [٣٦].

(*) الشخص المكلف من قبل جماعة لها مصالح للتأثير في رأي نائب أو نواب في مجلس تشريعي [المترجم].

وقد أظهرت كشوف أخرى من محاكمة القذف الخاصة بنيل هملتون والفايد Al Fayed وNeil Hamilton صحة ادعاء جرير إذ ثبت أن هملتون الذي كان وزيرا في حكومة المحافظين تلقى ظروفا محشوة بالأوراق النقدية فئة الخمسين جنيها استرلينيا، وسلالا كبيرة - سلال عيد الميلاد - وكوبونات هدايا هارودز، وكوبون هدية للعائلة بقضاء إجازة في فندق ريتز في باريس، كل هذا مقابل أن يوجه أسئلة معينة في البرلمان ويطالب بالتصويت المبكر على اقتراح رسمي ويلتقي بالوزراء كل ذلك نيابة عن الفايد.

ولم تسلم حكومة العمال الجديدة من وصمة الفساد. لقد برز إلى السطح جدل حول قضية الهبة السياسية في العام ١٩٩٨ بعد نجاح الحزب في الانتخابات مباشرة. كان قد تسلم حزب العمال قبل الانتخابات مليون جنيه من بيرني إيكلستون Bernie Ecclestone الرجل الذي يقف وراء سباق السيارات المسمى النموذج الأول. وكان الحزب وهو خارج الحكم يعارض رعاية شركات التبغ لسباق السيارات، فلما وصل إلى الحكم تراجع عن تلك المعارضة. وعندما انتشرت القصة صارت العلاقة المحتملة بين الهبة وتغير السياسة تثير الشك حول الدفع. وقد أجبر بيتر ماندلسون وزير إيرلندا الشمالية على الاستقالة أعقاب فضيحة يناير العام ٢٠٠١ الخاصة بدفع المال للحصول على جواز سفر عندما قيل أنه تدخل بشكل غير شرعي في طلب هيندوجا S. P. Hinduja الجنسية البريطانية وكان هذا قد أعطى مليون جنيه لقبة عام الألفين المشؤومة التي أقامها حزب العمال الجديد.

إن العلاقة بين هبات الشركات وقرارات السياسة ليست بالطبع محددة تماما. وفي الوقت الذي نجد فيه أن من يروجون السلاح من الأمريكيين هم أكبر المساهمين في الحملة السياسية - لقد شهد العام ٢٠٠٠ أكبر حشد لجمع الأموال في السياسة الأمريكية، إذ تم جمع ٢١,٣ مليون دولار للجمهوريين في ليلة واحدة - فإنهم يحظون أيضا بدعم جماهيري حقيقي. ويدعم كثير من السياسيين الصناعات المحلية لا لأنها تقدم الهبات المالية للحملات وحسب ولكن لأن الوظائف ومن ثم الأصوات ترتبط بهذه الصناعات «وسيصوّت ممثلو ولاية الألبان مثل السيناتور بات ليهي Pat Leahy ممثل الحزب الديموقراطي في ولاية ڤيرمونت Vermont لحماية مصالح مزارع الألبان سواء تلقوا تبرعات نقدية من أصحاب المزارع هذه أم لم يتلقوا» [٣٧].

وسواء وجدت علاقات سببية محددة أم لم توجد فإن الواضح أنه بتيسير الأموال للسياسيين أو بتدفقها على المراوضين lobbyists الذين تزدحم بهم دهاليز السلطة فإن الشركات ورجال الأعمال يؤكدون على الأقل إصغاء السياسيين لمطالبهم ويدرسون ما يطلبونه منهم. وعلى الرغم من كل شيء لماذا يهتم رجال التجارة والصناعة إذا لم يكونوا مقتنعين بأن الهبات يمكن أن تخدم مصالحهم بشكل عام، إن لم يكن بشكل محدد، من خلال مشاريع القوانين أو القرارات السياسية؟ ولكن عندما يسمح السياسيون لنظام يجيز مثل هذه التحولات فإنهم في الأساس يعترفون بعجزهم عن التحكم في زحف الشركات - استعدادهم لتصنيف مصالح جماعات معينة في مرتبة أعلى من مصالح فئات أخرى.

اقرأها في الصحف

إن الملاعب السياسية قد لا تكون مستوية تماما حتى لو وضعت قيود شاملة على إنفاق الحملات وعلى الصلات المالية لمصالح الشركات كما هي الحال في المملكة المتحدة ، إذ لا تقتصر مطالب السياسيين من التجارة على المال وحده. وإذا أخذنا في الاعتبار تضاؤل الاهتمام بالسياسة والشك المتزايد في رجالاتها والولاء المحدود الذي يشعر به الناس الآن نحو أحزاب معينة (الذي سيبحث فيما بعد في هذا الفصل) فإن الساسة بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تبني قوى مؤثرة خارجية إما لكسب دعم جمهور المنتخبين أو للاحتفاظ بهذا الدعم. وليس لأي عنصر خارجي تأثير أكثر مما لدى وسائل الإعلام. إن افتتاحية مؤيدة أو خبرا في النشرة المسائية يتيح لرجل السياسة أن يتواصل مع آلاف الناس بل مع الملايين لأن كثيرا من الناخبين أميل إلى الثقة بخبر مجاني عبر وسائل الإعلام أكثر بكثير من ثقتهم بالإعلانات السياسية مدفوعة الأجر. وكلما ازدادت القيود المفروضة على الدعم المالي عظم المدى الذي تمتد إليه أهمية نفوذ وسائل الإعلام، وعظم الحافز لدى الأحزاب لأن تسعى وراء وسائل أخرى من الدعم ليست ذات طبيعة مالية.

والوسائل الإعلامية المطبوعة في بريطانيا هي التي تتمتع بقوة سياسية هائلة، ومدى نفوذ صاحب جريدة صن Sun وجريدة التايمز The Times بارون وسائل الإعلام روبرت ميردوخ Rupert Murdoch الذي تمتلك شركته

News Corporation مـــا يـزيـد عـلـى ٣٠ فـي المائة مما يـوزع من الصــــحف البريطانية [٣٨] والذي تغطي صحفه النطاق الاجتماعي، هو الذي جعل زعماء حزب المحافظين في البداية يتوددون إليه ثم زعماء حزب العمال، هذا في بريطانيا، كما يتودد إليه ساسة في أقطار أخرى حيث له مصالح إعلامية، وكل هذا يشهد بنفوذه الضخم.

والواقع أن تودد طوني بلير لميردوخ قبل انتخابات العام ١٩٩٧ العامة قد رأى فيه الكثيرون عاملا حاسما في استراتيجية فوز العمال. وقد سرت إشاعة في العام ١٩٩٤ بأن آستير كامبل Aastair Campbell سيقبل بالوظيفة المقترحة وهي سكرتير الصحافة لدى زعيم الحزب الجديد طوني بلير إذا قبل بلير أن يتفحص بعض «الوثائق»، وكانت الوثائق هي الصفحات الأولى لجريدة صن إبان الحملتين الأخيرتين اللتين خسرهما الحزب، وكانت هذه الصفحات تتبنى حزب المحافظين، وكانت إحداها تحمل العنوان الذي أصبح الآن مشهورا والذي نشر في اليوم التالي لهزيمة Niel Kinnock «إنها جريدة صن التي فازت» كانت رسالة كامبل واضحة: إذا لم نكسب ميردوخ إلى جانبنا فإننا لن نفوز.

ووافق بلير، واعتلى كامبل الكرسي وبدأت حملة حزب العمال الجديد لكسب قارون الصحافة ودعا ميردوخ بلير في العام ١٩٩٥ ليخطب في مؤتمره السنوي الخاص بالإعلام الدولي، وذلك في جزيرة هيمان وهي منتجع قريب من ولاية كوينز لاند في أستراليا. لم تعقد في ذلك المؤتمر أي صفقة على الرغم من الظن بأنه قد قيل لميردوخ بأن أمبراطوريته ستكون في مأمن في عهد حزب العمال الجديد [٣٩]. وقبل انتخابات العام ١٩٩٧ بستة أسابيع قامت جريدة صن بتحول تاريخي عن حزب المحافظين وأخبرت قراءها الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين بأن «جريدة صن تدعم بلير» [٤٠] وأكدت لهم قبل الانتخابات بأسبوع بأنه لا شك في اقتناعه، ويبدو أن غزل بلير بميردوخ قد أثمر.

وعلى الرغم من أن بلير أنكر أن يكون قد دفع ثمنا لميردوخ مقابل دعم جريدة صن في الانتخابات، فمما لا شك فيه أن ميردوخ قد ابتهج بتأكيد حزب العمال الجديد بأنه لن يفرض أي قيود جديدة على ملكية تجمع بين أكثر من لون من ألوان وسائل الإعلام [٤١]. كما كان مبتهجا برفض حكومة

بلير أن تساند مبادرة مجلس اللوردات لإدخال تشريع بكبح أسعار المضاربة في أثمان الصحف، بالبيع بأقل من سعر الغلاف وهو ما مكن صحيفة التايمز من أن تضاعف عدد النسخ التي تبيعها عبر خمس سنوات مما ألحق الضرر بمنافسيها.

ومن المشكوك فيه أن المحافظين قد ردوا على ميردوخ بسخاء أكثر مقابل دعمه السابق القوي لهم. إن امتلاك ميردوخ في العام ١٩٨١ لجريدتي التايمز وصندي تايمز لم يحول أبدا إلى لجنة الاحتكار على الرغم من أن هذا أعطاه سيطرة على أربع صحف قومية.

ولقد كان ميردوخ قبل التقارب بينه وبين بلير بسنوات عديدة ـ كما قال شارلز دوغلاس هيوم وهو محرر سابق لجريدة التايمز ـ إحدى القوى الرئيسية وراء عرش تاتشر [٤٢].

يتشاور روبرت ومسز تاتشر بانتظام حول كل شأن مهم في السياسة ولا سيما أن لهما اهتمامات مشتركة اقتصادية وسياسية. وهنا يشار إليه كثيرا وبهزل بأنه السيد رئيس الوزراء، ولكن هذه الإشارة ليست كلها هزلا. فهو من عدة اعتبارات طيف رئيس وزراء البلاد.

وإذن فإن من المفارقات أنه ما إن جاء العام ١٩٩٧ حتى كان ميردوخ يؤيد حزب بلير - حزب العمال الجديد، وإذا أخذنا رد ميردوخ عندما سئل هل ينوي أن يظل متمسكا بالوعود التي قطعها على نفسه والمتصلة بمعركته من أجل السيطرة على جريدة التايمز فإن تغيير المواقف عنده قد لا يكون مثيرا للدهشة.

> «هناك شيء يجب أن تفهموه. أنتم تقولون لهؤلاء الساسة الملاعين كل ما يرغبون في سماعه، فإذا تمت الصفقة لا تقلقوا بشأنها، إنهم لن يطاردوكم بعد ذلك إذا قرروا فجأة أن ما قلتم لهم لم يكن ما أرادوا سماعه. وإلا فإنهم سيبدون في مظهر سيئ وهم لا يستطيعون احتمال ذلك، ولذا فإنهم سيحتفظون برؤوسهم فوق أجذاعهم وينتظرون تجاوز الصفقة» [٤٣].

وهذا قد يفسر أنه مع حلول الأول من مايو من العام ٢٠٠٠ حمل عنوان الصفحة الأولى في جريدة صن يوم مايو، يوم مايو «Mayday. Mayday»، وكان ذلك بمنزلة تحذير لقرائها من أن إدارة بلير قد بدأت تخسر

الانتخابات القادمة. فقد زعمت الصحيفة أن بلير لم يف بالتوقعات، وشعر الناس بالخذلان، وكان زعيم المحافظين وليم هيغ يمثل تهديدا حقيقيا.

كان بلير في ذلك الحين في إجازة فأرسل للصحيفة دفاعا كتبه بخط يده مؤلفا من ٩٧٥ كلمة، وقد احتلت رسالته المؤلفة من ثلاث صفحات الصفحة الأولى من الجريدة اليومية في اليوم التالي وكانت تحت عنوان: «ثرثرة».

بعد مائة عام...

إن الحكومات في عالم القرن الحادي والعشرين عالم الرأسمالية العالمية تفعل وبنشاط ما تقدر عليه لترويج مصالح التجارة، في الوقت الذي تتنافس فيه الأمم على ما تستطيع الشركات أن توفره من سيولة الاستثمار والوظائف والتنمية، وتزداد حاجة رجال السياسة إلى أموال أكثر ليتباروا مع منافسيهم على كسب الجمهور الانتخابي. وهم يتوددون إلى الشركات ويتبنون مصالحها ويسعون إلى تلبية حاجاتها. وبدلا من أن تسعى الحكومات إلى كبحها تحاول أن تجد لها أعذارا لا تعد ولا تحصى. وبدلا من أن تسعى هذه الحكومات إلى أن تضبط نشاط هذه الشركات وتحددها فإنها تترك المجال مفتوحا للتجارة كي تعمل على تشكيل هذه الحكومات وتشكيل سياساتها.

في العام ١٨٧٦ علق رئيس الولايات المتحدة راذرفورد هايس Rutherford B. Hayes على حكومته بقوله: «إنها حكومة شركات، تديرها الشركات من أجل الشركات» وفي بيئة [٤٤] أواخر القرن التاسع عشر المضطربة والفاسدة فسادا مكشوفا كانت الشركات الأمريكية الكبيرة قادرة فعلا على أن تشتري التشريع. وقد وصف هذا الوضع ماثيو جوزيفسون Mathew Josephson في دراسته القيمة عن بواكير الرأسمالية الأمريكية في كتابه المسمى البارونات اللصوص The Robber Barons: «لقد حُولت صالات التشريع إلى سوق تتم فيه المساومة على ثمن الأصوات، والقوانين التي وضعت للتنظيم تباع وتشترى» [٤٥].

وبعد ما يزيد على مائة سنة يبدو الوضع مماثلاً بشكل عام، لا في الولايات المتحدة وحدها التي لها تاريخ في الفساد واضح المعالم، وسياسة تستخدم فيها أموال الحكومة لشراء الأصوات، وإنما في بلدان أخرى أيضا. ونحن ندلف إلى الألفية الثالثة الجديدة نجد أن العالم كله هو عالم شركات (دولية) من أجل شركات (دولية) والمشكلة واحدة، ولكن مداها الجغرافي أسوأ بكثير. فقد بدأت الشركات في الواقع تفرض بالقوة في جميع أرجاء العالم حدود ما يسمح للسياسيين أن يفعلوه وما لا يسمح.

غاية السياسة

وقد لا يكون من العجيب أن يدير جمهور الناخبين ظهورهم لسياسات تقليدية حتى في بلدان تعلن بأن الديموقراطية هي واحدة من أعظم إنجازاتها عندما تكون الحكومات فيها، ومهما كانت قناعاتها السياسية، في ضعف مطرد، غير مستعدة أو غير قادرة على أن تتدخل إلى جانب مصالح مواطنيها، وفاقدة ـ كما يبدو ـ لأي إحساس بالغاية الأخلاقية. ولا عجب إذا كان مواطنوها يتجاهلون صناديق الاقتراع والبرلمان نفسه كوسيلة لتسجيل مطالبهم واحتجاجاتهم. وأصبحوا يزدادون بعدا عن الأحزاب السياسية وأكثر نقدا للمؤسسات السياسية [٤٦] ولم يحدث مثل هذا الانصراف عن السياسة منذ تطور حق الانتخاب للجميع.

إن ثقافة المقتطفات الصوتية التي تعمل السياسة فيها الآن قد هبطت بالبلاغة السياسية وعملت على جعل الناخبين يشعرون بأن المؤسسات السياسية قد أصبحت وبشكل مطرد لا تعنيهم. إذ قلما تكون للقضايا التي تناقش في مجلس الأمة صلة كبيرة بما يهمهم. لقد أظهرت استفتاءات غالوب في المملكة المتحدة وبشكل مطرد منذ العام ١٩٦١ أن الناس يرون أن أكثر المشكلات التي تواجههم إلحاحا في بريطانيا هي الصحة والتعليم وتكاليف المعيشة والبطالة [٤٧]. ومع ذلك فإن المناقشات حول الاتحاد الأوروبي هي التي تسيطر على ما يدور في مجلس العموم من جدل ـ وأهمية هذه قليلة بالنسبة إلى معظم الناخبين ـ أو مناقشات قانونية تعجز حتى أن تجتذب اهتمام كثير من النواب، دع عنك الجمهور العام [٤٨].

وتزداد النظرة التي لا ترى في السياسيين إلا العجز وعدم الأمانة والرجال غير المناسبين في الأماكن غير المناسبة. ويرى الناس أن حكوماتهم عاجزة عن أن تفي بما وعدت به، مشغولة بقضايا لا أهمية لها وبمسائل الغاية منها اكتساب الأصوات. وقد انغمست في الفساد، وتعلقت باقتراحات بالية، تصب وبشكل متزايد في جيوب رجال الأعمال وقد غدا التمييز بين عدم الكفاءة وعدم الأمانة باهتا، كما يتم اكتشاف كبار رجال السياسة متورطين بممارسات فاسدة في دولة إثر دولة.

وفي عالم اليوم، عالم الأيديولوجية الواحدة، حيث تتشابه سياسات الأحزاب حول القضايا المحورية مثل فرض الضرائب والمصلحة العامة حتى يكاد يتعذر التمييز بينها بوضوح ـ يفشل المنتخبون في تكوين فهم ثابت للهوية الحزبية وهم عازفون بشكل متزايد عن إظهار ولاء طويل الأمد لأي حزب سياسي. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن أقل من نصف سكان الولايات المتحدة هم الذين ينتمون إلى أحد الأحزاب، مما يجعل نتائج الانتخابات سريعة التقلب بشكل مطرد ولا يمكن التكهن بها.

لقد فقد كثير من الناس الإيمان بالسياسة. وطبقا لاستفتاء جرى في المملكة المتحدة هبطت نسبة من لهم ثقة كبيرة، أو كثير من الثقة، في البرلمان ما بين العام ١٩٨٣ والعام ١٩٩٦ من ٥٤ في المائة إلى ١٠ في المائة [٤٩]. وفي مسح أجري في بريطانيا في العام ١٩٩٨ على من هم في أعمار تتراوح ما بين ١٦ و ٢١ من البريطانيين قال ٧١ في المائة منهم إنهم يعتقدون أن الأسلوب الذي سيصوتون به أثره قليل أو معدوم في حياتهم. وفي العام ١٩٩٠ أظهر استفتاء في فرنسا أن ٦٠ في المائة ممن أجابوا عن الاستفتاء بأنه لا ثقة لهم بالأحزاب السياسية. أما في الولايات المتحدة فقد أظهر استفتاء عام ١٩٩٧ أن ١٤ في المائة فقط اعتبروا معايير الأمانة والمعايير الأخلاقية عند أعضاء الكونغرس «عالية» أو عالية جدا، ولا يتفوقون إلا بنسبة ضئيلة على باعة السيارات ومديري مكاتب الدعاية والإعلان [٥٠].

وفي العالم كله من الديموقراطيات المتطورة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى أمريكا اللاتينية وأقطار الشرق الأقصى أظهر من أجابوا عن الاستفتاء ثقة أقل بمؤسساتهم الحكومية من تلك الثقة التي كانوا يولونها لها قبل عشر سنوات [٥١] وقد نأى الجمهور بنفسه وبشكل فعال في جميع

الديموقراطيات الصناعية المتقدمة عن الولاء الحزبي والانخراط في السياسة. ويعتقد معظم الناس أينما كانوا يعيشون ـ كما يبدو ـ أن من ينتخبونهم من الموظفين لا يحفلون بهمومهم [٥٢].

مقاطعة السياسة

ويقاطع السياسة من يشعرون بالاغتراب وعدم الرضا عنها وعدم الثقة بها من المصوتين حتى في أقطار؛ تاريخ الديموقراطية فيها طويل. وإن الانتصار الكاسح الذي حققه حزب العمال في المملكة المتحدة في الانتخابات العامة العام ٢٠٠١ كان مبنيا على مشاركة ٥٩ في المائة ممن هم في سن الانتخاب من السكان، وكان هذا أقل بعشر نقاط من المشاركة في انتخابات العام ١٩٩٧، وبـ ١٦ نقطة من المشاركة في انتخابات العام ١٩٩٢، وكانت أدنى مشاركة جرت منذ الحرب العالمية الثانية، ونسبة من صوتوا لأي من الأحزاب السياسية البريطانية كانت أقل ممن صوتوا في الجولة النهائية لرؤية المملكة المتحدة للحكم الشمولي. وكانت نسبة من أمّوا الانتخابات في الولايات المتحدة في انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٠ لا تزيد على ٥١ في المائة على الرغم من أنه كان معلوما أن المتنافسين سيكونان متقاربين كفرسي رهان، وكانت نسبة من شاركوا في الانتخابات في العام ١٩٩٢ خمسة وخمسين في المائة [٥٣]، ويزيد عدد من لا يشاركون اليوم في الانتخابات الأمريكية على ٩٠ مليونا. إن شعور الجمهور بالاغتراب المسلم به يتجلى بطرق أخرى ومنها الانسحاب من الشؤون العامة كلية. وعلى سبيل المثال كان هناك ٤٠ في المائة من الشعب الأمريكي لا يعرفون اسم نائب رئيس الولايات المتحدة [٥٤]. وشهدت انتخابات البرلمان الأوروبي في العام ١٩٩٩ أقل من ٥٠ في المائة من ٢٩٧ مليونا ممن يحق لهم التصويت في الاتحاد الأوروبي، وهذه النسبة هبطت عن نسبة العام ١٩٩٤ التي كانت ٥٧ في المائة وفي المملكة المتحدة كانت نسبة المشاركين ٢٤ في المائة من المسجلين في قوائم الانتخابات [٥٥] وفي ذلك الأسبوع نفسه صوت مليون بريطاني لتغيير اسم ماركة نوع من أنواع الكورن فليكس من اسم Choco Krispies إلى اسم Coco Pops. وحتى في أقطار أوروبا الشرقية التي استطاعت أخيرا أن تصل إلى الديموقراطية ما بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩١ كانت المشاركة ضعيفة. فقد بدأت المشاركة في

بولندا في العام ١٩٨٩ بنسبة ٦٤ في المائة وهبطت إلى ٤٩ في المائة في العام ١٩٩٧، أما في الجمهورية التشيكية فقد كانت في العام ١٩٩٠ بنسبة ٩٣ في المائة ثم هبطت في كل دورة انتخابية تلتها حتى وصلت إلى ٧٧ في المائة في العام ١٩٩٨، أما في هنغاريا فقد هبطت من ٧٦ في المائة في العام ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في انتخابات العام ١٩٩٨ .

وعدد أعضاء الأحزاب السياسية في ألمانيا[٥٦] وفرنسا[٥٧] والولايات المتحدة أقل منه الآن من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية، وفي الحقيقة يمكن أن يقال مثل هذا تقريبا عن أي بلد في العالم المتقدم. فعلى سبيل المثال كان حزب العمال في بريطانيا في الخمسينيات يضم نحو مليون عضو وقد هبط هذا العدد الآن إلى ٣٦٠ ألف عضو. وهبط عدد أعضاء حزب المحافظين في تلك الفترة نفسها من ٢,٨ مليون إلى ما يقل عن نصف مليون عضو [٥٨] وبالمقارنة تضم الآن الجمعية الملكية لحماية الطيور ما يزيد على مليون عضو.

ما رد فعل السياسيين إزاء هذا الوضع؟ إنهم يعملون جاهدين على اجتذاب الناس للتصويت، ولكي يعيد السياسيون والأحزاب السياسية تأكيد شرعيتهم اتجهوا إلى رجال الأعمال ليزودوهم بالأدوات: بمحللي استفتاءات الرأي العام ومستشاري الصورة وأخصائيي الإعلان من أمثال جيمس كارفل وستانلي جرينبرغ وفيليب غولد ـ الفريق الذي ساعد كلينتون على الفوز في العام ١٩٩٢، وكان نشطا بعد ذلك في بريطانيا وألمانيا وإسرائيل ـ وقد استدعي هؤلاء ليشيروا على السياسيين كيف يبرزون أنفسهم لجمهور انتخابي حماسته للانتخابات في تراجع، «إن مستشاري وسائل الإعلام المحترفين من أمريكا اللاتينية ومرورا بأوروبا ووصولا إلى الهند واستراليا قد تكاثرت أعدادهم وزاد نفوذهم. وبينما كانت الاستراتيجية الانتخابية في الماضي يرسمها قادة الحزب أصبحت الآن وبشكل مطرد من رسم محترفي وسائل الإعلام، وتعتمد على دراسات معمقة تستند إلى مسح تقوم به فرق عمل، ورسائل إلى زبائن محتملين وإلى أبحاث السوق».

حقا أي نفوذ يمتلك رجال السياسة في عالم الرأسمالية العالمية؟ إن نفوذهم وحدهم ومن دون مساعدة أحد هو نفوذ قليل كما رأينا، والحكومات الآن أشبه بالذباب الذي وقع في شبكة السوق المعقدة. ويرى

الناخبون ضعفهم، ويشعرون بأن أيدي السياسيين مغلولة وأن وعودهم جوفاء بشكل مطرد. إنهم يرون السياسيين يرقصون على أنغام الشركات، ويدركون أن البلاغة السياسية التي يسمعونها لا تترجم إلى أي نوع من الواقع الملموس، ويشعرون أن السياسيين قد دخلوا في كثير من الحالات في اتفاقات سرية مع رجال الأعمال، ومن ثم فإنهم قد أداروا وبشكل مطرد ظهورهم للسياسة.

وعلى الرغم من الضوضاء التي تحدثها الطبقة السياسية لكي تسمع وعلى الرغم من سيرها إلى الأمام كثيرا لكي ترى، فإن الدلائل تشير إلى أن الناخبين قد صموا آذانهم. وفي عالم الأيديولوجية المنفردة هذا، حيث يزداد تجانس الأحزاب الديموقراطية والسياسيين بشكل مطرد وحيث اختطف رجال الأعمال اهتمامات الناس، يسجل الناس التعبير عن عدم رضاهم بالامتناع عن التصويت. وبعد تلك الحرب الطويلة من أجل حصول الجميع على حق الانتخاب فإن حفيدات تلك النسوة اللواتي ناضلن من أجل نيل حق التصويت يعلن الآن بيانهن السياسي برفضهن اعتبار السياسة شيئا عمليا.



6

تسوّق.. لا تصوت

أيها المتسوقون الحريصون على البيئة أنقذوا الفراشات

في خريف العام ١٩٩٩ كان هناك شبه يقين حول الموضوع الذي يجب أن تختاره جماعة الضغط البيئي، «السلام الأخضر» لمؤتمرها السنوي. فقد هيمنت على عناوين وسائل الإعلام البريطانية طوال الصيف مخاوف من الأطعمة المعدلة وراثيا التي سمتها وسائل الإعلام بـ «أطعمة فرانكنشتاين»، وقد أصبح من المناظر المألوفة في نشرات الأخبار أشرطة من نشاطات محاربي البيئة حاملين المناجل ومقصات التقليم ويدمرون حقول محاصيل معدلة وراثيا.

وكان مقررا أن يظهر في الزاوية الخضراء اللورد ميلشت Melchett، المزارع العضوي والوزير العمالي السابق روبرت شابيرو رئيس مجلس إدارة شركة مونسانتو Monsanto ورئيسها التنفيذي، وتعتبر هذه الشركة الأولى في العالم في إنتاج الحبوب المعدلة وراثيا.

«لقد كانت تاتشر على خطأ عندما قالت أن ليس هناك شيء اسمه مجتمع»

المؤلفة

وكان اللورد ميلشت المدير التنفيذي لجماعة السلام الأخضر يواجه في ذلك الحين اتهامات بتدمير محصول اختباري لذرة معدلة وراثيا في مزرعة في نورفولك في يوليو في صيف ذلك العام. وكان من المفروض أن يظهر شابيرو بنفسه في المؤتمر ليتحدث عن المستقبل الأكثر نظافة وصحة الذي توفره المحاصيل المعدلة وراثيا، إلا أنه غيّر رأيه في اللحظة الأخيرة وتحدث بدلا من ذلك عبر الأقمار الصناعية من أمريكا. وقد لاحظ المشاهدون أنه كان متجهما وفي موقف الدفاع ومهزوما، وكاد يكون معتذرا للورد ميلشت ولأعضاء جماعة السلام الأخضر المليونين ونصف المليون عضو. لقد قال: «أعتقد أن ثقتنا بالتكنولوجيا وحماسنا لها قد نظر إليهما، على نطاق واسع ومفهوم، أنهما ينطويان على نظرة استعلائية ومتغطرسة، ولأننا كنا نظن أن وظيفتنا هي الإقناع فإننا كثيرا ما كنا ننسى أن علينا أن نصغي».

وبعد سنة عصيبة من الاحتجاجات والحملات وثورات المستهلكين كان شابيرو من الشجاعة بحيث يواجه الحقيقة التي تتمثل في رفض أوروبا وبريطانيا بشكل خاص تقنية مونسانتو البيولوجية. وكانت الأمور تتجه إلى الأسوأ بالنسبة إلى الشركة الأمريكية «مونسانتو» التي كانت قد استثمرت ثمانية مليارات دولار في محاولتها السيطرة على تقنية التعديل الوراثي البيولوجي العالمي، وكان عنوان رسالتها مساعدة الناس على أن يعيشوا حياة أطول وبصحة أفضل، بأثمان يستطيعون هم وأممهم أن يتحملوها ومن دون ترد بيئي مستمر، كانت هذه الدعوة ذات أثر قليل في إقناع جمهور بريطاني اكتوى من قبل بفضيحة جنون البقر، وتعمق شكه في مزيد من تحسينات علمية على الزراعة. وبالإضافة إلى هذا فإن رفض التعديل الوراثي قد انتشر بسرعة في أوروبا كلها وتجاوزها إلى اليابان والمكسيك والبرازيل وأخيرا أثارت صرخات استنكار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان شابيرو على حق في تشاؤمه، فقد هبطت أسعار أسهم الشركة وبشكل مطرد من ٣١,٨٠ جنيه إسترليني في مايو إلى أدنى سعر ٢٢,٨٠ جنيه إسترليني في ديسمبر من العام ١٩٩٠، وفي هذه المرحلة أعلنت شركتا العقاقير والأدوية Pharmacia و Upjohn اندماجهما في شركة مونسانتو، ولم تجذبهما إلى ذلك عوائد الجينات المعدلة وإنما اتساع نشاطها الدوائي المربح جدا. إن الاستثمار في الزراعة الذي كان جوهرة في تاج شركة

مونسانتو قد أبعد إلى شركة أصغر كثيرا ومنفردة، وهي مسؤولة أمام أصحاب أسهمها، وقد ظل روبرت وشابيرو الرئيس التنفيذي لشركة مونسانتو إلى أن اكتملت عملية الاندماج.

إن منتوجات شركة مونسانتو من حبوب الصويا والبطاطا والقطن المعدلة وراثيا قد بدأت في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٥، ولم تثر إلا احتجاجا بسيطا من أنصار البيئة في أمريكا. وعلى الرغم من الكلفة فقد زادت المبيعات بسرعة، وخلال ثلاث سنوات كانت ٢٥ في المائة من القمح المنتج في أمريكا و ٣٨ في المائة من حبوب الصويا و ٤٥ في المائة من القطن معدلة وراثيا، وكانت جميعها تقريبا من بذور مونسانتو، وقد عدلت هذه البذور بحيث تصبح مقاومة لأكثر المبيدات الحشرية التي تنتجها رواجا.

أما في بريطانيا فقد كان رد الفعل مختلفا جدا. لقد وافقت اللجنة الأوروبية على الواردات الأوروبية من المنتوجات المعدلة وراثيا في العام ١٩٩٦، ولكنها أوقفت السماح لبذورها في أن تستتبت على نطاق تجاري. وحتى هذا الإجراء كان كافيا لإثارة الفزع، كانت المعارضة في البداية متفرقة، من رسائل ترسل إلى جريدة التايمز في العام ١٩٩٧ من جهات متنوعة مثل الاتحاد الوطني للمزارعين والمجلس الوطني للنساء. ولعل شركة مونسانتو قد اقترفت أكبر أخطائها حين قامت بحملة دعاية خرقاء كلفت مليون جنيه إسترليني لم تعمل إلاّ على تسليط الأضواء على المعارضة، وانتقلت قضية التعديل الوراثي من صفحات رسائل القراء إلى الصفحات الأولى، وسرعان ما هيمنت على نشرات الأخبار البريطانية وعلى العناوين الرئيسية، واحتجت «سلطة معايير الإعلان» على الحملة الحمقاء، وانتقدت هذه السلطة الشركة على تضليل الجمهور وتقديم الآراء كحقائق.

وفي هذه المرة كانت الطبقات الوسطى المحافظة في انجلترا متفقة تماما مع المحاربين من أجل البيئة. وقد شرعت جريدة Daily Mail في أبريل عام ١٩٩٩ في حملة بعنوان «احذر الطعام المعدل وراثيا» وكانت حملة رئيسية سلطت الأضواء على استخدام خلطات المنتوجات المعدلة وراثيا، وكان معظمها في هذه المرحلة طعاما معالجا «وملطخا» بواردات أمريكية من صويا وذرة مونسانتو، وقد ترجمت مخاوف المستهلك في هبوط المبيعات وفي ربيع ذلك العام كانت محلات ماركس أند سبنسر Marks & Spancer أول محلات

تجزئة رئيسية في المملكة المتحدة تستبعد من أرففها أطعمة معدلة وراثيا. ومع نهاية شهر مايو من العام ١٩٩٩ كانت محلاتSaintsbury's, Tesco وAsda, Safeway قد لحقت بمحلات مارك أند سبنسر كما انضم إليها أيضا معظم منتجي الأطعمة الرئيسيين في البلاد. وقد قال رئيس شركة Birds Eye Walls، آيان فيرغسون، Iain Ferguson «لقد اتخذنا هذا القرار كاستجابة مباشرة لرغبات أعداد متزايدة من المستهلكين في المملكة المتحدة».

وفي صيف العام ١٩٩٩ أنحى صاحب أكبر مطاحن في أمريكا (وفي العالم) Archer Damels Midland أمام ضغوط المستهلك الأوروبي وأعطى تعليمات للفلاحين بأن يفصلوا محاصيل التصدير فئة المعدلة وراثيا عن محاصيل الفئات الأخرى. وبدأ الهلع البريطاني يتسرب عائدا إلى أمريكا، ولا سيما بعد تلك الضجة الكبيرة التي قامت في شهر مايو من العام ١٩٩٩، فقط كشف الباحثون في جامعة كورنل أن غبار الطلع المأخوذ من قمح المعدل وراثيا (الذي عرف فيما بعد بالقمح القاتل) يمكن أن يكون مميتا للفراشة الملكة المعرضة للخطر، وفجأة صارت شركة مونسانتو محل هجوم من جميع الجهات.

وعودة إلى أوروبا، أصدر البنك الألماني تحذيرا شديد اللهجة للذين يحتمل أن يسهموا في شركات التعديل الوراثي. إن الكائنات العضوية المعدلة الجينات قد تجاوزت الحد. وقد أصبح اليوم اصطلاح التعديل الوراثي عبئا، كما قال المحللون في شهر أغسطس من العام ١٩٩٩، وكإهانة أخيرة كان رد فعل إدارة الطعام والأدوية الأمريكية في شهر أكتوبر من ذلك العام إزاء تلك الصرخة، الإعلان عن خطط لعقد جلسات استماع عامة حول التأثيرات بعيدة المدى لمنتوجات معدلة وراثيا.

واعترف شابيرو في نوفمبر من العام ١٩٩٩ علانية أن شركة مونسانتو قد هونت من أهمية مخاوف المستهلك الأوروبي. وعندئذ حاولت الشركة أن تروج لسكرها المأخوذ من الشمندر في محاولة لإقناع المهتمين بالبيئة، ولكنها كانت محاولة ضئيلة جاءت في وقت متأخر.

وأخيرا تراجع طوني بلير في فبراير من العام ٢٠٠٠، وكان قبل سنة فقط قد نبذ قلق الجمهور بقوله بأنه لا يوجد دليل علمي يمكن أن يستند إليه في منع أطعمة معدلة وراثيا ومحاصيلها مع إقراره بأن هناك احتمال أذى للصحة

وللبيئة، وقد أعلن إيقاف زرع محاصيل معدلة وراثيا على مستوى تجاري لمدة ثلاث سنوات، وقد رحب منظمو الحملات بهذا واعتبروه انقلابا. وعلى أي حال فقد استمر السماح للتجارب العلمية على نباتات معدلة وراثيا وبلغ عدد مراكز التجارب الجديدة التي أعلن عنها في شهر أغسطس من العام ٢٠٠٠ خمسة وعشرين مركزا. وعلى المدى قد يثبت أن مقاومة انتشار أطعمة معدلة وراثيا أصعب مما يؤمل المحتجون، ولكن هذا ليس سوى سلوى ضئيلة لروبرت شابيرو وشركة مونسانتو.

نشاط الأسواق المركزية السياسي

يشعر كثير من المواطنين في عالم السيطرة الصامتة في المجتمعات الديموقراطية أن حكوماتهم ما عادت تلتفت إليهم، ولذا فإن كثيرين منهم يتولون وبشكل مطرد، أمورهم بأنفسهم. وإذا اعتبرت الدولة بأنها ما عادت صالحة لأن يعتمد عليها لضمان نوعية الطعام الذي نأكله وسلامته، والهواء الذي نستنشقه، وسلامة البيئة، فإن أعدادا متزايدة من الناس قد بدأت تتحاشى القنوات السياسية التقليدية، وأخذت تعبر عن همومها وعن مطالبها للجهات التي تستطيع ذلك مباشرة وهي الشركات الكبرى.

وتعلمنا من حالات مماثلة لحالة مونسانتو أنه كما كان لنا في الماضي قوة سياسية، امتلكناها بفضل تكاتف تأثير أصواتنا، فإننا نستطيع اليوم أن نستخدم سلطانا فعليا على الشركات الكبرى بتكاتفنا مع المستهلكين الآخرين. إن حصيلة رد الفعل الجماهيري في المملكة المتحدة إزاء أطعمة معدلة وراثيا ـ شبه انهيار مونسانتو وحظر منتوجات معدلة وراثيا من قبل معظم صانعي الأطعمة وموزعيها في المملكة المتحدة ـ قد حدث لا لأن رجال السياسة أرادوا ذلك، ولكن لأن المستهلكين أرادوه وساعدتهم في ذلك وسائل الإعلام.

وليست حالة مونسانتو حالة فريدة فعلى جانبي الأطلسي يتكاتف الناس ويستخدمون التهديد بالمقاطعة والدعاية السلبية، لا لمجرد الضغط على الشركات الكبرى من أجل أن تغير أسلوبها في العمل فحسب، وإنما لأن تلتفت أيضا إلى إصلاح النظام نفسه، وإذا كانت الحكومات التي تدعو إلى كوابح العولمة وإلى الحاجة إلى متابعة النمو الاقتصادي، وأخذ العلاقات العامة في الشركات الكبرى، في شكلها الظاهري ـ قد نظر إليها على أنها فشلت في

مراقبة الأسلوب الذي تكسب به الشركات الأموال وأن نضع حدودا لنشاطاتها، فإن الناس سيفعلون ذلك وبشكل متزايد. وقد احتج سكان ضاحية روسويل Roswell، وهي من ضواحي مدينة أتلانتا Atlanta في ولاية جورجيا، على لوحات الإعلانات، وقال أحد سكان هذه الضاحية الذي مضى عليه ست سنوات فيها، وهو جاي لايتون Jay Litton: هذا تلويث بصري، إنهم يدمرون روسويل، وقد قام سكان الضاحية بحملة ناجحة ضد الشركات التي تعلن على هذه اللوحات والشركات التي تمتلكها. وقال: «إن هذه الشركات تأخذ منا الأموال لتلوث الفضاء... إن هذه الشركات تجمع ملايين الدولارات من الإعلان هنا. والكل يربح إلاّ دافع الضرائب» [١].

إن كلمات ليتون صدى لمشاعر أعداد متزايدة من الناس الذين بدأوا يتساءلون عن المستفيد الحقيقي من الحلم الرأسمالي، إن عدم الاكتراث المتزايد لسياسة الحزب لا يبدو أنه يعادل قلة الاهتمام المتزايد بعالم أرحب. إن قلة الإيمان بالسياسة التقليدية يجب أن لا تختلط باللامبالاة أو بالانفكاك من المجتمع، لقد كانت تاتشر على خطأ عندما قالت ليس هناك شيء اسمه مجتمع، فقد أثبت المجتمع ديمومته بشكل واضح، وفي تلك الفترة نفسها كانت الثقة بالسلطة السياسية تضعف في الوقت الذي زادت فيه عضوية الحركات الشعبية، ويعزى هذا إلى عجز الفرد عن تحصيل اعتراف به في الساحة العامة بالطرق التقليدية، وإلى فقدان الإيمان بقدرة رجال السياسة على تبني مصالحهم أو إحداث أي تغيير في مصلحتهم. وما عادوا يؤمنون بأن رجال السياسة يستطيعون مقاومة قوة المنظمات غير المنتخبة. لقد فقدوا الإيمان بقدرة الساسة على وضع مصالح الشعب في المقام الأول.

أما وقد غدوا يؤمنون بأن حكوماتهم في حالة ضعف أمام هيمنةٍ متعددة الجنسيات، وصاروا يشعرون بأن الدولة القومية لم تعد مركز السلطة في العالم، وأصبحوا يرون أن السياسيين ما غدوا يسيرون التجارة والأعمال التجارية وإنما أمست التجارة هي التي تبين لهم ما يمكن أن يفعلوا، وما لا يمكن أن يفعلوا. فإننا ما عدنا نركز جهودنا على السياسيين [٢،٣].

وقد صار وبشكل مطرد أنجع أسلوب لأن تكون سياسيا لا أن تسجل مطالبك واحتياجاتك في صندوق الاقتراع، حيث يعتمد صوت الفرد على عملية التمثيل، ولكن أن تفعل ذلك في السوق المركزي حيث إنفاق الدولار أو توفيره يمكن أن

يؤدي - عند تراكمه - إلى الغاية المرجوة، أو يصل من ناحية صوتية إلى الأسماع في اجتماع أصحاب الأسهم. إن هذه الأشكال من العمل المباشر قد أخذت تحل محل - لا أن تكمل - الأشكال التقليدية من التعبير السياسي. إن الناس في جميع أرجاء العالم الديموقراطي المتطور يتسوقون بدلا من أن يصوتوا.

أنا ما أشتري

إن استخدام ضغط المستهلك للتحكم في الشركات ليس شيئا جديدا. فما دام هناك سوق للبضائع هناك من يتبنى مصالح من يستهلك. فابتداء من الحركة التعاونية في بريطانيا القرن التاسع عشر، مرورا بالحركة الأمريكية التقدمية في نهاية القرن (التاسع عشر) إلى رالف نادر ومجلس المستهلك الأمريكي الوطني، كانت مصالح المنتج تحاسب على الأسعار التي تتقاضاها مقابل البضائع، سواء أكان ذلك من ناحية النقود أو من ناحية آثارها على السلامة وعلى الصحة وعلى حقوق الإنسان.

على أنه في الماضي كانت عادة أقلية بسيطة فقط هي التي تشارك في عملية مقاطعة المستهلك وفي التسوق السياسي، وحتى هذا كان يحدث في مناسبات متفرقة. أما اليوم فإن هناك إحساسا بأن نشاط المستهلك السياسي قد بدأ يصب في التيار الرئيسي، وأنه بسبب الزيادة الملحوظة في نشاط الشركات وما يقابلها من إرادة سياسية غير ملحوظة، وأنه بسبب ما تم أخيرا من نجاح شعبي كبير، فإن هناك إدراكا متزايدا من أن تلطيخ الصورة التجارية لشركات لا أخلاقية أو ترك منتوجات هذه الشركات بائرة على الأرفف هي أسلحة ماضية. إن الاستهلاكية، في حقبة عدم الاكتراث السياسي والتحلل من الارتباط، قد بدأت تحل محل المواطنة على اعتبار أنها الأداة التي يحصل بها الفرد العادي على هويته وعلى الاعتراف به في الساحة العامة.

> «لقد اتخذنا قرارات وحين راجعناها وجدنا أننا كنا على خطأ. ونحن ندرك الآن أننا وحدنا ما كنا نأمل أن نصل إلى المقاربة الصحيحة، كان علينا أن نناقشها بأسلوب أكثر انفتاحا وصراحة مع آخرين لنصل إلى حلول مقبولة. وفي الأساس كنا على نحو ما بطيئين في إدراك أن جماعات البيئة وجماعات المستهلكين وغيرها كانت تميل إلى تملك السلطة».

هذا ما قاله رئيس شركة C.A.J. Herkstroter في أواخر العام ١٩٩٥ بعد أن كانت الشركة تنوي أن تقذف في البحر بهياكل خزانات النفط الخاصة بشركة Brent Spar، ولكنها بدلا من ذلك نقلت هذه الخزانات الفارغة إلى خلجان نرويجية حيث جرى تفكيكها (٤).

وفي الوقت نفسه كانت الجماعات التي اعتدنا التعامل معها (أي الحكومات والمنظمات الصناعية) تميل إلى فقدان السلطة. كان العام ١٩٩٥ عاما مهما ومؤثرا في نشاط المستهلك، وكانت شركة Shell هي الشركة التي سلطت عليها الأضواء. وقد لعبت وسائل الإعلام دورا نشطا حين وضعت نموذجا انعكس فيما بعد في معظم انتصارات المستهلك. وفي هذه الحالة كانت حركة السلام الأخضر لاعبا محوريا في الحركة الاستهلاكية الجديدة، وقد نظمت وبشكل متقن حملة إعلامية للاحتجاج على قرار شركة شل إغراق الفائض من نفط شركة Brent Spar في أعماق المحيط الأطلسي. ولقد كان تحالف حركة السلام الأخضر مع وسائل الإعلام مؤثرا جدا، فرفع المقاومة الشعبية عاليا. وقد قاطع المستهلكون الألمان محطات الوقود التابعة لشركة شل - وفي يوم من أيام صيف العام ١٩٩٥ هبطت مبيعاتها بمعدل ٥٠ في المائة - وقد أوجد هذا قلقا خطيرا لدى الإدارة العليا للشركة، كما ألحق الضرر بصورة الشركة. وكما هو متوقع قامت حكومة المحافظين في بريطانيا بدعم الشركة، وطمأنت الجمهور قائلة إن حل شركة شل هو الأقل ضررا على البيئة. وفي هذا المقام أثبت زعمهم أنه صحيح، ولكن ذلك جاء متأخرا في الحيلولة دون إلحاق الضرر بالشركة.

ولم تقتصر بداية إهمال المستهلكين للرجوع في قراراتهم إلى ساستهم المنتخبين في قضايا البيئة وحدها. ففي الوقت الذي أصبحت فيه السياسة بعيدة عن القضايا الأخلاقية غدا التسوق مصطبغا بالحس الأخلاقي. لقد صارت الأسواق الكبيرة بمواقفها التي تتسع لآلاف السيارات هي الكاتدرائيات الجديدة للطبقة الوسطى، والدين الجديد الذي تمارسه الأعداد المتزايدة من هؤلاء المتسوقين هو الاستهلاك مع وجهة نظر أخلاقية، وهو موقف تتبناه الكنيسة فعلا. إن كتاب الصلوات الذي اعتمدته كنيسة إنجلترا للألف الثالث هو صلوات البداية الجديدة New Start Worship يرشد المؤمن إلى أن:

«الدليل الحي على ما نؤمن به هو المكان الذي نشتري منه، وكيف نشتري، وماذا نشتري... إن التسوق الذي يدفع المتسوق إلى اتخاذ قرارات أخلاقية ودينية قد يكون أقرب إلى العبادة التي يطلبها الله من أي عدد من الصلوات المتبتلة في الكنيسة.. وإذا أخذنا دورنا كعبيد لله بشكل جدي، فإننا نجد أن المتسوقين مجتمعين يشكلون جماعة قوية جدا».

ثم تمضي الموعظة فتقول:

«وإذا اتجهنا دائما إلى السعر الأرخص ونحن لسنا في عداد الفقراء من دون أن نعتبر أن هذا السعر قد تحقق من خلال ظروف عمل غير مقبولة أخلاقيا في مكان ما من العالم، فإن هذا تعبير عن فهمنا لكلمة جار» (٥).

إن التفكير في أسلوب صنع المنتج سرعان ما أصبح التجلي التالي للاستهلاكية المستنيرة. ففي شهر أبريل من العام ١٩٩٦ اهتز المجتمع الأمريكي عندما اكتشف أن مجموعة كاثي لي Kathee Lee من الملابس التي لدى شركة وول مارت Wal - Mart التي كانت تتبناها محبوبتهم مضيفة البرنامج الحواري كاثي لي غيفورد Kathee lee Gifford التي دفع لها خمسة ملايين دولار لتقدم هذا البرنامج لمدة عام. تلك الملابس التي خاطتها مجموعات من أطفال هونداراس وكان بعضهم في سن الثالثة عشرة ويعملون عشرين ساعة في اليوم مقابل أجر متدن يصل إلى ٣١ سنتا في الساعة.

وعندما جوبهت السيدة غيفورد بهذا الدليل انفجرت باكية في التلفاز الوطني. وفي الحال أصبحت ناشطة في الحملات التي تهاجم المعامل التي يعمل فيها العاملون ساعات طويلة في ظروف سيئة مقابل أجور متدنية. وعلى مدى الشهور القليلة التي تلت أقامت مؤسسة خيرية وتحدثت مع شركة وول مارت لتغيير سياساتها. وذهبت بنفسها إلى المصانع لتتأكد من أن هذه المصانع ما عادت تستأجر الأطفال، وأعطت ثلاثمائة دولار لكل عامل من عمال المصنع الحيارى في محلات أزياء Seo في المدينة الصينية في مدينة نيويورك، وقد ظهر فيما بعد أنهم كانوا يخيطون قمصانا لها تحت ظروف عمل تعيسة. وقد شهدت أمام الكونغرس عند لجنة فرعية كان تحقق في عمل الأطفال. وفي المؤتمر الذي عقد في اليوم التالي، حول العمل الشاق المتدني الأجر، جاءت عارضة الأزياء الشهيرة شيريل تيجز ورؤساء شركات ليفي شتراوس ووول مارت وكي مارك

وعشرات من ممثلي الشركات المتعددة الفروع الذين جاءوا في الدرجة الأولى استجابة لنداء كاثي لي العام من أنهم يفعلون الشيء المناسب، وكذلك وزير العمل آنذاك روبرت ريش Reich الذي قال: «سننظر بعد سنوات إلى يومنا هذا ونقول إن هذا كان نقطة تحول في التزامنا الجماعي بأن نخلص الأمة - بل حتى العالم - من ورش العمل المتدنية الأجور مقابل ساعات عمل طويلة في ظروف سيئة».

ولقد كان بكاء كاثي لي غيفورد على التلفاز الوطني نقطة تحول. وصارت الشركات تدرك أنها ما عادت تستطيع إلقاء المسؤولية على الموردين لها من أماكن بعيدة. لقد كان المستهلكون الغربيون يطالبون بإعطاء العمال الذين يعملون في البلاد الأجنبية حقوقا مماثلة لتلك الحقوق التي تعطى للعمال في بلادهم. وكان رد اتحاد الشركات بشكل عام إيجابيا. فبعد حكاية وول مارت جاءت ممارسات شركات Nike, Gap, Disney وغيرها. وقد أثارت كل حالة ردود فعل مماثلة من المستهلك، وعندئذ فقط تحركت الشركات للتحكم في الضرر. وبعد هذا بخمس سنوات ما زال الموضوع يحتل الصفحات الأولى من الصحف، ولكن الهدف أصبح الآن الملابس التي تتخذها الجامعات زيا وملابس الرياضة، وليس ملابس الماركات الفخمة، والمحتجون ليسوا المشاهير وإنما هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والثانية والعشرين. إن الاحتجاجات - التي وصفت بأنها أضخم عمل ثوري للطلاب منذ الحملة التي قاموا بها ضد الحرب الفيتنامية في الستينيات - ترتفع الآن في حرم الجامعة في طول الولايات المتحدة وعرضها حيث يقف الطلبة معارضين لأوضاع المصانع في غواتيمالا ونيكارغوا وبنغلاديش زاعمين أن الاستغلال شائع في صناعة الملابس. وفي الأشهر الستة الأولى وحدها من العام ٢٠٠٠ قام طلبة الكليات بستة عشر اعتصاما في المباني الجامعية كتعبير عن احتجاجهم. وقد لقيت مطالبهم آذانا صاغية وسحبت جامعات أوريغون وميتشغن وبراون عضويتها من «مؤسسة العمل السوي»، التي تدعمها الصناعة في هذه المؤسسة، التي قال الطلاب إنها غير فعالة، وانضمت إلى اتحاد حقوق العمال، وهو اتحاد مؤلف من الطلبة وموظفي الجامعات وقادة حملات حقوق العمال والحقوق الإنسانية، من غير موظفي الحكومة، ويشرف هذا الاتحاد على الطريقة التي تصنع بها الملابس.

إن عولمة الإنتاج التي تمت في السنوات التي مضت واكبتها عولمة مطردة للمعلومات والاهتمامات على الرغم من أن هناك تنافرا واضحا في المعلومات عند الشركة والمستهلك، حيث يظل المستهلكون عاجزين عن القيام برد فعل إلى

أن تنتشر القصة، وفي كل مرة تنفضح شركة نرى صور أطفال في السادسة من العمر وقد انحنت ظهورهم على مناضد العمل، أو صور فتيان تكدسوا في مهاجع تعيسة؛ كل ثلاثين في مجموعة في استراحات قصيرة من خياطة أحذية التدريب الرياضي وكرات القدم وملابس الرياضة التي نلبسها ونلعب بها. ويبدو أن هذه الصور كانت كافية لأن تثير موجة من الإحساس بالمسؤولية. قالت مولي ماك غراث العضو في حملة جامعة وسكونسن ضد المصانع المضنية «إن كثيرا من الطلبة المشاركين في الحملة هم بشكل عام مثلي، إنهم فتيان بيض لم ينغمسوا من قبل في أي نشاط سياسي أو نشاط ذي صلة بالعدالة الاجتماعية، ولكنهم يعلمون أن ملابسنا يجب أن لا يصنعها أناس يعاملون وكأنهم عبيد ، إنها مسألة من السهل فهمها، إنها سهلة لأنها تختلف عن المشاغل السياسية التقليدية مثل العناية الصحية أو الدفاع التي هي معقدة ومتعددة الجوانب وتتطلب تحليلا معقدا لعمليات كثيرة، ولكن مسألة منفردة كهذه يسهل استيعابها.

وفي الوقت الذي يرخي السياسيون فيه العنان وبشكل مطرد للشركات، وفي الوقت الذي صار التصويت التقليدي ينظر إليه وبشكل متزايد على أنه غير ناجح كوسيلة للتعبير السياسي، صار التسوق مصطبغا بأهمية سياسية جديدة. إنه أمضى سلاح في ترسانة أسلحة المواطن العادي يمكّن الناس من المطالبة بشيء من المسؤولية عماً تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. ومحاسبتها عليه. وفي عالم السيطرة الصامتة الذي أصبح فيه العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب يزداد خلوا من المعنى غدا الضغط الشعبي يحدث آثرا لا تقدر الحكومات على أن تأتي بمثله، أو هي غير راغبة في أن تفعل ذلك، وهو المطالبة بأن تقيم الشركات وفق قواعد غير اقتصادية ووضعها في موضع المساءلة والمحاسبة بطريقة لا نستطيع أن نضع فيها للمساءلة ممثلينا المنتخبين.

الاستهلاكية الجديدة

إن سياسة المستهلك تهبنا فرصة كأفراد لأن نختلف بعض الشيء، وهي فرصة لأن نمارس سلطة مباشرة بطريقة لا تيسرها لنا الديموقراطية التمثيلية المعاصرة، ولكن ما مدى أهمية هذا الاتجاه؟ وهل هناك نسبة متزايدة من المتسوقين السياسيين تدفع زيادة في السعر لشراء قهوة بسعر حُدّد بالاتفاق بين المنتج والبائع، وشراء كرات القدم التي يصنعها الأطفال؟ أم

أننا لا نولي القضايا الخيرة إلا اهتماما زائفا. ولسنا مستعدين للثورة إلا من آرائكنا الوثيرة؟ وهل النشاط السياسي الجاد ـ كما كان في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ـ ما زال شغل الأقلية؟

اليوم هو صباح الأحد، وأنا في منزلي في وسط لندن استيقظت، وكانت الملابس التي يراد غسلها مكدسة. وفتحت زجاجة السائل الصابوني وأفرغت شيئا منها على أطباق الأمس التي كانت مغطاة بالبقايا الخالية من البيتزا المعدلة وراثيا، وملأت غلاية القهوة بالقهوة، وغليت بيضة من دجاجة تعيش في ظروف طبيعية وطليقة. فأنا لا أتناول لحم حيوان أجريت عليه تجارب. أضفت إلى الحمام سائلا معطرا ولبست معطفا لم يشارك في صنعه طفل وإنما هو من صنع اتحاد العمال مائة في المائة، وبنطالا ماركة ليفي وقميصا ماركة كلوي Chloe لا فراء فيه، ورششت على شعري شامبو ويلا Wella الخالي من كلوروفلور كاربون المضر بطبقة الأوزون من علبة معدنية محكمة الغطاء. وقرأت الصحف واستفسرت عن آخر المقاطعات لمنتوجات ماكدونالد، وذكرت نفسي بأن علي أن آخذ نشرة من المحتجين عندما أخرج مرة ثانية بأن كتبت ملاحظة على ورقة مأخوذة من رزمة ورق أعيد تصنيعه.

أسرعت في الذهاب إلى صالون التجميل لأشتري مرهما يطري الجلد، وقرأت في نشرة عن ما سيحدث حول العولمة في الوقت الذي كنت أدفع ثمن المرهم باستثماراتي في الشركات الأخلاقية وحدها. بطاقة ائتمان المصرف التعاوني. وتوقفت في طريقي إلى بيتي عند محطة الوقود لأملأ خزان سيارتي ببنزين خال من الرصاص، كانت هناك محطتا وقود على جانبي الشارع. كانت الأسعار متشابهة والوقود متشابه. وتذكرت أن المحطة التي على الجانب الأيسر كانت ذات صلة بتسرب نفط في نيجيريا. واتجهت إلى اليمين من دون تردد. ووصلت إلى البيت وأخلدت إلى الراحة. وأخذت أراجع البريد، وبدأت بالمسائل الاجتماعية. وأرسلت صيغة نمطية من البريد الإلكتروني لشركة ماكدونالدز، وأعربت فيها عن احتجاجي على أنشطتهم في الأرجنتين. ودخلت إلى الموقع الخاص بحملة الأمم المتحدة لمحاربة الجوع [٦]. وضربت على فأر الحاسوب، وشكرت في نفسي شركة American Express لأنها تبرعت بكأس ذلك اليوم من الأرز وأكواز الذرة. وفي هذه الأثناء كنت أتناول قليلا من آيس كريم Ben & Jerry الذي حمل عبارة «إننا لا نقطع الأشجار في منطقة الأمازون».

وأنا لست وحيدة. إن استطلاعا أجراه معهد غالوب في بريطانيا في العام ١٩٩٥ أظهر أن ثلاثة من بين كل خمسة مستهلكين في المملكة المتحدة مستعدون لأن يقاطعوا المخازن أو المنتوجات لأنهم يتشككون في معاييرها الأخلاقية أو هم قاموا بذلك فعلا [٧]. وقد كشف مسح أجري في الولايات المتحدة في الفترة نفسها عن نتائج مشابهة جدا، فما يزيد على ٧٥ في المائة من الأمريكيين كانوا مستعدين لمقاطعة المخازن التي تبيع بضائع مصنوعة في مؤسسات صناعية صغيرة متدنية الأجور والمستوى الصحي. وقال نحو ٨٥ في المائة من هؤلاء إنهم مستعدون لدفع دولار زيادة على ثمن حلة إذا كان سعرها عشرين دولارا وتحمل رقعة مكتوبا عليها عبارة تتضمن أن هذه الحلة صنعت في ظروف إنسانية [٨].

وقد أكدت استطلاعات أحدث هذه النتائج الأبكر. وقد وجد أحد استطلاعات Mintel في المملكة المتحدة في العام ١٩٩٩ أن ثلاثة أرباع من استجابوا للاستطلاع يبنون اختيارهم للمنتج على أساس بيئي أو أخلاقي [٩] وفي استطلاع قام به مركز MORI في العام ١٩٩٨ لقياس نسبة البريطانيين الذين أجابوا بأنهم اختاروا ـ أو قاطعوا ـ منتجا أو شركة لأسباب أخلاقية في الاثني عشر شهرا الأخيرة تبين أن ٢٨ في المائة ممن أجابوا أكدوا أنهم بنوا اختيارهم على هذا الأساس. وقد أظهرت دراسة أجريت في الولايات المتحدة في تلك السنة نفسها [١٠] أن ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون أمريكي، أي نحو ٢٥ في المائة من السكان البالغين قد بدأوا اتخاذ هذه الاختيارات المرتكزة على أساس قيمي في فئات متزايدة من المنتوجات. وإذا تكافأ السعر مع النوعية فإن الاعتبارات الاجتماعية تكون لها الغلبة.

وأجري مسح في نهاية العام ١٩٩٩ على ٢٥ ألف شخص ينتمون إلى ٢٣ قطرا فأثبت هذا المسح النتائج السابقة. والمستهلكون في طول العالم وعرضه أميَل إلى تكوين انطباعاتهم عن شركة من الشركات بناء على ممارسات هذه الشركات العمالية، وعلى السلوك الأخلاقي أكثر منها على أساس نوعية المنتج أو خدمات هذه الشركات أو ماليتها. ولما طلب من هؤلاء الذين شملهم المسح أن يكتبوا بلغتهم عن ما كوّن انطباعاتهم هذه وضعوا المسائل المتصلة بمسؤولية هذه الشركات الاجتماعية في رأس قوائمهم، وأجاب ٢٠ في المائة من المستهلكين من مختلف أرجاء العالم ـ ٤٠ في المائة في أمريكا

الشمالية ـ أنهم فعلوا ذلك بناء على إدراكهم الحسي. وأجاب من أجروا الاستفتاء أنهم تحاشوا منتوجات أو خدمات الشركات التي رأوا أنها بعيدة عن المسؤولية الاجتماعية، أو تكلموا عن الشركات بشكل سلبي.

إن ما كان حكرا على أصحاب النشاط السياسي من اليساريين من شرب القهوة المتدنية الجودة لأنها كانت تنتج جماعيا أصبحت تتحكم الآن في قرارات الشراء عند نسبة مهمة من السكان بوحي من قيم أخلاقية وسياسية. ففي عالم لم يعد الناس فيه يشعرون بأن من قاموا بانتخابهم من الممثلين سيقومون بما هو صحيح نيابة عنهم، وبشكل متزايد عن الشركات، ويظهر أنه عندما تجابه الشركات بذلك تقول إنها مستعدة للقيام به. إن عالم التجارة والأعمال أكثر استجابة من عالم السياسة، ويتخذ المستهلكون في المجال الخاص قراراتهم باستمرار حول كيف يشترون، ومن أين يشترون، وقد تعلم رجال المال والأعمال ـ أو على الأقل الناجحون منهم ـ الاستجابة السريعة لرغبات المستهلكين.

ولكن لماذا رأينا مثل هذه الزيادة في نشاط حركة المستهلكين منذ العام ١٩٩٥؟ ولماذا نرى الآن نمو النشاط لدى المستهلكين الآن؟

يلعب التوقيت دورا من غير شك في التفسير، فما كادت التسعينيات تنتصف حتى كانت الطبقات الوسطى الغربية في وضع مالي أفضل من أي عهد مضى، وكانت حاجاتها المادية في العالم المتقدم على الأقل أكثر من مشبعة، وكانت تشعر بأنها الآن في مأمن مادي بعد أن هدأ تهديد الهجوم السوفييتي. وإن «عامل المزاج الطيب»، قد قلل من حاجة هذه الطبقات لأن تركز على نفسها، وأتاح المجال للانتقال بالتركيز إلى قضايا أخرى مثل نوعية الحياة والاهتمام بالآخرين ـ الغرباء البعيدين وأجيال المستقبل، لا مجرد الاقتصار على الناس الذين يجاورونهم ـ وهي اهتمامات يبدو أنها لم تعد تشغل الدولة.

وهناك عنصر آخر وهو القرار الاستراتيجي الذي اتخذته جماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية للابتعاد عن الحملات المركزة على الحكومة، واختيار وسائل الإعلام في محاولة لتشكيل العواطف الجماهيرية ومن ثم فرض المساءلة على الشركات.

لقد أيقنت جماعات الضغط الحصيفة أن بالإمكان استخدام الشركات العالمية كعتلة للتأثير في أعمال الأقطار التي تستضيفها. فعلى سبيل المثال رأى المتظاهرون ضد النظام السياسي في بورما في العام ١٩٩٧ أنه طوال

بقاء حكومتهم غير متجاوبة فإن بوسعهم إحداث تأثير مهم بتماهي الشركات مع العمليات الكبرى وتهديد مقاطعة مستهلكين على نطاق عالمي [١١]. وعندما سعت الحكومة الاسترالية في صيف العام ١٩٩٥ إلى الاحتجاج على التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادئ الجنوبي لم تطلب جماعات البيئة - مقارنة بالحملات السابقة - من حكومتها أن تتدخل، فقد استحدثت «سلطة المستهلك» خدمة هاتفية مجانية على مستوى البلاد، وتشكلت جماعة لغرض وحيد وهو تنظيم حملة خاصة بهذه القضية، وتقديم النصيحة للمستهلكين حول المنتوجات التي عليهم أن يتحاشوها.

وحركة الاستهلالك الجديدة هذه تركز على الشركات نفسها بدلا من أن تستخدم الحكومات كقناة توصيل. وقد نشرت جمعية «مراقبة حقوق الإنسان» في العام ١٩٩٩ تقريرا لا يدين الحكومة وإنما يدين الشركة إنرون Enron ونشاطاتها في الهند [١٢] ويعمل الناشطون، بشكل مطرد، على إعادة توجيه الموارد بعيدا عن محاولات التأثير في الهيئة التشريعية، وعن الحملات الموجهة من الحكومة، واستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وحملات الدعاية للتوجه مباشرة إلى المستهلكين وفي استطاعتهم إيجاد دعم عام للمقاطعة وللأشكال الأخرى من احتجاجات المستهلك، وذلك عن طريق تشويه سمعة الشركات المعنية.

لقد أبرز اللورد ميلشت الحاجة إلى الحملات المركزية على التجارة والأعمال حين قال: «ينشأ كثير من التنظيم الدولي لما سيتمخض عن التجارة والأعمال فليس السياسيون هم الذين يقودون التجارة والأعمال، وإنما التجارة والأعمال هي التي تقول للسياسيين ما يمكنهم أن يفعلوه. فإن كنت تنظم حملة لإحداث التغيير فإن عليك أن تجعل التجارة والأعمال تتغيران، وعندئذ سيسير السياسيون على أثرهما» [١٣].

أفضل وسيلة لإعداد التجارة والأعمال للتغير هو بإصعاد المستهلكين على ظهر مركبة، وهذا أمر هو الآن أسهل كثيرا مما كانت عليه الحال من قبل. إن الأقمار الصناعية والرقمية والسلكية وعالم القنوات الخمسمائة قد اختصرت المسافة بين الطفل العامل في جزيرة سبيبان (*) وبائع التجزئة المحلي وبين المتسوق الفرد. إن صور فقمات البحر التي تُضرب بالعصا الغليظة حتى

(*) Spipan إحدى جزر ماريانا في المحيط الهادي [المترجم].

تموت من أجل الحصول على فرائها لصنع معاطف الفرو، والبؤس داخل مصانع واقعة في أماكن نائية ومحاكاة الحاسوب لطعام الوحش فرانكنشتاين بالخطوط تصور للمستهلكين نتيجة البلادة وعدم النشاط.

وتشجع كل حملة ناجحة قيام حملات أخرى. وأغلب الظن أن الناس سيطلبون من الشركات أن تصلح أسلوبها في العمل نتيجة نجاح حملات مشابهة، إن الطلبة الذين يحتجون في أفناء الجامعات الأمريكية رأوا أن احتجاجات مماثلة سابقة أتت أكلها، ولقد تعلم الناس أن الشركات في هذه الأيام تختلف عن السياسيين في أنها تستجيب بسرعة إلى مطالبهم، ويبدو أنها تأخذهم على محمل الجد. لقد استغرقت استجابة بنك باركليس عشرين سنة من ضغط المستهلكين لينسحب من جنوب أفريقيا العنصرية، ولكن شركة شل أزالت رصيف شركة النفط Brent spar في غضون أشهر، وأزالت محلات Mark & Spencer الأطعمة المعدلة وراثياً عن أرففها فجأة.

إن استخدام الإنترنت، والسرعة التي بها يجري التواصل بين التعليقات أو مع جماعات الضغط، التي تستطيع الشركات أن تنفذ بها الأمور، تجعل الزمن الذي تستغرقه الحكومات في إحداث أي تغيير في سياستها موضع سخرية، وتختلف الشركات عن السياسيين في أنها لا تستطيع عدم إبقاء قاعدتها الاستهلاكية راضية، فما بالك بتجربة عدم رضاها، إن مديري هذه الشركات لا يملكون ترف ضمان البقاء في مكاتبهم.

النشاط السياسي لحملة الأسهم

ليس المستهلكون وحدهم هم الذين يوجهون الشركات إلى اتجاهات جديدة. فهناك أعداد متزايدة من المستثمرين الأفراد، وأهم من هؤلاء المؤسسات المالية، رأوا أن يستخدموا سلطانهم كحملة أسهم «لينظموا» مناورات اتحاد الشركات.

هناك أكثر من تريليون دولار تستثمر الآن في الولايات المتحدة في محافظ مدارة تستخدم استراتيجية استثمار اجتماعي واحدة على الأقل، وهذا الرقم يزيد بثلاثين ضعفا عما كان عليه في العام ١٩٨٤، إن دولارا واحدا من بين ثمانية دولارات مستثمرة في الولايات المتحدة يستثمر الآن في صناديق خيرية. ولقد انفجرت استثمارات الجمهور البريطاني الخيرية من لا شيء

تقريبا في العام ١٩٨٠ إلى ما يزيد على ٢,٨ مليار جنيه إسترليني اليوم، مع الإعلان شهريا تقريبا عن صناديق خيرية جديدة، وتشير التوقعات إلى أن هذه الصناديق ستتضاعف ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس القادمة [١٤] والاستثمار الخيري في استراليا هو أسرع القطاعات نموا في سوق الصناديق المدارة، مع انضمام شركات كبرى إلى هذا الاتجاه. وخلال السنتين الأخيرتين تضاعف تدفق الأموال في ألمانيا إلى الصناديق الخيرية والبيئة ٣٦ ضعفا [١٥].

وبينما تتراوح الصناديق الخيرية في أهميتها ونشاطها كثيرا إلا أن معظمها تتحاشى الاستثمار في شركات يتصل نشاطها بالتبغ والأسلحة والطاقة النووية والتجارب على الحيوانات، وكثير منها سترفض الاستثمار في شركات نشيطة في بلاد أنظمتها قمعية أو مرتبطة بأنظمة قمعية لا تخدم حقوق الإنسان. وغني عن البيان أن حكومتنا قد فشلت في التصدي بشكل كاف لجميع هذه القضايا.

يا لها من مفارقة أن يكون الإنسان الاقتصادي الذي كان من المفترض فيه أن يكون مهتما بتضخيم مصالحه الخاصة قد تحول إلى الاهتمام الشديد بالاستثمار في الصالح العام، وكم هو ثقيل على النفس أن نرى السياسيين الذين كان المؤمل منهم أن يركزوا على تحقيق حاجات الناس كثيرا ما ظلوا صامتين في عالم السيطرة الصامتة.

إن استثمارات الأفراد في الصناديق الخيرية ما زالت قليلة إذا ما قورنت بمجموع صناديق الاستثمار في بريطانيا، وتقتصر على ١ في المائة من مجموع سوق المملكة المتحدة، ولذا فإن تأثيرها قليل، ولكن يبدو أن من المحتمل أن يكون لصناديق التقاعد التي تتعامل بمبالغ ضخمة من المال أثر متزايد على أسلوب الشركات في إدارة أعمالها - ويزيد عدد صناديق الاستثمار الأمريكية التي تديرها صناديق التقاعد على ٥٠ في المائة، وتتراوح النسبة في المملكة المتحدة ٧٠ و٨٠ في المائة. إن الاستثمارات التي تتعامل بها هذه المؤسسات كبيرة بدرجة مفرطة، مما يفرض على هذه المؤسسات أن تراجعها في المستقبل. وقد ربطت نتائج الأبحاث التي أجريت في السنوات القليلة الماضية وبشكل إيجابي الأداء الاجتماعي والبيئي بالأداء المالي مع مرور الزمن، حتى أن التزام شركة ما بهذه القيم قد غدا وبشكل متزايد في صلب قرارات الشراء التي يتخذها مدير الصندوق [١٦] وليس الأمر كذلك

بالنسبة إلى السياسيين الذين كانوا يعتبرون الأسهم غالية الثمن تلك التي قلل السوق أو مدير صندوق محترم من قيمتها كثيرا، وقد رأينا مثل هذا في حالات حكومة المملكة المتحدة وشركة مونسانتو وشركة برنت سبار.

وعلى الرغم من عدم حماس حكومة حزب العمال الجديد البريطاني في تبني قضايا اجتماعية وبيئية علانية فقد أدخلت في شهر يوليو (تموز) من العام ٢٠٠٠ تشريعا يلزم الآن أمناء صندوق التقاعد البريطاني أن يعلنوا فيما إذا كانوا يلتفتون إلى المسائل الاجتماعية والبيئية، وعلى الرغم من أنه ليس هناك إلزام عليهم أن يتبنوا قواعد متصلة بالبيئة أو بأمور خيرية، فإنه سيكون عليهم أن يبرروا قراراتهم، إن كانوا لا يتبنون تلك القواعد. إن العديد من صناديق التقاعد الرائدة في المملكة المتحدة قد أعلنت على ضوء هذا القانون الجديد التزامها الصريح بإدخال المسائل الاجتماعية والخيرية في حسابها عند بحثها للشركات التي يمكن أن تستثمر بها. وقال أحد المتحدثين بلسان «مديري المحفظة» التي تدير ١٥٠ مليون جنيه إسترليني عبر العالم [١٧]. «إننا اتخذنا هذه المقاربة لاعتبارات مالية وليست أخلاقية. فنحن نعتقد أن الشركات السليمة بيئيا تدار بشكل أفضل، وستحقق استثمارا جيدا على المدى البعيد. هل تصرفت الحكومة البريطانية خلسة لكبح سلوك الشركات عندما غيرت هيكل عوائد الاستثمار؟».

إن مستثمري المؤسسات يمارسون الآن سلطانا على الشركات، لا بمجرد مقاطعتها إذا كانت أنشطتها لا تروق لهم، وإنما بطرق أحذق وأقوى. وبالطريقة نفسها التي تشتري فيها الشركات حصصا في الأحزاب السياسية «وتستأجر» سياسيين لتبني قضاياها، يستخدم الناشطون في مجموعات حملة الأسهم سلطانهم كحملة أسهم في شراء ممتلكات لشركات ذات أداء أخلاقي ضعيف ليتمكنوا من إحداث تغيير حقيقي من الداخل، سواء أكان هؤلاء الناشطون في صناديق التقاعد أم في جماعات البيئة أم في جماعات الضغط أم صناديق الناشطين.

وفي الولايات المتحدة يعتبر مركز الجمع بين الأديان حول مسؤولية الشركات منظمة مناصرة لحملة الأسهم وتضم في عضويتها أكثر من ٢٧٥ مؤسسة استثمارية من الجماعات اليهودية والكاثوليكية والبروتستانتية تزيد أرصدتها عن ١١٠ مليارات دولار. ويشتري الأعضاء أسهما في شركات منتقاة، ثم يستخدمون

قرارات حملة الأسهم للتحكم في الاصوات حول القضايا الاجتماعية في اجتماعات المساهمين. وتشتمل القضايا الساخنة على تشجيع ممارسات التوظيف المتساوي، ومتابعة صناعة التبع وتحدي الشركات الأمريكية، لأن تحسن ظروف العمل في المصانع خارج الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة استطاعت الأخت باتريشا مارشال ابنة الثمانية والسبعين عاما والمنتمية إلى جمعية «أخوات القداس المبارك» جعل شركة Anheuser Busch للإعلان أن تسقط عددا من صورها عن الأمريكيين الأصليين من إعلاناتها لجمعية Miller في الولايات المتحدة. ومن النجاحات الأخرى التي تحققت ما حمل شركة البيبسي على بيع مصنعها لتعبئة البيبسي في بورما، كما حملوا شركة Kimberley Clark صانعي مناديل Kleenexالورقية على بيع مشاركاتها في صناعة التبغ بأسعار زهيدة، كما جعلوا شركة ٣ M وهي ثالث شركة إعلانات أمريكية في الضخامة تتخلى بالتدريج عن الإعلان عن التبغ.

ولا يقتصر المحتجون في اجتماعات حملة الأسهم على رجال الدين، فهناك ناشطون في صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار وجماعات البيئة ممن يتبنون الاستراتيجية نفسها. وقد قال برنت بلاكويلدر Brent Blackwelder رئيس جمعية «أصدقاء الأرض»: «إن الشركات كثيرا ما تتجاهل حافظي الرهون Stakeholders، ولكنها تصغي لحملة الأسهم. إننا عندما نقف في صف المستثمرين نستطيع أن نزيد بشكل كبير فرصنا في أن نكون مسموعين وموضع انتباه الشركات المتحاربة». وعلى سبيل المثال كثيرا ما تكون الغاية من الحضور إلى اجتماعات حملة الأسهم بلباس يشبه مظهر الدببة القطبية، كما فعل تجمع أنصار البيئة وجماعات الاستثمار وصناديق التقاعد في اجتماع شركة البترول البريطانية BP السنوي في شهر أبريل في العام ٢٠٠٠ للاحتجاج على نشاط الشركة في التنقيب عن النفط في محيط القطب الشمالي لا لاستصدار قرار وإنما للإعلان ولإدخال الشركة والضغط عليها لتعمل. وفي هذه الحالة فاز القرار بدعم ١٣ في المائة فقط من أصوات حملة الأسهم، ولكن لما كانت الشركة BP على وشك إعادة إنتاج منتج الشركة الذي تراعي فيه متطلبات البيئة الطبيعية فإن الاحتجاج جاء في أسوأ الأوقات. وقد أظهر مسح لأعلى مائة مسؤول تنفيذي رئيسي في كندا أجري في العام ١٩٩٦ «أن نشاط حملة الأسهم السياسي والأسئلة غير المتوقعة هي في رأس قائمة أسوأ الكوابيس التي تجابه الاجتماعات السنوية».

وفي وقت يكون فيه التهديد بالتحول العدواني ماثلا والضغوط التنافسية هي الأكبر، فإن على الشركات أن تتناول وساوس حملة أسهمها ومطالبهم بعناية. إن السياسة تحتمي بوضعها الاحتكاري، ولكن التجارة والأعمال هي ـ بشكل متزايد ـ عرضة لتقلبات السوق.

تجميل العلامة التجارية

إن الشهرة في عصر الشعار (*) هي الأهم. ويزداد إدراك الشركات بأن هناك توقعات جديدة مطلوبة منها. وكلما ازداد نشاطها جماهيريا كان مطلوبا منها أن تبرر سياساتها ونشاطاتها، وكان مطلوبا منها أن تلتفت إلى ما يشغل بال مستهلكيها وأصحاب أسهمها، وذلك إلى درجة لم تعهدها من قبل. هل تسيء الشركة معاملة موظفيها.؟ هل تعمل الشركة على تدمير البيئة؟ هل تدعم الشركة نظاما قمعيا؟ هل الشركة موضع ثقة؟ إن هذه أسئلة يطرحها كثيرا المهتمون بها لا رجال السياسة.

ولا عجب أن كثيرا من الشركات تبدي قلقا كبيرا عندما تُذكر هذه الأولويات، ويعترف كبار الموظفين التنفيذيين في عدد من الشركات ذات الشهرة بأنهم يشعرون بالضعف أمام أضواء وسائل الإعلام. وقد قال أحد هؤلاء: «ليس أشد ما يخيفنا هو صدور تشريع جديد. وإنما الذي يخيفنا هو ثورة المستهلك». وتحدث موظف آخر عن شعوره بالعجز فقال: «إن كان الناس يعتقدون أن الشركات قوية، فإن هؤلاء الناس لم يجربوا العمل في شركة. لسنا أقوياء أبدا، إننا مقيدون في ما نفعل. إن خيار المستهلك لا يسمح لنا بأن نمتلك قوة طليقة» (١٨).

وعلى الرغم من أن قوة المستهلك اليوم وقوة حركة حملة الأسهم النشطة واتساع اتباعهما ما زالت ظاهرة جديدة نسبيا فقد أطلقت استجابة من الشركات أو على الأقل ممن أتصلوا بها. وفي الوقت الذي أعطت فيه الحكومات لمصالح الشركات ـ وبشكل متزايد ـ أولوية على مصلحة الجمهور فإن الجمهور يستعيد الآن ومن خلال السوق اهتمامه بنفسه.

ومن المبكر جدا في هذه العملية قياس حجم التأثير، ولم يستهدف سوى عدد قليل من الشركات، والشركات التي لا تبيع سلعا استهلاكية هي إلى حد كبير محمية من نشاط الناشطين، فأسماء الماركات المعروفة توفر هدفا أفضل

(*) Logo: شعار مصمم تتخذه منظمة للدلالة على منتوجاتها [المترجم].

لحملات تشويه السمعة والهجمات الشعبية الأخرى [١٩]، وحالات الاحتجاج النشط ما زالت قليلة نسبيا، ولذا فإن كل واحدة منها تستأثر باهتمام إعلامي كبير.

وعلى أي حال فإنه بالطريقة نفسها التي لا ترغب فيها الحكومات الآن آن تجازف بزيادة الضرائب خوفا من ردة الفعل لدى الناخبين، فإن كثيرا من مدراء الصناعة يخشون من الشهرة السلبية [٢٠]. إن ثمن إعادة بناء شهرة سلبية مرتفع، بل إن الشهرة إذا ضاعت قد تكون استعادتها مستحيلة. إن ذكريات انهيار شركات Kathee وLee Gifford وBrent Spar و GM قد تركت أثرها.

إن ثمن منافع العمالة الرخيصة أو مدخلات أرخص من موردين لا يحفلون بالحقوق الإنسانية، أو حسابات محاسبية لمخاطر قرارات بيئية ذات أثر رجعي يجب أن توزن كل هذه مقابل الأذى الذي تتمحض عنه الشهرة السلبية، وثمن العلاقات العامة الضعيفة، وإمكان احتجاج المستهلكين. «إن الأضواء الكاشفة لا تغير أخلاق المدراء الذين ينتمون إلى جنسيات متعددة وإنما تغيرها الارباح الختامية للشركات متعددة الجنسية» [٢١]، وهذه هي الفوائد التي يبدو أن السياسيين ـ وبشكل مطرد ـ غير قادرين على تلبيتها.

إن كثيرا من الشركات حريصة الآن على أن تضمن لنفسها سمعة طيبة لدى الجمهور ووسائل الإعلام. وقد عنى هذا بشكل عملي زيادة ملموسة لا في عدد الشركات المنتمية إلى جنسيات متعددة ممن عندها الآن مواثيق المهنة Codes of Conduct (جميع الشركات المحظوظة الخمسمائة في الولايات المتحدة عندها ذلك) وحدها ولكن أيضا في عدد الراغبات الآن في إخضاع حساباتها البيئية إلى مراجعة، وأيضا، وبدرجة أقل، سياساتها الاجتماعية، وبينما لم تراجع في العام ١٩٩٣ سوى ١٥ في المائة من أكبر شركات أوروبا حساباتها البيئية، وكانت مراجعة الحسابات الاجتماعية هي مجالات الماركات الأخلاقية مثل Ben & Jerry's و Body Shop فإنه مع حلول العام ٢٠٠٠ زاد كثيرا عدد الشركات التي سارت في هذا الاتجاه وكان أكثر من نصفها يجري مراجعة لحسابات البيئة، وعدد الشركات المهمة مثل شركة شل و BT, GrandMet, BP تراجع الآن حسابات اجتماعية أيضا» [٢٢].

وفي الوقت الذي يكون فيه استقلال مدققي الحسابات، في بعض الحالات، موضع شك، واستعداد الشركات، أو في الواقع قدرتها، للاستجابة للنتائج ما زالت غير مثبتة، فالواضح الآن هو أن الشركات الكبرى تعمل الآن بشفافية أكثر من ذي قبل، وأن لغة التجارة والأعمال ـ على الأقل ـ تتغير الآن. كما يبدو أن كثيرا من أسماء الماركات الكبرى قد أدركت أنها في الوقت الذي لا يظهر أنها دائما تعمل ما هو صحيح، فإن الاعتراف الاستباقي قد يكون أفضل استراتيجية علاقات عامة إذا ما قورن بالإنكار أو حتى في تقديم التفسير السليم، وذلك في الحالات التي تتعرض فيها لممارسات لاأخلاقية.

إن معظم الشركات والصناعات التي هاجمها الناشطون قامت بعد ذلك بتغيير أسلوبها في العمل على العكس من الأحزاب أو السياسيين الذين أبعدوا عن السلطة. لقد تبنت شركة Nike موقفا دفاعيا تماما في أواخر العام ١٩٩٧ عندما كشفت باحثة البيئة Dara O'Rourke أن التهوية الضعيفة والتعرض لكيماويات تنطوي على مخاطر وتجهيزات الأمان غير الكافية والتدريب في المصنع في أندونيسيا قد عرضت كل هذه صحة العمال للخطر. ولكن بعد ذلك بعام سمحت هذه الشركة للباحثة أن تزور المصنع لأن تقرر، ومن ثم لتنشر للناس أن التغييرات التي وعدت بها الشركة قد نُفّذت فعلا. وقد وصفت منظمة «التبادل العالمي» ـ وهي منظمة لحقوق الإنسان مكرسة لتنشر العدالة الاجتماعية حول العالم ـ ما فعلته الشركة «بأنه تحول مدهش في شركة كانت تعتبر المراقبة المستقلّة من ممارسات العلاقات العامة». وبالإضافة إلى هذا قالت الشركة إنها أنهت عقودا كانت قد ارتبطت بها مع مصانع تدفع لعمالها أجورا أقل من الحد الأدنى، كما وعدت هذه الشركة أن تقدم لعمال مصنعها من دول العالم الثالث تعليما مجانيا بعد ساعات العمل، ورفعت الحد الأدنى لأعمار العاملين في مصنع الأحذية إلى سن الثامنة عشرة والحد الأدنى لأعمار العاملين في الصناعات الخفيفة لديها إلى سن السادسة عشرة.. وإذا كان جيف بيلينغر Jeff Bellinger العامل في جماعة «الصحافة من أجل التغيير» ـ وهي جماعة تراقب حقوق العمال في آسيا ـ على حق عندما قال إن أبحاث السوق قد كشفت أن فتيات من أعمار ١٢ سنة في جماعات الرصد والتقييم عندما عدن إلى الولايات المتحدة كن يتحدثن عن قيام شركة Nike بانتهاكات في مجال العمل، فليس من العجيب أن الشركة قد تصرفت على هذا النحو.

وبفضل مقاطعة بضائع الرياضة في أواسط التسعينيات وما تمخض عنها من دعاية سلبية أصبحت الآن كرات القدم في الولايات المتحدة تحمل ملصقا يعلن أنه لم «يستخدم جهد طفل أو عمل سخرة في صنع هذه الكرة» وقبل سنوات قليلة ما كانت شركة ديزني تعتبر الأطفال في إندونيسيا على جانب من الأهمية لتوليهم اهتمامها، لكنها الآن لا تملك خيارا سوى أن تفعل ذلك. وصناعات الألماس استفادت من تجربة جماعات الضغط ضد استخدام الفراء خلال معظم التسعينيات وتيقظت لتهديد مقاطعة المُستهلك، وتنبهت أخيرا على أن المستهلكين قد لا يرغبون في ارتداء المجوهرات التي كانت تمول عدة الحرب، ولم تعد المجوهرات الماسية أحسن صديق للفتاة ما لم ينظر إليها على أنها غير «ملطخة بالدماء».

وانسحبت من بورما جميع الشركات تقريبا التي استهدفها العمل المشترك من تآلف بورما الحرة واتحادات المستهلكين وحملة الأسهم. وقبل أن تثبت الحكومات وسلطات الدولة استعدادا للتحرك ضد النظام القمعي، طبق المستهلكون أنفسهم عقوبات صادفت شيئا من النجاح. إن الجيل الذي أطلق عليه جيل الستينيات (*) وقف في صف Aung San Sun Kyi لا في صف السياسيين أو الشركات حول مسألة فاعلية مثل هذا العمل، وأدار هذا الجيل ظهره لشعار «اختيار جيل جديد» وتحالف مع الداعين إلى الإكثار من النسل وانضم إلى مسيرات تحالف بورما الحرة التي كانت تستهدف ماركات مشهورة. وكان من الشركات الدولية التي قررت أن طاقات جذب السوق البورمية لم تكن كبيرة بما فيه الكفاية، فغادرت بورما خوفا من أن تصيبها مقاطعة مدمرة إذا هي ظلت هناك، ومن هذه الشركات Philips, Heinenken, C&A, Ralph Lauren, Motorola, Carlsoberg, Kodak. وهذه مجرد أمثلة قليلة على التغييرات الحقيقية التي قامت بها الشركات في السنوات الأخيرة في استجابة مباشرة لثورة فعلية أو للتي هدد بها المستهلك أو حامل الأسهم. وتجاوزت الشركات مجرد الالتزام بتعهداتها القانونية. ولم تفلح التشريعات ولا اللوائح في دفع هذه الشركات إلى تفسير أسلوب عملها ـ وفي معظم هذه الحالات كانت مطالب الحكومة أو المطالب

(*) وهو الذي ولد بين منتصف الستينيات ومنتصف السبعينيات ووصف بأنه كان لا مباليا وتائها [المترجم].

التنظيمية إما ضعيفة وإما غير موجودة - وإنما الذين أحدثوا التغيير هم المستهلكون إما بمقاطعتهم للمنتوجات وإما بممارستهم ضغطا في اجتماعات حملة الأسهم حيث بدأوا يجعلون الشركات تدرك أن السلوك المسؤول هو أقل - وبشكل متزايد - من أن يكون خيارا، وإنما هو ضرورة إذا كانت الشركة تسعى إلى الاستمرار في حماية مصالحها التجارية. إن كثيرا من المستهلكين هم - وعلى شكل واسع - غير مهتمين بالسياسة، ويعتقدون أن رجال السياسة لا يصغون إليهم ولا يحفلون إلا بالقطاع الخاص. وما لم يتعلم السياسيون احترام جمهور المنتخبين والثقة بهم فإن المقترعين لن يميلوا إلى الاستجابة لهم.

أهمية رجال السياسة

وإذن ماذا يعمل السياسيون عندما أخذ المستهلكون يقومون بدور الشرطي العالمي؟ إنهم وهم يخشون إثارة غضب الشركات بشكل مباشر يتبنون في صمت نشاط المستهلكين السياسي. إن السياسيين يتنحون جانبا لكي يستطيع المستهلكون وحملة الأسهم أن يصبحوا - إلى مدى يتواصل اتساعه - حراسا على نشاطات الشركات.

ويتضح بشكل متزايد أن صور القلق لا تمثل التمثيل الكافي في الأفق السياسي التقليدي ولا يمكن التصدي لها من خلال ما يوفره القطاع العام. فتنامي حركة الاهتمام بالبيئة في الثمانينيات - على سبيل المثال - كان استجابة لفشل الأحزاب السياسية في أن تتعامل بشكل جدي مع ما ينطوي عليه الإنتاج الصناعي من تكاليف بيئية.

لقد أصبحت حركة الاهتمام بالبيئة الآن تتصدر الاتجاه السائد، وعلى الرغم من دخول مبادئ حركات الخضر في السياسة فإن قلة من الحكومات نجحت في تحدي المصالح الخاصة لمجتمع التجارة والصناعة، أو في فرض تقليل الكربون الذي ينفثه الوقود أو في حماية الموارد الطبيعية. لقد كانت استجابة أنصار البيئة في استهداف الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية مباشرة. وحاربوا ضمن استراتيجية مزدوجة معركة علاقات عامة ضد الشركات الصناعية الكبرى كاشفين عن سجلها في التدمير، في الوقت الذي كانوا يحاربون فيه على المستوى المحلي، للحيلولة دون تطورات مدمرة

للبيئة. وقد همشت الحكومات الوطنية وسط الاحتجاج والمجابهات، وحيدت الطرفين باستخدامها لغة جزلة في مناصرة البيئة في الوقت الذي تستخدم فيه سياسة قمع الدولة ضد المحتجين، أو كما في حالة شركة مونسانتو - في الوقوف بحزم إلى جانب الشركة.

أما والسياسيون عاجزون وغير مستعدين لتعنيف الشركات خوفا من تعريض علاقتهم بها للخطر، وإدراكا منهم بعجزهم عن إحداث تغيير على مستوى عالمي يتجاوز صلاحياتهم فإنهم يدعمون سرا يقظة المستهلك، ويحاكون لغتها ومطالبها. وقد تبنى وزير التجارة والصناعة في المملكة المتحدة ستيفن بايرز Stephen Byers الثقافة الجديدة لسلطان المستهلك ودعا الأفراد إلى استخدام محافظهم وأصواتهم للاحتجاج على الأسعار المرتفعة وإنهاء صورة «اسرق بريطانيا» [٢٣]. وقد حث في الولايات المتحدة الرئيس كلينتون الشركات على أن تكون شركات مواطنة صالحة بالإشراف على ظروف العمل في المصانع التي تنتج هذه البضائع [٢٤]. إن دائرة التنمية الدولية التي تشرف عليها كلير شورت Clare Short تشجع أصحاب محلات التجزئة في بريطانيا على اتخاذ سياسات شراء يمكن أن ترضى عنها المنظمات غير الحكومية مثل حركة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية.

ولكن هذه التوسلات وهذا الحض قلما يساندها زند القانون. لقد طلبت الحكومة البريطانية من شركة النفط البريطانية Premier Oil أن تنسحب من بورما، ولكنها لم تجبرها على ذلك بفرض عقوبات اقتصادية على بورما. ولا تجبر الشركات على تطبيق معايير العمل في عملياتها خارج بلادها وإلا واجهت عقوبات في أوطانها، على الرغم مما يتشدق به رجال السياسة. إن التدقيق الخارجي لبرامج البيئة وللتقارير ليس مطلوبا في الولايات المتحدة ولا في معظم أقطار أوروبا. وتصدر الحكومات بيانات أخلاقية ولكنها تفشل في دعمها بالتشريعات. وجميع أحاديث الحكومة البريطانية عن سياسة خارجية أخلاقية وإصرار كلينتون على أن يحسن شركاء أمريكا في التجارة سجلهم في مجال حقوق الإنسان قد أثبتت كل هذه أنها وعود فارغة أمام احتمال خسارة التجارة. إن العقوبات المالية الوحيدة التي تواجهها شركات تتاجر في أقطار مثل إندونيسيا والصين وبورما هي مقاطعات المستهلكين التي يفرضها المتسوقون الغربيون.

ويدرك كثير من السياسيين عجزهم. ويحكي زعيم المحافظين في البرلمان الأوروبي إدوارد ماكميلان سكوت Edward McMillan Scott قصة توضح بجلاء العجز الذي يشعر به كثير من السياسيين. فقد نظم في شهر نوفمبر من العام ١٩٩٦ اجتماعا حاشدا مع كين ويوا Ken Wiwa وهو ابن الناشط النيجيري والناقد لعمليات شركة شل في Ogoni Land وهو كين سارو- ويوا Ken Saro-Wiwa لإحياء ذكرى إعدام والده، وتجمعت الجماهير وسأل أحدهم: «ماذا يمكن أن نفعل يا سيد ماك ميلان سكوت إزاء هذا الظلم؟ فأجاب: «سأتوقف عن ضخ بترول شل في سيارتي» كان القيام بعمل كمستهلك في نظره، أكثر تأثيرا من أي شيء يستطيع أن يفعله كسياسي.



7

كل ذاك البريق...

غلب الشاطر

بدا كل شيء في البداية يبشر بخير كثير. فقد انضم فريق الزوج والزوجة ستيف ويلسون وجين آكر إلى محطة روبرت ميردوخ التلفازية فوكس ١٣ Fox 13 في فلوريدا وهما يجران وراءهما ثياب المجد، كانت جين تقدم برنامجا حيا في محطة CNN أما هو فكان قد حصل على أربع جوائز إيمي Emmy (*) على إسهامه في الصحافة البحثية [صحافة التحري] فقد جعلت منه أفلامه الوثائقية عن عيوب أبواب سيارات الكرايزلر، وعن أعضاء مجلس الشيوخ الفاسدين وعن مخاطر النار في نظام الشرارة الكهربائية في سيارات فورد واحدا من أشهر الصحافيين الأمريكيين وأكثر من يرهب جانبه منهم. لقد تم استئجارهما لدعم التغطية الإخبارية الجادة التي كانت تقدمها محطة Tampa Bay.

«إذا لم ترو الحكاية وإذا لم يعترف بوجود المشكلة فليس هناك ما يدعو الناس إلى الاحتجاج»

المؤلفة

(*) جائزة أمريكية، وهي تمثال صغير مطلي بالذهب يمنح سنويا لأداء تلفازي متميز وإخراج [المترجم].

ولكنهما طُردا خلال سنة واحدة. وقد زعما أن جريمتهما الوحيدة هي رفضهما إذاعة أشياء غير صحيحة عن الشركة الزراعية الكيماوية مونسانتو؛ وهي إحدى الشركات الأكثر إعلانا لدى محطة فوكس.

وقرر الاثنان منازلة محطة فوكس في المحكمة بموجب تشريع ولاية فلوريدا المتصل بالإبلاغ عن شخص متورط في نشاط محرم، وادعيا أنهما طردا لمجرد أنهما حاولا أن يقولا الحقيقة. وفي شهر أغسطس من العام ٢٠٠٠ كسبت جين القضية بينما لم تجد هيئة المحلفين ما يؤيد ادعاء ويلسون ويبرئه.

إن قضية المحكمة ذات الشبه بقضية جالوت وداوود قدمت رؤية مبلبلة في العلاقة المعقدة بين كبار المعلنين وكبار أصحاب وسائل الإعلام في الولايات المتحدة. وقد قال ويلسون عن المحاكمة: «كنا نتحدث عن الأسرار التي كانت الأسواق المركزية لا تريد إذاعتها ، ولا تريد إذاعتها مزارع الألبان ولا تريد ذلك مونسانتو. إنك عندما تضع كل هؤلاء المعلنين معا، فإنك تتحدث عن كثير من دولارات الإعلان في Tampa وفي محطات فوكس الأخرى المنتشرة في أمريكا، وعندما يبدي مديرو وسائل الإعلام الذين هم ليسوا صحافيين اهتماما قليلا بثقة الجمهور حتى أنهم يأمرون المراسلين بأن يذيعوا معلومات زائفة ويشوهوا الحقيقة ليكسبوا الرضا أو ليتجنبوا سخط مصالح خاصة، كما حدث هنا، فإن مثل هذا اليوم هو اليوم الذي يقف فيه المراسل المسؤول ويقول: «لا».

بدأت القصة في العام ١٩٩٦ عندما اشترى روبرت ميردوخ محطة تلفازية كبرى في الولايات المتحدة ليضيفها إلى شبكة فوكس التي كان يمتلكها. وقد بلغ بهذا عدد ما يمتلكه من محطات التلفاز الأمريكية ٢٢ محطة تصل إلى أكثر من نصف المشاهدين في أمريكا، وكان من بين الشركات التي اشتراها محطة WTVT التابعة لشركة Tampa Bay، وكانت هذه تابعة من قبل لمحطة CBS التي اشتهرت بالتحقيقات الشاملة والمعمقة. وكان ممن تم استقطابهم لرفع المستوى أكثر الإعلاميين اللامعين جين أكر وويلسون، وفي البداية بدا وكأن المحطة ستحافظ على معاييرها الصحافية العالية.

وسرعان ما كشف الزوجان عن قصة كبيرة، إذ اكتشفا أن تزويد فلوريدا من الحليب يأتي من أبقار مطعمة بمادة تدعى هرمون النمو البقري أو BGH وتباع تحت اسم ماركة تدعى بوسيلاك Posilac، وهذه المادة ترفع عطاء البقرة من

الحليب بمعدل ثلث ما تعطيه في الأصل. وتصنع هذه المادة الشركة الأمريكية العملاقة الزراعية الكيماوية مونسانتو ووافقت عليها إدارة أمريكا للغذاء والدواء في العام ١٩٩٣. وعلى أي حال فقد حُرِّمت مادة BGH في كندا وبريطانيا ونيوزيلندا وفي معظم الأقطار الأوروبية. وقد أشارت الأبحاث العلمية إلى أن الهرمون يمكن أن يرتبط بالسرطان، وهي نظرية شككت مونسانتو فيها كثيرا. واستجابة لمخاوف المستهلك في فلوريدا حول BGH أعلن سوق الولاية المركزي الضخم لبيع الحليب ومنتوجات الألبان بالجملة في شهر فبراير من العام ١٩٩٤ بأنه لن يشتري الحليب المأخوذ من أبقار معالجة بالهرمون ما لم يكن هناك قبول واسع للهرمون. ولكن جين أكر صورت في العام ١٩٩٦ أبقارا يجري تطعيمها بالبوسيلاك في جميع مزارع فلوريدا للألبان السبعة التي تم اختيارها بشكل عشوائي، متحدية بذلك ادعاءات موردي الحليب.

وكانت محطة WTVT التي كانت تعرف في ذلك الحين باسم فوكس ١٣ متحمسة حول القصة. وحجزت المحطة ما قيمته بضعة آلاف من الدولارات للإعلانات في الإذاعة للترويج للتوثيق الذي كان مقررا إذاعته في ٢٤ فبراير من العام ١٩٩٧. وفي اليوم السابق للموعد المحدد للبث اتصل محامو مونسانتو بمكتب فوكس الرئيسي في نيويورك زاعمين أن التوثيق غير دقيق. وقد تضمنت رسالة الشكوى المقدمة من مونسانتو جملة وجدها ويلسون واكر مثيرة بشكل خاص. فقد جاء فيها: «هناك الشيء الكثير المعرض للخطر فيما يجري في فلوريدا لا بالنسبة إلى شركة مونسانتو وحدها وإنما أيضا لشركة فوكس نيوز Fox News وصاحبها» وسحبت الوثيقة لإجراء مزيد من المراجعة.

ورفضت شركة فوكس ١٣ في البداية أن تتراجع، وفحص مدير الأخبار الفيلم ووجد ـ كما قالت جين آكر وويلسون ـ أنه ليس هناك من سبب يحمل على الشك في ادعائهما. وحُدد تاريخ جديد للإذاعة في الأسبوع التالي. ولكن محامي مونسانتو كتبوا مرة ثانية لمكتب فوكس الرئيسي يقولون إن المراسلين كانوا متحيزين وأن القصة يمكن أن تدمر البلاد. ومرة أخرى سحبت المحطة فيلم BGH ولم يعرض بعد ذلك.

وبعد ذلك بوقت قصير طرد مدير الأخبار في محطة فوكس ١٣. وقدمت الإدارة الجديدة ـ كما جاء في إفادات الصحافيين ـ مبلغا كبيرا كتسوية لأكر وويلسون مقابل استقالتيهما والتعهد بعدم نشر تفصيلات عن بوسيلاك

ولا عن الطريقة التي تعاملت بها فوكس مع القصة ولكنهما رفضا، وخلال الأشهر الستة التي تلت أعادا كتابة القصة ٧٣ مرة بناء على إلحاح فوكس، ولكنهما ظلا مصرين على رفض تضمين تأكيد يؤمنان بأنه زائف، وهو «إن حليب BGH صحي كأي حليب مأخوذ من أبقار لم تعالج بالهرمون». وأخيرا في شهر ديسمبر من العام ١٩٩٧ طرد الاثنان من العمل بتهمة «عدم طاعة الرؤساء».

وقرر ويلسون وجين أن يقاضيا شركة فوكس لانتهاكها قانون فلوريدا القاضي بحماية من يبلغ عن شخص متورط في نشاط محرم. وقالت جين في ذلك الحين «نحن والدان. وليس من الصحيح أن تحجب المحطة هذه المعلومات الصحية المهمة. ولنوازع الضمير وحدها لن نساعد أو نشجع جهودهم في تغطية هذا أبدا. إن من حق كل أب وكل مستهلك معرفة ماذا يصب على إفطار أطفاله».

وأصرت شركة فوكس في المحكمة على أنه لا علاقة لطردهما بقصة BGH أو برسائل من شركة مونسانتو، وقال مدير عام محطة فوكس ١٣ وهو ديفيد بويلان David Boylan إن «طردهما كان لسلوكهما المشاكس والمحب للجدل، ومداومة الحوار الشخصي لا الموضوعي واستخدام الكلام النابي ورفضهما الالتزام بسياسات فوكس ١٣ الثابتة وإجراءاتها».

ولكن في ١٨ أغسطس من العام ٢٠٠٠ بعد محاكمة استمرت خمسة أيام ومداولات امتدت ست ساعات وجدت هيئة المحلفين في إحدى محاكم ولاية فلوريدا أن تهديد جين أكر بأن تكشف عن سلوك محطة فوكس المنحرف للجنة الاتصالات الفيدرالية كان هو السبب في إنهاء خدماتها وقررت اللجنة تعويضها عن خسائرها بمبلغ قدره ٤٢٥ ألف دولار.

وقال ويلسون: «لقد انطلقنا لنروي لمستهلكي فلوريدا الحقيقة حول شركة كيماوية ضخمة، وعن اتصالات قوية تجري في الكواليس حول الألبان، لا تريد أن يعرف هؤلاء المستهلكون شيئا عنها. لقد كانت هذه شيئا ينال المراسلون الذين تحروا كثيرا عنه جوائز، وكما عرفنا الطريق الصعب، بأنه شيء يمكن أن تطرد بسببه هذه الأيام عندما تضع مؤسسة اخبارية قيمة أكبر لحسابها الختامي من أن تنقل الأخبار إلى مشاهديها بأمانة.

لن تنقل الحقيقة على التلفاز

لعلني في الفصل السابق قد أكون جازفت بإعطاء انطباع بأن سياسة المستهلك تعمل في ما يقرب من بيئة إعلامية كاملة، ولكن قصة فوكس أثبتت أن الأمر ليس كذلك. إن المستهلكين وحملة الأسهم كثيرا ما يتركون ليعملوا على غير هدى. وإن عدم قدرتهم على تحصيل معلومات وافية ودقيقة هي عقبة رئيسية أمام الناشطين منهم.

إن إذاعة الأخبار قد غدت سلعة تجارية وبشكل مطرد مع استمرار زيادة الضغط على المذيعين لأن يحققوا الأرباح، وهذا يوجد تركيزا كبيرا على التصنيف وعلى مدخلات الإعلان. ومرة أخرى نجد الضغوط هي الأعظم في الولايات المتحدة، ولكن الأقطار الأخرى تجري وراءها بسرعة. وبلجيكا هي البلد الأوروبي الوحيد الذي ما زال التلفاز فيه بعيدا عن الطابع التجاري، وقد عبر عن هذا في المملكة المتحدة مدير البرامج في شبكة ITV وهو ديفيد ليديمنت David Liddiment حين قال: «إننا أقل قدرة على تجاهل الدافع التجاري مما كنا عليه من قبل على الرغم من أننا لا نقوم بخدمة توصيل الجمهور للمعلنين ووظيفتنا هي تقديم خدمة للمشاهدين في الوقت نفسه الذي نخدم فيه المعلنين» (١).

ولا شك في أن تلبية أكثر ما يهم المعلنين قد لا يكون أفضل ما يهم المشاهدين. إن قصة معضلة فوكس تواجهها أعداد متزايدة من المذيعين سواء أكان ذلك في سرد حكاية حتى ولو كان ذلك ينطوي على مجازفة بتعريض دولارات دعاية أساسية للخطر.

ومع إدراكنا لجدول أعمال الشركة الواضح فإننا أميل إلى الشك في ادعاءات ملصقات المنتج والنشرة الإعلانية، ولكننا أقل احتمالا لأن ندقق في المصادر التقليدية لأخبارنا التي نفترض أنها بعيدة عن التأثير الخارجي. ولكن كم هناك من كشف لمثيلات شركة Brent Spar النفطية أو لعمل الأطفال أو فضح شركة التعديل الوراثي GM التي يعلن عنها على الهواء، وكم هناك من قصص أخرى مثل قصة BGH يتم كبتها؟

ولا شك في أن روبرت ميردوخ مثل صارخ على استخدام تحكمه في المعلومات لدعم مصالحه التجارية، وكما صار معلوما الآن فإنه في سعيه للحصول على شريحة كبيرة من كعكة وسائل الإعلام الصينية بذل جهدا

كبيرا للظفر بمودة السلطات الصينية. وقد حذف في العام ١٩٩٤ برنامج الإذاعة البريطانية العالمي من قمره الصناعي Asian Star TV بعد أن انتقد هذا البرنامج قادة الصين على حوادث القتل التي جرت في ميدان تيان آن مين ـ فقد كان استقلال الإذاعة البريطانية وحيادها يمكن أن يدمرا مطامح ميردوخ في السوق الصينية. وألغى الناشر هاربر كولينز Harper Collins ويمتلك ميردوخ دار النشر هذه ـ في العام ١٩٨٨ نشر كتاب «الشرق والغرب» East and West الذي كتبه آخر حاكم بريطاني لهونغ كونغ كريس باتن Chris Patten، فقد كان واضحا أن نشر هذا الكتاب فيه مجازفة بإثارة غضب السلطات الصينية بسبب استرجاع باتن لذكرياته عندما كان حاكما لهونغ كونغ التي كانت مفرطة في نقدها للحكومة الصينية.

ولا تنفرد أمبراطورية ميردوخ الإعلامية في كبت القصص التي قد تضر بمصالح الشركات. إن جزءا مما أذاعته الإذاعة الوطنية الأمريكية NBC في برنامج اليوم Today حول المزاليج المعيبة (بفتح الميم) في مصانع نووية قيل إنه تم حذف السطور التالية: «اكتشف في الآونة الأخيرة مهندسو شركة جنرال إلكتريك General Electric أنهم أمام مشكلة كبيرة.. فقد كان مزلاج واحد خرب من بين كل ثلاثة مزاليج من إحدى المزودات الرئيسية. والأمر الأكثر إثارة للفزع أن الشركة قد طلبت تقبل المزاليج الخربة دون شهادة باستيفاء هذه المزاليج للمعايير لمدة ثماني سنوات» [٢]. وتمتلك جنرال إلكتريك الشبكة. وقد حذفت شبكة ABC التي تمتلكها شركة ديزني تقريرا زعم أنه قد تم توظيف موظفين يحبون الولدان في منتزه تسلية تابع لشركة ديزني [٣].

وعندما كان الإعلان عن التبغ لا يزال مسموحا به في الولايات المتحدة على شاشات التلفاز وجدت صلة بين مقدار النقود التي تأخذها الشبكات من عوائد إعلانات التبغ، واستعدادها للدخول في حوار حول الآثار الصحية للتدخين [٤]. وفي إيطاليا تمتلك شركات البناء صحيفتين لهما نفوذهما وهما Il Messaggero وIl Tempo وفيهما يمارس الصحافيون رقابة ذاتية كبيرة، حيث يحرصون على عدم إزعاج رؤسائهم [٥]. لقد فشلت الصحافية البريطانية المشهورة بالتحقيقات الصحافية ليزا برينكورث Liza Brinkworth التي كشفت عن ممارسات جنسية مع فتيات قاصرات وتعاطي مخدرات في وكالة الموديلات إيليت Elite في بيع

قصتها لعدد من المجلات النسائية، وكان من الواضح أن هذه المجلات غير مستعدة لأن تخسر إعلانات متعلقة بالمودة «بالموضة»، وقد نشرت القصة في النهاية محطة الإذاعة البريطانية الممولة من الحكومة.

لقد ظهر في السنوات الأخيرة وبشكل متكرر أن رواية الأخبار قد تشوه وتحرف إما لتحاشي إفساد العلاقات مع المعلنين وإما لحماية مصالحهم الأوسع، إذ غدت مؤسسات الإعلام تؤلف ـ وبشكل متزايد ـ جزءا من جماعات شركات أكبر ذات مصالح تجارية تتجاوز وسائل الإعلام. وهذه بالطبع ليست ظاهرة جديدة. «فقد كشفت دراسة عن مجلات النساء ما بين العام ١٩٨٣ والعام ١٩٨٧ أنه لم تنشر مجلة واحدة فيها إعلانات عن التبغ مقالة واحدة كاملة أو عمودا صحافيا أو عرضا لكتاب أو مقالا لهيئة التحرير يتناول أو تتناول أي جانب من أخطار التدخين على الرغم من أنه كان قد تحدد في تلك الفترة أن سرطان الرئة هو القاتل الأول للنساء وأنه في هذا متفوق على سرطان الثدي. ولم تذكر أي مجلة من المجلات التي تم استعراضها هذه الحقيقة»[٦].

والجديد على أي حال، أن هناك توحيدا قد تم في صناعة الإعلام في السنوات القليلة الماضية، فقلة قليلة لا تتجاوز العشر من وسائل الإعلام العالمية تمارس الآن قوة هائلة. ونتيجة لذلك ضعف تنظيم البث كثيرا ولا سيما في الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال قامت لجنة الاتصالات الفيدرالية في الولايات المتحدة في شهر أغسطس من العام ١٩٩٩ بإنهاء قواعد ملكية وسائل الإعلام التليدة التي كانمت تمنع أكبر شركات التلفاز والشبكات من أن تمتلك أكثر من محطة في أكبر مدن الأمة، وحيث كانت هناك خطة فيدرالية للترخيص لمئات المحطات الصغيرة غير الربحية في جميع أرجاء البلاد قد ألغيت في شهر ديسمبر من العام ٢٠٠٠ بحملة اتصالات وراء الكواليس نظمتها مصالح وسائل الإعلام الكبرى. وسيعتمد وبشكل متزايد، ما نفعله أو ما لا نتعلمه ـ عبر القنوات التقليدية على الأقل ـ على قرارات قلة قليلة.

وعندما تم الإعلان عن دمج قيمته ٣٥٠ بليون دولار لشركتي Time Warner - AOI قال إيدن وايلي Aidan Whilee الأمين العام للاتحاد الدولي للصحافيين، وهو أكبر منظمة عالمية للصحافيين وتمثل ٤٥ ألف عضو ينتمون إلى مائة وثلاثة بلدان:

«نشهد الآن سيطرة خفية من الشركات التي تتحكم في المعلومات وفي الطريقة التي تصل منها هذه المعلومات للناس. إننا سنواجه تهديدا خطرا للتنوع الإعلامي ما لم نقم بإجراء يضمن الاستقلال الصحافي... وإلا فسيكون هناك خفر على أبواب شركات تدفق المعلومات يحددون المحتوى ليتناسب مع استراتيجيات سوقها» (٧).

ونحن كمستهلكين للأخبار عاجزون عن ضبط موردي الأخبار بالطريقة التي نضبط فيها شركات أخرى. وما لم تكن وسائل الإعلام مسؤولة أمام قوة خارجية ومستقلة فإن صحافتنا المستقلة التي هي إحدى المكونات الحيوية للديموقراطية قد تكون في خطر.

رؤية المستور

في عالم يزداد فيه عجز الحكومات عن كبح الشركات ويتحتم على المستهلكين وحملة الأسهم أن يقوموا بهذا الدور يصبح فقدان الصحافة الحرة مدمرا. فإذا لم ترو الحكاية وإذا لم يعترف بوجود المشكلة فليس هناك ما يدعو الناس إلى الاحتجاج.

إن الجهل عجز. وفي الوقت الذي يحتمل فيه أن تظهر مثل تلك الفضائح عادة للعلن وفي النهاية وعلى الأخص إذا أعطيت زخرفة وسائل الإعلام لقصص داوود وجالوت التي راقت أيضا للجمهور حتى عندما يكون هذا الجمهور مستهلكا وبعد أن يواجه هجوما عنيفا من العلاقات العامة يجد صعوبة متزايدة في تحديد مصادر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها.

إن المستهلكين الذين بحثوا عن تقييم واقعي لمخاطر الأطعمة المعدلة وراثيا قد تركوا لتجميع البيانات على أساس إعلانات متكررة جدا في الشركات الزراعية الكيماوية ومن تطمينات فاترة من الحكومات، ومن سرد صحافي هستيري ومن إدانات شديدة من جماعات البيئة. إن النتائج التي توصل إليها العلماء الذين زعموا أنهم اختبروا بدقة تأثير الأطعمة المعدلة وراثيا قد شكك فيها علماء آخرون. وفي هذه، كما في حالات أخرى كثيرة، صار من المستحيل على المستهلكين أن يتصرفوا استنادا إلى بينة موضوعية وانتهى بهم الأمر إلى ألا يدروا من يصدقون.

إن التعامل مع مدى معلومات تنطوي على تناقض دع عنك أن تكون غير أمينة، مضيعة للوقت ومبلبلة حتى بالنسبة إلى أولئك الذين يرغبون في أن يكونوا جادين في البحث عن الحقيقة. من يصدقون؟ وبمن يثقون؟ وأي القضايا يتبنون؟ أي ماركة من الأحذية التي يجب ألا أشتريها: هل هي نايكي أم ريبوك أم أديداس؟ وأمام مثل هذه الحوافز الكثيرة المتناقضة وهذا العدد الكثير من الماركات يواجه حتى أكثر المستهلكين اهتماما حملا ثقيلا من المعلومات وكللا عاطفيا. ومجرد زيادة كمية المعلومات لا يحل المشكلة، ولا سيما إذا كانت مصادرها مشبوهة. إذ يحتمل أن يكسب معارك المستهلكين من كان منهم الأعلى صوتا في حال الافتقار إلى مصدر يمكن أن يعتمد عليه.

ويتلاشى اهتمام وسائل الإعلام عندما تنتشر القصص، وتعتمد حملات المستهلك كثيرا على التغطية الإعلامية، ولكن وسائل الإعلام هي بطبيعتها تركز على تطلعها على الكسب المباشر على حساب سند طويل الأمد. فاهتمامها ـ المركز والقصير في الوقت نفسه ـ بمعظم الاحتياجات السياسية قلما يعكس المدى الأطول لطبيعة القضايا. إنه يشبه جماعات الضغط في أن لكل منهما مصلحة مكتسبة في إيجاد هستيريا تثير الاهتمام وتبيع المزيد من الصحف. وفي أثناء العام ١٩٩٩ انتقلت الحملة ضد الأطعمة المعدلة وراثيا من اختصاص أنصار البيئة اليساريين إلى حملات صحف التابلويد، ولكنها تراجعت الآن إلى خمول الذكر نسبيا.

وإذا توقف الحديث عن شيء ما يبدأ الناس لا محالة بالتفكير في أنه انتهى. وجميع مقاطعات المنتوجات أميل إلى أن يكون أمدها قصيرا إلا ما كان منها التزاما قويا وعندما تصبح المسألة أهون من أن تكون مادة إخبارية يرجع المستهلكون عادة إلى اختيارهم الأول ما لم يتبين لهم أن البديل على مستوى الجودة نفسه أو أفضل [٨]. لقد ظلت قضية سلامة اللحم البقري البريطاني تظهر في الصحف وتختفي منها في السنوات القليلة الأخيرة، على الرغم من أن لحم البقر البريطاني ـ كما يظهر ـ ليس أكثر سلامة الآن مما كان عليه عندما بدأ القلق حول مرض جنون البقر، بينما حالات جنون الإنسان CJD Creutzfeldt - Jacob disease (*) في ازدياد وعلى

(*) مرض فيروسي بطيء التطور، لكنه قاتل يصيب النظام العصبي المركزي ويتسم بتدهور عقلي وبفقدان التنسيق بين الأطراف [المترجم].

الرغم من أن حركة نشاط المستهلك دخلت من غير شك في المعمعة فإن الحملات المكثفة والبارزة والدارجة هي بطبيعة الحال أكثر جاذبية ونجاحا من الحملات الأكثر روتينية وابتذالا ولكنها جديرة بالدعم. وكان من الممكن في السنوات الأخيرة رؤية اتجاهات الموضة في احتجاج المستهلك من مقاطعة في أواخر السبعينيات وعبورا بالاحتجاجات على التفرقة العنصرية في أوائل الثمانينيات والاحتباس الحراري واستنزاف الغابات الكثيفة في أواخر ذلك العقد، وتصدير الحيوانات الحية في أوائل التسعينيات، ثم حقوق العمال في الأقطار النامية وسلامة الطعام في الآونة القريبة جدا. وكان المحتجون يحققون في كل مرحلة انتصارات صغيرة وتغير الشركات اتجاهها. وفيما خلا قضية محاربة التمييز العرقي لم يتم تحقيق انتصار حاسم يجعل القيام باحتجاجات أخرى غير ضروري، كما رأينا في الإدانات المتكررة لورشات العمل التي يعمل فيها العمال ساعات طويلة في ظروف سيئة مقابل أجور متدنية. إن الناشطين الاستهلاكيين أكثر تأثيرا عند بقاء المستهلكين نشطين.

هذر أم حقيقة؟

إن المعلومات العشوائية التي تقدمها وسائل الإعلام تقارن بسيل المعلومات المتدفق من الشركات. وتنفق الشركات الآن أكثر من أي وقت مضى في تسويق صور إيجابية عنها. ومن الطبيعي أن المعلومات الصادرة عن الشركات تؤخذ عادة بشيء من الشك على الأقل، إذ من المتوقع أن ترفع الشركة صوتها عاليا وهي تتحدث عن نجاحاتها، وأن تحاول التستر على أخطائها، وتحاول - كالعادة أن تروي جانبا واحدا من القصة، وهو الجانب الذي تريد أن يسمعه المستهلكون.

وعلى سبيل المثال قامت شركة سينتس بيري Saintsbury's بتنظيم حملات تزعم فيها أنها تناصر ما هو عضوي وتحارب الأطعمة المعدلة وراثيا، وذلك لكي تكون مقبولة لدى الحالة النفسية العامة السائدة في الوقت الذي كانت فيه متورطة بهدوء في تطوير أنواع جديدة من الخضراوات المعدلة وراثيا والتي تظل زاهية مدة أطول على أرفف أسواق الخضروات وتقلل من الخسارة. وقد قال الدكتور فيليب دكس Dr. Philip Dix

الذي يعمل في جامعة إيرلندا الوطنية في مدينة ماينوث Maynooth القريبة من دبلن وحيث أجرى أبحاثه: «إن شركة سينتس بيري تقوم بدور سلبي بسبب المناخ السائد نحو الأطعمة المعدلة وراثيا فهي تفضل ألا تكون شديدة الارتباط بالمشروع» (٩).

إن إنفاق السوق ليس دائما هو الحل، كما رأينا في الفصل السابق في حالة مونسانتو. وقد ضللت الشركة حين حاولت التصدي لمخاوف المستهلك الأوروبي في العام ١٩٩٩ بحملة دعائية بلغت قيمتها مليونا وستمائة ألف دولار أعلنت فيها مزايا الأطعمة المعدلة وراثيا. كان الشعار الذي وضعته في موقعها الإلكتروني قبل الأزمة مباشرة، طعام، صحة، أمل، فهل أملت بأن هذا صحيح، وهل أملت بأن هذا سينجح؟ وهل أملت بأن الجمهور سيشتريه؟» وفي هذه الحالة لم يشتر الجمهور وفشلت الحملة وخلق المستهلكون الأوروبيون وكواليس الخضر ضغطا كافيا لضمان حذر أصحاب بقالات التجزئة وأصحاب المطاعم من تخزين منتوجات معدلة وراثيا أو استخدامها، ويزداد عدم احتمال أخذ الجمهور مثل هذه العموميات على علاتها عندما توضع على شبكة الإنترنت الخاصة بالشركة أو يجدونها في نشرات الشركة الترويجية.

وعلى أي حال فإن الجمهور ليس قادرا على أن يلغي على الفور موضة قواعد السلوك وتقييم المدى الذي تلتزم به مؤسسة ما بممارسات تسعى إلى تقليل الكثير من الضرر الذي يلحق بالبيئة ويعتبرها دعوات تسويقية، هذه الدعوات التي رأينا أن معظم الشركات الكبرى تنادي بها. وجميع شركات Fortune الخمسمائة (*) وأكثر من نصف الخمسمائة شركة العليا في المملكة المتحدة على سبيل المثال لديها الآن مواثيق مهنية (١٠)، ولها في بعض الحالات أهمية حقيقية، وطبقا لما قاله السير مارتن سورل Sir Martin Sorrel المدير التنفيذي في شركة WPP التي هي واحدة من أكبر جماعات الاتصالات في العالم «إن المديرين في منظمته - التي تضم ٣٢ ألف موظف - الذين يثبت عليهم عدم الالتزام بالقانون يطردون». ومهما يكن من أمر فإن مسحا قام به معهد أخلاقيات العمل التجاري كشف عن أن مثل هذه المواثيق هي في كثير من الأحيان ليست «وثائق عاملة» ولكنها تنام في خزائن ملفات الشركات» (١١).

(*) ماركة مسجلة في الولايات المتحدة All Fortune وتضم قائمة سنوية بخمسمائة شركة صناعية هي الأكثر أرباحا [المترجم].

وعلى الرغم من أن نصف شركات بورصة الفاينينشال تايمز وشركات Fortune الخمسمائة تقوم الآن بتقييم المدى الذي تلتزم به مؤسسة بممارسات تسعى إلى تقليل الكثير من الضرر الذي يلحق بالبيئة ، إلا أن دراسة عن الصحافة البيئية قامت بها صناعة النفط انتهت إلى القول بأنه يظل «مستحيلا فعلا» على المهتمين حقا إجراء مقارنات جيدة بين الشركات [١٢]. ومن بين أعلى مائة شركة تم مسحها من قبل شركة KPMG في استراليا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية كانت ١٨ في المائة من التقارير البيئية عنها قد دققت تدقيقا مستقلا. ومع هذا كله فقد «ذهبت الدراسة إلى الاستنتاج بأن التدقيق بعيد كثيرا عن المعيار الذي يمكن أن يعتمد عليه القراء لضمان وثوقية ما نقل من بيانات ومعلومات، وعلى المستخدمين لهذه التقارير أن يقرأوا بين السطور لتفسير التقرير وبيان التدقيق» [١٣].

ومع الافتقار إلى وسائل خارجية للتدقيق أو الفرض السياسي أو القانوني (على الرغم من أن بعض الأقطار الإسكندنافية وهولندا وأستراليا أدخلت متطلبات تبليغ محدودة تحت تشريع الحسابات الخضراء، فإن دقة تبليغ الشركة تظل مسألة يصعب ضمانها، وهذه مشكلة ستقف عقبة في طريق دعم المستهلك. وفي شهر أكتوبر من العام ٢٠٠٠ كشف برنامج الإذاعة البريطانية المسمى بانوراما والذي يتناول الشؤون الراهنة أن شركتي غاب Gap ونايك Nike، ما زالتا تستخدمان موردين يوظفون عمالا قاصرين على الرغم من ادعائها بعكس ذلك، وحتى أن شركة التجميل ذا بودي شوب The Body Shop المبتكرة والملتزمة أخلاقيا اتهمت بعدم الدقة في تعهدها المبدئي بأن منتوجاتها لم تجر تجارب على الحيوانات ومن ثم استبدلت الشعار المعدل «ضد التجارب على الحيوانات» [١٤] وكانت شيلا ماك كيشيمي Sheila McKechme مديرة مؤسسة المستهلكين من بين الذين كانوا يلحون في المطالبة بقانون حرية المعلومات الذي يمكن أن يعطي للمستهلكين فرصة أفضل للوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها لاستخدام سلطانهم كمستهلكين بشكل ألبق وفعالية أشد. ومن سوء الحظ أن صيغة القانون الذي تم إقراره في النهاية كانت ضعيفة حتى أنه كاد لا يلامس التنافر المعلوماتي بين المستهلك والشركة.

والأمر أكثر بلبلة عندما يقدم فريق يفترض فيه الحياد مطالب أو عمليات تجيير، ثم يتبين فيما بعد أن لهذا الفريق مصالح تجارية مبطنة. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك شركة نستله التي استخدمت في أواخر السبعينيات ممثلي تسويق وألبستهم زي الأطباء لبيع حليب الأطفال الذي تنتجه هذه الشركة لأمهات في أفريقيا على أنه أفضل بديل صحي لأطفالهن. ولحسن الحظ أن عمليات الخداع المشابهة لهذه نادرة ولكن الأمر الذي يزداد شيوعا هو طمس الحدود الفاصلة بين الأبحاث المستقلة وبين قائمة اهتمامات الشركات التجارية.

وفي الولايات المتحدة تضاعف تمويل الشركات التجارية للمختبرات الأكاديمية العلمية خلال السنوات العشر التي امتدت إلى العام ١٩٩٧ حيث وصل إلى بليوني دولار [١٥] وفي بريطانيا هبط التمويل الرسمي للبحث العلمي بمعدل ٢٠ في المائة ما بين العامين ١٩٨٣ و ١٩٩٩، مسببا عجزا كانت صناديق الشركات التجارية مستعدة جدا لا لسد هذا العجز وحسب وإنما لتثري هذا التمويل. وعلى الرغم من أن هذا الإثراء لميزانيات الأبحاث يمكن أن يكون نفعه جليا، فإنه ليس عجيبا أن ينشأ تنازع في المصالح. لقد ظهر أن صامويل كوهين ـ الباحث في السكرين في جامعة نبراسكا الذي اعتمدت الحكومة الأمريكية كثيرا على أبحاثه في تبريرها لإلغاء السكرين من قائمة الكيماويات المسببة للسرطان ـ كانت أبحاثه ممولة بشكل جزئي من جماعة صناعية كانت تضم في عضويتها شركة Cumberland Packing التي كانت تصنع من منتوجات السكرين Sweet - N - Low. وقد قدمت شركة Exxon Mobil أموالا لعلماء مستقلين يزعمون أنه ليس هناك ما يثبت وجود عنصر بشري في التغير المناخي. وقد منحت الشركة في العام ١٩٩٨ عشرة آلاف دولار لمشروع العلم وسياسة البيئة الذي كان يديره فريد سينغر Fred Singer الذي كان شديد النقد لنظرية الاحتباس الحراري، كما أعطت ٦٥ ألف دولار لمؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية التي كانت تروج أعمال سينغر باعتبارها «كنز معلومات ومصداقية وتشجيع»، ومن المقلق بشكل خاص أنه يبدو أن جورج دبليو بوش قد استخدم هذه الآراء ليبرر رفضه لميثاق كيوتو، مدعيا أن الأبحاث العلمية حول الاحتباس الحراري ما زالت «غير ثابتة» [١٦]، وأن جون غراهام، المتنفذ في إدارة بوش، طلب ٢٥ ألف دولار كتمويل من شركة

التبغ فيليب موريس Philip Morris في الوقت الذي كان يشرف فيه على دراسة انتهت إلى القول بعدم وجود مخاطر صحية من دخان السجاير التي يدخنها آخرون [١٧].

وقال درو باردول Drew Pardoll أستاذ علم الأورام في كلية الطب في جامعة جونز هوبكينز: «إنني أشعر أن الهيئة الأكاديمية قد بدأت تتلوث في هذا، إنها مسألة أمانة عامة» [١٨]، وإذا لم ينشر العلماء في المجلات الطبية خوفا من أن يخسروا ماديا أو إذا كانت النتائج التي تم التوصل إليها موضع شك لأنها تنطوي على ولاءات متعددة فإن قدرتنا على الوصول إلى البحث العلمي المحايد في كثير من المجالات ستضيع.

وليست حيادية البحث العلمي وحدها موضع الشك فإن المراكز الجامعية وبيوت الخبرة [١٩] والمنظمات التي تهم الناس ومؤسسات المستهلك وحتى قادة رجال الدين، كل هذه الجهات صارت الشركات تمولها. لقد أعلنت جامعة نوتنغهام في ديسمبر من العام ٢٠٠٠ أنها أخذت من شركة تبغ بريطانية أمريكية ٣.٨ مليون جنيه استرليني في وقت كانت فيه هذه الشركة تحت المساءلة في تهم تهريب، أخذت الجامعة هذا المبلغ لتمول كلية جديدة من السخرية أن تبحث موضوع مسؤولية الشركات الاجتماعية [٢٠] وأن رابطة المستهلكين الأمريكيين الوطنية التي تصف نفسها بأنها منظمة أمريكا الرائدة في تبني حقوق المستهلك حصلت على ٣٩ في المائة من دخلها في العام ١٩٩٧ من الشركات والمؤسسات الصناعية ويكاد يكون كل مشروع جار وحلقة دراسية، ونشرة إعلامية ونشرة دعائية وعشاء خيري يتم إلى حد كبير برعاية شركات كبرى أو مؤسسات صناعية [٢١]، ومن الواضح أن هذه الهبات تعرض الحيادية للخطر. أليس هناك شيء مقدس في عالم السلطة الصامتة؟

لا، بل إن ولاء الوكالات التنظيمية صار موضع شك. إن لثلاث شخصيات رئيسية في إدارة الغذاء والدواء الأمريكية ـ كانت مسؤولة عن اعتماد هرمون النمو البقري ـ علاقات مع شركة مونسانتو. كان أحد هؤلاء باحثا علميا سابقا في شركة مونسانتو وقد اشتغل بإجراء الأبحاث على هرمون النمو البقري إبان عمله في الشركة، وآخر كان محاميا لدى شركة King & Spalding وهي شركة تمثل شركة مونسانتو، وساعدت في صياغة

تعليمات لتستخدمها الحكومات المحلية لمحاربة توصيف الحليب المأخوذ من أبقار معالجة بهرمون النمو البقري أما الثالث فقد عمل على دراسات مولتها شركة مونسانتو في جامعة كورنل [٢٢].

ظل عضو الكونغرس المستقل بيرني ساندرس Bernie Sanders الذي طلب إجراء تحقيق، مصرا على أن مصالح الشركة كان لها دورها وإن كان التحقيق لم يتوصل إلى مخالفة. لقد سمحت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية لنفوذ الشركة بأن يلعب دوره في موافقتها على الدواء. وكثيرا ما كانت القواعد الأخلاقية يتم ليّها إلى درجة الانكسار، وكثيرا ما انكسرت في عدد من الحالات كما قال ساندرس.

النشاط الإلكتروني

في وسط هذه البلبلة من المعلومات الصحيحة والمعلومات المضللة التي تنقلها وسائل الإعلام التقليدية والحكومات والشركات وبيوت الخبرة ومعاهد الأبحاث صار وجود مصدر جديد للمعلومات شيئا أساسيا للناشطين السياسيين. وقد رأينا في الفصل السابق أن الجهود التي تبذلها الآن المنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط من أجل توصيل أفكارها - بنجاح حقيقي. وفي مسح أجري في العام ١٩٩٦ حول ثقة الجمهور بمختلف مصادر المعلومات المتصلة بالتكنولوجيا البيولوجية العصرية كانت ردود المستجيبين للمسح تشير إلى أن معظم ثقتهم هي بالمستهلك وبمنظمات البيئة بمعدل ٣٠,٥ في المائة و ٢٢,٤ في المائة على التوالي. ولم يتجاوز من أولوا ثقتهم للسلطات الرسمية ٧,٨ في المائة، ووضع ١,٦ في المائة فقط ثقتهم بالصناعة.

ولكن ما الذي أحدث حقا ثورة في المعلومات خلال السنوات القليلة الماضية، وفتح مصادر جديدة تماما للمعلومات لنا جميعا، إنها بالطبع الإنترنت. ومعظم هذه المعلومات هي في الوقت الحاضر على الأقل خارج سيطرة الشركات أو المنظمات الكبيرة. ولم يعد توفير المعلومات ميدان وسائل الإعلام العملاقة، إذ إن أي فرد أو منظمة ذات حد أدنى من المعرفة التقنية ولديها الأدوات تستطيع أن تخبر العالم ما تريد لهذا العالم أن يسمعه بخلق موقع إلكتروني خاص بها.

ولم يتيسر وقت أفضل من هذا الوقت للذين يتطلعون فيه لمراقبة نشاط الشركات. اطبع كلمة «ماكدونالدز»، في محرك بحث وسرعان ما ستوجه إلى موقع «أنا أكره ماكدونالدز» ـ صوت مستهلك ساخط ـ في موقع www.McSpotlight.org الذي تلقى ما يزيد على مليون رسالة في الشهر. ولا يوفر هذا الموقع مجرد خلفية كاملة حول محاكمة McLibel الشائنة التي حكم في نهايتها في شهر مارس من العام ١٩٩٩ ثلاثة مستشارين بريطانيين في محكمة الاستئناف بأن التعليق على عمال ماكدونالدز يعانون أينما كانوا من الأجور المتدنية وظروف العمل السيئة «كان تعليقا عادلا»، كما اتهم الشركة بممارسة مختلف أنواع الأذى من تدمير للبيئة إلى استغلال للأطفال.

اذهب إلى موقع مراقبة الشركة في www.corpwatch.org لتجد موارد صممت لتساعدك في العثور على أكثر مما لم تكن تريد أن تعرف حول الشركات العابرة للقارات، ولتحصل على نصيحة حول الأسلوب الذي تهيل فيه القاذورات على شركتك المفضلة، فعلى صفحة نايك مثلا تستطيع أن تقرأ رسالة إيرنست أند يونغ السرية في شهر نوفمبر للعام ١٩٩٧ في تقييم لمدى ما بذلته الشركة من ممارسات تهدف إلى التقليل من الأذى على العمالة وعلى البيئة، وذلك في تسهيلات نايك في فيتنام، ودراسة الدعوى المرفوعة على الشركة لتقديمها صورة يزعم أنها زائفة حول ظروف العمل فيها، والقيام بقراءة متأنية لمجموعة من المقالات الإخبارية حول عملياتها، وإمعان النظر في صور أخذت داخل مصنع لهذه الشركة في فيتنام ـ بما في ذلك صور عمال يستخدمون مواد خطرة مثل المواد اللاصقة والمذيبة من دون أن يلبسوا ملابس واقية.

ألا تحب بيل غيتس؟ هناك مواقع عديدة بما في ذلك «مراقبة الشركة»، وهي مؤسسة أبحاث توفر مواد للناشطين أو جماعات الحملات التي شنت الحرب على شركة مايكروسوفت. أما منظمة Net Action وهي منظمة غير ربحية مقرها في الولايات المتحدة فإنها توفر تقارير ومواد للناشطين لمحاربة احتكار مايكروسوفت كما تقدم تلخيصا للحملات المضادة لمايكروسوفت على شبكات الإنترنت. وباستطاعتك أن تجد www.usdoj.gov الوثائق القانونية لوزارة العدل الأمريكية حول قضية مقاومة الاحتكارات المرفوعة ضد مايكروسوفت. وفي مكان آخر تستطيع

أن تجد مذكرة سربها مخبر عن مايكروسوفت تصف خطة إدارة داخلية لمنع جماعات المستهلكين والنائب العام للدولة من متابعة مقاومة الاحتكارات ضد الشركة.

إن مدى هذه المواقع ونوعيتها هائلة. وما إن تسرع الشركات في إغلاق هذه المواقع، حتى تظهر مرة ثانية تحت أقنعة أخرى. وحدث تطور جديد تمثل في شراء الشركات الأسماء الميدانية للمواقع المعارضة. لقد اشترت Domino Pizza موقع (ihatedominopizza.com) كما يملك بنك تشيزمانهاتن حقوق Ihatechase وchasestinks وchasesucks، لكن هذه الاستراتيجية قلما أفلحت، فهناك تغييرات كثيرة جدا في النظام والترتيب. لقد أطلق فتى من نيويورك عمره ٢٣ سنة وهو سكوت هاريسون Scott Harrison موقعا ضد Chase احتجاجا على قائمة مغلوطة قيمتها ٦٥٠ دولارا تطلب تصحيحها سبعة أشهر وثلاثين مكالمة هاتفية، وسمى هذا الموقع chasebank.sucks.com وليس هذا النشاط في أحسن حالاته.

لا يقدم الإنترنت المعلومات بصورة سلبية فقط، ولكن الذي يميز الإنترنت عن وسائل الإعلام التقليدية هو انه أداة تفاعلية. إن مجالس المجتمع وجماعات الأخبار تتيح لأعضائها أن يتبادلوا الحكايات والشكاوى. ويطلب الرقيب في شركة وول مارت www.watch.walmart.com، وبحماس، حكايات شخصية متصلة بتأثير وول مارت في التجارة والصناعة المحلية وفي الموظفين والمستهلكين، ثم توضع هذه الحكايات على موقعه، ويطلب أصحاب وول مارت (www.walmartyrs.com) من موظفي الشركة الحاليين والسابقين ان يشاركوهم في خبراتهم وأن يرسلوا لهم حكاياتهم. وتوفر الحجرات الدراسية ندوات حية لبحث أمور الشركات وتوفر المساحات المخصصة على الإنترنت أو الحاسوب منابر حية لبحث أمور الشركات، إن الإنترنت أشبه بلعبة الإشاعات الصينية (*) التي تتضاعف وتتضخم. وتوفر الوسيلة الأعلى لنظريات المؤامرة، فالإشاعات تعبر الحدود والمناطق الزمنية في آن واحد تقريبا. وتظهر الرسائل على الشاشة بلا استثناء ولا توجد طريقة

(*) Chinese whispers: لعبة صينية يلعبها الأطفال عادة وتتمثل في الهمس بين مجموعة بعبارة أو جملة لتنتقل من شخص إلى آخر لتنتهي إلى تحويل العبارة أو الجملة إلى شيء مختلف تماما عما بدأ به [المحرر].

سهلة لفصل ما هو صحيح عما هو كذب. ويمثل هذا الجانب ـ من وجهة نظر الشركات ـ في الإنترنت إضعافا للمنافع المهمة التي تستمدها هذه الشركات من ثورة dot - com وغدت تبرهن على أنها كابوس للشركات، ووسيلة قال عنها المسؤول التنفيذي عن أضخم مصانع السيارات في العالم: «إنها تروج أنصاف الحقائق وتصويرا غير مسؤول لشركاتها لا يمكن ضبطه أو التأثير فيه» [٢٣] على الرغم من أنها تحاول بالطبع أن تفعل ذلك حيثما يكون ذلك ممكنا. وتستأجر كثير من الشركات الآن فريقا ثالثا مثل الرقيب الإلكتروني لمراقبة أي قذف لها من مواقع الشركات المعادية وللعمل على التحكم في الضرر عندما يكون نقد الشركات قد نزل على الشبكة.

وتوفر الإنترنت ـ من وجهة نظر المستهلك ـ وسيلة لتفحص الشركات بشكل مباشر أكثر من أي وقت مضى كما توفر طرقا سهلة غير مسبوقة لاتخاذ إجراءات ضدها. وهناك مواقع توفر معلومات حول عمليات المقاطعة [٢٤]. ومواقع تعطي صيغ رسائل احتجاج نموذجية موجهة إلى كبار المسؤولين التنفيذيين، ومواقع تشجع الناس على الكتابة إلى أباطرة الشركات الكبرى، ومواقع تحدد المخازن التي يجب أن يصطفوا أمامها للاحتجاج عليها [٢٥]. إن موقع (العمل الأساسي) (www.cssentialorg) كان ـ كما قالوا عنه ـ «قد أنشئ لكي ينبه الناشطين للحملات الجارية التي تشمل هجوما على صناعة التبغ والتمييز العنصري وقضايا ضد الكوكاكولا» ومقاطعة شل، وتحرير نيجيريا»، وهدف مجلس المقاطعة المعلن هو «تزويد المستهلك الواعي اجتماعيا بوسيلة تدله على عمليات المقاطعة السارية».

ابحث تحت عنوان عمل الأطفال في www.directhit.com وستجد أن الموقع السابع الذي حثوك على زيارته يطلب منك أن:

تسأل الأسئلة الصحيحة

عندما تجعل مديري المخازن وموظفي الشركات يشعرون أنك مهتم فإنك تشجعهم على الفعل. هل تضمن شركتهم أن المنتوجات التي بيعت قد تم صنعها في ظروف إنسانية؟ هل تستطيع أن تحصل على قائمة بأسماء وعناوين المقاولين الأساسيين والمقاولين الفرعيين؟ هل لدى الشركة ميثاق مهني؟ هل تستطيع أن تحصل على نسخة منه؟

قم بزيارة المخازن

إن لدى باعة التجزئة عبارة يرددونها هي «إن المستهلك دائما على حق» وقد لا يكون هؤلاء الباعة يؤمنون بذلك حقا، ولكن العبارة تشير إلى أهمية آراء المستهلك. وفي النهاية لن توجد مخازن إذا لم يكن هناك مستهلكون! وجه أسئلة إلى مدير مخزنك وتأكد من أنه يعلم أنك تريد أجوبة صحيحة. وكثيرا ما تؤدي زيارات تنظمها جماعات المستهلكين إلى نتائج فورية لأن مديري سلسلة المخازن التابعة لشركة ما يهاتفون إدارة الشركة للحصول على الأجوبة.

وليس هذا الموقع موقع مؤسسة هامشية وإنما هو موقع UCLWA إحدى أكبر نقابات العمال الأمريكية.

وليس هناك تقدير مؤكد لمدى قدرة الإنترنت على الاحتفاظ بميولها المعادية للمؤسسة والمستخفة بها، ومن المحتمل جدا أن عمليات السيطرة الصامتة ونفوذ الشركة وسيطرتها والناحية التجارية ستهدد في الوقت المناسب روحها الديموقراطية والداعية إلى المساواة. لقد أخذت شركة مايكروسوفت في توجيه مستخدمي الشبكة إلى مواقعها الشبكية وإلى مواقع شركائها التجاريين على الرغم من أن قرار مكافحة الاحتكار الأمريكي الذي هو الآن قيد الدراسة يرى أنه يعتبر في النهاية غير قادر على أن يفعل ذلك [٢٦]. إن باستطاعة تيم وارنر أن توجه طوفانا من المعلومات إلى ٢٢ مليون مشترك في برنامج الحاسوب AOL.

ولكن هذا لا يعني أن وسائل الإعلام التقليدية ستكون قادرة على أن تتحكم في البيئة الافتراضية التي يتم بها الاتصال عبر شبكة الحاسوب. وعلى الرغم مما تمتلكه شركات وسائل الإعلام التقليدية من مزية مبدئية من حيث رأس المال المتوافر والمسارب لترويج مواقع شبكاتها فإن الانفجار في عدد المواقع المسؤولة اجتماعيا والندوات العامة وندوات مواقع الإنترنت التي توفر دليلا لنقاط الاتصال بمواقع أخرى، كل هذه خلال فترة قصيرة، مما يعني في جميع الاحتمالات أن كثيرا من هذه البدائل من مواقع الأخبار لا تبقى سليمة وحسب وإنما ستصبح بالفعل أكبر وأكثر قوة. إن موقع disinfo.com يزوره في اليوم ١١ ألف زائر، أما موقع indymedia.net فإنه يتلقى مليون اتصال في الشهر. اطبع عبارة

مقاطعة «Nike boycott» على محرك بحث عادي وستجد قائمة عليها أكثر من ستة آلاف موقع. وسيستمر نشاط البريد الإلكتروني عبر الشبكة في الزيادة.

وقد يكون عدد الناس الذين يبحثون بجد عن هذا اللون من المعلومات قليلا نسبيا، ولكن لا تكاد النتائج تنتقل إلى آخرين حتى تزداد الأعداد بسرعة كبيرة، ويمكن البريد الإلكتروني الناس من إرسال الأخبار إلى المئات بشكل يكاد يكون فعالا. وبالطريقة نفسها يرسل كل واحد من هؤلاء القصة إلى مئات الناس على قوائم عناوينهم. أضف إلى هذا اليسر المتزايد في الاتصالات في جميع أرجاء العالم بالهواتف المحمولة والهواتف عبر الأقمار الصناعية وما إلى ذلك ثم انتشار الأخبار هذه الأيام كالعدوى التي ينقلها الفيروس، دع عنك استحالة احتوائها وحصرها. وحين بدأت الحكومات في اتخاذ الإجراءات لإيقاف الاستخدام غير الشرعي أو غير المصرح به من نشاط الإنترنت وتنظيمه ـ كما حدث في فيتنام وبورما ـ تم اكتشاف طرق لتخطي نقاط التفتيش مثلا للوصول إلى الإنترنت بشكل غير شرعي، وذلك بالاتصال من خارج البلاد باستخدام الهاتف المحمول. بالقفز على الحدود وبفتح مداخل رخيصة إلى المعلومات وبتوفير ندوات للجدل في بلدان وسائل الإعلام فيها محتكرة، لأن الإنترنت يعطي للمحرومين من حق التصويت وحقوق المواطنة الأخرى فرصة للمشاركة» [٢٧].

إن أساطير المدينة التي راجت في الثمانينيات والتسعينيات ـ الفأر الذي وجد في علبة دجاج كنتاكي KFC وعلاقة مارلبورو مع منظمة Ku Klux Klan (*) ـ (كشفت العلامة السرية بفتح علبة سجائر مارلبورو بطريقة معينة) ـ استطاعت وبطريقة سحرية أن تلف الكرة الأرضية كلها حتى قبل حقبة الإنترنت. وقد أصبحت هذه الأمور الآن مألوفة جدا. فالحقائق وأنصاف الحقائق والأكاذيب الصارخة تخترق حدود البلدان بسرعة متزايدة جدا.

ليس كل ما يلمع ذهبا

ولا شك في أننا يجب أن نكون في منتهى الحذر من أن نفترض أن المصادر البديلة للمعلومات لم تعد مسؤولة اجتماعيا أكثر من وسائل الإعلام التقليدية. إن جماعات الضغط التي تدرك أهمية اختيار

(*) منظمة عنصرية إرهابية محظورة مناهضة للسود في آمريكا [المحرر].

مستهلكين في معركتهم ضد الشركات وجد أنها في كثير من الحالات تبالغ في المجازفات. وفي العام ١٩٩٥ اتهمت سلطة معايير الإعلان، وهي الرقيب الإعلاني في المملكة المتحدة، جماعات الضغط بما فيها جماعة «أصدقاء الأرض» وجماعة «السلام الأخضر» والصندوق الدولي لرعاية الحيوان بالمبالغة في ادعاءاتها ومطالبها، وتستغل ثقة الجمهور وتلحق الضرر بمصداقية صناعة الإعلان ككل [٢٨]. وقد استخدمت كل هذه الجماعات إعلانات مرعبة أو مضللة. لقد بالغت جماعة السلام الأخضر بمقدار ٣٧ ضعفا في كمية الهايدروكربون الذي يمكن أن يتسرب من رصيف الزيت التابع لشركة Brent Spar إلى البحر. وعندما غرقت ناقلة النفط التابعة لشركة Braer قبالة شاطئ Shetland في العام ١٩٩٣ وتدفقت منها عشرات الآلاف من أطنان الزيت الخام في البحر تنبأت جماعة الحياة البرية بآثار كارثية على الحياة البحرية ولكن ذلك لم يحدث قط [٢٩]. إن حاجة جماعات الضغط لأن تؤثر في ما يتداوله الناس تدفعها في كثير من الأحيان إلى خلق قلق عام لا مبرر له [٣٠].

إن الاندفاع نحو كسب اهتمام وسائل الإعلام قد يقلل من قدرة الجماعات على أن تركز حملاتها بشكل فعال. فقد وجد أن كثيرا من جماعات البيئة «أحرص على الظفر باهتمام وسائل الإعلام من أن ترسم استراتيجية سياسية مصقولة [٣١]. إن الارتقاء بالوعي الشعبي وحشد التأييد يجب أن يكونا جزءا من جميع حملات المستهلك، وصحيح أيضا أن الاحتجاجات الناجحة تحتاج عادة إلى استراتيجيات سياسية موجهة إلى صانعي السياسة أو إلى السياسيين الكبار. وإهمال هذه الجوانب في أي حملة يضعف من فعاليتها.

ومن الطبيعي أن يكون لدى جماعات ضغط المستهلك برامجها وأولوياتها، فما الذي يحدد ممارساتها الخاطئة التي اختارت التركيز عليها؟ وما الذي يدفعها إلى الاحتجاج؟ هل في وسعنا أن نفترض أنها تنطلق من مبادئ أخلاقية أسمى من المسؤولين التنفيذيين الكبار في هذه الشركات؟ وأي مصالح تعمل هذه الجماعات حقا على حمايتها؟ وكما أن الشركات تقتصر عادة على ترويج وإشاعة مساع أخلاقية عندما تكون من مصلحتها أن تفعل ذلك فإن هذا ينطبق في معظم الأحيان على جماعات

الضغط، ويمكن فهم هذه المصلحة الذاتية على أنها مصالح أفراد الجماعة ـ فعلى سبيل المثال العزوف عن أكل الطعام المعدل وراثيا خوفا من أن يكون غير صحي ـ أو قد تعكس قيم الجماعة، وهي قيم قد لا يكون من الضروري أن تعكس قيم جمهور أوسع مثل معارضة تجريب مستحضرات التجميل على الحيوانات. وفي كلتا الحالتين قد تصل إلى منافع اجتماعية غير مباشرة كطعام أسلم وإساءة استخدام أقل للحيوانات. ولكن لم توجد جماعات الضغط بالضرورة لتعكس مصالح المجتمع ككل، ثم إن المنافع الاجتماعية كثيرا ما تكون غير مباشرة ومتفرقة. وجماعات المراقبة والتركيز [جماعات من الناس تلتقي لتقيم منتوجا جديدا أو حملة سياسية أو مسلسلا تلفازيا... إلخ] بين المتسوقين الذين قالوا عن أنفسهم أنهم مهتمون بالمسائل الأخلاقية، والناس، الذين قاطعوا أو يفكرون في مقاطعة حانوت أو منتوج لاعتبارات أخلاقية، كشفوا عن أن: أقلية صغيرة فقط من المتسوقين ذوي الحوافز الأخلاقية كانت تشتري مواد غذائية تندرج تحت المواصفات الأخلاقية الصرف بدافع من معتقداتها الأخلاقية. وكانت غالبية الذين أجابوا عن هذه الاستبانة تعتقد أن هذه المنتوجات كانت أفضل من الناحية الصحية وأحيانا أجود مذاقا.. أما القضايا الأخلاقية مثل تلويث البيئة أو القمع السياسي أو استغلال العالم الثالث فهي آخر ما يقلق هؤلاء، وقلما غيرت عادات شراء الطعام عندهم [٣٢].

وكثيرا ما تتطابق في حالة المواد الغذائية مصالح جماعات حملات البيئة والأفراد من المتسوقين لأن كلا الطرفين لهما مصلحة مشتركة في سلامة المنتوجات ونوعيتها العالية. ولكن جماعات المستهلكين المختلفة تختلف اهتماماتها وتتعارض في كثير من الحالات مما يهدم فعاليتها ككتلة ويرى مجلس المستهلكين الوطني في بريطانيا أن المستهلكين كثيرا ما يجدون أن من الصعب عليهم التوفيق بين اهتمامهم بالبيئة وحاجاتهم اليومية كمستهلكين [٣٣]، وعلى سبيل المثال خضعت في العام ١٩٩٥ شركة تيسكو Tesco لضغوط المستهلكين باستبدال عبوات الحليب الكرتونية بزجاجات بلاستيكية. وزعمت الشركة أن الأبحاث أثبتت أن نسبة من فضلوا الزجاجات البلاستيكية كانت ٩٢ في المائة. ومع ذلك فإن

النفقات البيئية المتصلة باستخدام البلاستيك الأكثر استهلاكا للطاقة عند تصنيعه والأصعب في إعادة السبك قد أدت إلى انتقاد جماعات الضغط الخضر لهذه الخطوة [٣٤].

أطياف من اللون الرمادي

لعل أكبر عيوب حركة النشاط السياسي للمستهلكين هو عدم قدرتها على التعامل مع ما هو غير متوقع أو مع المخاطرات، وحاجتها إلى أن ترد الحوار كله إلى أبيض وأسود، وجيد وسيئ. هل من المحتم أن يكون الطعام المعدل وراثيا سيئا دائما للمستهلكين أو للبيئة؟. أم هل بالإمكان تسخير التكنولوجيا لما هو مفيد، كما قال روبرت شابيرو رئيس شركة مونسانتو ومديرها التنفيذي، فبداية يبدو أنه قد أمل بأن يقضي على المجاعات في العالم النامي بخطط؟ إن تشغيل الأطفال قد يكون ممجوجا من المنظور الغربي، ولكن هل مقاطعة البضائع التي أنتجها عمل الأطفال تحسن أم تزيد حظ أطفال العالم الثالث سوءا؟

إن عدم قدرة المستهلكين - على الأقل مجتمعين - على رؤية الأشياء بدرجات متفاوتة من اللون الرمادي ترجع بشكل جزئي إلى ثقافة وسائل إعلام ومؤسسات غير حكومية تنتعش على العناوين العريضة والمقتطفات المختصرة والمثيرة من المقابلات المذاعة، واستجابة لغريزة التدمير (كانت السيارات والأطعمة المجمدة في البداية موضع مقاومة واسعة) من ناحية، ومن ناحية أخرى لخوف عام من التغيير سواء أكان نافعا أم ضارا. وتسير شركة مونسانتو الآن بحذر شديد حتى أنه عندما اتصل بها في العام الماضي الدكتور أندرو باردنفورد أستاذ علم الوراثة في جامعة كمبردج لتتبنى عمله في استخدام مورث فأر لإدخال الأيودين في الأرز، وهو تطور كان يمكن أن يحسن الصحة في كثير من بلدان العالم الثالث رفضت الشركة اقتراحه خوفا من رد فعل المستهلكين. وإن مقاطعة المستهلكين للبضائع التي تنتج بجهد الأطفال قد تنجح ولكن في القيام بهذا الإنتاج سرا، وفي دفع الأطفال الذين يفتقدون المناعة إلى عمل أكثر مهانة أو خطرا [٣٥، ٣٦] «إن طرد الأطفال من العمل (أو عدم توظيفهم في الدرجة الأولى) يعادل الحكم عليهم بالجوع» [٣٧]، ولا يقتصر هذا الأذى على الأطفال وحدهم بل يشمل أيضا أسر الأطفال مجتمعة، وكثيرا ما يكون الأطفال في أقطار العالم الثالث هم الذين يكسبون الأجر الأول لأسرهم.

لا يمكن تبسيط العالم إلى الحد الذي تميل سياسة المستهلك إلى المطالبة به. والاعتماد على أن السوق هو الذي سينظم قد لا يكون في النهاية في مصلحتنا، ومثل سياسة الواقع الشعبية هذه يمكن أن تنتهي بكل بساطة إلى الاستبداد، وليس من الضروري أن يكون هذا استبداد الأكثرية ولكنه استبداد أولئك الذين يستطيعون لأي سبب كان أن يحتجوا بفعالية كبيرة.

إن نشاط المستهلك ومالك الأسهم بدلا من أن يعطي السلطة والقوة للجميع يعطيهما لمن يمتلكون قوة شرائية أكبر ومن يمتلكون قدرة على تغيير نمط استهلاكهم بسهولة نسبية. ويحابي الطبقة الوسطى شكل من أشكال الاحتجاج ـ تعبير البورجوازية عن عدم رضاها. إن هذا اللون من الاحتجاج قلما يكون خيارا [٣٨] للفقراء والمنعزلين اجتماعيا، أولئك المستبعدين عن قطاع عريض واسع من البضائع والخدمات بسبب تدني مداخيلهم وتدني معدلات إقراضهم. أكانت حملة الأطعمة المعدلة وراثيا في بريطانيا قادرة على أن تصل إلى هذه الدرجة من الضخامة لو أن الأمير تشارلز ومعهد النساء لم ينضما في جهودهما إلى جهود منظمة السلام الأخضر واتحاد المستهلكين؟ [٣٩]

لا تستطيع الحكومات أن تغادر من الباب الخلفي

يقوم التصويت في الدول الديموقراطية على المساواة السياسية، حيث لكل مواطن فرصة مساوية لتشكيل البرنامج السياسي. ولكن حركة نشاط المستهلك السياسي موجهة نحو أولئك الذين يمتلكون موارد أوفر وقدرات تنظيمية. وإذا أهملنا حقنا كمواطنين فإننا نجازف بأن نكون مهمشين كمستهلكين. إن المحتجين حين ينصرفون عن أشكال التعبير التقليدية ويتبنون عمل المستهلك المباشر يجازفون باستبدال الخيار غير التمثيلي بالديموقراطية التمثيلية.

إن بروز حركة النشاط السياسي للمستهلكين كقوة مهمة له تفريعات سياسية، فباستطاعة المواطنين ، أن يمارسوا بشكل مباشر سلطة من خلال الضغط على الشركات بطريقة هم محرومون منها عبر القنوات السياسية التقليدية. لقد أخذت أشكال فردية من الاحتجاج مثل الشكوى

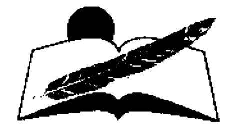
والمقاضاة تحل محل الأشكال المعروفة من التعبير السياسي وبشكل متزايد بدلا من أن تكمل هذه الأشكال. وفقدان الثقة بشكل متكرر في أمانة السياسيين المحترفين وكفاءتهم هي التي تقود المستهلكين إلى متابعة العمل المباشر. والنجاح النسبي لمثل هذه الاحتجاجات بالمقارنة بعجز السياسيين الواضح، يزيد من تثبيت الاعتقاد الشائع بأن السياسة التقليدية لم تعد تعني حياة معظم الناس.

وفي سوق عالمية خلت من القواعد والقيود، وحيث أصبحت الحكومات الوطنية تتفرج بدلا من أن تعمل صرنا نرى المستهلك وقد برز كشخصية قوية جعلت الشركات المتعددة الجنسيات تسير وراء هذه الشخصية عبر قراراتها أين تتسوق وكيف تتسوق. وكما أن اختيار المستهلك يستند إلى معلومات رفيعة المستوى فإنه (الاختيار) أيضا يعتمد على إطار من الحقوق والتنظيمات التي تحمي المستهلك من الباعة الذين لا ضمير لهم.

ولأن قوة المستهلك تستند إلى السوق، فإن هذه القوة تكون فعالة حيثما يستطيع المستهلكون إقناع الشركة أن من مصلحتها المالية أن تستجيب لطلباتهم. ولكن حملات المستهلك تفتقد شرعية الاحتجاجات المفوضة ديموقراطيا، ولذا فإنها في هذا المجال هدف أسهل لمقاومة الشركات القوية. وفي غياب الأسلحة الرسمية من عقوبات وتنظيمات وقوانين حصرية يضطر المستهلكون لتنظيم احتجاجات كأفضل ما يستطيعون. فإذا افتقدوا الموارد التي يوفرها دعم المؤسسات الديموقراطية، فإنهم لا بد من أن يكونوا ضعيفي التأهيل لمجابهة مصالح الشركات الكبرى المكتسبة والقوية.

وبدلا من توفير بديل للعمل الحكومي كان من العجيب أن تنامي النشاط السياسي لحركة المستهلك جعل من الضروري بالنسبة للحكومات أن تقوم بدور نشط في تقديم المعلومات اللازمة أو في فرض معايير من الشفافية والمسؤولية في إدارة الأعمال. ولكنها ظلت غير متحمسة أبدا للقيام بهذا. وعندما أصدرت الحكومة البريطانية قانونا جديدا لحماية المستهلك في العام ٢٠٠٠ علقت صحيفة Daily Telegraph عليه قائلة «إنه يضع تأكيدا قويا جدا على سلطات المستهلكين المستنيرين في فرض الأسعار. وفي الوقت الذي لا توجد فيه إلا خطط صلبة قليلة للعمل الحكومي لفرض معدل السير [٤٠] والموعظة السائدة «فليحذر المشتري».

ولكن السيطرة الصامتة ليست على الحكم وحده. وهي لا تقتصر على زهد الحكومات في ضبط سلطان الشركات وعجزها عن ذلك. إنها أيضا عن الحكومات التي لم تعد قادرة على تقديم ما يحتاجه مستهلكوها. وهل صحيح أن الشركات لن ترى القيمة إلا في الاستجابة لضغط السوق وتحاشي النقد، ولكنها قد تجد فيه أيضا جانبا مفيدا في قيامه بدور بناء فاعل في المجتمع؟ أو أن سياسة المستهلك ليست مجرد عصا وحسب وإنما هي أيضا جزرة يمكن أن تغري الشركات ورجال الأعمال على إعادة تحديد أدوارهم في المجتمع؟ وهل من الممكن أن تقرر الشركات ورجال الأعمال وضع حاجات الجمهور في المقام الأول في الوقت الذي تسمح فيه الحكومات لمصالح الشركات بأن تأخذ الأولوية على مصالح الجمهور؟



8

مقاولون غيارى

الرجل الذي حطم بنك إنجلترا

قلة قليلة من الناس خارج عالم المال سمعت قبل يوم الأربعاء السادس عشر من سبتمبر من العام ١٩٩٢ باسم جورج سوروس Soros، تاجر العملة الهنغاري الأمريكي، الذي كون ثروة من عقده صفقات تعويضية مقابلة ليقي نفسه من الخسارة في مجازفات كبيرة في بورصة Wall Street في نيويورك. وفي ذلك اليوم حقق سوروس ابن الثانية والستين ربحا مقداره بليون دولار أمريكي، وذلك بمراهنته بكفاءة ضد قدرة الجنيه (الإسترليني) على البقاء في آلية معدل الصرف الأوروبي. ونتيجة لذلك أجبرت بريطانيا على خفض قيمة الجنيه وخروج مذهل من آلية سعر الصرف. وفجأة أصبح اسم سوروس على كل لسان.

«إنهم قادرون على بناء جزر من التعاون وسط بحار من النزاع»

المؤلفة

وقدر في ذلك الحين أن ما حققه سوروس في قماره هذا قد كلف كل بريطاني ١٢ جنيها من احتياطي النقد الذي خسره بنك إنجلترا في محاولاته اليائسة المتزايدة لدعم الجنيه

الإسترليني. وبحكمة متأخرة اعتقد معظم المعلقين أن سوروس أدى لبريطانيا خدمة حين حررها من آلية سعر الصرف، ومنح البلاد فرصة للتعافي من الانتكاسة بسرعة أكثر بكثير من بقية أوروبا. وفي كلتا الحالتين كان السادس عشر من سبتمبر ـ الذي سمي الأربعاء الأسود ـ عنوانا رئيسيا وتاريخيا، ومن ثم عرف سوروس باسم الرجل الذي حطم بنك إنجلترا.

ومع ذلك فإن حكاية سوروس ليست حكاية دقيقة لسلطان الرأسمالية الخالصة الصريح. فالممول سوروس من أكرم رجال الخير في العالم، إنه بليونير يريد أن يجعل العالم مكانا أفضل مما هو عليه من عدة وجوه. فقد وهب منذ الثمانينيات أكثر من بليون ونصف البليون من الدولارات لمشروعات خيرية، وقد تجاوز ما وهبه في سنة واحدة ٢٥٠ مليون دولار عدة مرات. وأسلوبه في المجازفات الشديدة في جمع المال قد طغى على هباته الخيرية، بدلا من أن ينصب على قاعات الحفلات الموسيقية وصالات الفنون التي يهتم بها المحسنون التقليديون من الأغنياء. وقد ظل سوروس يتصدى باستمرار لمشروعات نبيلة الأهداف وحساسة، في مناطق تخشى الحكومات الدخول فيها من تشريعات المخدرات إلى الدفاع عن سراييفو ضد الصرب. وقال: «عندما أعطيت دكتوراه فخرية في أكسفورد قيل لي كيف تريد أن توصف فقلت لهم أريد أن تصفوني بأني مضارب مالي وخيري وفلسفي». ولا عجب أن أسلوبه المتميز في العطاء قد نال الإعجاب والرفض.

نشأ سوروس في هنغاريا وكان أبوه محاميا يهوديا استطاع إنقاذ عائلته من معسكرات الاعتقال بالتظاهر بأنهم مسيحيون. وكان جورج، أو جيوري كما كان يعرف في ذلك الحين، في الخامسة عشرة من العمر عندما انتهت الحرب. وبعد ذلك عاش في ظل الحكم الشيوعي في هنغاريا حتى سافر في سن السابعة عشرة إلى لندن عبر سويسرا، حيث عمل في مطبخ ودرس في مدرسة لندن للاقتصاد. وفي تلك الكلية أثر عليه كارل بوبر Karl Popper، الفيلسوف الذي وضع اصطلاح «المجتمع المفتوح»، وهو مجتمع يشجع فيه الحوار والجدل، أو بعبارة أخرى: هو مجتمع نقيض للدكتاتورية. ويقول سوروس إن آراء بوبر قد أثرت فيه تأثيرا كبيرا خلال

سيرة حياته. وفي أواخر الخمسينيات انتقل الشاب سوروس إلى العمل المصرفي، ومن لندن إلى الولايات المتحدة حيث سرعان ما أصبح خبيرا في بيع وشراء الأصول المالية في آن واحد في أسواق مختلفة، مستغلا اختلاف الأسعار، وهذا هو فن كسب الأرباح من بيع الأوراق المالية والسندات في أسواق مختلفة. وتخصص في عقد الصفقات التعويضية، وهي أدوات الاستثمار الذي ينطوي على مجازفة كبيرة ويمكن أن يحقق أرباحا، سواء ارتفعت السندات أو الأوراق النقدية أو هبطت، وذلك بالمقامرة بقيمتها المستقبلية. وقد حقق هو وزملاؤه المستثمرون أرباحا ضخمة. وإن استثمارا بقيمة مائة ألف دولار في صندوق سوروس للتعويضات في العام ١٩٦٩ يعادل في العام ١٩٩٦ نحو ٣٠٠ مليون دولار.

ولكن منذ أواخر السبعينيات لم يعد اهتمامه ينصب على مجرد جمع المال. ففي ذلك الحين انفصمت عرى زواجه الأول، وأدرك أنه أهمل علاقته مع أطفاله الثلاثة. «لقد حدث تغير كبير في شخصيتي في تلك الفترة. كان هناك عنصر كبير من الشعور بالإثم والعار في تكويني العاطفي». وسرعان ما أخذ بعد ذلك في توزيع المال، وزود هنغاريا كلها في الثمانينيات بآلات نسخ، وكان دافعه إلى ذلك رغبته في دعم حركة الديموقراطية بطريقة مباشرة تنمي الاتصالات وتجعل الرقابة الحكومية صعبة. ثم عرض على الحكومة الأمريكية والحكومات الأوروبية خطة مدتها سبعون سنة لمساعدة أقطار الكتلة الشرقية السابقة للانتقال من الشيوعية إلى الديموقراطية. ولكن هذه الخطة لم تلق آذانا صاغية. وقد أصيب بخيبة أمل، فكان هدفه المعلن في حكاية الأربعاء الأسود هو الانتقال من صفحات المركز المالي إلى صفحات الجرائد اليومية، وقال شارحا موقفه هذا: «ليس لدي منبر، ولذا تعمدت أن أقوم بما هو ذو قيمة عالية لخلق منبر». ومن الواضح أن الناس يهتمون بالرجل الذي جمع مالا كثيرا.

ومنذ ذلك الحين كان على الحكومات أن تأخذ سوروس على محمل الجد. لقد كان تركيزه الخيري الأول على الكتلة الشرقية السابقة. وباعتباره عاصر النظامين النازي والشيوعي فقد تحمس لدعم العلوم بعد الحقبة السوفييتية، وقدم خمسين مليون دولار لدعم مدينة سراييفو المحاصرة ضد

هجوم الصرب، وقدم ١٣ مليون دولار لدعم مشروعات في روسيا البيضاء بالإضافة إلى ملايين الدولارات، قدمها لمؤسسات المجتمع المفتوح (التي سميت باسم مقولة بوبر الشهيرة) وذلك لتمويل مشروعات تربوية وإنسانية حول العالم.

على أنه قد أثار جدلا في الولايات المتحدة لمعارضة ما سماه «بالفردية المفرطة»، وحذر في العام ١٩٩٧ من أن رأسمالية السوق غير المقيدة يمكن أن تكون مدمرة للمجتمع المفتوح، شأنها في ذلك شأن الشيوعية، وقد أثار قوله هذا مجلة Forbes فوصفت قوله بـ«الهراء». ولما كان يعتقد أن إدمان المخدرات مرض وليس جريمة فقد قدم مليون دولار لمشروع بديل للإبرة في الولايات المتحدة، فوصفه وزير الصحة في الولايات المتحدة بأبي الدولارات التي تحارب من أجل تشريعات تبيح المخدرات. كما استقطب النقد عندما تبرع بخمسين مليون دولار لمساعدة المهاجرين الشرعيين للتقدم للحصول على الجنسية الأمريكية الكاملة، ولتبني أبحاث حول الرعاية الاجتماعية وإصلاح السجون.

أما أثره في الأسواق فكان في السنوات الأخيرة ضعيفا. وقد تنبأ كتابه المسمى «أزمة الرأسمالية العالمية» بسوق تهبط فيه أسعار الأسهم فتشجع على البيع، وذلك في إثر الأزمة المالية الآسيوية، وقد خابت تنبؤاته هذه، كما فشل في أن يتنبأ بهبوط أسهم التكنولوجيا في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٠، مما أدى إلى أن تخسر صناديقه ثلث قيمتها. ولكنه ما زال يبسط نشاطه واهتماماته إلى عوالم السياسة. ويدير الآن معهد المجتمع المفتوح من مكتب أدنى بطابقين من مقر صندوق التعويضات في نيويورك، ويدع ما يتصل بالخبرة العملية بمعدات الحرف لموظفيه، أما ابنه روبرت فإنه ينفق معظم وقته في قراءة الفلسفة والتأمل. وهو يقول: «إنني أنفق ثلث يومي في الشراب وحده ومحاولة أن أستوضح في تفكيري الجهة التي يجب أن أذهب إليها وإلى أين يسير العالم».

وعلى الرغم من كل أعماله الخيرية وسوء تقديره في حسابات السوق الأخيرة، فقد قدرت جريدة Sunday Times ثروته الشخصية في العام ٢٠٠٠ بمبلغ ٢,٥ بليون دولار، ومن الواضح أنه ما زالت لديه القدرة - بالنسبة إلى المستقبل - على أن يترجم فكره إلى عمل.

حب الخير السياسي

إن جورج سوروس رجل غير عادي، لكنه ليس فريدا أبدا. إن كثيرا من أساطير الشركات اليوم الذين يفترض أن يكون تفكيرهم حسب حكم الخلف عليهم، مع مواردهم التي تفيض عن أي رغبة يمكن تصورها في بضائع المستهلك وفي الملكية، وحبهم في أن يتركوا وراءهم أثرا قد اعتزموا القيام بدور سياسي واجتماعي.

وفي عالم تبدو فيه الحكومات غير قادرة - بصورة متزايدة - على أن تحقق النتائج المأمولة أخذت تبرز أعداد مطردة من قادة رجال الأعمال، الذين يرون أن من مسؤولياتهم القيام بذلك. وقد اختار كثير من المديرين الكبار التنفيذيين ورؤساء الشركات، في غياب زعامة سياسية قوية، أن يشركوا أنفسهم في محاورات أوسع. ولما كان الاقتصاد قد أصبح السياسة الجديدة فإن الاتجاه هو أن يتولى مقدمو المال أدوار السياسيين التقليدية. لماذا؟ إنها ليست مجرد وسيلة أخرى للوصول إلى خاتمة المطاف كما قال السير جون براون Sir John Browne المدير التنفيذي لشركة البترول البريطانية: «لم نوضع فوق هذه الأرض لنيسِّر سياقة أسهل إلى مخزن فيديو».

في عالم القرن الواحد والعشرين التجاري التنافسي يتنافس أيضا المقاولون العمالقة بعضهم مع بعض لإحداث أضخم تأثير اجتماعي وسياسي. وكما قال بليونير الإعلام تيد تيرنر Ted Turner لمقدم البرنامج الحواري الأمريكي لاري كنغ Larry King «إنني أضع كل غني في العالم على القائمة. وسأتصل بهم وأطلب منهم أن يقدموا مزيدا من المال».

إننا نشهد الآن عصرا ذهبيا جديدا لحب الخير، حيث يمول كبار الموسرين برامج التعليم والمبادرات الصحية، كما يقدمون هبات تقليدية أكثر للفنون والمؤسسات الثقافية. وفي الوقت الذي تواجه فيه الحكومات معارضة ناخب صلب لمعدلات الضرائب الشخصية العالية، ومعارضة من رجال الأعمال للزيادات في ضرائب الشركات، هناك بعض الأغنياء الذين يفرضون في الواقع ضرائب على أنفسهم. إنهم يقومون بدور روبن هود: يأخذون من الدولة ويعطون إلى أي مصلحة يرون أنها تستحق العون. وليس قليلا عدد الناس الذين استفادوا كثيرا من نظام كان في مصلحتهم، وتحولوا

الآن إلى مساعدة من ضاقت أحوالهم، إن توم موناغان Tom Monaghan مؤسس سلسلة مطاعم Domino Pizza قد خصص ثروته كلها تقريبا، التي تبلغ بليون دولار، لمشروع بناء مدارس في طول الولايات المتحدة وعرضها، كما أنفق على إقامة خزان مائي كهربائي في هوندوراس. أما مايك مايلكان، Mike Milken الذي كان في الثمانينيات يعتبر رمز الرجل المالي الذي لا يتحكم فيه القانون والأخلاق فإنه ينفق الآن معظم وقته في العمل على إعادة بناء المجتمع بدلا من الشركات. وقد تبرعت إحدى مؤسساته بنحو ثلاثين مليون دولار لمعلمين أفراد، وتمول مؤسسة أخرى أبحاث السرطان. أما بيتر لامبل Peter Lampl، المصرفي البريطاني الاستثماري، فإنه يستثمر ٤٠ مليون جنيه من ثروته في خطط تستهدف مساعدة الأطفال الذين ينتمون إلى بيئات محرومة للاستفادة من التعليم الخاص. أما بيل غيتس، أغنى رجال المال في العالم الذي تحول أخيرا إلى عمل الخير، فقد فاقهم جميعا بمؤسسته ذات الواحد والعشرين بليون دولار، التي ستقدم لأطفال العالم الثالث اللقاح والتعليم، وبعبارة أدق يكاد يكون هذا أربعة أضعاف ما تبرع به أعظم رجال الخير حتى الآن، وهو جون روكفلر John D. Rockefeller، الذي بدأ يوزع ماله عندما كان موظفا إداريا صغيرا (كاتبا) في كليفلاند، وعند نهاية حياته زاد ما تبرع به على ٥٥٠ مليون دولار لمصالح متنوعة، أي نحو ستة بلايين دولار بحساب اليوم.

هناك شبه واضح بين أثرياء القرن التاسع عشر الأمريكيين، غلاظ الأكباد، مثل روكفلر Rockefeller وأندرو ميلون Andrew Mellon ومحبي الخير في القرن الواحد والعشرين، هذا الشبه يتمثل في رغبتهم في زخرفة شهرتهم، ليؤثروا في مستقبل بلادهم، ويوفروا ـ كما قال أندرو كارنيغي Andrew Carnegie ـ «سلالم قريبة يستطيع الطموحون أن يرقوا عليها»، لكنهم يختلفون في جوانب أخرى. كانت هبات أسلافهم تذهب إلى جهات محلية، أما اليوم فإن فاعلي الخير يهدفون إلى أن يكون لهم أثر في العالم كله. كان على الأغنياء الغلاظ الأكباد أن يراعوا موقفهم من الحكومات، أما أندادهم العصريون فما عليهم إلا أن يولوا هذه الحكومات اهتماما أقل بكثير من اهتمام أسلافهم. في الماضي كان الأقوياء إذا تجاوزوا نقطة معينة تتقدم الحكومات للحد من قوتهم، أما اليوم فإننا لا نرى شيئا من

هذا، وكان المقاولون السابقون أغنياء، ولكنهم الآن أكثر غنى، ويرجع هذا بشكل جزئي إلى الارتفاع الكبير في إجمالي الناتج الوطني في الأقطار المتقدمة. وهذا يجعل مسألة ماذا يفعل الأغنياء الكبار بأموالهم مسألة مقلقة. لقد أقامت كلية الأعمال في جامعة هارفارد ورشة في استراتيجية عمل الخير للتصدي لهذه المشكلة. وأنجح الشركات ذات التقنية العالية هي التي تضم مستشارين متفرغين للمشروعات الخيرية لتقديم النصح والمشورة لأغنياء الأسهم من الموظفين.

ساسة غير منتخبين

إن التمويل الخيري لا يقتصر على تمويل الفنون والثقافة والمتاحف وصالات الفنون أو المؤسسات الخيرية. فالعاملون على الخير اليوم أكثر ميلا للسياسة من أسلافهم. إن لديهم ثروات شخصية تنافس ثروات الدول، ولديهم حضورا عالميا يسخر من نطاق الدولة المحدود. ويتجاوزون السياسة الانتخابية التقليدية لتحقيق غايات سياسية، وبدلا من أن يسعوا لينتخبوا لمراكز يعتقد الكثيرون منهم ـ بصراحة ـ أنهم يستطيعون أن يحققوا كرجال أعمال أكثر مما يحققون كسياسيين [١]. مستمدين العون من امبراطورياتهم في عالم الأعمال للوصول إلى قادة العالم، مستخدمين هذا الوصول لتوسيع طموحاتهم المتنوعة.

وقد تحدث تد تيرنر فقال: «سأتقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية إذا كان هذا هو السبيل الوحيد لتغيير اتجاه البلاد. إنني مفكر عميق، وغطت أسفاري العالم كله، وليس هناك فوق هذا الكوكب من يصل إلى المعلومات أكثر مني. إنك عندما تدرك أن أسرتك وأصدقاءك ومجتمعك وكوكبك في حالة طوارئ شديدة، فإن هذا لا بد أن يغيّر من لديه نظرة عالمية مسؤولة. كنت أفكر بين الحين والآخر في أن أصير رئيس جمهورية، وكان الناس يسألونني حول هذا من حين إلى آخر. ولكنني أحب وظيفتي الحالية أكثر من الرئاسة. لقد قلت في أوائل الثمانينيات إنني أريد أن أكون لأميركا شخصية الصرصار [*]، أنتم تعرفون أنه ضمير البلاد» [٢].

(*) Jiminy Cricket الذي ظهر في ديزني في العام ١٩٤٠ [المترجم].

إن هذه الشخصيات الواقعية هي في طريقها إلى أن تصبح طبقة من السياسيين غير المنتخبين والسفراء والمحامين الذين يحشدون الدعم الشعبي ويتحدون سياسة الحكومة، ويقدمون المال لمؤسسات متعددة القومية، ويقومون بدور الدبلوماسيين غير الرسميين، ويستخدمون قوتهم وأموالهم وتأثيرهم لإحداث تغيير سياسي واجتماعي بدرجة لم يسبق لها مثيل. لقد جمعوا مئات الملايين، بل بلايين الدولارات في عالم التجارة والشركات، وهم الآن يريدون أن يتركوا أثرا في المجال العام. وكثيرا ما قال بيتر لامبل عندما كان يسأل عن دوافعه: «ماذا ترى أن أفعل بأموالي، أأشتري لنفسي طائرة؟».

هؤلاء النجوم الجدد على المسرح العالمي «رؤساء» اتحاد الإقطاعيات العالمية يتلقون خضوعا أكثر من معظم قادة العالم السياسيين. لقد عقد بيل غيتس اجتماعي قمة مع رئيس الصين Jiang Zemin خلال ثمانية عشر شهرا، وبالمقارنة لم يعقد بيل كلينتون إلا اجتماعا واحدا مع الرئيس الصيني.

إن رجال الأعمال هؤلاء قادرون على نشر معتقداتهم وبسط قيمهم بفضل غناهم وفطنتهم وجرأتهم. فإلى جانب اتصالاتهم لإحداث تغييرات تستفيد منها بشكل مباشر ممتلكاتهم، هناك عدد مهم ومتزايد من قادة رجال الأعمال يقومون باتصالات لإحداث تغييرات ستجعل العالم في وضع أفضل كما يعتقدون.

خذ مثلا صانع الآيس كريم بن كوهين Ben Cohen الذي شارك في تأسيس سلسلة بن وجيري Ben & Jerry وقام بحملة أساسية ليحول خططا لهنغاريا وبولندا وجمهورية التشيك عن مسارها لتنضم لحلف الأطلسي، فقد ترأس جماعة عمل هي «قادة رجال أعمال لأولويات معقولة»، وقد ضمت هذه الجماعة تد تيرنر وبول نيومان وألن هسنفيلد رئيس شركة Hasbro ومديرها التنفيذي. وقد أذاعت هذه الجماعة في العام ١٩٩٧ عرضا مدفوع الأجر مدته ثلاثون ثانية في عدد من الشبكات الإذاعية والتلفازية الأمريكية، وحذرت فيه من أن توسع الحلف الأطلسي سيعزل روسيا ويعيد إذكاء توترات الحرب الباردة. وعبر كوهين عن قلقه من إثارة عداوة روسيا ومن تكاليف توسع الحلف الأطلسي. وقال: «لماذا تريد الولايات المتحدة أن توسع تحالف حرب باردة ضد روسيا ديموقراطية

تريد أن تكون جزءا من أوروبا، بينما يمكن استخدام هذه الموارد في داخل الولايات المتحدة وخارجها بشكل أكثر إنتاجا؟» وعلق على سؤاله قائلا «إنها حماقة» [٣، ٤].

وقد بدأت جماعة (قادة رجال أعمال لأولويات معقولة) في يناير من العام ١٩٩٩ حملة دعاية ضد الزيادة التي اقترحها الرئيس كلينتون لنفقات الدفاع بمقدار ١١٢ بليون دولار. وقال كوهين إن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر مما تنفق روسيا والصين والعراق وإيران وكوريا الشمالية مجتمعة بثلاثة أضعاف. وقال «إننا نمتلك أقوى قوة عسكرية في العالم. وليس هذا هو المكان الذي نحن بحاجة إلى أن نضع مواردنا فيه». وأضاف قائلا: «وإن ما يقلقنا حقا ـ كشعب ـ هو التعليم والرعاية الصحية». ثم «وعد بحملة طويلة الأمد» لعرقلة الزيادة التي طلبها كلينتون [٥]. وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الأمريكية تقف كالعادة في صف المصالح التجارية لصانعي الأسلحة، كانت هناك جماعة من رجال الأعمال الأقوياء جدا تعلن أن هذا ليس الاستخدام الأفضل لموارد الدولة.

إن بول فايرمان وروبرت هاز وبروس كلاتسكي المديرين التنفيذيين لشركات ريبوك وفيلبس وفان هوزن، على التوالي، هم أيضا رجال لهم رسالتهم. لقد اعترفوا بأنه لم يعد يكفي بالنسبة لهم أن يكونوا «جزرا عقلانية» ـ تسهيلات إنتاج تدعم حقوق الإنسان ـ في أقطار امتهان حقوق الإنسان فيها هو المعيار، ومن ثم فقد اجتاز الثلاثة خطا ما زال معظم زملائهم من المديرين التنفيذيين والحكومات غير راغبين حتى الآن في اجتيازه. لقد قال المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية بيتر سوثرلاند Peter Sutherland، الذي يشغل الآن رئيسا لشركة Goldman Sachs، ويشارك في رئاسه شركة البترول البريطانية، قال: «لا أؤمن أن على رجال الأعمال أن يقفوا ويحاضروا الحكومات حول حقوق الإنسان». ولا يبدو أن الحكومات ـ كما رأينا ـ ترى أن هذا هو من مسؤولياتها بصورة فعالة أو قوية. ولكن هؤلاء الثلاثة الناشطين يتخذون موقفا أقوى.

وقد كتبوا في شهر أبريل من العام ١٩٩٩ رسالة للرئيس الصيني جيانج زيمن، وكان هدفهم هو إقناعه بتوسيع حقوق الاتحاد لنحو أربعة ملايين عامل يعملون في ٤٤ ألف مصنع لصناعة الألبسة في الصين، بأجر يومي يبلغ ١٢

سنتا للعامل ـ وفي الوقت الحاضر لا يوجد الا اتحاد واحد لا حول له ولا قوة. بل إن شركة لايفيز Levis استأجرت مساعد وزير دولة لحقوق الإنسان سابق هو غيت سميث Gate Smith باعتباره طليعتهم. وقد أرسلوا على مدى الأشهر الثلاثة عشر التالية رسائل عديدة، ودعوا إلى عقد اجتماعات عديدة غير تقليدية مع دبلوماسيين صينيين. وفي وقت إعداد هذا الكتاب كان الاجتماع مع الرئيس الصيني لم يعقد بعد. وقد قال مدير تنفيذي وهو يلخص رسالة مؤرخة في ١٠ مارس من العام ٢٠٠٠ من سفير بكين في واشنطن «تلقينا أشنع طرد. لقد قال (السفير) إن جيانغ مشغول طوال بقية حياته. انصرفوا إلى شغلكم» [٦].

وقد فندت جهودهم الادعاء بأنه كلما زاد وصول الصينيين إلى الاستثمار الأجنبي والنفوذ زادت سرعة إصلاح موقفهم من حقوق الإنسان، وهذا ادعاء يدعيه ـ كما رأينا من قبل ـ كثير من رجال الأعمال والسياسة ليبرروا مواصلة التعاون مع الأنظمة القمعية.

وما زال هؤلاء المديرون التنفيذيون غير راغبين في التهديد بالانسحاب من الصين، ويبدو أن الصادرات السنوية التي بلغت خمسمائة مليون دولار وعشرات الآلاف من الوظائف التي أوجدوها لم تؤثر كثيرا في النظام الصيني. ومع ذلك فإنهم لم يحاولوا على الأقل استخدام صلتهم الحميمة استخداما جيدا في إثارة قضايا مع الحكومة الصينية يخشى رجال السياسة من تعريض المصالح التجارية للخطر نتيجة إثارتها، ومن ثم لم يعودوا يؤمنون بها منذ سنين. وقال متحدث بلسان الجماعة: «عندما تقوم بعمل دبلوماسي دولي حول حقوق الإنسان مع بلاد لم تحترم هذه الحقوق طيلة ألف سنة فإن مجرد إثارة القضايا يجب أن يعتبر نجاحا».

ولكن كثيرا من هؤلاء «السياسيين» غير المنتخبين، الذين عينوا هم أنفسهم، لا يقتصر دورهم على مجرد محاولة إعادة تشكيل العالم، وإنما هم قد نجحوا في ذلك فعلا. وهذه المزايا نفسها هي التي مكنتهم من النجاح في مجال الأعمال ـ من جرأة وثقة بالنفس ونفاذ بصيرة ـ يضاف إليها ثروتهم الشخصية، وكل هذه جعلتهم يليقون تماما للقيام بأدوار محورية في الحلبة السياسية.

فعلى سبيل المثال تد تيرنر ليس مناضلا من أجل البيئة وحسب، بل هو أيضا مصلح اجتماعي يجرد بنشاط حملات لتوفير مواصلات أنظف ومحافظة على البرية وزيادة المساحات الخضراء، وقد أنفق في السنوات القليلة الماضية ملايين الدولارات على جماعات البيئة، وأسس صندوقا سماه «صندوق تيرنر للأنواع المعرضة للخطر»، وذلك لتشجيع المحافظة على الأنواع الأمريكية، مثل أغنام الصحراء ذات القرون الكبيرة والذئاب المكسيكية ونسور كاليفورنيا وكلاب المروج ذات الذيول السوداء. وهو أيضا سياسي صريح.

في الثامن عشر من سبتمبر من العام ١٩٩٧ وعد تيرنر أن يقدم للأمم المتحدة بليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ميزانية الأمم المتحدة السنوية تقريبا، وأكثر من نصف المبالغ المتأخرة للأمم المتحدة على حكومة الولايات المتحدة في ذلك الحين. وبدلا من أن يهب المال لحزب من أجل دعم مصالحه التجارية، خصص تيرنر أموالا للغايات المحببة إليه: البيئة والأطفال وضبط زيادة عدد السكان ومشروعات النساء. قال تيرنر «إن اهتمامي الأساسي هو في أن أكون نافعا للعالم.. لضبط زيادة عدد السكان، وإيقاف سباق التسلح، والمحافظة على البيئة». وصرح متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قائلا: «إنه يوم البليون دولار في الأمم المتحدة. إن الدعم المعنوي الذي أعطي للأمم المتحدة يفوق القيمة المالية لهدية تيرنر».

إن ارتباط رجال الأعمال يمكن أن يكون مباشرا أكثر. فالمقاول القرصان تيني رولاند Tiny Rowland الذي كان يمتلك مصالح تعدينية كبيرة في أفريقيا، وامتلك لمدة قصيرة جريدة Observer، وضع بالتعاون مع محامين أسكتلنديين في العام ١٩٩٧ خطة استطاع أن يقنع بها الزعيم الليبي العقيد القذافي، وبموجب هذه الخطة يسلم القذافي الرجلين المتهمين بتفجير طائرة البان أمريكان فوق لوكربي في أسكتلندا لمحاكمتهما في هولندا بموجب القانون الأسكتلندي [٧]. لقد تمتع رولاند بدهاء فاق دهاء وزارة الخارجية البريطانية. لكن ارتباطه هذا وثق أيضا علاقته بالقذافي، وهذا استثمار حين ترفع فيه العقوبات عن ليبيا، وهي لا بد مرفوعة في يوم من الأيام [٨](*).

(*) وافق مجلس الأمن الدولي على رفع العقوبات المفروضة على ليبيا في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ [المحرر].

أما غول الإعلام الروسي بوريس بيرسوفيسكي Boris Berezovsky فقد شارك في تسهيل إطلاق سراح خمسين رهينة من الشيشان، بما في ذلك إطلاق سراح العاملتين البريطانيتين في مجال المساعدات وهما كاميلا كار Camilla Car وجون جيمس Jon James في شهر سبتمبر من العام ١٩٩٩، اللتين ظلتا في الأسر أربعة عشر شهرا. وقد ظل ينكر أنه دفع أموالا مقابل إطلاق سراح الأسرى، وإنما قدم أحدث معدات الحاسوب. وتنتشر إشاعات تقول إن مقر قائد الثوار الشيشان سلمان رضا يف هو الآن بفضل مساعدات بيريزوفسكي أكثر تجهيزا من بعض وحدات الخدمة الخاصة الروسية.

إن هؤلاء وآخرين من قادة رجال الأعمال يشتركون في الرغبة في استخدام أموالهم ونفوذهم لتحقيق غايات سياسية. ويبدو أنهم قد ضجروا من تجاوز القنوات السياسية التقليدية، إنهم يسخرون من فكرة سيادة الدولة ويهدفون إلى التدخل وتجاوز الموظفين المنتخبين متى شاءوا. بل إن رجال الأعمال أنفسهم أنغمسوا في صنع السلام، وهو ميدان كان في الماضي حكرا على الدبلوماسيين ووزراء الخارجية.

دبلوماسية الاحتكار:

إن الدور الذي يمكن للتجارة أن تلعبه في صنع السلام لا نراه في الشرق الأوسط وحده، فمجموعة السبعة» المؤلفة من أهم منظمات التجارة والأعمال في أيرلندا الشمالية قد أوجدت طريقا دبلوماسيا ثانيا لعملية السلام، وذلك عندما عقدت هذه الجماعة ستة اجتماعات بين شهر أكتوبر من العام ١٩٩٦ وصيف العام ١٩٩٨، حيث جمعت ممثلين من جميع الأحزاب السياسية المشاركة في محادثات السلام الرسمية، وساعدت على التوسط بين مختلف العصابات، وبعد التوقيع على اتفاقية يوم الجمعة الحزينة بقليل ادعى جورج كويغلي George Quigley، رئيس مجلس إدارة بنك ألستر Ulster، وهذا البنك من كبرى المؤسسات المالية في أيرلندا الشمالية - ورئيس مجموعة السبعة أن جهود هذه المجموعة «قد جعلت الأطراف المشاركة تحقق إنجازا أيسر بسهولة أكبر»[٩]. وعندما سئل نيجل سميث Nigel Smyth مدير اتحاد الصناعات البريطانية في أيرلندا الشمالية عن السبب الذي كان وراء

قرار الاتحاد بالانضمام إلى المجموعة ادعى أن المصلحة الخاصة الاقتصادية كانت المحرك الأول، وأكد فرص النمو الاقتصادي التي شعر الاتحاد بأن السلام سيوفرها.

لقد أصبح ابنا أقوى رجلين في الصين وتايوان - ابن الرئيس الصيني جيانغ زيمن، وابن وانغ Y.C. Wang أغنى رجل في تايوان - شريكين في مشاريع كبرى مشتركة - مشروع رأسماله ٤ بلايين دولار لبناء أكبر مصنع صيني لرقائق الحاسوب. وتشير الدلائل إلى أن هذا التحالف، الذي هو على أعلى مستوى، سيكون له تأثير كبير في حل الخلاف الطويل الأمد بين تايوان والصين على مضيق تايوان. وقد قال أحد المراقبين للصين معلقا: «إذا استطاع الأبناء حل الأمور فإن الآباء قد يستطيعون فعل مثل ذلك. أو على الأقل يستطيع الأبناء نقل رسائل على أعلى مستوى بين الطرفين إذا بدأت الصين وتايوان حوارا جديدا.

ولكن من الطبيعي أن رجال الأعمال لا تحركهم دائما رغبة في صنع السلام. لقد استمرت الحروب الأهلية في أنغولا وسيراليون سنوات عديدة حول الماس ومصالح النفط. وقد لعب تجار السوق السوداء دورا كبيرا في الإبقاء على النزاع اليوغوسلافي مشتعلا.

وقد وضعت المذكرات المخزية لجماعة الأسواق الناشئة التابعة (أي الجماعة) لبنك تشيز مانهاتن حول الحاجة إلى (استئصال) ثوار Zapatista في المكسيك على موقع زاباتستا الإلكتروني الرسمي. وكما يستطيع أصحاب الشركات والأعمال القيام بدور سفراء السلام يستطيعون أيضا أن يشعلوا فتيل الصراع.

وعلى أي حال فإن ما هو واضح هو أنه عندما يرى رجال الأعمال أن من مصلحتهم التجارية أن يفعلوا ذلك فإنهم قادرون على بناء جزر من التعاون وسط بحار من النزاع وإيجاد روابط تقوم على المصالح الاقتصادية المشتركة، ويبدو أنها تثبت ديمومة لافتة للنظر، في الوقت الذي تبدو فيه جهود السياسيين في صنع السلام وبشكل متزايد غير ناجعة. والواقع أن التجارة والأعمال أخذت في تغيير الحركة السياسية. إن المقاولين الأخيار لا يقتصر دورهم على إملاء سياسة الدول الخارجية، وإنما هم يحددون بأنفسهم ويملون السياسة الخارجية وذلك بأفعالهم.

هذا التطور سمة أساسية من سمات المرحلة الأخيرة من السيطرة الصامتة. ولقد رأينا تخبط الحكومات، وازدياد ضائقة موارد الدولة المالية في الوقت الذي يزداد فيه الأغنياء غنى. وعندما يحدث هذا يبدو أن طبقة الرأسمالية الأنانية تدركها في بعض الحالات قوة حب الغير، ويستخدم بعض المقاولين الأخيار ثرواتهم كمنبر يهدفون إلى تغيير العالم من فوقه كما فعل جورج سوروس، وهذا الاستخدام هو لأسباب شخصية كثيرا ما تكون مستقلة عن أهداف أعمالهم التجارية، فيقوموا بتوزيع الرعاية الاجتماعية وتبني رعاية البيئة ودعم الاصلاحات الاقتصادية واتخاذ مواقف أخلاقية. هل رجال الأعمال هؤلاء أقلية غير تمثيلية؟ هل هم المعادلون المعاصرون لرجال الصناعة المتنورين في القرن التاسع عشر مثل جوزيف راونتري وروبرت أون وكادبوري إخوان؟ أم أن ما يبدو أنه اتساع في النوازع أكثر أساسية؟ وفي الوقت الذي يبدو فيه عمل الحكومة أكثر تجارة من أي وقت مضى، فهل تجارة العمل أصبحت - بالمقارنة - من اختصاص الحكومة؟.



9

شغل الأم

وظائف الشركات

المكان منجم الذهب المسمى الذهب الإنجليزي في Vaal River في جنوب أفريقيا والساعة هي الرابعة والنصف بعد الظهر، والمصاعد التي تهبط مسافة ميل تحت سطح الأرض كانت مزدحمة بعمال مهاجرين جاؤوا إلى هذا المكان للعمل من جميع أنحاء القطر. كان المكان مظلما وحارا وخطرا وليس هناك من مهرب إذا ساءت الأمور. وسقوط الصخور والانفجارات أشياء مألوفة، ومع ذلك فإن مخاطر العمل تحت الأرض - هي من منطلق قابل للجدل - ليست أسوأ مما هي عليه فوق الأرض. فمن بين الخمسين ألف عامل الذين يعملون في المنجم يعاني ٤٠ في المائة منهم من نقص المناعة. وليس هذا بالأمر الغريب. فالتقديرات الحالية، تقول إن نصف عمال المناجم في جنوب أفريقيا مصابون بشيء مماثل [١، ٢].

وكثير من هؤلاء العمال يعيشون على بعد مئات أو آلاف الأميال عن بيوتهم الأصلية، وقد سكنوا هنا في مساكن عزاب حيث ينام سبعون

«إن العمال والمستهلكين لم يعودوا يشترون المنتج، وانما يشترون روح الشركة»

المؤلفة

عاملا في حجرة واحدة، وفي مثل هذا الوضع تشكل المناجم المورد العذب الذي ترده مواطنات من جنوب أفريقيا من الدرجة الثانية. ولما كانت فرص كسبهن محدودة جدا، وعلى كثير منهن أن يطعمن أطفالهن فإن البغاء في مدن الصفيح التي تحيط بالمناجم مستفحل مقابل عشر رندات (*) مع استخدام عازل، وعشرين من دون عازل، ويرى الكثيرون أن القرب الوهمي الذي يختطف في حمامات بارات المناجم في ليالي السبت يستحق المغامرة.

وينتشر السل أيضا بين عمال المناجم الذين حطم جهاز المناعة عندهم ميكروب نقص المناعة. وفي كل أسبوع يموت في مستشفى المنجم أربعة رجال نتيجة لعدوى انتشرت لأن الميكروب كبت نظام المناعة لديهم. ولا يدخل في هذا الرقم عدد من أرسلوا إلى بلادهم في بداية مرضهم. وأقل ما يقال هو أن رد فعل الحكومة في جنوب أفريقيا كان غير كاف على الرغم من أن عملية تعدين الذهب والفحم والماس والبلاتين تشكل العمود الفقري لاقتصاد جنوب أفريقيا. وقد وصف الحال آلان وايتهيد Alan Whitehead مدير اقتصاديات الصحة وأبحاث نقص المناعة والإيدز في جامعة Natal في دربان Durban فقال: «سيكون جيلنا الضائع التالي، هم أطفال يلتهمهم الإيدز. ولكن ماذا تفعل الحكومة؟ «إنها لا تفكر في هذه المسألة» والحقيقة أن الرئيس Mbeki ظل حتى عهد قريب جدا ينكر أن الإيدز يسببه ميكروب، ويتبنى آراء عالم الكيمياء العضوية الأمريكي بيتر ديوسبيرغ Peter Duesberg الذي يعتبره جمهور كبير من خبراء الإيدز في أحسن الأحوال مضلِّلا وفي أسوئها مشعوذا» [٣].

وفي الوقت الذي تعتبر فيه حكومة جنوب أفريقيا مقصرة، إلى حد بعيد، في توفير التربية الصحية والرعاية الصحية فإن شركات المناجم الخاصة مثل Anglo Gold وGold Fields وIscor وغيرها تتولى بنفسها هذا الدور. وقامت الشركات، لا الدولة بإقامة العيادات لرعاية المرضى، وقامت الشركات، لا الدولة، بطبع ملصقات الحملات التي تشرح أخطار مزاولة الجنس غير الآمن، وبالصرف على الآلات التي توفر العازل مجانا، وأشرفت على صفوف للتعليم عن الإيدز لصغار المديرين وشجعتهم على نقل المعلومات إلى عمالهم. إن نشاط الشركات الصحي ليس مبعثه الوحيد الإحساس بغاية أخلاقية، وإنما، وبشكل قد يكون أكثر مركزية، هو اعتبارات العمل البرغماتية.

(*) وحدة التعامل النقدي في جنوب أفريقيا [المترجم].

إن كل موظف مصاب بمرض نقص المناعة يكلف شركة التعدين عشرة آلاف جنيه إسترليني في السنة إذا تطور مرض الإيدز [٤]. فالعمال المصابون بمرض الإيدز أقل إنتاجا، وكثيرا ما يتغيبون عن أعمالهم ويشكلون عبء رعاية صحية أكبر، ويسببون تبدلا كبيرا في اليد العاملة. وليس من السهل تعويض اليد العاملة المختصة ذات الخبرة. ثم إن الروح المعنوية لدى الباقين تتقوض.

وما لم يُعثر على الدواء، وهذا شيء لا يبدو الآن متوقعا، فإن ٤٠ في المائة من عمال شركة Gold Fields البالغ عددهم ٥٠ ألف عامل سيموتون خلال عشر سنوات. وفي الواقع من الأسهل بالنسبة إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تتجاهل المشكلة مما هي الحال بالنسبة إلى شركات التعدين، هذه الشركات التي يحتمل أن تكون تكاليف الخمول عالية جدا بالنسبة إليها.

الإحسان: من مسؤوليات الدولة إلى المبادرات الخاصة

هناك أعداد متزايدة من الأمثلة على الشركات التي تتولى المسؤولية على صعيد أوسع في هذه المرحلة الأخيرة من «السيطرة الصامتة»، وإن كثيرا من الأدوار التي يزداد عجز الحكومات عن القيام بها بشكل فعال، وكثيرا من المسؤوليات التي تتناقص قدرتها على النهوض بها قد بدأ الآن القيام بها لا أفراد من رجال الأعمال وحدهم وإنما أيضا الشركات. إن هناك عددا متزايدا في هذه الأيام يبدون اهتماما صادقا لا مجرد استجابة لضغوط المستهلك وصاحب الأسهم أو التشريعات الحكومية، وهي الشركات نفسها التي تسعى لاجتذاب الرضى، والتي تواصل الضغط على الحكومات، التي تستطيع في الواقع أن ترفض دفع الضرائب المرتفعة، والتي تتصيد المعونات والامتيازات، بل إنها في بعض الحالات كانت في الماضي لا تكترث كثيرا بالمجتمعات التي تعمل وسطها.

وليس هذا مجرد تخلي الحكومة عن الخدمات للقطاع الخاص ـ جمع النفايات وتقديم الوجبات المدرسية وتقديم الرعاية الاجتماعية، بل حتى إدارة السجون، وفي هذه الحالات تظل الحكومة هي الزبون. فهي التي تحدد شروط الأداء وهي التي تضع البرنامج، وهي التي تستطيع أن تستبدل مقدم الخدمات إذا عجز عن الإيفاء بقواعد معينة وتظل ـ على الأقل من الناحية النظرية ـ هي المسيطرة في النهاية.

وعلى العكس من ذلك برز بعد جديد لنشاط الشركات يضعها في دور مقدم الرعاية الاجتماعية والمهندسين الاجتماعيين وأنصار البيئة والوسطاء، وفي هذه الحالات تقوم الشركات بالوظائف التقليدية للدولة القومية. وتأخذ التجارة والأعمال دور الحكومة.

مجتمعات فقيرة وأعمال سيئة

في البلدان التي وصلت حالة الدولة درجة من العجز بحيث لم تعد قادرة معها على القيام حتى بأكثر الخدمات العامة أساسية، مثل التعليم والصحة العامة والطرق والبنى التحتية، تقرر الشركات أن تواجه العجز بنفسها.

فعلى سبيل المثال أنفقت شركة شل اثنين وخمسين مليون دولار في العام ١٩٩٩[٥] على برنامج استثمار اجتماعي وعلى بناء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور وتوصيل الكهرباء والماء إلى مناطق أهملتها الحكومة فعلا في أوائل الثمانينيات. والواقع أن الشركة توظف الآن من اخصائيي التنمية أكثر من الحكومة، وقد قال براين أندرسون Brian Andrson الذي كان يدير عمليات الشركة في منتصف التسعينيات. لقد عادت الأشياء هنا إلى الأمام. الحكومة موجودة في أعمال النفط ونحن موجودون في الحكومة المحلية».

لقد تعلمت شل من التجربة أنه ليس من مصلحتها في النهاية أن تديم النظام الفاسد الذي اتسمت به نيجيريا في معظم السنوات الثلاثين الماضية، وفي الماضي كان ٧٠ في المائة أو أكثر من إيراداتها التي تذهب في عكس مسارها كانت من مشاريعها النفطية، فكانت تدفع ضرائب وعوائد للحكومة، وقيل إن شركة شل كانت مسؤولة وحدها عن ثلاثة أرباع إيرادات الحكومة النيجيرية، ونحو ثلث إجمالي الناتج القومي. وكان معظم هذه الأموال يذهب إلى حسابات في مصرف بعيد عن الشاطئ. وفي الواقع لم يكن يرصد شيء لبناء نيجيريا للنيجيريين. وكان الفساد في الحقيقة شاملا. فبعد إعدام Ken Saro-Wiwa في العام ١٩٩٥ زادت الاحتجاجات، بشكل خاص، ضد الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، ولا سيما شركة شل التي كانت تعمل مع النظام الفاسد.

ولم يكن الضرر الذي لحق بصورة الشركة في العالم الأول هو الثمن الوحيد الذي دفعته. فقد أثبتَ الاستياءُ والاضطراب المدني وعدم الاستقرار في نيجيريا أنه مكلف أيضا. فقد نسفت خطوط النفط وجرى غزو المنشآت النفطية والاستيلاء على

معدات العمل ومحاصرة الحفارات [٦]. وفي خريف العام ١٩٩٨ خفضت الاضطرابات إنتاج نيجيريا اليومي من النفط بمعدل الثلث [٧]. وفي شهر يونيو من العام ١٩٩٩ قام خمسون شابا نيجيريا بمهاجمة محطة لشركة شل وأغلقوها لمدة خمسة أيام فكلف ذلك الشركة ٢,٤ مليون دولار. وفي أثناء العام ١٩٩٩ وحده واجهت شل ٤٥ حادثا منفصلا من أخذ الرهائن الذين زاد عددهم على ٢٠٠ موظف.

لقد دفعت شل ثمن عدم تسهيلها في الماضي تسييل الثروة تدريجيا ليستفيد منها أفقر الناس، ولأنه كان ينظر إليها على أنها لم تقِم البنى التحتية، أو تعالج الفوارق في الثروة، أو تحترم حاجات الجماعات التي كانت تعمل بينها. وقد أدركت الشركة ـ وإن كان ذلك متأخرا ـ أنها لن تخدم مصالحها إذا رئي أنها تتجاهل الأسلوب الذي تظل به عوائد المشروعات غير موزعة على مواطني أقطار العالم الثالث التي تعمل الشركة فيها. وبدلا من أسلوبها القديم بدأت التأكد من أن المنافع تصل فعلا إلى الجماعات التي تعمل بينها، وأن تلبي على الأقل بعض الحاجات المحلية الأساسية، وحيث لا يستطيع الناس الرجوع إلى حكومتهم لتقديم الدعم لهم تظهر شركة شل نفسها مستعدة للدخول في حوار مباشر مع الناس المحليين. فإذا كانت الدولة في حالة تآكل أو في انهيار، فإن الرِّجال العاملين في التنقيب عن النفط، أو في استخراجه، عليهم الآن أن يتصرفوا كدبلوماسيين أو سياسيين أو وسطاء.

إن القلق وعدم الاستقرار والفقر لن تؤدي جميعها إلى إنجاز عمل فعال طويل الأمد في العالم. لقد قال جيمي أوغسطو زوبل Jaime Augusto Zobel رئيس شركة Ayala وهي إحدى كبريات الشركات المتعددة الفروع والمتنوعة الإنتاج في الفيليبين، في كلمة ألقاها أمام رجال أعمال آسيويين في العام ١٩٩٥:

> «إننا جميعا ندفع ثمن الفقر والبطالة والأمية. وإذا انضمت نسبة كبيرة من المجتمع إلى طبقة المحرومين فإن المستثمرين سيجدون من الصعوبة بمكان الحصول على عمال مهرة ويقظين، ولن يجد أصحاب المصانع سوى سوق محدودة لمنتوجاتهم، وسيفزع الإجرام الاستثمار الأجنبي فيهرب، وستستنزف الهجرة الداخلية إلى مناطق محدودة الفرص الخدمة الأساسية وتؤدي إلى كارثة مدينية. وفي ظل هذه الظروف لا يستطيع أي بلد أن يتقدّم إلى الأمام اقتصاديا وأن يستديم التنمية... وهذا يجعل الأعمال تبحث عن شركات تكمل جهود الحكومة في الإسهام في التنمية الاجتماعية».

والجـو الذي يدور فيـه الشغل مـهم في الغـرب أيضـا . وقد بدأت الشـركـات تدرك أن المجتمعات الفقيرة تنتج شغلا ضعيفا. ومع ذلك فإن المحافظين وحزب العمال الجديد والجمهوريين والديموقراطيين الجدد كانوا سواسية في إعلانهم بأنهم غير مستعدين لمعالجة النتائج السلبية للنظام الذي استمروا في تبنيه أو كانوا غير قادرين على معالجتها. وقد قال جون ريد John Reid السكرتير الإسكتلندي لحزب العمال في مايو من العام ٢٠٠٠: «إن الدولة لا تستطيع أن تحل جميع مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجب عليها أن تحاول ذلك».

وإذا أخذنا في الاعتبار الإجماع الحالي من كلا اليمين واليسار على أن الجواب على الفقر ليس في معونات الرعاية الاجتماعية ولا حسنات الحكومة - لأن الحكومات ليست مستعدة لتمويل البرامج الاجتماعية بإحداث عجز مالي - فكثير من الشركات قد صارت ترى - وبشكل متزايد - أن قيامها بدور الحارس الاجتماعي ممارسة عملية طيبة. ويرى السير جون براون رئيس شركة النفط البريطانية «أن الحقيقة البسيطة هي أن التجارة والأعمال بحاجة إلى مجتمعات قابلة للاستمرار لحماية قابليتها للحياة» [٨].

لقد بدأت الشركات تدرك أن القضايا البيئية والاجتماعية لا يمكن الاكتفاء بوضعها في خاتمة استراتيجيتها الشاملة على اعتبار أنها ملحق لا أهمية له، فهي تتصل اتصالا مباشرا بأداء الشركة، وتستطيع مصالح الشركة أن تتجاهل - على المدى القصير - مصالح المجتمع الأوسع ولكن المجتمع إذا انهار دفعة واحدة فإن على الشركات أيضا أن تتحمل التكلفة وقد كانت ملاحظات جال ويلش رئيس شركة General Electric ومديرها التنفيذي كما يلي:

> «لقد كنت أومن دائما أن أعظم إسهام تقدمه المشاريع الصناعية والتجارية للمجتمع هو في نجاحها، فهذا مصدر رئيسي للوظائف وللضرائب والصرف في المجتمع. وما زلت أومن بهذا، ولكنني لا أعتقد أن هذا كاف. ولا أومن بأن حتى ذلك الإحسان المالي السخي الذي يتصدر الازدهار كاف.. فهذه الأيام لن تسمح للشركات أن تظل واقفة بعيدا ومزدهرة في الوقت الذي تتحدر فيه المجتمعات المحيطة بها وتتلاشى».

في محاولة للتصدي لقضايا الانحلال المديني الذي أشار إليه جاك ولش اشترط مؤسسا شركة Ben & Jerry's في بيع مشروعهما (الآيس كريم) إلى Unilever في أبريل من العام ٢٠٠٠ أن ينشئ يتيلفر صندوقا بخمسة ملايين

دولار لمساعدة مشروعات تمتلكها الأقليات وآخرون في المناطق المجاورة الفقيرة. أما شركة الإسعاف الصحيح Rite Aid، وهي سلسلة من المستودعات الأمريكية للأدوية، فقد خصصت ٥٨٠ مستودعا من مستودعاتها الأربعة آلاف المنتشرة في أمريكا لمناطق في أواسط مدن بحاجة إلى إعادة انعاش، وتعاقدت مع منتجين محليين، كما وظّفت موظفين محليين وأحدثت تأثيرات غير مباشرة على الاقتصاد المحلي. وليس هناك من سبب لأن نتخيل أنها فعلت كل هذا من قبيل الشفقة وحدها، فقد أنعشت أيضا نشاطها التجاري. وقد اعترف مديرها التنفيذي مارتن غراس Martin Grass بأن اشتراك قلب المدينة يمكن أن يكون جذابا بالنسبة إلى الشركة لأن ما يتوافر عند الحاجة من دخل تلك المناطق كان يبخس قدره في الماضي. كان هناك ٧,٧ مليون عائلة في المناطق الكئيبة وسط المدن في الولايات المتحدة وتنفق أكثر من ٨٥ مليار دولار كل سنة على شراء بضائع من محلات التجزئة، على الرغم من أن كثيرا من هذه العائلات لا تصل إلى بضائع وخدمات محلية ذات جودة [٩] فإن المناطق الداخلية في المدن توفر فرصة تجارية ضخمة لم تستغل [١٠] كما توفر أيضا فرصة سياسية ضخمة لم تستغل لأن هذه السوق نفسها تتألف أيضا من مناطق تضم أكبر قوة تصويت كامنة [١١].

أمة الشركات

إن تراجع الحكومة قد وفر فرصة لمشاريع التجارة والصناعة. وفي الوقت الذي أصبحت فيه السياسة منتوجا موسوما بالغموض تستطيع الشركات أن تكسب السمعة الطيبة والمردود التجاري الحقيقي بنهوضها بمسؤوليات اجتماعية وبيئية.

وقد أصبحت المدارس ميدانا بارزا لمسوقي الشركات الذين يريدون أن يرفعوا القيمة المحتملة للإسهامات الاجتماعية. وبينما يزداد الضغط على الحكومات لإيجاد موارد كافية للتربية، في وقت تعاني فيه انخفاض الضرائب وإعادة ترتيب الأولويات، تمسك الشركات بفرص تجارية وصناعية جديدة. ما عليك إلا أن تدخل الآن حجرة دراسة حتى تجد أن كمية المنتوجات التي «وهبتها» الشركات مذهلة. وفي عدد لا حصر له من حجر الدراسة في بريطانيا نجد حاسوب Tesco إلى جانب حاسوب آخر جرى شراؤه بقسائم من علب رقائق البطاطا من شركة Golden Wonder [١٢] وقد وزعت شركة United Biscuits على ٨٠٠

فرقة رياضية بريطانية ومدرسة ابتدائية صناديق أدوات تخص الأطفال على أن يتمكنوا من إجادة القراءة والحساب وذلك بمناقشة «كعكهم (بسكوتهم) المفضل ماركة النورس، ونسخ شعار خذ طائر النورس. ودعمت شركة ماكدونالد في أمريكا برامج لتعليم القراءة بإرفاق كتيبات مع مكافآت للقراءة الجهورية مع ١٣ مليون حقيبة «الوجبة المرحة». أما شركة نايك فهي أكبر متبرع للمتنزهات ولوسائل الترويج ولمشروعات أخرى متصلة بالشباب. ولقد قال راهب يسوعي «أعطني طفلا دون سن السابعة...» وقد أخذت الشركات هذا المبدأ حرفيا فأعدت حقائب خفيفة ملأتها بمتنوعات من شركات مختلفة ووزعتها على أطفال في سن الروضة (الحضانة).

وما شركات Proctor & Gamble و Toyota , Mark & Spencer إلا أمثلة قليلة من شركات كثيرة تقدم المشورة والتمويل والدعم الإداري لمساعدة الأطفال لينمّوا المهارات الأساسية وللتربية. وتسيّر شركة Levis مشروعات موجهة إلى الصغار الذين يهربون من المدارس وتسعى لتوفير مسالك لهم للعودة إلى النظام المدرسي. وتسّير شركة المحاسبة KPMG نظام توجيه المدرس الأول في المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا. أما مبادرة شركة النفط البريطانية المسماة «العلوم عبر العالم» فإنها تعمل في سبعة وثلاثين بلدا في ست قارات، ووصل عدد طلابها إلى ٦٥ ألفا. وقد أعلن بل غيتس عن نيته وضع حاسوب على منضدة كل طفل بريطاني. وفي العام ١٩٩٣ أنفقت شركة هوندا ١٧ مليون دولار لإقامة مدرسة متميزة في كلورادو للطلاب الذين لا يناسبهم نظام المدارس الحكومية. ووفرت الشركة سكنا لثمانين طالبا من الصفوف الثانوية العليا من مختلف أرجاء الولايات المتحدة في رقعة مساحتها ٦٤٠ فدانا تقع على السفوح الشرقية لجبال روكي.

وفي هذا المكان تجمع الطلاب المشاكسون والأطفال الذين تحاشوا المسار العادي للمجتمع، والذين أداموا الهروب من المدرسة، وكثيرون ممن لهم مشاكل متصلة بالمشروبات أو المخدرات، والمراهقون الذين يعلقون حلقات في أنوفهم، والمنتمون إلى قبيلة Mohawk الهندية التي تعيش في ولاية نيويورك، وتصفف الإناث منهم شعورهن بطريقة خاصة، كل هؤلاء يستفيدون من تفويض شركة الهوندا الإداري لإحداث تأثير اجتماعي بطرق لن ينظر إليها على أنها مفرطة في خدمة الذات، بطرق تتجاوز ما يمكن أن يتوقعه المرء من شركة» [١٣]. إن المدرسة أشبه بحرم مدرسي مثل المنتجع لا يشمل ست وحدات سكنية فحسب وإنما فيه

أيضا ملاعب كاملة وثلاثة مبان للحجرات الدراسية، وجيمنازيوم كامل مع حجرة أثقال، وفناء لكرة السلة وحوض سباحة وجدار للتسلق، وسكن متعدد الأغراض يشاهد الطلاب فيه التلفاز ويأكلون ويجتمعون كل صباح حيث يعترفون بالأخطاء المسلكية التي اقترفوها، ويتصافون ويعترفون عندما تتجاوز الأشياء نطاق راحتهم، ومبدأ المدرسة هو الحب الصلب، وسرعان ما يتطور لدى الطلاب شعور قوي بما هو حق وما هو باطل وجميع هؤلاء باستثناء فئة قليلة يعملون أو التحقوا بالجيش.

وقد خططت شركة الهوندا أن تدعم المدرسة بمعدل ٣,٥ مليون دولار سنويا مما يكفل للطلبة تعليما مجانيا على مدار السنة. ويكلف هذا نحو ٢٥ ألف دولار للطالب الواحد كل سنة، وهذا الرقم هو عدة أضعاف تكلفة الطالب في المدارس الحكومية. ويزود الأطفال بجميع احتياجاتهم الأساسية من كتب إلى ملابس الرياضة، بالاضافة إلى بعض الأشياء غير الأساسية مثل توفير وقت للمكالمات الهاتفية بعيدة المدى. وقد أصبحت هذه المدرسة نموذجا للمدارس البديلة الأخرى في أماكن أخرى. ويفد إلى هذا الحرم المدرسي في كل عام نحو ألفين من المدرسين والنظار والأكاديميين يدخلون الحجرات الدراسية ويلتقون بالطلبة ويقيمون في سكن أقيم خصيصا لإقامتهم [١٤].

وتعمل شركات أخرى على تلبية حاجات اجتماعية أخرى، وتهدف الشركات من وراء استثمارها في مجالات لا تتصل بالمشروعات التجارية، وبالتصدي للجوانب السلبية من الرأسمالية والعولمة، إلى أن تميز نفسها بأنها تسعى إلى أكثر من تحقيق ربح جديد. فهي عندما تستثمر في المجتمع تستطيع أن تحسن صورتها، وتقلل من عدد الموظفين الذين يهجرونها، وتزيد من فرصها في كسب «أصوات» الجمهور.

إن مشروع المقاولة Anita Roddick الكامل يتركز على فضائل السلوك الأخلاقي والارتباط الاجتماعي، فقد أصبحت مستحضراتها التجميلية التي تحمل ماركة The Body Shop مرادفة للنشاط الاجتماعي ولدعم حقوق الإنسان ولحماية البيئة والحيوانات، وذلك من خلال بيع منظفات الحمام ومواد التجميل.

وقد نشرت شركة الاتصالات البريطانية BT بحثا في العام ١٩٩٨ بعنوان «قيم متغيرة». وكانت القيم التي تشير إليها ليست قيم صاحب الأسهم أو قيم الماركات وإنما القيم التي تخصّ الفقر العالمي والهوة المتزايدة الاتساع بين الأغنياء والفقراء» [١٥].

وتتناول شركة Proctor & Gamble التربية ومنع الجريمة والنهضة الاقتصادية، وتستخدم مهاراتها في التسويق والاتصالات وإدارة المشروعات وإرشاد العاملين وذلك لكي تسهم في المجتمعات التي تعمل وسطها. فعلى سبيل المثال في أجزاء من مدينة Newcastle الإنجليزية يعيش ثلاثة أرباع الأطفال وسط أسر لا دخل لها. وقد طورت Proctor & Gamble برنامجا إرشاديا ومهارات عملية للمدارس المحلية واستخدمت خبرتها التسويقية في محاولات لمكافحة إساءة استخدام المخدرات في تلك المنطقة.

أما شركة منتوجات لتجميل الأمريكية ـ شركة آفون Avon فقد تناولت قضايا الصحة ونظمت حملة للتوعية بسرطان الثدي، وجمعت أموالا لبرامج هذا السرطان، وذلك من خلال بيع منتوجات آفون ذات الشريط القرمزي وأجرت اتصالات من أجل المزيد من الأبحاث التي تمولها الحكومة.

أما شركة British Gas فقد حددت لنفسها هدفا هو حاجات المسنين عندما أعلنت في العام ١٩٩٩ شراكة مع الحملة الخيرية المسماة «ساعدوا المسنين» لتقليل عدد كبار السن الذين يموتون في فصل الشتاء بسبب انخفاض حرارة أجسامهم نتيجة لافتقارهم إلى الوقود. وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة العمال محل انتقاد المتقاعدين لتقصيرها في تلبية احتياجاتهم كان واحد من بين كل ثلاثة متقاعدين عزاب ينفقون ١٠ في المائة من راتبهم التقاعدي الأسبوعي على التدفئة ـ وكان يموت بسبب أمراض تتصل بالبرد في كل عام ٤٤ ألفا من المسنين وهم يواجهون «معضلة: هل يدفئون بيوتهم أم يأكلون وجبة، وذلك طوال الشتاء؟» وإن مثل هذه الوفيات بالإمكان الحيلولة دون وقوعها. ومرة أخرى كانت الشركات تأخذ زمام المبادرة [١٦].

ما الذي يدفع الشركات إلى هذا؟ لماذا تقوم شركة هوندا ـ شركة السيارات اليابانية بتمويل مدرسة في كولورادو؟ ولماذ تتصدى شركة Proctor & Gamble لإساءة استخدام المخدرات في منطقة نيوكاسل؟ ولماذا تتبنى شركة الغاز البريطانية قضية المسنين؟

إن الدافع سببه أن الموظفين (بفتح الظاء) والمديرين لا يتركون قيمهم كأفراد في منازلهم عندما يصلون إلى أماكن عملهم، هذا من ناحية. أما أن الإيمان بنزاهة الأحزاب السياسية قد انخفض إلى مستوى لم تعهده من قبل، فإن أرباب العمل يستطيعون أن ينمّوا ولاء العاملين بتبني قيمهم (قيم

العاملين). ثم إن هؤلاء العاملين المطلوبين والمهرة الذين اكتسبوا مهارات عالية تخصصية قد أصبحوا وبشكل متزايد انتقائيين لمن يختارون العمل معهم. وفي الوقت الذي صار اختيار الأحزاب السياسية في واقع الأمر محدودا جدا فإن هذه الصفوة تستطيع أن تختار المؤسسات التي تجد أن قِيَمها مقبولة لديها.

ويلاقي الآن مديرو عدد من شركات النفط المتعددة الجنسيات خلال مقابلات التوظيف التي يجرونها عددا من خريجي الجامعات الواعدين جدا من المهندسين الذين يسألون عن سياسة الشركة حول البيئة وعن حقوق الإنسان، وهذه أسئلة قلما طرحت في الماضي. وقد أظهر كثير من الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة [١٧] «أن الموظفين يفضلون العمل مع شركة سمعتها طيبة كمؤسسة مواطنة» وأن المزاعم حول عدم مسؤولية المؤسسة ذات آثار خطيرة على الروح المعنوية [١٨].

وعلى سبيل المثال ذكر مديرا شركة النفط البريطانية وشركة شل أنهما تلقيا فيضا من الرسائل الإلكترونية التي يبدي فيها أصحابها من موظفي الشركتين قلقهم من التغطية المعادية الصحافية [١٩] والتلفازية لعمل الشركتين في كولومبيا ونيجيريا. وإن المؤشر الوحيد الأكثر موثوقية حول تميز الشركة الكلي - كما سجلت ذلك مجلة Fortune - هو قدرتها على اجتذاب الموظفين الموهوبين والاحتفاظ بهم. وفي هذه الحقبة الجديدة التي تقوم فيها المشروعات التجارية والصناعية على المعرفة، حيث رأس المال البشري هو العنصر المسيطر في الإنتاج، فإن من الضروري أن تكون الشركات قادرة على حشد الموظفين الموهوبين وعلى الاحتفاظ بهم، وقليل من هؤلاء يرغبون في العمل مع شركات توصم بأنها منبوذة.

وقد أيقنت الشركات أيضا بأنها عندما تقوم بدور أكبر في رعاية المجتمعات التي تنشط فيها فإنها تستطيع أن تحسن حسابها الختامي. إن ٨٦ في المائة من المستهلكين البريطانيين يقولون إن لديهم صورة أكثر إيجابية للشركة التي يرون أنها «تفعل شيئا لجعل العالم مكانا أفضل» [٢٠]. وقد قال ثلث المستهلكين الأمريكيين إن الهدف الأولي للمشروع التجاري يجب أن يكون بناء مجتمع أفضل [٢١] - وإن هؤلاء المستهلكين مستعدون لأن يدعموا من يفعل ذلك، وينتهزون الفرصة لتقديم إسهام إيجابي من خلال قراراتهم الشرائية.

وقد قدرت شركة الكوكاكولا نسبة ما حققته في العام ١٩٩٧ من زيادة في مبيعات منتوجاتها في مخازن Wal-Mart بـ ٤٩٠ في المائة خلال حملة دامت ستة أسابيع بالتحالف مع جماعة «أمهات ضد القيادة تحت تأثير المسكرات»، وقد قدمت الشركة للحملة نسبة من مبيعاتها. أما شركة Diageo المحدودة التي تضم ماركاتها جوني ووكر وسميرنوف فقد ذكرت أنه بين العام ١٩٩٤ والعام ١٩٩٨ نظمت ٢٢ مشروع تسويق مرتبطا بمشروع خيري، وقد ساعدها هذا على جمع ستمائة ألف دولار للمشاريع الخيرية. وفي الوقت نفسه زادت مبيعات الماركات بنسبة ٣٧ في المائة. أما شركة Wendy's الدولية في Denever فقد زادت مبيعاتها من شرائح البطاطا المقلية الكبيرة بأكثر من الثلث في العام ١٩٩٨ عندما تبرعت بنسبة من المبيعات (لمركز الرحمة الطبي) في مدينة دينيفر. وعلى العكس من دفع الضرائب حيث لا يدري الناس أين تذهب النقود التي دفعوها، فإن المشتريات المرتبطة بمشروعات خيرية تمكنهم من معرفة الجهة التي تصرف فيها أموالهم. وسيغير المستهلكون الماركات وحوانيت التجزئة التي يترددون عليها، ويكونون أكثر قبولا لارتفاع الأسعار، ويتكون لديهم فهم أفضل للشركة عندما ترتبط التجارة أو الماركات بمسعى خيري. ويقوي التسويق المرتبط بعمل خيري صورة المؤسسة، ويثبت الماركات، ويولد علاقات عامة، ويزيد المبيعات. ولا عجب إذا كان ربط المبيعات بالأعمال الخيرية قد تضاعف ثلاث مرات خلال السنوات العشر الماضية، وأصبح الآن ٨٥ في المائة من الشركات الأمريكية تستخدم الأعمال الخيرية للتسويق [٢٢].

شياه في ملابس الذئاب

لقد بدأت الشركات تدرك في عالم السيطرة الصامتة أن المستهلكين سيكافئونها، لا لأنها لم تقترف خطأ وحسب وإنما لأنها شوهدت وهي تفعل الخير. إن العمال والمستهلكين لم يعودوا يشترون المنتج، وإنما يشترون روح الشركة. وما تفعله الشركات أو تبيعه لا ينفصل عن ما تفعله، وقد أخذت الشركات تكتشف أنها عندما تتحمل بعض النفقات التي تخلت عنها الحكومات تستطيع أن تحسّن موقفها في المجتمع ومن ثم أرباحها، فهل يمثل هذا حلا كل من الطرفين رابح فيه؟

وتجد الدولة الصعوبة الكبرى في تنظيم هذه القضايا التي تتجاوز الحدود الدولية ولا يستطيع معالجتاها إلا رجال السياسة وحدهم من خلال قواعد ومعاهدات دولية يصعب فرضها، وهنا نرى أن الشركات تتمتع بمزية كامنة تجعلها قادرة على معالجة المشكلات العالمية. إن الشركات التي تعمل على نطاق عالمي يمكنها أن تتحمل مسؤوليات، وتتخذ قرارات، وتثير اهتماما بطرق يصعب القيام بها كثيرا على الحكومات، وبسرعة يجد بيروقرطيو الحكومة أنفسهم عاجزين عن مجاراتها. بل إن الشركات يمكن أن تتولى زمام المبادرة. وكما قيل على شبكة شركة النفط البريطانية: «ليس كافيا... الاعتماد على قيادة السياسيين. فإن على المشروعات التجارية والصناعية أن تقوم بدور مسؤول ونشط، وأن تظهر قيادة في إيجاد الحلول وفي وضعها موضع التنفيذ».

وهكذا ففي الوقت الذي ما زالت فيه حكومة الولايات المتحدة لم تصدق بعد على ميثاق كيوتو حول التغير المناخي الذي جرت الموافقة عليه من حيث المبدأ في العام ١٩٩٧، فإن عددا من شركات النفط والشركات الكيماوية قد وضعت فعلا أهداف هذا الميثاق موضع التنفيذ. إن السير جون براون - المدير التنفيذي لشركة النفط البريطانية ورجل النفط الأول الذي صرح بأن التسخين العالمي قد يكون قضية حقيقية، قد قاد المسيرة في تعهده بأن تخفض شركة النفط البريطانية ما تنفثه من غاز ثاني أكسيد الكربون في المستنبتات داخل البيوت الزجاجية بمعدل ١٠ في المائة من مستويات العام ١٩٩٠ وذلك مع حلول العام ٢٠١٠، وهذا التعهد أكبر بشكل واضح من تعهد الولايات المتحدة وهو ٧ في المائة، وحتى من تعهد أجرا، وهو تعهد الاتحاد الأوروبي بخفضه إلى ٨ في المائة، وكذلك بتطبيق السير براون نظاما تجاريا للنفث الداخلي حيث تستطيع أقسام شركة النفط البريطانية أن يتبادل بعضها مع بعض ما لديه من رصيد تلوث، وهذا نظام بُحث في كيوتو، ولكنه لم يطبق حتى الآن على أي صعيد وطني. وقد خافت بعض الشركات من أن تتهم سياساتها البيئية بأنها غير سليمة فسارت في إثرها، حيث وافقت شركات شل ودوبو وألكان وبيشيني Shell, Dupont, Alcan, Pechiney وشركات أخرى على أن تحاكي أهداف شركة النفط البريطانية، أو أن تتبادل تصاريح التلوث مع توابعها أو تطور هي بنفسها أنظمة مبادلة تجارية، وقد قال براون: «إن كثيرا من الشركات تعمل مشاركة... وهذا يعني أن تأثير التفكير والتكنولوجيا والمقاربة قد بدأ ينتشر»[٢٣].

من يسيطر على من؟

وفي الوقت الذي يهمل فيه السياسيون مسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية ويدعون إلى ممارسة ضغوط أو تقييد للعولمة والمصالح الاقتصادية تتسلم الشركات - كما رأينا - وبشكل متزايد هذا التفويض في معالجة قضايا العالم العالمية مباشرة. لقد كان هناك ثمن لفرص السوق العالمية. وكلما اتسع مدى الشركة كانت مرئية أكثر وزادت منافع الظهور في الإسهام في إصلاح مساوئ العالم.

ويدرك الآن كثير من شركاتنا الرئيسية أن السلوك المسؤول والارتباط الاجتماعي قد أصبحا - وبشكل متزايد - أقل من الاختيار وأكثر ضرورة إذا كانت الشركة تريد أن تحافظ على مصالحها التجارية. لقد بدأت المشاريع التجارية والصناعية الكبرى تتجاوز في رؤيتها للمسؤولية الاجتماعية كأداة علاقات عامة فعالة، وأصبحت الشركات الآن رهائن استراتيجياتها التسويقية. وهي في حاجتها إلى التنافس بعضها مع بعض، يجب أن تكون المشروعات الخيرية التي تتبناها بشكل خاص أفضل وذات وجود حقيقي أوضح وذات أصالة أكثر. إن الحملة الرائدة التي نظمتها شركة مواد التجميل The Body Shop في الثمانينيات قد أصبحت الترويج التقليدي لدى بنوك الشوارع الرئيسية. ولم يقتصر الأمر على أن المنتجات صارت ترى أكثر بياضا من البياض وإنما يجب أن تكون كذلك أخلاقيات الشركة ومبادراتها ومبادئها.

وهكذا نرى فسائل ربيع آخر مرحلة من مراحل شركات السيطرة الصامتة، حيث اتخذت موقفا إزاء الحكومات الحالية، وتطرح بنشاط برنامجا سياسيا يعوض سقطات سياسة السياسيين. لقد بدأت الشركات تصحيح الاختلالات الاجتماعية ونشر العدل في أماكن لم تنشره الدولة فيها، وتعالج مشكلات الانحدار البيئي في الوقت الذي تقف الحكومة فيه مشلولة، وتدافع الشركات عن حقوق الإنسان في مناطق من العالم لا يبدو أن أحدا من السياسيين مستعد للدفاع عنها. وفي الوقت الذي مولت نظاما أوجد خاسرين ورابحين تصدت الشركات، لا الحكومات، بشكل متزايد لمحاولة معالجة هذا الاختلال بنجاعة.

ويدعم السياسيون، بنشاط، هذا التطور غير المتوقع. ففي فبراير من العام ٢٠٠٠ وقف بل كلينتون - الذي كان في ذلك الحين رئيس أغنى وأقوى أمة في العالم - أمام جماعة من أكثر قادة رجال الأعمال نفوذا في مدينة دافوس Davos السويسرية - وقال: «إن أهم أمنية لديّ هي أن تتمكن جماعة رجال

الأعمال العالمية من تبني رؤية مشتركة للسنوات العشر القادمة إلى السنوات العشرين حول ما تريدون أن يظهر عليه العالم، ثم تمضون في محاولة خلق هذه الصورة، إنكم تستطيعون بالعمل الجماعي أن تغيروا العالم».

وحقيقة الأمر هي أن رجال الأعمال هم في كثير من الأحيان أقدر على أن يفعلوا أكثر من الحكومات. فهم لا تقيدهم البيروقراطية، وفي استطاعتهم تجاوز المراسم واتخاذ القرارات منفردين، وتأثيرهم مباشر، إنهم قادرون على تخطي الحدود القومية وتجاهل انتقاد المنظمات الدولية. وهم يستطيعون أن يصلوا في معظم الأحيان إلى ما لا يستطيع الوزراء والدبلوماسيون الوصول إليه. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية عاجزة عندما سجن جيمس ماودي الناشط في مجال حقوق الإنسان في بورما سبع عشرة سنة لقيامه بتوزيع منشورات تنتقد الزمرة العسكرية في بلاده تمكن سلطان النفط، المتمثل في شركة النفط البريطانية التي كانت قد تلوثت بدعمها للنظام السياسي في بورما، من إطلاق سراحه، وكما قال شارلز جيمسون رئيس جهاز الشركة التنفيذي: «نحن في موقع فريد.. فنحن المؤسسة البريطانية الوحيدة التي لها مداخل على جميع المستويات» [٢٤].

إنها في الواقع ذات مفتاحين كهربائيين، فالسياسة دخلت في التجارة. والاستهلاكية دخلت في السياسة. والسياسيون بعدم تقديمهم للمستويات نفسها من الخدمة في المستشفيات وفي المدارس، والاستجابة السريعة نفسها لهمومنا، والاستعداد نفسه لمعالجة الجانب السلبي من نظام حرية العمل الذي تقوم به شركات P & G وشركة النفط البريطانية وشركة هوندا، فإنهم (أي السياسيين) يخسرون عاداتنا. والشركات التي تدرك سهولة تحويل الصوت أصبحت أكثر مسؤولية وأكثر استجابة خوفا من «هربنا» المحتمل، وليس علينا أن ننتظر أربع سنوات أو خمسا للانتخابات لتغيير المنتج الذي اخترناه.

ولكن في هذه المرحلة الأخيرة من السيطرة، من الذي يسيطر على من؟ إن رجال السياسة ينفقون شطرا من وقتهم بالتمثيل كباعة، وتقوم الشركات في بعض الأحيان بدور السياسيين. ويصوّت المستهلكون بجيوبهم في الوقت الذي يبتعد جمهور الناخبين ـ وبشكل متزايد ـ عن مركز التصويت، وتحاكي الحكومات التجارة والصناعة، وتحاكي التجارة والصناعة الحكومة، وقد تخلت الدولة عن كثير من مسؤولياتها وبدأت تأخذها الشركات وتحل محل الحكومة فيها.

ولقد اعتبرت مجتمعات القرن الثامن عشر الأوروبية السياسة شيئا أساسيا بالنسبة إلى سن الإصلاحات التقدمية وتوسيعها، ونرى اليوم أن هناك مؤسسات أخرى قادرة على القيام ببعض هذه الأدوار. ولما كانت الآمال التي تعقدها على رجال السياسة في تدن فإن توقعاتنا من الشركات قد أصبحت أكبر وأعظم.

فهل هذا يعني أن الشركات التي ستنجح في القرن الحادي والعشرين ستكون هي التي تقرر أن التجارة لا يمكن أن تظل مجرد تجارة؟ وهل من الممكن أن الشركات التي أعتدنا أن نتوقع منها إغفالا للمصالح البشرية أثناء ركضها وراء الربح قد ظهر أنها في الحقيقة حليفات يمكن الاعتماد عليها؟ وهل محاولاتها تصحيح الظلم بناءة؟ وهل أدويتها أكثر فاعلية من أدوية الحكومة؟ وهل استعدادها للتأثير على إرادتنا أكبر من إرادة ممثلينا المنتخبين؟

وهل يستطيع هذا المزج بين سياسة المستهلك وسلطة المؤسسة أن يوفر حلولا للمشكلات التي أوجدتها وشجعتها رأسمالية طليقة، أو حتى أن تكون بديلا مرضيا للسياسة التقليدية.؟ أم أنها سراب؟. وإذا كانت وحشا هل ستلتهمنا؟



10

من الذي سيحرس الحرس؟

الصوي العدسي الأخضر (سويلانت غرين)(*)

إنه العام ٢٠٢٢، الذي تغير فيه وجه الأرض، لقد رفع تأثير بيوت الاستنبات الزجاجية معدل الحرارة كثيرا، والهواء الملوث بالدخان والضباب أوشك أن يكون غير محتمل، وغدت نيويورك مكانا مزدحما جدا لا يطاق، وعليها الآن أن تطعم أربعين مليونا من البشر.

وغدا الأغنياء أكثر غنى، والفقراء أشد فقرا من ذي قبل، ينامون في أي مكان يتسع لهم، يتقاتلون على فتات العيش. وأصبح كثير من أبسط مباهج الحياة بالنسبة إلى الفقراء شيئا من الماضي. أما الأغنياء فإنهم يعيشون في شقق فخمة مستقلة ضمن مجتمعات مسوَّر عليها، وفي متناول أيديهم الكماليات مثل الورق وأقلام الرصاص وقطع الصابون والماء الجاري. والوقت الوحيد

«المسألة ليست مسألة أخلاق، إنما هي مسألة تجارة، وأحيانا تتطابق مجموعتا الاعتبارات، لكن هذا لا يحدث دائما»

المؤلفة

(*) Soylent green: عنوان لأحد أفلام الخيال العلمي أنتج في العام ١٩٧٣، وكان له أثر كبير في الوعي العام في شأن قضايا البيئة وأزمة الغذاء. وكلمة **Soylent** هي اسم الغذاء الذي أنتجه العلماء في الفيلم لحل مشكلة الغذاء وهي مركبة من كلمتي Soybeawns أي فول الصويا و**Lintels** أي العدس [المحرر].

الذي يرى الناس فيه السماء الزرقاء والغابات الخضراء هو حين يجلسون لمشاهدة الفيديو في المراكز التي تديرها الحكومة للموت الرحيم خلال العشرين دقيقة الأخيرة من حياتهم.

وتكاد تكون الأغذية الطبيعية والفواكه والخضراوات واللحوم مفقودة. وثمن عُلبة مربى الفراولة ١٥٠ دولارا. والطعام الوحيد الذي تستطيع الجماهير الجائعة الوصول إليه هو طعام صنعته شركة Soylent ـ وهي شركة تصنيع طعام عملاقة ـ وهو بسكويت غذائي مركّز يأتي في لون أصفر أو أحمر، وإذا كان أكثر فائدة جاء باللون الأخضر، وطبقا لإعلانات التلفاز التجارية فهو مصنوع من أدق ما ينمو تحت البحر» وحتى هذا الطعام يأتي بكميات قليلة، إذ عندما يجري توزيعه لا بد من وجود شرطة مكافحة الشغب لكي تحاول حصر أعمال العنف التي تنشأ عند التوزيع. ففي فيلم كلاسيكي من أفلام الخيال العلمي الذي أنتج في العام ١٩٧٣ قام الممثل Charlton Heston بدور الشرطي السري Thorn، وهو رجل لم يعرف شيئا سوى عالم مزدحم بالسكان وكل ما فيه سيئ: إنه عالم السخونة الكونية.

وكان على هذا الشرطي أن يحقق في مقتل موظف مسؤول في شركة Soylent، وقد اكتشف في أثناء تحرياته جريمة أكبر بكثير من الجريمة الأولى، فقد جرى الكشف عن أن المدير التنفيذي قد قتل لأنه كان يعرف شيئا رهيبا، كان يعرف سر خلطة الصوي العدسي الأخضر، ومن أجل تلبية متطلبات منتوجهم أخذت عناصر القوة سرا لصنع هذا البسكويت لا من حبوب الصويا والصلالات Plankton (*). كما أعلن عنها، إنما هي من موتى ماتوا من عهد قريب.

يقول ثورن في نهاية الفيلم: «إن عليكم أن تحذّروا كل واحد وأن تخبروا الجميع أن الصوي العدسي الأخضر مصنوع من الناس، عليكم أن تخبروهم! إن الصوي العدسي هو الناس».

ومع اقتراب العام ٢٠٢٢، فإن هذه هي القضايا التي نواجهها بشكل أساسي. فهل العالم الذي نتّجه نحوه، هذا العالم الذي يبرز «عالم المقاولين الخيرين»، عالم «مؤسسة الرعاة»، والشركات التي تنظم الحملات، هو العالم الذي ستحافظ فيه الشركات حقا على المصالح العامة؟ أم هل نحن نسير نحو عالم الرؤيا ـ عالم الصوي العدسي الأخضر؟ عالم تتغذى فيه مصالح المؤسسات حرفيا أو مجازيا ـ من جثثنا؟ وهل سيطرة المؤسسة هي في النهاية خير أم وبال؟

(*) أشكال صغيرة من الأحياء النباتية والحيوانية تعيش في الماء لا سيما مياه البحر ويعيش عليها السمك [المترجم].

غوث الشركات

في العالم الثالث وفي الأماكن التي انهارت فيها الدولة أو ضعفت كثيرا، فإن إسهامات المؤسسة في الرعاية ـ قيامها بأدوار شبه دولة، وقدرتها على أن تضمن مراعاة الحقوق في أماكن الإدارة السياسية للقيام بهذا غير موجودة، وقدرتها على التوسط بين الأحزاب المتناحرة ـ تستطيع أن توفر حبل نجاة للناس الذين أهملتهم حكوماتهم.

وهل الشيء المثالي هو أن تقوم الشركات بهذا الدور بدلا من الحكومات؟ بالطبع لا، إن الشركات وإداراتها ليست منتخبة، وهذه الوظائف غريبة عن لب عملها ـ وكثيرا ما يغرق مديرو الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في العالم الثالث في المشكلات الاجتماعية التي تجابههم، ومن المفهوم أن يجدوا صعوبة في تحديد أولويات القضايا، فليست لديهم خبرة في توزيع المساعدات، ولديهم خبرة محدودة في القيام بوظائف الحكومة على الرغم من أنها غالبا ما تعمل ملاصقة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات التأسيسية، وتستأجر أشخاصا لديهم المعرفة. ويمكن أن تتبعثر إسهاماتها. لقد قدمت شركة IBM عددا من أجهزة الحاسوب لمدارس جنوب أفريقيا، لكن تلك المدارس كانت معرضة جدا للسرقات. وأجهزة الحاسوب مفيدة في المدارس إذا توافر لها المعلمون المناسبون، ومن الطبيعي ألا يتوافر هؤلاء للشركة. ولذا كان تأثير الإسهام ضعيفا، إذ إن عددا لا بأس به من الأطفال لم يغدوا قادرين على استخدام الحاسوب، وهكذا ذهبت الأموال التي صرفت على الرعاية كما هي الحال غالبا في المجال الحكومي.

وهناك مجازفة حقيقية وهي أنه ما دامت الشركات تنتقل، فإذا انتقلت (ولقد رأينا كيف أن الشركات الحديثة تغير مقرات أنشطتها)، فإن التزاماتها نحو المجتمعات المحلية تتغير هي أيضا، وهناك خطر حقيقي في أن وجود هذه الشركات وقيامها بأدوار الحكومة التقليدية يجعلان هذه الحكومات لا تجد الحافز لخلق المؤسسات المناسبة. فإذا انسحبت هذه الشركات ومتى انسحبت فلن يكون هناك بديل لها، ولن يكون هناك مصدر للمساعدة يُلجأ إليه في هذا الموقف الصعب. والخطر الحقيقي يتمثل في أن الشركات تستطيع أن تستخدم هذا التواكل في تحصيل سيل من السندات. وشيء مقابل شيء، وأن تطالب دائما بشروط أفضل وامتيازات من الحكومات المضيفة، وهناك خطر حقيقي يتمثل في أن مثل هذه السياسات «المسؤولة اجتماعيا» يمكن أن تكون شكلا من أشكال

المعلومات المضللة التي تنشرها مؤسسة ما لتقديم صورة عامة مسؤولة بيئيا، حيث الاختفاء وراء شاشة زائفة في مسؤوليتها. وتستطيع الشركات أن تسيء استخدام سلطتها الكبيرة وتحدث ضررا في المجتمع أو البيئة التي تعمل فيها.

وكل هذا القلق وارد ويجب عدم استبعاده، إن تاريخ الشركات المتعددة الجنسيات وراء البحار كثيرا ما كان مخزيا. كانت في معظم الأحيان جشعة أكثر من سعيها إلى السلام أو العدل، تلتزم دائما الصمت عندما تواجه أنظمة تخرق الحقوق المدنية والسياسية، وهناك دليل على أن الممارسات الحالية قد لا تكون دائما مختلفة عن تلك. ومنذ عهد قريب - في شهر يوليو من العام ٢٠٠١ - رُفعت دعوى قضائية ضد شركة الكوكاكولا في المحاكم الأمريكية حول «إرهاب منظم وخطف وحجز وقتل» لعمال يعملون في مصانع للتعبئة في كولومبيا. وعلى أي حال، فإن مقدار الأموال التي أبدت الحكومات الغربية استعدادا لتقديمها لمساعدة من هم وراء البحار لم تبدأ في ملامسة حاجات الأقطار النامية، ويبدو أن كثيرا من الحكومات التي تسلمت المساعدات غير راغبة في وضع حاجة شعوبها أولا، إما بتوزيع أرباح التجارة بينهم وإما بفرض تنظيمات. وفي كثير من الأماكن التي تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسيات تفتقر الدولة إلى الشرعية وهي غير ديموقراطية، ونحن لا نستطيع أن ننفي الحقيقة وهي أن المشروع التجاري هو الآن ومن عدة نواح في وضع أفضل من أي مؤسسة أخرى للعمل كعامل رئيسي للعدالة في كثير من العالم النامي [١].

ومرة أخرى وفي الغرب أيضا يبدو أن مشروعات التجارة والصناعة هي الطاقة الكامنة إن لم تكن المنقذة على الأقل بالنسبة إلى بعض الذين خذلتهم الرأسمالية غير المقيدة، هذه المشروعات التي دفعت إلى الأمام بفضل التشجيع الحكومي. وما زالت هذه التطورات في مراحلها الأولى. ولكن لما كانت الحكومات العاملة في الأسواق العالمية تجد صعوبة مطردة في زيادة الميزانيات لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية إلى مستويات مناسبة لا سيما في محيط سكان متغيرين، وأن الهبوط الاقتصادي الحتمي في دورة المشروعات التجارية والصناعية يجعل الوفورات الحكومية الحالية تتحول إلى عجز، فإننا سنرى في جميع الاحتمالات مزيدا من وظائف الرعاية تقدمها الشركات باعتبارها لا مثيل لها بالنسبة إلى المشروعات التجارية، وكخصائص إضافية في معدلات الإنتاج الحالية.

ويعتبر هذا من بعض الوجوه تطورا جذابا، إذ إن قيام القطاع الخاص بالخدمات العامة لم يقتصر على ما أثبته في كثير من الحالات أنه أفضل من الأداء الحكومي خصوصا إذا أخذنا في الحساب البيروقراطية التي لا نهاية لها، والتي لا تنفصل عن السياسات التقليدية. وخسارة الحكومة في احتكارها للسياسة قد يكون في النهاية في مصلحتنا إذا جرى التحكم في هذه التطورات على نحو صحيح.

من سيحرس الحراس؟

ولكن هذا هو بيت القصيد ـ «التحكم على نحو صحيح»، إذ كلما ازداد اعتمادنا على الشركات في قطاعات حاسمة بالنسبة إلى مصالحنا الأساسية في الرعاية، كان الأمر شديد الحساسية إذا انحرفت الأمور، ويمكن اعتبارها هي المسؤولة عن ذلك. ولكن لو أن الشركات أخذت على عاتقها دور الحكومات «فمن الذي سيحرس الحراس» كما سأل الشاعر اللاتيني جوفينال لأول مرة عام ١٠٠ بعد الميلاد. كيف سنضمن أن الصوي العدسي الأخضر غير مصنوع من الناس؟ ولقد رأينا كيف أن قدرة الحكومات على كبح سلطان المؤسسات مهددة من المنظمات المتعددة القوميات مثل منظمة التجارة العالمية. هل ستكون الحكومات قادرة على أن تكون فعالة في تنظيمها إذا أصبحت أكثر اعتمادا على الشركات في تقديم حلول الرعاية؟ ألن تكون الشركات قادرة على استخدام نشاطات إيجابية في إطار ما لحماية نفسها من المحاسبة عن الأذى الذي يمكن أن تكون قد أحدثته في مكان آخر؟

في المدينة الهنغارية بيتش Pecs يقوم مصنع كبير للتبغ هو التبغ البريطاني الأمريكي BAT، وقد تبنى عيادة طبية ومسكنا للمشردين سمي الآن دار BAT ومسرحا (مسرح BAT). وبينما توجد قيود لا على الإعلان عن التبغ فحسب إنما يحتمل أيضا على تبني شركات التبغ التجاري (لنتذكر رغبة هنغاريا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)، وذلك في بلد الدولة فيه غير قادرة على توفير إمدادات الرعاية الكافية. وفي الوقت نفسه تستطيع شركة تبغ أن تسوق أصنافها لا بالارتباط بالأعمال الخيرية فقط، إنما تستطيع أن تستخدم هذا في تشكيل علاقاتها السياسية أيضا. وقد دخل مديرو شركة BAT في عدد من اللجان الحكومية المحلية وهم، كما قال رئيس بلدية المدينة، يدعون إلى جميع الاجتماعات رفيعة المستوى [٢].

وإن الهبة التي قدمها تيد تيرنر للأمم المتحدة - التي أشرنا إليها في الفصل الثامن - أثارت قلقا مماثلا، إذ على الرغم من أن نواياه خيرة من غير شك، فإن هبته قد مثلت سابقة خطيرة. وهل في دفعات الولايات المتحدة المالية المتأخرة للأمم المتحدة وقدرها ١,٦ بليون دولار ما يوحي بأن الأمم المتحدة قد تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى رجال الأعمال الأثرياء أو إلى الشركات لكي تمول نفسها، فتصبح بذلك «ناديا للأغنياء [؟]... وهي تخشى أنه إذا سلمنا بهذا فقد لا يكون برنامج كل غني محسن سليما مثل مشروعات تيرنر» [٣].

وقد أثير هذا القلق لأول مرة في العام ١٩٥٨ عندما قدمت المملكة المتحدة اقتراحا - رفض في الحال - بالسماح للأمم المتحدة بجمع الأموال من المشروعات التجارية الخيرية، وقد قالت المؤرخة ريتشل ثاورت Rachel Thourt - العضو في جماعة الأمم المتحدة للبحوث - «تأتي مع الأموال قيود تلازمها». وسألت الأمم الأصغر سؤالا جيدا: إذا أخذت الأمم المتحدة مالا من شركات النفط سنة إثر سنة فستعتاد الاعتماد عليها. وحتى لو قالت شركة Standard Oil ليست هناك شروط، أفليست لدينا رغبة في أن نبقيهم سعداء؟ وعندئذ ألن يكون من الأصعب حل الأمور في الشرق الأوسط» [٤].

ولا يمكن الاعتماد على السوق - كما رأينا في الفصول السابقة - لضمان أن تعمل الشركات دائما في مصلحتنا، ولذا فإن علينا أن نستمر في الاعتماد على قدرة الحكومات على القيام بدور المنظم كملجأ أخير. ومن الواضح أن التنظيم الدقيق كثيرا ما يلزم لمجابهة سلطة الاحتكار وحماية حقوق الأفراد، وحماية المجتمع من إساءة استخدام سلطة المؤسسة بعمومية أكثر. أما إذا أصبحت الحكومة والشركات شركاء، فمن الذي سيتولى التحكيم إذا ساءت الأمور؟ لقد سنّت الحكومة الأمريكية في أوائل القرن العشرين قوانين قوية وصارمة ضد الاحتكار، وذلك لحماية مصالح المجتمع عندما تضخمت الأعمال التجارية والصناعية وقويت: إذ إن ازدياد اعتماد الحكومة على قطاع الصناعة والتجارة، وعدم وضوح الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص يجبرنا على أن نسأل من الذي سيتورط الآن؟

وتثير آخر مرحلة من مراحل السيطرة أسئلة أخرى، فعلى سبيل المثال، هل نريد رجال أعمال وشركات غير منتخبين ليفرضوا آراءهم ووجهات نظرهم على حياتنا بشكل لا يمّحي مهما بدت غاياتهم أنها في ظاهرها لطيفة؟. أنريد أن نغامر بأن يصبح عالمنا عالما واحدا نعتمد فيه على صدقات المؤسسة؟ [٥].

يتحدث السياسيون عن «حلول تعتمد على السوق» و«تزويد خاص لبضائع حكومية» و«مواطنة مؤسساتية» وكأنها الأجوبة من مواطنِ فشل الرأسمالية الحرة. ولكن الحكومة الأمريكية، وليست المؤسسات التجارية والصناعية، كانت هي التي التقطت الشظايا بعد ذلك الانكسار والكساد اللذين حدثا في العشرينيات، وأموال الحكومة وليست أموال الشركات هي التي أعادت بناء الاقتصاديات الأوروبية بعد الحرب وهي التي أوجدت دول الرفاه [٦]. وربما تستطيع الشركات أن تلعب دورا ما في تخفيف وطأة الفقر ومعالجة الصراع وعدم المساواة، ولكن الاستثمار الاجتماعي والعدل الاجتماعي لن يكونا محور نشاطها أبدا. وسيظل إسهام هذه الشركات في تلبية حاجات المجتمع الشاملة دائما في الهامش، ولن يكون إسهامها في الرعاية الاجتماعية شاملا.

وبينما يُحمِّل السياسيون مسؤولية رعاية مصالح مواطنيهم ليس لدى رجال الأعمال والشركات مثل هذا التفويض. وحتى عندما تكون لدى الأثرياء نوازع أخرى، فإن دوافع الشركات ستكون دائما تجارية بحتة وليست أخلاقية، ولذلك تظل هذه الدوافع تحت رحمة تقلبات السوق. وبالطبع فإن هذه هي الشواغل التي تعتبر أكثر ما يهم الزبائن، وهي التي تتبناها الشركات في الغرب. إنها صدقة لاتقوم على الحاجة إنما على اتجاه السوق. وفي عالم يُترك فيه الرفاه والعدالة الاجتماعية بشكل مطرد للسوق، فإن مصالح الأقلية أو القضايا غير الجذابة قد تتضرر كثيرا. إن المرضى والمشردين وذوي القدرات الشرائية المحدودة منا أو الذين يفتقرون إلى جاذبية الزبون، والذين تكون أصواتهم خافتة، كل هؤلاء معرضون للإقصاء حتى أكثر من الآن.

وعلى الرغم من عدم كفاية الخدمات التي تقدمها الحكومة، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص يقدم كثيرا من البضائع والخدمات، فإن الخدمات العامة عندما يتولاها القطاع الخاص يصبح الربح هو الدافع إلى وجودها. وإذا لم تدر الحكومة بحزم القطاع الخاص الذي يزودنا بحاجاتنا وأن تقر بأن البيع لا يشمل جميع البضائع الحكومية، فإن مآسي مثل ملايين العجزة غير المؤمَّنين من الأمريكيين واصطدامات القطارات في بادنغتون وهاتفيلد Paddington, Hatfield في المملكة المتحدة التي حدثت كنتيجة مباشرة للطريقة التي جرى بها تخصيص سكك الحديد البريطانية، والثغرات الأمنية في مطارات الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر، كل هذه قد تصبح أكثر شيوعا.

وحتى قبل ١١ سبتمبر أصدر من قاموا بتحريات مكتب المحاسبة العام، وهو كلب الحراسة الفيدرالي، تقارير شديدة النقد حول قصور أمن المطارات الذي يرجع إلى نظام فريد في أمريكيته، حيث يجعل شركات الطيران تدفع نفقات الأمن وتكون مسؤولة عنه. وقد قالت مفتشة عامة سابقة في وزارة النقل الأمريكية ماري شيافو Mary Schiavo «إنها تعتبر أسلوب حياة بالنسبة إلى شركات الطيران، أنها تغرم وتعتبر ذلك ثمن أداء العمل». وكان الترتيب يتمثل في استئجار شركات الطيران التجارية مقاولين خصوصيين لتوفير الأمن. ومن الطبيعي أن يكون المقاولون الذين استأجروهم أقل المتقدمين سعرا. وهؤلاء المقاولون يذهبون لاستئجار أقل الناس تكلفة ـ أرخص الأجور ـ وينظمون لهم دروسا بواقع ثماني ساعات صفّية وأربعين ساعة من التدريب الميداني توفيرا للنفقات. واستمرت استراتيجية توفير النفقات حتى بعد الهجمات الإرهابية، وبعد ١١ سبتمبر اكتشفت وزارة النقل والإدارة الفيدرالية للطيران أن شركة Argenbright ـ وهي أكبر متعاقد لتوريد شاشات المطارات ـ كانت مخالفة للتعليمات الفيدرالية في ١٢٤ مطارا. ومهما كانت الحجج التي تُورد في تفضيل تحويل المسؤولية الاجتماعية إلى القطاع الخاص، فإن ما يوازيها من حجج خصخصة الخدمات العامة تعطي سببا كبيرا للقلق.

عندما تنتهي الحفلة

ثم إن الشركات أصبحت قادرة على أن تنشئ صندوق عمل من أجل المسؤولية الاجتماعية خلال فترة ازدهار اقتصادي منقطع النظير. وقد أثبت زبائنها الذين يجني معظمهم ثمار الازدهار الاقتصادي أنهم مستنيرون اجتماعيا، وأنهم قادرون على أن يكونوا كذلك. وقد كافأوا الشركات لتوليها القيام بأدوار الرعاية. وأثبتوا أنهم في بعض الحالات على استعداد لأن يدفعوا أكثر في سبيل شركات تنشر العدالة العالمية [٧]. ولكن هل ستتغير أولويات الزبائن في حالة التردي الاقتصادي وتتغير نتيجة أولويات الشركات أيضا؟ وهل صندوق العمل من أجل المسؤولية الاجتماعية سيستمر خلال التردي؟ متى يصبح تخفيض النفقات أساسيا من أجل استمرار بقاء المؤسسة، ومتى يعود التركيز على الأسعار هو الأهم؟

لقد ظلت النقابات المهنية في اليابان ـ حتى عهد قريب ـ توفر للمجتمعات أنظمة ضمان اجتماعي شامل. وكان من المعتاد أن تنفق الشركات ما يصل إلى ٧٠ في المائة، بالإضافة إلى الأجور الفعلية لضمان توفير أنظمة الرعاية والرفاه،

وكانت تسمى مجتمعات المؤسسة، وكان كثير من وظائف الرفاه والرعاية التي ترتبط عادة بالدولة (الإسكان وإيجاد الوظائف والتنمية الاقتصادية المحلية والتعليم) تقدمها الشركات. ولكن الشركات اليابانية أصبحت عاجزة عن الاستمرار في هذه الممارسات في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، وبعد أن صارت تواجه متطلبات أسواق عالمية متنافسة دائما. إن نظام التوظيف مدى الحياة الذي كان يوفر بصورة ناجحة ضمانا اجتماعيا للأمة قد اختفى، واختفى معه ضمان عائلات لاتحصى. ويقول رئيس شركة توشيبا: إنهم لم يعودوا « تكية»، فالشركات تبيع مساكنها، والمكافآت خفضت. إن مجتمعات كاملة تعاني في مدن شركة نيسان وقرى شركة ميتسوبيشي ومدن شركة تويوتا، وكل هذه ظلت نحو خمسين سنة تعتمد على شبكة اجتماعية وضمان يوفره نظام النقابات المهنية Keiratsu. عندما تغلق المصانع وتسحب الشركات الدعم الذي تقدمه للمجتمعات. إن كثيرا من الإعانات مثل قسائم (كوبونات) المدارس والرعاية الصحية وغيرها خُفضت أو أوقِفت كليا. وقد ارتفعت نسبة الانتحار في اليابان بمعدل الثلث من العام ١٩٩٧ إلى العام ١٩٩٩، وهذا دليل واضح على التوتر الاجتماعي» [٨].

إن المثل الياباني يقدم تحذيرا للذين اعتبروا منا أن سيطرة المؤسسة على الرعاية الاجتماعية هو الحل الممكن للمشكلات الاجتماعية «نتيجة» لرأسمالية تنتهج عدم تدخل الدولة في الأعمال التجارية، لأنه إذا كانت هذه الخطوة نحو مسؤولية أكبر وعناية أكثر كالذي بدأنا نراه في الغرب، فإن ذلك قائم على استمرار قوة الاقتصاد العالمي وحده، وعلى أن الأعمال الخيرية هي في الأساس ضرائب ملغاة من ورقة الحساب الختامي، ومن المؤكد أنها قابلة لأن تنعكس إذا ساءت الأمور مرة ثانية، وعندما انسحبت شركة نستله في العام ١٩٩٩ من رعاية كرنفال Notting Hill اللندني في اللحظة الأخيرة مدعية أن شراب قهوتها البارد الجديد الذي كان من المنتظر أن يكون بارزا في المهرجان لم يكن قد وزع على الحوانيت، فأي أمل يمكن أن يُعقد على الحفاظ على الالتزامات حين الانحدار [٩]. إن الشركات ستكون عاجزة عن تبرير بقائها مرتبطة بالتزامات لصاحبي أسهمها ما لم يكن التأثير على سمعتها عندما تنسحب من التزاماتها الاجتماعية أعلى ثمنا من المحافظة على هذه الالتزامات. إن تقديم المؤسسة للرعاية فيه مجازفة بالاعتماد على استمرار تكاثر الأرباح.

.. والمستقبل؟

على الرغم من أن الشركات الكبرى ستصرف أعمالها بشكل مطرد في سياق رأي عام ناقد احتمالا، فإن شكا كبيرا حول المستقبل يظل قائما. فما الذي يحدث عندما تتباين اعتبارات العمل التجاري الأخلاقية وتحقيق الأرباح؟ وإذا رفضت الشركات أن تدفع التكلفة المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية مفضلة سحب استثماراتها أو نقلها إلى مكان آخر، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان السياسيون أو جماعات الضغط أو الأفراد من المستهلكين لديهم من القوة ما يكفي لمنعها.

هل هناك ثمن يمكن أخذه مقابل أفعال المؤسسات الخيرة؟ إن شركة مايكروسوفت تضع الآن الحواسيب في مدارسنا، فهل ستحدد في المستقبل ماذا يتعلم أطفالنا؟ [١٠] عندما ظهر الطالب مايك كميرون ابن التاسعة عشرة في مدرسته الثانوية Greenbriar High School في مدينة Evans في ولاية جورجيا الأمريكية في عيد الكوكاكولا الرسمي، وهو يرتدي قميصا عليه إشارة البيبسي، أوقفته سلطات المدرسة عن الدراسة، وقالت مديرتها غلوريا هميلتون: «أعلم أن تصرفي قد يبدو سيئا، وكان يمكن أن يكون مظهره مقبولا لو كان ظهوره (تعني الطالب) بين جمهور المدرسة وحده، ولكن كان من الحضور الرئيس الإقليمي وآخرون طاروا إلينا من مدينة أطلنطا، وهم متحدثون في الحفل وداعمون لنا. وتقوم شركة الكوكاكولا بأشياء كثيرة لمدرستنا كمساعدتها في التنظيم والرياضة، وكان هؤلاء الطلبة يعرفون أن لدينا ضيوفا» [١١].

إن حملة حواسيب Tesco للمدارس التي رعتها شركات سفن آب وتانغو وبيبسي، قد تدخل الحواسيب إلى المدارس ولكن ذلك يزيد من تعريض الطلبة لتناول المشروبات السكرية التي يمكن أن تتلف أسنانهم. إن آلات البيع تدرّ على بعض المدارس الثانوية آلاف الجنيهات كل سنة، وهو دخل له وزنه أمام مشكلات التمويل غير الكافي وقلة الموارد، قال جو هارفي مدير رعاية التربية الصحية، وهي مؤسسة خيرية مكرّسة لتنمية السياسة الغذائية في المدارس: «وتفكرون فجأة، وتقولون عظيم، نستطيع الآن أن نأتي بمساعد مدرس فصل بدوام جزئي، وهو ما يلزم لدائرة الحاجات الخاصة» [١٢]، ومع ذلك فإن لجنة الغذاء لم تجد بين عشرة منتجات غذائية منتجا صحيا سوى منتج واحد [١٣].

لقد ذاعت شهرة شبكة القناة الأمريكية رقم ١ القبيحة لأنها زودت ١٢ ألف مدرسة أمريكية بالمال وبالمعدات مقابل تمكين الشبكة من إذاعة الإعلانات التجارية في الصفوف المدرسية [١٤]، واتجه عدد من المدارس في ألمانيا نتيجة تدني التمويل الحكومي إلى رعاية الشركات، ومن بين الشركات المسموح لها الآن بتعليق إعلانات في المدارس الألمانية شركات الكوكاكولا ولوريل وكولومبيا ترايستار. وفي العام ٢٠٠١ كانت ترفرف فوق جسر بروكلين صورة زيتية لزجاجة مشروب Snapple وقد رسمتها جماعات من الفنانين لا تبتغي الربح، وقد رعتها ـ أظنك حزرتها ـ شركة سنابل. ولكن أتريد أن تعيش في عالم تستغل فيه الروح التجارية العجز في التمويل، وتركب على ظهور تعلم الأطفال؟ في عالم يكون فيه ذلك هو الخطوة الأولى نحو تأثير تجاري أكبر على التربية؟ عالم يرسم فيه أطفال المناطق المجاورة ذوو الدخل المتدني على الجدران رسوما تمجد الماركات التجارية؟

لقد ادعى جيرالد لافين Gerald Levin المدير التنفيذي لشركة AOL-Time Warner عند الإعلان القريب عن النية المزمعة لدمج الشركتين «حين قال الأمر لا يتعلق بمشروع تجاري كبير ولا يتعلق بالمال فحسب.. إنه يتعلق بصنع عالم أفضل للناس» [١٥]. ولكن كيف يمكن لدمج AOL أن يطور مصلحة العالم؟. وتظل الحقيقة هي أن مجتمع التجارة والأعمال لن يضع أبدا مصلحة الزبون والتجارة الأخلاقية والاستثمار الاجتماعي فوق كسب المال حين يتعارض الاثنان. إن جميع الخيارات السياسية وجميع أفعال المشروعات التجارية ستصاغ تلبية للمصالح الأولى لقيمة صاحب الأسهم وتوقعات الربح، وليس من أجل العدالة أو المساواة أو الأخلاق [١٦]. والحقيقة أنه في ظل الوضع الحالي للقانون بالنسبة إلى الضرائب على أصحاب الأسهم لا بد أن تفعل الشركات الإنجليزية أو الأمريكية هذا، ويستطيع المستثمرون في الولايات المتحدة أن يقاضوا الشركة إذا كانوا يعتقدون أنها لم توظف أموالهم التوظيف الأفضل حين صرفتها على مشروعات اجتماعية. وعندما أعطت شركة Kodak ٢٥ مليون دولار لمنظمة تدافع عن الحقوق المدنية للسود في مدينة روشستر في ولاية نيويورك رفع أصحاب الأسهم عليها قضية فاضطرت إلى سحب المنحة. إن الشركات يمكن أن تكون خيرة إذا استطاعت أن تثبت أنها يمكن أن تحقق أموالا أكثر نتيجة عملها هذا.

وهكذا قفزت شركات النفط إلى موضة البيئة، لا لأسباب أخلاقية ـ على الرغم من أن الشركات الرئيسية منها ربما آمنت بأن هذا هو الشيء الصحيح الذي يجب أن تفعله ـ وإنما لمكسب تجاري صريح. وقد اعتبرت شركة النفط البريطانية تغير الطقس «مصدر مجازفة للعمل التجاري»، وشعرت أنها بتغييرها سياسة الشركة ستكسب ميزة تنافسية واضحة، وتكسب رضا الزبائن والمنظمين والمشرعين، وبهذا تحقق مكاسب عمل مستقبلي [١٧]. وما كان لكارتيل De Beers الماسي أن يبلغ مزوديه بالتوقف عن شراء الماس الدموي، من سيراليون، كما اقترح في شهر يوليو من العام ٢٠٠٠ لو أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يحظر المتاجرة بهذه الجواهر إلى أن تقام عملية إصدار الشهادات، أو لو أنها لم تخف من مقاطعة المستهلك للماس الشبيهة بالمقاطعة التي دمرت صناعة الفراء في السبعينيات والثمانينيات.

فالمسألة ليست مسألة أخلاق، إنما هي مسألة تجارة، وأحيانا تتطابق مجموعتا الاعتبارات، ولكن هذا لا يحدث دائما. إن الشركات ليست حارسات المجتمع، إنها كيانات تجارية تعمل من أجل الربح، وهي مزدوجة أخلاقيا. لقد وردت أسماء شركات سيمنز و Knorr Deutsche Bank, Daimler Benz , Volkswagen, BMW, AEG, لدى «صندوق التعليم عن المحرقة». على أن هذه الشركات كانت تستغل من تأخذهم من معسكرات الاعتقال النازية في عمل عبودي. ويفترض في الحكومات، من جهة أخرى، أن تكون مؤسسات اجتماعية التجاوب فيها مع المواطنين أساسي أو على الأقل يجب أن يكون كذلك. إن الهبوط بدور الدولة استرضاءً لتحرك الشركات السياسي يهدد بجعل الإصلاحات الاجتماعية تعتمد اعتمادا لا رجعة فيه على تحقيق الربح. إن التنحي جانبا في وقت تسيطر فيه الشركات دون إبداء رغبة في تحديد شروط الارتباط أو الاحتفاظ باليد العليا يترك الحكومات ـ بشكل متزايد ـ معرضة لخسارة دعم الشعب بدرجة أكبر. إن التزام الصمت أمام مجازفات السيطرة الصامتة يجعلنا في النهاية نفتقد الحق القانوني في طلب التعويض كما يجعلنا من دون تمثيل.



11

استرجاع الدولة

علو الاحتجاج

رأينا أنه بينما كانت قوة الحكومات واستقلالها يذويان وتتسلم الشركات سيطرة دائمة، كانت حركة سياسية جديدة قد بدأت في البروز. كانت هذه الحركة قد مدت جذورها في الاحتجاج، ولم تكن هناك حدود جغرافية تقيد دعاتها أو ثقافة مشتركة أو تاريخ، وكانت تتألف من أعضاء غير منظمين حقا، وصلوا الآن إلى مليون عضو من منظمات غير حكومية، وحركات قاعدية (*)، وشركات منظمة للحملات وأفراد. وبينما كانت همومهم متفرقة لكنها كانت تشترك في فرضية واحدة، وهي أن اهتمامات الناس قد سيطرت عليها اهتمامات أخرى صار ينظر إليها على أنها أكثر جوهرية من اهتماماتهم - أي أن اهتمامات الجمهور قد تراجعت أمام اهتمامات المؤسسة التجارية.

«إن المرحلة الأخيرة من السيطرة هي نهاية السياسة نفسها. وقد تهاوت في دوائر الاحتجاج والقمع واليأس»
المؤلفة

(*) grass roots movments: هي حركات تميل إلى وضع ثقل عملية اتخاذ القرار فيها لدى أقل قواعدها شأنا لضمان ديموقراطية اتخاذ القرار [المحرر].

كانت مجموعة المحتجين تضم أناسا عاديين، حياتهم عادية، ربات بيوت ومعلمين وطلبة ورجال أعمال وسكان ضواح ومن أهل المدينة وعمالا من أصحاب الأعمال الكتابية. وعلى الرغم من أن أهدافهم قد تكون مختلفة بل إنها قد تكون متعارضة في بعض الأحيان فإنهم يشتركون في الشك في الوعود والتعهدات التي يعطيها لهم من هم في السلطة - ويفضلون التمسك بما هو تقليدي ضمن الليبرالية الجديدة التي علمتهم أن الدولة لا تستطيع أن تحل مشاكلهم - وريبة كبيرة في دور الحكومة.

إن العجز الظاهر أو عدم الرغبة عند ممثلينا المنتخبين في الدفاع عن مصالحنا إزاء أصحاب الأعمال قد خلقت حلقة من الاستخفاف واليأس من صلاح البشر، والناس ينتظرون من الحكومة أن تحل مشاكلهم، ولذا فإن ما يخسره السياسيون قليل إذا ركزوا انتباههم على رجال الأعمال بدلا من الناخبين. إن قلة حضور الناخبين للتصويت وهبوط معدلات الثقة وازدياد الفساد المكشوف كل هذه أسهمت في انتشار إحساس بأن السياسة لا أهمية لها. وتكاد تكون المسألة متمثلة في يأس طرفي المعادلة الانتخابية من الديموقراطية، من خلال شك في أن الانتخاب لا يغير حقا أي شيء ملموس. وفي عالم تثبت الحكومات فيه أنها أقل فاعلية من الشركات تظل الثقة في حكومة تمثيلية متدنية إلى درجة لا سابقة لها. لقد تبخر الاحترام التقليدي للسياسيين، وكذلك لكثير من الخبراء الآخرين، تاركا رعية تطلب بشكل متزايد موقفا فعالا وحاسما في قضايا مهمة وهو موقف يبدو أن صندوق الاقتراع لا يخدمه [1].

ويؤمن هؤلاء المحتجون أن تجريب مبدأ ما هو صالح للتجارة والأعمال صالح لنا ولمجتمعاتنا، فيه مغامرة كبيرة تشمل الطعام الذي نأكله والبيئة والعملية الديموقراطية. وفي الوقت الذي نجد فيه أن هناك من يرحب بالمحاولات التي قامت بها شركات مختلفة للتصدي لبعض جوانب القصور في النظام والإسهام في المجال الاجتماعي، فإن هؤلاء يميلون إلى اعتبار هذه المحاولات عمليات استعراضية أو علاقات عامة لدى المؤسسة، فيظلون في شك في دوافع الشركات. وهم يرفضون في الوقت نفسه الحكومة التمثيلية، على اعتبار أنها غير فعالة، تتخذ آلية ليست من وضعها وتنسبها إلى نفسها، وفيها عيوب وتعالج بها

قصور السوق أو تمثل مصالحه على المسرح العالمي، وترفض سياسة اليوم على اعتبار أنها سياسة النرجسية، لا تهتم إلا بالاستعراض و«الدوران». ويختار هؤلاء المحتجون الشارع للإعلان عن همومهم أو الإنترنت أو الأسواق الكبيرة لأنهم يشعرون بأن هذه هي الأماكن الوحيدة التي يمكن أن يُسمعوا فيها، فهم لن يثقوا بالحكومة أو بالتجارة والأعمال إلا بلغة الاستجابة والنتائج.

في رواية توماس فريدمان ـ الحائز جائزة البوليتزر ـ المسماة Mc Arches (أقواس ماكدونالدز) [٢] تدخل الأقطار التي توجد فيها محلات ماكدونالدز الحرب وقد استبدلت بهذه المحلات محلات تسمى عالم Mc Conflict (عالم سيد صراع)، وقد أصبحت فيها واجهات محلات ماكدونالدز المحطّمة رمزا للاختلاف في الداخل، وقد أصبح الفلاح الفرنسي Jose Bove ـ الذي حطم أحد مواقع ماكدونالدز ـ بطلا شعبيا.

إن النظام الدولي المقدم مجاملة من الشركات المتعددة الجنسية كان بالإمكان شراؤه على حساب الفوضى الأهلية. ولكن هجوم المحتجين لا يقتصر على الماركات المشهورة، فالحكومات والشركات المتعددة الجنسية مستهدفة بالشدة نفسها، وكثيرا ما كان الهجوم هنا مؤثرا أكثر. كان هناك فرض حلف حول المناخ العالمي في مؤتمر القمة الذي عقد في ريودي جانيرو في العام ١٩٩٢، «حيث حددت المنظمات غير الحكومية الغاية الأساسية من التفاوض على اتفاقية لضبط الغازات المنبثقة من البيوت الزجاجية قبل أن تكون الحكومات مستعدة للقيام بهذا بوقت طويل، واقترحت معظم صيغة ومحتويات الاتفاقية، وأجرت اتصالات وراء الكواليس وحشدت الضغط الشعبي للتوصل إلى اتفاق لم يظن أحد أنه كان ممكنا قبل الشروع في المحادثات» [٣]. إن انهيار اتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف (MAI) بفضل جهود جماعات كثيرة من المستهلكين وأنصار البيئة الذين خافوا من أن مسودة الاتفاقية التي تسعى إلى التنسيق بين القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي ستعطل قدرة الحكومات الوطنية على حماية مواطنيها أمام مطالب اتحاد الشركات. ثم ظهر القائد الذي لبس طاقية الصوف zapatista ونائب القائد مدخن الغليون Marcas، اللذان شنا في العام ١٩٩٤ حرب معلومات تكنولوجية ضد تعديل بناء

السياسات، لحكومة المكسيك المناصرة لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، والجنيات القرمزيات (لباس المحتجين) في مدن سياتل وبراغ وغوتنبرغ وجنوة اللواتي كن في ملابسهن الغريبة وصدرياتهن القرمزية والملابس الضيقة Lucra، والملابس المبرقعة والأجنحة، كل هذه عملت على إفساد اجتماعات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية. واستطاع يوبيل العام ٢٠٠٠ أن ينجح في تحقيق تخفيض درامي في ديون أفقر الأقطار. وقد احتُل القصر الرئاسي في مدينة كيوتو في الإكوادور في يناير من العام ٢٠٠٠ احتجاجا على برامج رئيس الجمهورية جميل محمود المتقشفة. وتبرز الآن ثقافة احتجاج تهدد بقلب الوضع القائم.

وتحاول حركات الاحتجاج عبر المظاهرات وحملات الإشهار وخطط العمل المباشر أن ترفع الثمن الذي على الشركات والحكومات أن تدفعه مقابل استمرارها في أي ممارسات يعتبرها المحتجون مؤذية وضارة، كما تعمل هذه الحركات على صياغة القواعد التي تستطيع النخب الجديدة أن تعمل على أساسها، وبينما يهاجم الصحافيون والأكاديميون والناشطون والمواطنون العاديون القدرة الهائلة التي تتمتع بها الشركات الكبيرة وافتقار الحكومة للمصداقية يقوم المحتجون اليوم بالسير قدما بدلا من التكاسل في الهجوم والاحتجاج بدلا من الانفضاض.

والذي يميز هذه الحركة هو اتساع التجاوب معها، والمدى الذي حققته في توحيد مصالح متباينة. لقد عملت جماعات تقليدية وغير تقليدية مجتمعة بطرق لا سوابق لها من أجل التوصل إلى حلول بدلا من أن تنظر هذه الجماعات بعضها إلى بعض على أساس أنها جزء من المشكلة، كما كان يحدث في الماضي. إن فضيحة جنون البقر التي حدثت في إنجلترا - على سبيل المثال - مهمة في المدى الذي أعطت فيه أعداء الأمس هدفا مشتركا.

إن المؤسسة المدنية - التعبير الكلاسيكي عن المجتمع المدني - والسياسة غير المدنية - التعبير المفترض عن ديموقراطية الافتقار إلى المعايير الاجتماعية أو الأخلاقية - قد تكاتفتا على الوقوف في وجه عدم وثوقية الحكومة، لقد مزج الفلاحون والمنتجون وأنصار البيئة

وجماعات الاستهلاك وسياسيو المعارضة وصحف المعارضة أشكالا تقليدية من المشاركة. بنشاط اجتماعي في التصدي لحكومة لا تستحق الثقة [٤].

لقد اجتذب الجدل حول الأطعمة المعدلة وراثيا استجابة مماثلة، باستثناء أن الشركات الزراعية الكيماوية انضمت إلى السياسة في غدوها هدفا للمحتجين، وفي بريطانيا وحدت تجمعات العصابات ـ الناشطين من أنصار البيئة الذين تشمل أساليبهم هجمات ليلية على المحاصيل المعدلة وراثيا ـ أجريت في منبر واحد مع معهد النساء، وهو قلعة تقليدية للمحافظين البريطانيين، في ذم الأطعمة المعدلة وراثيا.

في المحادثات التي أجرتها منظمة التجارة العالمية في نوفمبر من العام ١٩٩٩في سياتل تجمعت سلسلة مماثلة من الاهتمامات المختلفة خارج قاعة المؤتمر للتعبير عن قلقها حول التجارة الحرة الدولية واختلف أعضاء النقابات وجماعات وأنصار البيئة والفوضويون حول أهدافهم، لكنهم اتفقوا على معاداة الأسلوب الذي تقطع فيه الحكومات القوية والشركات الأسواق العالمية إلى شرائح وتتحكم فيها. إن صورة هؤلاء الذين كانوا في الماضي أعداء وأصبحوا الآن يمسكون بأيدي بعضهم البعض ترمز إلى المدى الذي يتحدث فيه الآن المجتمع المدني بصوت واحد، ولو إلى المدى الذي تجمعهم فيه هموم مشتركة. لقد أصبح الاحتجاج مؤسسيا كشكل مقبول من أشكال التعبير.

ولا توجد في الحركة عضوية محددة، ولذا فإن باستطاعتها أن تحشد التأييد حول هموم مشتركة، سواء أكانت وطنية أم عالمية كما هو مناسب وأينما كان مناسبا، وهذا الافتقار إلى عضوية جماهيرية دائمة وإلى قاعدة أرضية ثابتة لم يضعف هذه الحركة، بل إنه جعلها أكثر مرونة وأكثر قدرة على معالجة قضايا مختلفة كثيرة منها قد تتجاوز الحدود القومية. وسلطانها موزع توزيعا واسعا: «لا يحتاج الأمر إلى جيش ولا إلى سيطرة على البيروقراطيات الحكومية، ولا إلى ثروة فاحشة ولا حتى إلى عدد كبير من الناشطين حتى يكون مؤثرا» [٥]. وفي عصر الإنترنت يمكن توجيه العمل الجماهيري لإحداث التأثير المرغوب فيه بسهولة لا سابقة لها. إن الاشتراك في المعلومات والاستراتيجيات وإقامة الروابط أسهل وأرخص من أي وقت

مضى. ولقد رأينا شركات الضغط قد هبطت لأنها تتعرض لمقاطعات إلكترونية. وبالمثل إن «مسودة نص الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار MAI، الذي أرسل عن طريق الإنترنت... أتاح لمئات من جماعات المراقبة المعادية أن تحتشد ضده. وقد قطعت عشرات من شبكات الإنترنت مؤتمر القمة التجاري في سياتل مما نبه كل واحد (إلا ـ كما يبدو ـ شرطة سياتل) إلى الاحتجاجات التي كانت تنظم» [٦].

ولما كانت قوة السياسيين ومصداقيتهم في انحسار، وقوة الشركات والمنظمات الدولية في ازدياد، فإن حركة الاحتجاج تكتسب قوة حركية. لقد وفدت مائة منظمة غير حكومية إلى اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري في العام ١٩٩٦، وبعد ذلك بثلاث سنوات وفدت إلى اجتماع سياتل أكثر من ألف [٧]. وخرج إلى الشوارع أكثر من مائة ألف بوليفي في فبراير من العام ٢٠٠٠، وذلك احتجاجا على قرار حكومتهم خصخصة التزويد الوطني بالمياه. أما الاحتجاجات على البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، التي جرت في واشنطن في شهر أبريل، فقد زاد عدد المتظاهرين المشاركين فيها على عشرة آلاف متظاهر. وتجمع في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٠ في فرنسا أربعون ألفا خارج المحكمة التي يحاكم فيها خوسيه بوفيه. وفي شهر يوليو أسقطت مقاطعة مستهلكين يابانية قامت بها ربات البيوت هناك Sogo تاجر التجزئة في أوساكا، الذي كان يجسد المحسوبية التجارية الحكومية في اليابان [٨]. والتقى عشرون ألف محتج في مدينة براغ، في شهر سبتمبر، وتجمع في مدينة نيس في ذلك العام احتجاجا على اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي مائة ألف.

في العام ٢٠٠١ اعترض عشرة آلاف ضد خطط صندوق النقد الدولي في الإكوادور، ونزل ثمانون ألفا إلى الشوارع في كويبك ضد مساحة التجارة الحرة في الاتفاقية الأمريكية، واحتج ثلاثون ألفا في غوتنبيرغ ضد قمة صندوق النقد الدولي، وزاد عددهم في جنوه في إيطاليا في شهر يوليو على مائة وخمسين ألفا، ثم في شهر ديسمبر من العام ٢٠٠١ تدفق على شوارع بوينس أيرس ما يزيد على مليون أرجنتيني احتجاجا على الإجراءات الاقتصادية الصارمة التي كانت تدفع بألفي أرجنتيني كل يوم تحت خط الفقر.

ونحن في بداية المرحلة، ولكن إذا استمر الناس في الشعور بالاغتراب عن السياسة التقليدية وظلوا في ريب من برامج السياسيين، وإذا استمروا في الشعور بأن الدولة هجرتهم وإذا ازدادت قناعتهم بأن السياسة قد قادتها التجارة والأعمال إلى الانحراف، وإذا ظل الناس يشعرون بأن القوة الحقيقية الوحيدة هي في أيدي مؤسسات غير منتخبة، شركات ضخمة ومنشآت تتجاوز الدولة وخارج نطاق المحاسبة، فإن صوت الاحتجاج لا بد أن يعلو وسنظل نرى انتقالا من سياسة التسليم والقبول إلى دور الاختلاف. كان العمال في القرن التاسع عشر والنساء في أوائل القرن العشرين يحتجون من أجل أن يحق لهم الانتخاب، أما اليوم فإن الاحتجاج يتركز على الافتراض بأن أصواتهم أصبحت لا أهمية لها.

الاحتجاج كعامل في التغيير

أصبح الاقتصاد في عالم اليوم ـ كما رأينا ـ السياسة الجديدة، وغدت متابعة الأهداف الاقتصادية الآن ترجح على الاهتمامات السياسية والاجتماعية. وتجري الحكومات وراء أسهم السوق لا المكاسب الأرضية، ويعتمد السياسيون على الشركات الكبيرة لتمويل حملاتهم وتوفير الوظائف التي يحتاجون إليها لكسب الانتخابات؛ معرضين بذلك ما كان لديهم من حياد للخطر، وأصبح الناس في الوقت نفسه متباعدين بشكل مطرد عن السياسيين، كما أن السياسيين أظهروا أنهم هم أيضا فقدوا الاتصال بالجمهور الانتخابي. وقد اعترف حتى رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون James Wolfensohn بأن العولمة الآن لا تعمل على مستوى الشعب [٩] وواضح أن الثروة لا تسيل الآن قليلا قليلا كما ذكرت التنبؤات. وفي هذه الأثناء يملي فيه موظفو صندوق النقد الدولي الألفان وسبعمائة شروطا اقتصادية على ١,٤٦ بليون إنسان، وغدت الشركات تمارس السياسة صراحة. ويتحول العجز الديموقراطي بسرعة إلى شرخ ديموقراطي ويبرز الاحتجاج سبيلا وحيدا للأصوات الأخرى لكي تسمع.

إن حركة الاحتجاج تعطي صوتا للناس الذين حرموا من حق انتخاب حكوماتهم، كما تعطيه للناس الذين لم يعودوا يشعرون بأن ممثليهم يعملون نيابة عنهم. إنها تعطي قوة للناس الذين من دونها لم يكن لديهم مصدر

مساعدة لهم في الشدائد ولا سيما بالنسبة إلى الصغار، وهم الجماعة الأقل احتمالا في التعبير عن أنفسهم في جميع ديموقراطيات العالم. من خلال صناديق الاقتراع التقليدية. وهذه الحركة برفضها للأفكار التقليدية الديموقراطية التمثيلية تجعل الديموقراطية أكثر مباشرة، وتضعها بين أيدي الناس، إنها تستطيع أن تغير شروط الإفصاح بتوجيه الأسئلة وبالنقد والإفشاء والإعلان وتغيير توازن العناصر المختلفة في جمهرة الأحاديث الدولية» [١٠].

لقد أعطى نجاح الحركة للمشاركين فيها شعورا بأنهم أمدوا بقوة، كما أظهرت أن هناك بدائل لما يشعر به كثير من الناس من الخيبة والتغريب. وأثبتت أن للشعب demos دورا بارزا يقوم به في عالم تمركز على التجارة، وفي ممارسة الضغط على أصحاب القرارات في المجتمع، وفي جعل الديموقراطية أكثر قوة. وإن كانت أقل موثوقية.

وفي عالم تتنافس فيه الأيديولوجيا مع الآيس كريم، ويكاد يصعب فيه التمييز بين سياسات الأحزاب، حتى لا يوجد مكسب واضح من تغيير الحكومة، ويضع الاحتجاج على الأجندة سياسات ما كانت الأحزاب المسيطرة قادرة على تقديمها لجمهور الناخبين. وفي الحقبة التي تلت الحرب الباردة، التي أصبحت الولايات المتحدة فيها «القوة الإمبريالية» الوحيدة، نرى زيادة في المعارضة الشعبية؛ لأن الناس لا يرون بديلا لتسلمهم الأمور بأيديهم.

ولا شك في أن مثل هذا الاحتجاج لا يوفر حلا بعيد المدى للسيطرة الصامتة. ويعكس حدودها نشاط المستهلك، وهذا ليس بالمستغرب إذا أخذنا في الاعتبار الأسلوب المشترك في تكونها في سخط أوائل التسعينيات، وأساليبها المماثلة في التعبير عن السخط. وكثيرا ما تتركز دهمائية المصالح على خيبة أمل عامة مشتركة، لا على هموم محددة أو حلول مقترحة، ويكون الدافع عند المحتجين في بعض الحالات هو الشعور بالمصلحة العامة، ولكنهم في حالات أخرى يكونون مدفوعين بقلقهم على حماية مصالحهم فقط، أو مصالح جماعة محدودة - من إضراب «أزرعوا قمحا أقل وجحيما أكثر» - مثل احتجاجات الوقود البريطانية في خريف العام ٢٠٠٠. وعلى جماعات الضغط - كما رأينا - أن تُشهد وسائل الإعلام على ما تفعل كي تشجع الاستقطاب في

الظهور وتصوير الأعداء على أنهم شياطين والإفراط في تبسيط القضايا، واختيار ما له شعبية ورواج بدلا من تبني القضايا الصعبة. فقضايا مثل تآكل التربة وترشيح النايترات nitrate leaching والتنوع الحياتي الغاباتي في أفريقيا قلما يلتفت إليها أحد. ويمكن أن تثير الحاجة إلى اهتمام وسائل الإعلام بالعنف، وكما قال لي بريان Brian - الطالب الأمريكي الذي قابلته في الطريق إلى جنوة - «لا بد من حدوث اضطرابات وإلا فإن الصحف لن تتحدث عن الاحتجاجات، ولن نجد همومنا على الصفحة الأولى».

إن كثيرا من جماعات الضغط التي تقوم بدور كبير في المجتمع المدني قد ارتدت عباءات حماة الشعب، ومع ذلك فإنها تفتقر إلى أي نوع من التفويض الديموقراطي، وكثيرا ما تتركز بشكل ضيق على أولويات أعضائها أو قيادتهم، وقد تعمل على فرض قيمها مع إغفال قيم الآخرين، إن بعضها تهدف إلى الحديث من أجل الفقراء والمهمشين، ولكن لا تعمل جميعها لتحقيق هذا. وقد تشعر لأنها تركز على قضايا منفردة بأنها ليست بحاجة إلى أن تهتم بهموم الآخرين، كما يمكن أن يحدث في الديموقراطية الحقيقية. وأحيانا يكون ائتلاف المصالح عالميا في اهتماماتها، ولكنها في كثير من الأحيان ذات توجهات قومية مفرطة. وتكون رغبات الشعب في بعض الأحيان كريهة خالصة مثل الهستيريا البريطانية إزاء الحب الجنسي للأطفال، التي أثارتها إحدى الشركات، وهي شركة News International من خلال صفحات جريدتها News of the World التي انتهت إلى خيبة وخزي كحكاية طبيب الأطفال في مدينة بريستول، الذي اضطر إلى الاختباء لأن الغوغاء لم تكن تقدر أن تفرق بينه وبين المجرم الحقيقي.

إن الاحتجاج بعيد جدا عن أي فكرة مألوفة عن ديموقراطية المشاركة. ومجال الاشتراك محدود بالنسبة إلى من هم غير مستعدين لأن يقفوا وسط سحب الغاز المسيل للدموع خارج مؤتمر آخر تشارك فيه حكومات، أو أن يعيشوا في أنفاق تحت مواقع إصلاح طريق مقترحة. باستطاعتنا أن نرسل كل سنة بالبريد شيكا لجماعة السلام الأخضر. أو نعمل كما تعمل الأكثرية، نجلس باسترخاء ونشاهد الدراما تعرض على شاشات التلفاز، ونحن لا ندري هل نحن حقا متماهون مع أساليب المحتجين أم نقف عند تأييدها. وهل يمثل هؤلاء المتنكرون حقا آراء الأغلبية؟

إن الاحتجاج يعمل كقوة موازية للسيطرة الصامتة، ومع ذلك فلأنها ليست شاملة تماما فإنها تشارك إلى حد ما في عدم شرعية خصمها. ومأسسة الاحتجاج تجازف بتركنا مع نظام سياسي، حيث أولئك الذين يتشبثون بآرائهم جدا، أولئك الذين هم الأعلى صراخا أو الأجود تنظيما، إنهم الناس الذين يستجيب لهم الساسة والمديرون والتنفيذيون الكبار. إن الذين قاموا في الولايات المتحدة بحملات ضد الإجهاض، والذين دافعوا في المملكة المتحدة عن صيد الثعالب، وزعوا بطاقات على أعضاء الجماعة لكي يوقعوها ويرسلوها إلى ممثلين محليين. ويمكن البريد الإلكتروني جماعات الضغط من حشد آلاف الأعضاء في الحال، ويستطيعون أن يطلقوا أشكالا نمطية من الاحتجاج للتعبير عن القلق حول قضية واحدة، وتخشى الأكثرية الصامتة من أن تجردها الاقلية الصارخة من قوتها. وتخشى الشركات من أن تُحاكَم أمام محاكم غير رسمية، في الوقت الذي تجازف السياسة فيه أن تُدفع بشكل دائم إلى حلبة، المعركة فيها من أجل السيطرة السياسية. وتحارب فيه الشركات من جهة، وتحارب جماعات الضغط من جهة أخرى، وتضيع مصالح الشعب في هذا الصراع.

ولكن وعلى الرغم من حدود الاحتجاج، وعلى الرغم من فشله في الموازنة بين الوسائل الناجعة والغايات الديموقراطية، وعلى الرغم من أنه لا يمكن أن يكون وحده حلا طويل الأمد، فإن السؤال يظل مع ازدياد قوته: هل سيستطيع أن يقوم بدور العنصر المساعد في الإصلاح؟ هل يمكن للاحتجاج أن يغير السياسة بالطريقة نفسها التي قد بدأت بها في تغيير برامج الشركات؟ هل يستطيع الاحتجاج أن يضغط على الحكومات ويجعلها تضع مصالح الشعب أولا؟ هل يستطيع أن يجبر السياسيين على العودة إلى الديموقراطية الحقة، وأن يوفر حافزا لهم للتفكير في حوار حقيقي بين الأحزاب، وفي سياسة ستحشد الناخبين؟ هل سيعمل الاحتجاج على إعادة تأسيس الحكومة كندوة ديموقراطية يمكن أن توزن فيها مختلف الحاجات الاجتماعية ولا يعزى كل هذا إلى الشركة أو إلى الفرد؟ هل يستطيع الاحتجاج أن يعمل على إعادة ابتكار الدولة؟

السلطة للشعب

يوحي التاريخ بأن هذا ممكن.. إذ تحتاج كل من الحكومات الديموقراطية والشركات الكبيرة إلى تأييد ضخم لتستمر في الحياة، ويعطي هذا قوة ضخمة للشعب لفرض شروطه للتعاون.

كانت الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي تتمتع بحقبة من الانتعاش النسبي، لم تكن تختلف عن حقبتنا خلال السنوات الثلاثين الماضية، فقد تضاعف الإنتاج الزراعي، وتضاعف استخراج الفحم خمس مرات، وزاد إنتاج النفط الخام بمعدل اثني عشر ضعفا [١١]. ولكن الفلاحين ظلوا يواجهون باطراد عائدات متدنية على الرغم من زيادة المحصول، وصار الإنتاج الصناعي يتركز بسرعة في أيدي عدد قليل من الشركات الكبرى، وكان الساسة الأقوياء زعماء على مستوى المدينة والدولة والأمة، يمنحون الشركات الكبيرة تسهيلات لكي يظفروا من هذه الشركات بدعم مالي لآلاتهم. وقد غرست في مداخيل الشعب «رسوم عالية واحتكارات تجارية وضرائب غير عادلة وسوء استخدام للوظيفة» [١٢].

وقد كشفت مجلات الأخبار عن حالات من التآمر والفساد الخطيرة والمنتشرة، التي تطال رجال التجارة والأعمال والسياسة [١٣]. وكشفت مقالات تهديد السلامة العامة من الطعام الملوث وانتزاع الملكية التي تقوم به السكك الحديدية. وقد طفحت الصحف بالافتتاحيات التي تسخر من جون د. روكفلر وأندريو كارنيغي وجي غولد وغيرهم من «البارونات اللصوص».

وقد بدأت نسبة متزايدة من الشعب الأمريكي في الشعور بأنها غير محصنة وغير مرتاحة وغاضبة [١٤]. وقد كانت هناك يقظة أساسية مع إدراك أن الفساد واحتكار الامتيازات والتسعير التفضيلي تؤثر بشكل سلبي في المصلحة العامة [١٥، ١٦] وقد التقت المصالح المدينية والريفية في تحالف نادر، وبرز مزاج عام متعاطف بشكل عام مع الدعوة للإصلاح [١٧]. وكان هناك زيادة في النشاط، لكنه كان خارج القنوات السياسية التقليدية.

لقد كان من النادر قبل العام ١٩٠٠ أن ينفضَّ الناس عن أحزابهم السياسية، وأن يجدوا أساليب أخرى غير التصويت للتأثير في حكوماتهم. ومع بداية القرن العشرين اختفى هذا الهيكل الأقدم للمشاركة السياسية، لتحل محله إطارات جديدة، وهبط عدد المشاركين

في التصويت، وازداد انقسام قوائم المرشحين بين الأحزاب، وأصبحت قلة من المصوتين ـ نسبيا ـ يمكن الاعتماد عليها لدعم مرشحي الحزب المعتادين سنة بعد سنة، وفي الفترة نفسها استطاعت جماعات المصالح المتنوعة جدا أن تكون رائدة ناجحة لطرق جديدة في التأثير في الحكومة وفي وكالاتها (١٨).

وقد شكلت منظمات المواطنين لتحسين الظروف المدينية ومعالجة ظروف معيشة الفقراء التعيسة ومواجهة إساءات السلطة السياسية وسلطة المؤسسات (١٩). وتشكلت جماعات للمطالبة بحقوق للمرأة أو بحقوق للعمال، وازداد رفض المستهلكين لشراء منتوجات من صنع الأطفال. وطالب المنتخبون بسلطات جديدة، وأدى الضغط الشعبي إلى إدخال إصلاحات تشريعية مختلفة: منها قانون ممارسات الفساد، الذي يتناول العلاقة غير الشرعية بين المال والسياسة، والانتخابات الأولية التي يختار فيها الناخبون المرشحين مباشرة، وهذه الانتخابات تضع اختبار المرشحين السياسيين في أيدي الناخبين بدلا من أن تكون في أيدي آليات الحزب، ثم المبادرة التي أتاحت لمنظمات المواطنين اقتراح التشريع والاستفتاء، وسمحت للمواطنين بالتصويت على قوانين حاسمة للدولة، والاستعادة التي كانت تتيح المجال لاستبعاد الموظفين الفاسدين وغير الأكفاء قبل انتهاء مدة عملهم.

وقد أدرك السياسيون أنهم ما عادوا قادرين على الاعتماد على الناس ليصوتوا دون تفكير على النهج التقليدي للحزب، وليس أمام هؤلاء السياسيين خيار كبير إلا الاستجابة. لقد دخل المضمار الانتخابي حزب ثالث في العالم ١٩١٢ هو الحزب التقدمي، وكان مرشحه ثيودور روزفلت، وقد أدى نجاح هذا الحزب ـ حصل على ٢٥ في المائة من الأصوات في نظام ظل بشكل مزعج لا يرحب بأحزاب ثالثة ـ إلى تكاتف جميع الأحزاب ضد السيطرة المؤسساتية التجارية على السياسة، ولأول مرة نُظِّمت الشركات التجارية والأعمال فبرزت أشكال جديدة من المشاركات السياسية مما هبط بزعماء الأحزاب وأعطى سلطانا أكبر للناخبين العاديين (٢٠).

لقد أدى الجمع بين الاحتجاج والناخب وضغط المستهلك، والاستخدام البارع لوسائل الإعلام إلى ظهور حركة متسارعة لا يمكن مقاومتها لقضية التقدميين. وأصبحت التقدمية حركة الإصلاح الأولى

(وربما الوحيدة) التي مرت بها الأمة الأمريكية كلها. لقد اجتذبت الحروب والكساد في الماضي اهتمام الأمة كلها، ولكن الإصلاح لم يجتذبها قط»[٢١].

وبعد ذلك بأكثر من خمسين سنة، وفي أعقاب الحرب الفيتنامية، رأينا ميلادا جديدا للراديكالية ولكن في هذه المرة كانت هناك مطالب دولية للسلام، وتوسع في الحقوق المدنية، ومقاومة للعنصرية، وتحرير للمرأة، وهذه بعض القضايا التي أفرزت مشاهد لا نظير لها من الاحتجاج في لندن وواشنطن، وأخذت فرنسا إلى حافة الثورة في شهر مايو من العام ١٩٦٨.

وجرت ضمن هذا الإطار في أوروبا عملية مشابهة لتلك التي جرت في أثناء الحقبة التقدمية، وهي عملية ترجمت نقمة اجتماعية عريضة في عمل سريع وفعال خارج القنوات السياسية التقليدية، ولم تتركز في هذه المرة على القضايا الاجتماعية والسياسية، وإنما تركزت على البيئة.

وفي الستينيات أدت المستويات الهابطة من النمو الاقتصادي المشتركة مع مشكلات بيئية جديدة، كانت تواجه الديموقراطيات الصناعية المتقدمة - القوة النووية ونقص الموارد والمخلفات السامة والأمطار الحامضية - إلى شعور متنام بالقلق العام حول البيئة. ولأول مرة توافر الدليل العلمي لهذا القلق؛ مما جعل النتائج البيئية والصحية للتنمية الصناعية تبدو قاتمة، وراحت عناوين الصفحات الأولى في الصحف تسرد الكوارث: تسربات النفط التي أتلفت الحياة المائية وشواطئ كاليفورنيا وكورنوول (في إنجلترا)، والمخلفات السامة التي فاضت من نهر الراين فقتلت الأسماك وسممت مياه الشرب. وألب كتاب «الربيع الصامت» Silent Spring لراشيل كارسون[٢٢] التأييد الشعبي أمام تصوير قاتم لعالم وخيم لم تعد الطيور تغني فيه نتيجة الإسراف في استعمال المبيدات الحشرية والوبائية.

وقد برزت حركة بيئية لمحاربة ما كان ينظر إليه على أنه إهمال مؤسساتي وسياسي. وهذه الحركة مثل الحركة التقدمية التي سبقتها تحاشت التنظيم التقليدي أو الطبقي الحزبي أو لجماعة المصلحة، ورفضت الأشكال التقليدية من المشاركة، والرأي الذي يقول إن الصوت وحده شكل كاف للتعبير السياسي، وقد بنت هذه الحركة نجاحها - كما

بناه التقدميون الأمريكيون ـ على استغلال القلق العام الكامن، وحشدت التحالف العريض للاهتمامات التي تجمعت تحت راية البيئة. وقد توحّد التيار العام في المحافظين على البيئة والمنادي بـ «إنقاذ الكل» مع الجماعات الراديكالية التي تعارض التصنيع وتحذر ـ برسائل تحذيرية ـ من الدمار العالمي، وذلك ضمن الغاية المشتركة لهذه الجماعات، وهي حماية كوكبنا. إن كوارث مثل الانفجار النووي في تشيرنوبل عام ١٩٨٦، واكتشاف العلاقة بين سرطان الجلد والثقب في طبقة الأوزون، قد استغلت لإحداث أكبر تأثير.

وقد توقف المستهلكون عن شراء المنتوجات التي تحتوي على كربون الكلوروفورم، كما قاطعوا المنتوجات التي جُربت على الحيوانات، وتشكلت جماعات المواطنين للتصدي لمشكلات البيئة المحلية. وانضم الناس إلى منظمات مثل منظمة السلام الأخضر للاحتجاج على الاختبارات النووية واستنزاف الأوزون والاحتباس الحراري. وقد زاد عدد الأعضاء في جماعات «علم التبيؤ» في بريطانيا في منتصف الثمانينيات إلى نصف مليون عضو، وبلغ عدد من وصلوا إلى مرتبة العضوية في ألمانيا وهولندا إلى ربع مليون عضو تقريبا [٢٣]. وقد اعتبر العمل المباشر والاحتجاج السبيلين الوحيدين لنشر قضية البيئة.

وقد نجحت هذه الاستراتيجية، وعلى الرغم من نجاح حكومات اليمين الجديد التي جاءت إلى السلطة في كثير من بلدان العالم النامي في أوائل الثمانينيات، والتي لم تكن البيئة بالنسبة لها قضية طبيعية تتبناها وتدافع عنها، فإن أنصار البيئة استطاعوا وبإصرار لا مجرد الإبقاء على المسألة أمام الناس وحسب، وإنما نجحت أيضا، وخلال فترة قصيرة نسبيا، في تغيير المسرح السياسي. وسرعان ما ظهر حماس فجائي وتلاق شديد لدعم المسائل البيئية، مما حمل الأحزاب القائمة على التنافس في عرض مستنداتها «الخضراء»، وبدأ قادة أوروبا من اليمين واليسار معا ـ ميتران وكول وتاتشر ـ في الادعاء بأنهم من أنصار البيئة.

وقامت أحزاب سياسية جديدة تتبنى بصراحة برامج خضراء. ومع بداية التسعينيات اكتسبت أحزاب الخضر أو مؤيدوهم من اليسار الجديد مقاعد في البرلمان الوطني أو في برلمان المجلس الأوروبي من معظم الدول

المنتمية إلى أوروبا الغربية»[٢٤]. وقد أظهرت هذه الأحزاب قدرة فائقة على تحطيم قالب اليسار ـ اليمين في أنظمة الحزب القائم وتوجهت للناخبين ـ كما كانت الحال بالنسبة إلى التقدميين الأمريكيين ـ الذين كانوا قد انتهجوا من قبل خطا حزبيا صارما ، ومازالوا لاعبين مهمين في سياسة القارة الأوروبية. وتشارك أحزاب الخضر الآن في حكومات الائتلاف في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وفنلندا، أما في بريطانيا فإن لهم حضورا قويا في الحكومة المحلية[٢٥]. ويشكل الخضر الآن رابع أكبر ائتلاف في البرلمان الأوروبي، وتحتل قضايا الخضر الآن مكانا ثابتا في البرنامج السياسي.

ما مستقبل السيطرة؟

إن الجمع بين نشاط المستهلك والاحتجاج السياسي يمكن أن يكون فعالا جدا بشكل واضح. وإن المقارنات بين حقب حركة التقدم الأمريكية وحركة البيئة الأوروبية اليوم مدهشة: خيبة أمل معادلة في الحكومة ورفض للسياسة السائدة وشكوك في الشركات الكبرى، واستعداد للنزول إلى الشارع والاحتجاج، واستخدام ضغط المستهلك كسلاح سياسي واقتصادي، وتوافق عريض في المصالح وتحاشي الجدل الاقتصادي التقليدي وتبني جدل حول نوعية الحياة، والقدرة على الجمع بين المثاليين مع المصلحة الذاتية وتوجه يرتكز على اللاحزبية واللاطبقية.

وبينما علمنا نجاح التقدميين وأنصار البيئة أن الحكومات يمكن أن تستجيب فإن مسألة استجابتها للاحتجاج ضد السيطرة الصامتة ما زالت مبهمة. لقد أحدثت الإنترنت ثورة في سرعة استجابة التجارة والأعمال للناشطين ـ فإن مذكرة داخلية موجهة لمسؤولين تنفيذيين كبار في شركة متعددة الجنسية كبيرة في شهر أبريل من العام ٢٠٠٠ أشارت إلى أن «الاضطرابات في سياتل، واشنطن ـ مقاطعة كولومبيا، وفي لندن في يوم مايو mayday كانت نذرا بارتفاع الثورات التي خاطرنا بتجاهلها ـ ومع ذلك فقد تخلفت المؤسسات الوطنية، وأخرتها الهياكل التقليدية التي يبدو أنها لا تتناسب مع الألفية الثالثة. وهل هذا الحماس الفجائي والدعم الشعبي، وهذه الأفعال من التحفز

واليقظة والغضب توفر حافزا لبداية عملية إصلاح البرنامج السياسي للقرن الواحد والعشرين بالطريقة نفسها التي عملت بها الحركات السابقة؟

لقد عملت ذلك إلى حد ما. ولما كانت لغة التجارة والأعمال قد تغيرت، فقد تغير أيضا الخطاب السياسي، أو على الأقل لدى أحزاب يسار الوسط. إن تعليقات كلينتون المتعاطفة مع محتجي سياتل [٢٦]، ومحاولات غورGore أن يكتسب في الانتخابات الأمريكية سنة ٢٠٠٠ أصوات الخضر، وحملة المال تحت شعار. «أنهوا سرقة بريطانيا وخداعها»، ودعوة ليونيل جوسبان Lionel Jospin إلى إنشاء «منظمة البيئة العالمية» لتجابه طعنة منظمة التجارة العالمية، ثم بعد الحادي عشر من سبتمبر، كان هناك خطاب كلينتون في بلجيكا، في أكتوبر من العام ٢٠٠١، الذي تحدث فيه عن عدم قبول عالم فيه مجموعة من القوانين للأغنياء، ومجموعة أخرى للفقراء، ودعوة رئيس وزراء بلجيكا، رئيس الاتحاد الأوروبي Guy Verhofstadt «إلى اتفاقيات ملزمة عالميا حول الأخلاق والبيئة»، ثم إعلان حزب العمل الجديد بأنهم سيعملون على مضاعفة المساعدات البريطانية للأقطار الأقل تنمية. إن التغيرات في اللغة الخطابية ربما توحي بالخوف من قيام عصيان شعبي، وإنه قد تكشّف للسياسيين أن رقاص (البندول) الرأسمالية العالمية ربما أسرف في مدى خطورته، وأن المد العالي لم يفلح أبدا في رفع جميع القوارب، وأن الشركات قد تكون مسرفة في سلطانها، وأن عدم المساواة قد يكون مسؤولا عن درجة عالية غير مقبولة من القلق الاجتماعي، وأنه قد حان الوقت لكي ترتاح رأسمالية تاتشر وريغان المتوحشة. وقد تكون العدالة الاجتماعية قد عادت إلى الموضة السياسية ـ بين أحزاب يسار الوسط ـ على الأقل.

ولكن حتى هنا يظل المدى الذي تستطيع الأحزاب أن تترجم في حدوده هذا الخطاب الجديد إلى حقيقة مستدامة أمرا موضع شك، أترى هل سيتبنى الآخرون في الحزب الديموقراطي كلمات كلينتون الجديدة الراديكالية؟ أيتبناها السياسيون الذين مازالوا في مراكزهم، لا الذين تركوا مناصبهم السياسية؟ إن مطالبة Guy Verhofstadt باتفاقيات ملزمة عالميا قد تم تجاهلها حتى الآن، واقتراح بريطانيا ما بعد الحادي عشر من سبتمبر «خطة مارشال للعالم» قد نبذتها حكومة الولايات المتحدة على عجل.

ولم تكن هناك أي محاولة في الولايات المتحدة تحت إدارة بوش حتى للتصدي لأي من الشكاوى التي تثيرها حركة الاحتجاج، بل رأينا تحت إدارة جورج بوش الابن ترويج نمط من المحافظة أثبت أنه أبعد ما يكون عن «التعاطف»، ورأينا تدهورالسياسة الذي وضع مصالح شركات أمريكا أولا، وتخفيضات الجمارك التي بلغت ١,٣٥ تريليون دولار استفاد منها الأغنياء على حساب الفقراء. وتقليص التنظيمات البيئية، والافتتاح المقترح لملاذات الحياة البرية الوطنية القطبية للاستكشاف وإزالة القيود عن التجارة والأعمال، لا سيما صناعة النفط. لقد قال توم ديلاي Tom DeLay زعيم الجمهوريين في المجلس لجماعة مراوضة مهتمة بالطيران. إن عليكم أن تساندوا الموقف الجمهوري في رفض فيدرالية أمن المطارات على أسس أيديولوجية، وهي خطة تحريك كانت تركز على تخفيض الضرائب لشركات الأعمال الكبرى بدلا من زيادة الإنفاق العام.

إن بوش لم يقف عند حد التهديد بإزالة جميع المكاسب التقدمية الكبرى، بل إنه مضى أبعد من ذلك مهددا بتقويض التعاون في العالم مع نفوره التام من الأخذ بسياسة تعدد الأطراف، وهذه أساسية بحتة لضمان حقوق الإنسان والأمن الوطني واستدامة بيئتنا، والإبقاء على الرأسمالية العالمية تحت السيطرة. إن إهماله للتدخل الإنساني ورفضه لاتفاقية كيوتو حول تغيرات المناخ، وعدم استعداده للتوقيع على مسودة تحديث تاريخ ميثاق الأسلحة البيولوجية وهو العام ١٩٧٢، ورفضه التصديق على معاهدة الأسلحة الصغيرة بسبب مصالح صانعي الأسلحة الأمريكيين، كل هذا شيء قليل من كثير. إن البلد الذي تبرز فيه الأخطار التي تمثلها السيطرة الصامتة هو البلد الذي تقوم حكومته على تشجيع السيطرة ذاتها.

إن هذا منظور على التغيير قصير المدى، وإذا لم تتمتع الحكومات بنظرة بعيدة كافية لمجابهة السيطرة الصامتة، وإذا لم تكن مستعدة للتعلم من دروس حقبتي التقدم والبيئة، وأن تبحث عن حلول وأن تقاوم ضغط الشركات الكبيرة عندما تفشل آليات السوق أو عندما يكون الركض وراء ربح الشركة يتعارض مع المصلحة العامة، وتستخدم سلطاتها الضاغطة للمطالبة بانقياد الشركات، وإذا ظلت بعيدة عن الاتصال بالجمهور، ولا تعمل في سبيل أن تكون للناس كلمة أعلى في النظام، مستخدمة التقنيات الجديدة لاستشارة الناخبين، وأن

تتيح لهم مستويات أعلى من المشاركة، وإذا نسيت أن الشعب لن يدعم عالما ينحصر في معدلات النمو وتدفق رأس المال الخاص، وتستمر في التعمق فيه ظاهرة عدم المساواة، فإذا فشلت في كل هذا فإنها توقّع بنفسها تصريح موتها، والعالم الذي نعيش فيه هو العالم الذي تحكمه الشركات، والأسواق فيه فوق القانون، وأصبح التصويت فيه شيئا من الماضي، إن المرحلة الأخيرة من السيطرة هي نهاية السياسة نفسها. وقد تهاوت في دوائر الاحتجاج والقمع واليأس.

البرنامج الجديد

ولكن أيمكن كبح السياسة لتحاشي السيناريو العدمي؟ وهل هناك برنامج جديد يمكن تبنيه مما يمكن من إعادة برنامج بناء الديموقراطية للشعب؟ وهل يمكن للظلم الاجتماعي وعدم المساواة وتنافر السلطة أن تعالج بحيث تصبح السياسة مرة ثانية ناتجا يمكن شراؤه، وهل يمكن جعل العولمة صالحة للجميع لا للأقلية وحدها؟

أعتقد أن هذا ممكن، وأن برنامجا جديدا ممكن، يقوم على مبادئ الشمولية وإعادة الوصل بين الاجتماعي والاقتصادي، وعلى تصميم يضمن لكل واحد أن يجد طريقه للعدالة أينما كان، وأن ما كان يمنع ميلادها لم يكن مجرد المحافظة على المصالح الخاصة أو الافتقار إلى الموارد، وإنما كان الافتقار إلى الحافز الأخلاقي أو المسؤولية أو الإرادة السياسية.

أولا، هذا البرنامج الجديد يتطلب على الصعيد الوطني حرمان الشركات من بعض الامتيازات. وتمويل المؤسسات للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية يجعل من مبادئ الديموقراطية موضع سخرية، ويظل يضمن استمرار السياسة في محاباة مصالح الأقلية، فهي تستبعد بدلا من أن تضم. وبعبارات عملية هذا يعني الأنشوطة المالية التي تضعها الشركات حول عنق السياسة، وهو التزام من الحكومات التي لم تلتزم بعد لإدخال إصلاح التمويل السياسي ومن تمويل الدولة للحملات الانتخابية. إن أي تمويل خاص للحملات الانتخابية سيأتي دائما مع حبال مربوطة به، فإذا أردنا أن نستعيد الثقة فإن على السياسيين أن يبرهنوا للجمهور الانتخابي على أنهم يعملون من أجل مصلحة الجمهور لا من أجل مصلحة خاصة.

ثانيـــا: إن الاعـتـقـاد الثـابـت باقـتـصـــاد يأتـي رقــــراقــــا Trickle - downeconomics ـ مـا جـاء به ريغـان وتاتشـر ـ هـو بديهـيـة استخدمت لتبرر كل ما تأتي به رعاية الشركات في الولايات المتحدة إلى تخفيض معدلات ضرائب الشركات في أوروبا، وهذه البديهية يجب أن تنسى وإلى الأبد. إن عدم المساواة المتزايدة واتجاه الشركات لأخذ الأرباح من المعونات أو من اقتطاعات الضرائب لها نفسها يعطي تفنيدا صارخا لنظرية الانسياب الخفيف (الرقراق). إن رفض هذه البديهية، بعبارات عملية، سيتطلب رفض سياسة إعادة توزيع الضريبة والإنفاق العام بشكل أكثر عمومية. إن عالم مجتمعات محصورة إلى جانب أحياء معزولة شيء لا يمكن تصوره أو فهمه، بل إنه خطر أيضا. وسياسة مدرسة الغَداء المجاني، التي يعطي السياسيون فيها مطالب فضفاضة ويولدون آمالا واسعة جدا، من دون أن يعترفوا بأن هناك تسوية لا بد منها، هذه السياسة لا بد من إهمالها.

ثالثا: لا بد من كبح سلطان الشركات الكبرى على الصعيد الوطني. فالأولوية الضرورية هي لإعادة التنظيم لا إلى إلغاء القيود، وهناك حاجة إلى مؤسسات أقوى تعارض الاحتكار مع الحاجة إلى زيادة في التمويل لدعمها. ولا بد من فرض قيود تملك شركة كبرى لشركات صغيرة مختلفة لها اهتمامات مترابطة أو غايات تجارية مشتركة في فرض هذه على وسائل الإعلام. ومتطلبات الكتابة الإجبارية حول قضايا تتصل بالبيئة والمجتمع. ثم ضمان صحة المعلومات والبحث الأكاديمي، والكشف الإجباري عن تضارب مصالح محتملة، وجعل رعاية المؤسسة للميدان العام موضوعا للضبط الدقيق. إن السوق إذا لم يكن هناك إطار منظم في مكانه، يصبح هذا السوق مضطربا (سوق لمن هب ودب)، وهذا كله كثيرا ما يكون على حسابنا وحساب جيراننا.

ولكن إعادة صياغة السياسة على الصعيد الوطني ليست كافية، وإن كانت ضرورية.. ففي عالم الرأسمالية العالمية تجب إعادة صياغة السياسة على صعيد عالمي أيضا، وسيشمل هذا تصحيح هيمنة مصالح التجارة والمؤسسات في المجال العالمي، وكذلك مسألة أفضل طريقة لمواجهة حاجات أولئك الذين لم يستفيدوا من العولمة.

وسنحتاج من أجل تحقيق هذه الغاية الى أن نضع الآليات في مكانها لمساعدة الناس على محاربة الظلم كجزء من إعادة بناء أوسع للمؤسسات. ويجب إعطاء جميع الناس أينما كانوا الحقوق التي نعتبرها ـ نحن في الشمال ـ أمرا مفروغا منه. يجب ضمان حقوق أساسية للعمال وللمجتمعات في أي مكان ـ حقوق في حد أدنى من معايير الصحة والسلامة والرعاية الاجتماعية في العمل، وألا يطرد العامل من عمله أو يستغنى عنه دون مكافأة كافية. ويجب ألا تتعدى الشركات المتعددة الجنسية على هذه الحقوق أينما كانت هذه الشركات تعمل.

إن عالما لا سبيل فيه لدى الناس إلى العدالة هو عالم سيستمر السخط فيه في الاشتداد والسوء. ولذا فإن من الضروري أن نضمن محاسبة المسؤولين عن المظالم التي تقترفها هذه المؤسسات أينما كانت، وأن يسترد الضحايا أيا كانوا ثمن ما لاقوه. وهذه على المدى الطويل مسألة تقوية ودعم لتشريعات الشركات المحلية والدولية وجعل تطبيعها أنجع، وباختصار هناك مبادرتان واضحتان يمكن القيام بهما:

أولا: على حكومات الشمال أن تلزم نفسها بإصلاحات تشريعية تضمن إمكان اختراق نقاب المؤسسات واعتبار الشركات الأم مسؤولة عن أعمال الشركات الصغرى المتفرعة عنها، أيا كان البلد الذي تعمل فيه.

ثانيا: يجب إعطاء العمال والمجتمعات في كل مكان الحق في الوصول إلى صندوق المساعدة القانونية العالمي.

ثم إن علينا أن نؤسس منظمة اجتماعية عالمية WSO، وستصد هذه المنظمة هيمنة منظمة التجارة العالمية، وتضع القواعد والتشريعات التي ستعيد تشكيل آليات السوق العالمي؛ لتضمن حماية بعيدة المدى لحقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة. ومثل هذه المنظمة يجب أن تكون حادة الأنياب مثل منظمة التجارة العالمية، ولديها ما لدى منظمة التجارة من قوة فعالة للتنفيذ. وستكون هذه ومنظمة التجارة موضعا لآليات تحكيم جديدة تسعى إلى التوفيق بين التجارة واهتمامات أخرى عندما تصطدم المنظمتان، وهذا سيحدث من غير شك، وذلك بغية خدمة المصلحة العامة على نحو أفضل.

ولكن علينا نحن في الشمال أن نحرص على ألا نستخدم هذه المنظمة الجديدة كشكل من أشكال الحماية الجمركية. إن على العالم المتقدم أن يساعد الدول النامية على تسديد أثمان معايير عالمية أفضل، ويجب أن يؤخذ في الحساب اختلاف نقاط الانطلاق عند الأمم المختلفة، وذلك عند صياغة اتفاقيات جديدة.

وعلينا أخيرا أن نتصدى لمشكلة تخفيف أوضاع الذين هم أكثر عزلة وهامشية، وأكثر الخاسرين من العولمة. يجب أن نعمل ـ على الأقل ـ على إلغاء الدين ونعكس تدفق رأس المال من الجنوب إلى الشمال. وعلينا أن نزيد زيادة ملحوظة المساعدات الخارجية، هذه المساعدات التي هبطت بالنسبة إلى الأقطار الأقل نموا بمعدل ٤٥ في المائة حسب معدلات العام ١٩٩٠ الحقيقية، وعلينا أن نعيد دراسة الطرق التي تقدم بها، وعلينا أن نهدم جميع الحواجز التجارية بالنسبة إلى المنتوجات الزراعية والأنسجة القادمة من العالم النامي، إن الأقطار النامية تخسر كل يوم بليوني دولار تقريبا بسبب قواعد التجارة الجائرة. إن الالتزام الذي تم في مؤتمر الدوحة، الذي عقدته منظمة التجارة العالمية الخاص بالدخول في مفاوضات حول المعونات الزراعية، هو بكل صراحة ليس كافيا أبدا.

وأكثر من هذا سنحتاج أيضا أموالا جديدة لتحقيق أهدافنا الجديدة. إن العالم بحاجة إلى سلطة ضرائب عالمية جديدة، قد تكون مرتبطة بنظام الأمم المتحدة. ويجب أن تكون لدى هذه السلطة قوة لجباية الضرائب غير المباشرة على سبيل المثال عن التلوث، وعن استهلاك الطاقة، وهذه يمكن إنفاقها على حماية البيئة. وستحتاج السلطة إلى أن تكون قادرة على جبي ضرائب غير مباشرة من الشركات المتعددة الجنسية، وذلك من أجل تمويل تطوير معايير البيئة والعمل وحقوق الإنسان العالمية. ولا بد من جبي ضرائب الصحة الخاصة من شركات التبغ والكحول، وذلك لتمويل صندوق عالمي للصحة.

إن هذه الخطوات الست ليست إلا بداية برنامج للعمل لإعادة صياغة العولمة. وليست هذه هي الخطوات الوحيدة التي يمكن أن نخطوها ـ بالطبع كلا. إنها سبيل للشروع في إعادة دمج الاقتصاد العالمي مع العدالة الاجتماعية، سبيل للبداية في التصدي للهموم الأساسية التي أبرزتها السيطرة الصامتة.

السيطرة الصامتة

إن الوصول إلى عالم أفضل شيء ممكن، عالم مساواة أكثر وعدالة أوفر وديموقراطية حقة أكبر. ولكن لدينا تحذيرا. إن أولئك الذين حرموا من الحقوق الانتخابية والخاصة نتيجة للسيطرة الصامتة، أو أولئك الذين آثروا أن يتحدثوا نيابة عن هؤلاء المحرومين سيظلون يحاولون تحطيم أبواب السلطة بالطرق التي يرونها ملائمة. فإذا بقينا عالما يقترف مثل هذا التنافر في السلطة، وإذا استمر عدم المساواة في الزيادة بالمعدل الذي رأيناه خلال السنوات العشرين الماضية، فإن ما سنشهده هو حلول الاحتجاج محل السياسة، ومأسسة الاحتجاج والسخط ومعها اختفاء الديموقراطية نفسها، حتى عند تلك الأمم التي تفاخر بأنها ديموقراطية، وإذا لم تستعد الدولة الشعب فإن الشعب لن يستعيد الدولة، وإذا لم تُوزَع منافع العولمة على نطاق أوسع فإن الشعب سيظل يثور ضد العولمة.




الهوامش

(١)

(١) مما يستحق الانتباه أن تقرير تنمية العالم للعام ٢٠٠٠ الذي أصدره البنك الدولي اعترف بأن عدم المساواة كانت ضارة بالنمو، وأن النمو لا يخفف من الفقر بشكل آلي، وأن الفقر ليس مجرد مشكلة اقتصادية وإنما هو أيضا مشكلة سياسية.

(٢) من الجدير بالملاحظة أن حملة مناصرة المحكوم عليهم بالإعدام فشلت فشلا ذريعا في تحقيق الغاية المرجوة منها. فبعد أن اصطفت جماعات حقوق الضحايا لمنع الزبائن من دخول مخزن سيرز Sears في ولاية تكساس في فبراير ٢٠٠٠ قامت شركة سيرز، وهي ثاني أكبر باعة التجزئة في الولايات المتحدة، بالتخلي عن اتفاقيته مع شركة بينيتون Benetton حول ماركة خاصة، وكان من المنتظر أن تحقق مبيعات هذه الماركة في سنتها الأولى مائة مليون دولار. وكان أوليفيرو توسكاني Olivero Toscani الذي ظل زمنا طويلا مدير بينيتون المبدع الضحية الثانية للحملة. وقد أصدر بالاشتراك مع صاحب شركة بينيتون وهو لوشيانو بينيتون Luciano Benetton بيانا أوحى بأن توسكاني ترك ليتسلم مشروعا جديدا».

(٣) طبقا لتقرير البنك الدولي للعام ١٩٩٩: «مؤشرات التنمية العالمية»، هناك ٦٥٤ جهاز تلفاز لكل ألف شخص في الأقطار العالية النمو، ويصل العدد في الولايات المتحدة إلى ٨٤٧ جهازا لكل ألف شخص.

(٤) Ben Bagdikian. The Media Monopoly. 4th. Edn., (Boston, 1992) P. 157، وانظر ايضا «لا تشتر شيئا واكتشف علاجا للإنفلونزا» The New Yourk Times. 29 November, 1997.

(5) E. Herman And R. Mc Chesney, "The Golbal Media: The New Visionaries of Corporate Capitalism" (London, 1997).

(6) www.Adbusters.Org; see also: www.oneworld.org/Ni/Issue278/Jamming .Htm/

(٧) «المتسوقون خنازير» Wall Street Journal. 19 November, 1997.

(٨) Anderson and Cavanaugh، «المائتان الأعلى: ارتفاع قوة مجموعة الشركات العالمية»، معهد دراسات السياسة (واشنطن، ١٩٩٩). حسب هذا على أساس مقارنة الناتج المحلي للشركة بمبيعاتها. وحتى لو قورن إجمالي الناتج المحلي بالقمة الفائضة، فإن القوة الاقتصادية للشركة تظل مدهشة. وإذا استخدمنا قياس القيمة المضافة فإن شركة جنرال موتورز ستبرز في المرتبة الخامسة والخمسين بين أكبر اقتصاديات العالم.

(٩) مجمعة من بيانات الدولة والشركة من قائمة Economist And Fortune 500، للعام ٢٠٠٠.

(١٠) «التجارة والأعمال: روبرت عاريا»، The Economist, 20 March 1999.

(١١) نص خطاب ستيفن بايرز Stephen Byers، Mnaoion House، في فبراير ١٩٩٩ .

Http://Www.Dti.Gov.Uk/Ministers/Archived/Byers02021999.HtmL

(12) "Pulling Apart: A State - By - State Analysis of Income Trends", Center an Budget And Policy Priorities And The Economic Policy Institute (2000).

(١٣) بيانات لجنة الانتخابات الاتحادية، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٠ .

(١٤) Roberts D. Putman, Susan J. Parr, And Russel J. Dalton «مقدمة: ما الذي يزعج الديموقراطيات ذات الأطراف الثلاثة»، في كتاب "Disaffected Democracies"، الذي حرره بوتنام وفار (Princeton, 2000), P. 14.

(١٥) «قوة مفرطة للشركات» Business Week, September 2000.

(١٦) ملاحظات لـ Eric Hobsbawm في «مائدة مستديرة: النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين»، في Prospect, Essue 44, August/ September 1999.

(١٧) «العواقب الاقتصادية لعدم تساوي الدخل»، J. Stiglitz بنك الاحتياطي الفيدرالي في مدينة كانساس، ١٩٩٩ .

(٢)

(1) William Greider, "One World, Ready Or Not", (1997), P. 362.

(٢) «السياسة الاجتماعية» Chris Pierson, منشورة في الكتاب الذي حرره وهو: David Marquu And Anthony Seldom

"The Ideas That Shaped Post-War Britain", (1996), P. 151.

(3) Desmond S. King, "The New Right: Politics, Markets And Citizenship", (1987), P. 58.

(٤) من خطبة بعنوان «حدود الخصخصة»، Nigel Lawson القاها لوصون في المؤتمر الذي نظمه معهد آدم سميث حول الخصخصة (١٩٩٨)، وهذا من اقتباس ورد في كتابك:

"The Thatcher Era And Its Legacy" (1991) P. 6, Peter Riddell

(5) Desmond S. King, The New Right Politiccs Markets And Citizenship, P. 68.

(٦) "Moralists And Hedonists" David Marqu And هذا البحث منشور في الكتاب الذي حرره:
"The Ideas That Shaped Post - War Britain", P. 14. وهو David Marqu And Seldom

(٧) المصدر السابق صفحة ١٥.

(٨) «سجل تاتشر»، في مجلة The Economist في ٢٤ نوفمبر من العام ١٩٩٠، وتقرير الرئيس الاقتصادي، يناير من العام ١٩٩٢، الجدول من ١٢-٥٩ صفحة ٤٦٢، «المشكلة مع النظريات تقييم اقتصاديات ريغان»، مجلة The Economist العدد ٢١ يناير ١٩٨٩ .

(9) John Gray, "Beyond The New Right" (1993) P. Vii.

(١٠) كلمة وكيل وزارة الخدمات الاجتماعية جون مورالتي ألقاها في لندن في ٢٦ سبتمبر ١٩٨٧ وقد اقتبسها Peter Riddell في كتابه.

(11) "The Thatcher Era And Its Legacy", P 127 Peter Riddell, The Thatcher Era And Its Legacy, P. 150.

(١٢) المصدر السابق صفحة ١٥١ .

(١٣) اقتباس ورد في كتاب:

Peter Jenkins (1987), P. 326. الذي ألفه "Mrs. Thatcher Revolution"

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) "Social Policy" Chris Pierson. البحث منشور في الكتاب الذي حرره Marqu And Seldom وهو بعنوان:

"The Ideas That Shaped Post War Britain", P. 140

(16) Desmond S. King, "The New Right. Politics, Markets And Citizenship", P. 139.

(١٧) لقد كان رئيس الوزراء الأسبق هارولد ماكميلان هو الذي وصف هذا بأنه بيع لفضيات الأسرة: بسعر بخس: «في البداية كانت فضيات الحقبة الجورجية (المقصود ها هنا الحقبة التي حكم فيها الملك جورج الخامس والملك جورج السادس الممتدة ما بين العام ١٩١٠ إلى العام ١٩٥٢- المترجم) هي التي استُغني عنها، وتلاها جميع الأثاث اللطيف الذي كان يوضع في الصالة. ثم بعد ذلك لوحات الرسام الإيطالي Canale كانالي أو كاناليتو (١٦٩٧-١٧٦٨) اشتهر برسومه التفصيلية للمدن ولا سيما البندقية). من خطبة هارولد ماكميلان، الأيرل الأول لـ Stockton، التي ألقاها في ٨ نوفمبر ١٩٨٥ أمام جماعة إصلاح حزب المحافظين. وقد اقتبس العبارة Peter Riddel في كتابه:

"The Thatcher Era And Its Legacy", Pp.27-29

(١٨) استخدم هنا ٦٧ بليون جنيه استرليني للإشارة إلى مبلغ مقداره الحقيقي ١٠٤، ٦٧ مليون جنيه استرليني.

(19) David Butler And Gareth Butler, "Twentieth Century Brithish Political Facts" (2000), Pp 430-33.

(20) John Gray, "False Dawn: The Delusion of Global Capitalism", (New York) 1998, Pp 27-28.

(21) Peter Riddell, "The Thatcher Era And Its Legacy", P. 92.

(٢٢) من بحث بعنوان "Reasons For Privatization" بقلم Madsen Pircie وقد نشر في كتاب "Privatization And The Welfare State" (1995), P. 26 الذي حرره الكتاب فيليب مورجان.

(23) Peter Riddell, "The Thatcher Era And Its Legacy", Pp. 27-29.

(٢٤) Richard P. Nathan, "The Regan Presidency In Domestic Affairs" نشرت هذه الدراسة في الكتاب الذي حرره Fred I. Greenstein وهو بعنوان "The Regon Presidency: An Early Assessment" (1983), P. 49.

(٢٥) Philip Morgan, "The Privatization of The Welfare State: A Case of Back To The Future?" نشر هذا البحث في الكتاب الذي حرره فيليب مورجان وهو بعنوان "Privatization of The Welfare State", P. 12.

(٢٦) المرجع السابق صفحة ١٥٢ .

(٢٧) انظر على سبيل المثال بحث Peter Huber بعنوان: "Technology: The Great deregulator", Forbes, Vol. 15, No. 5 (1995).

(28) Desemond S. King, "The New Right: Politics, Markets And Citizenship", P. 155.

(٢٩) المصدر السابق صفحة ١٣٩ .

(٣٠) John Burton, "Taxation Policy And The New Right". نشر هذا البحث في الكتاب الذي حرره كل من Grant Jordan ، Nigel Asstiford، وهو بعنوان:

"Public Policy And The Impact of The New Right", (1993), P. 103

(31) Peter Riddell, "The Thatcher Era And Its Legacy", Pp. 112-3

(32) Friedrich Hayek, "Law, Legislation A. And Liberty" (1979), P. 139.

(33) David A. Stockman, "The Triumph of Politics", (London, 1986), P. 6.

الهوامش

(٣٤) Michael Moran And Tony Prosser. "Introduction: Politics, Privatization And Constitutions" نشر هذا البحث في الكتاب الذي حرره موران وبروس بعنوان:

"Privatization And Regulatory Change In Europe" (1994), P.1.

(35) John Gray, "False Dawn: The Delusions of Global Capitalism", P. 39.

(36) Francis Fukuyama, "The End of Histor8y And The Last Man", (1992), P. 42.

(٣٧) انظر على سبيل المثال:

J. Toye, "Dilemmas of Development: Reflections On The Counter - Revolution In Development Theory And Policy", (Oxford, 1987).

(٣٨) Vincent Wright "Industrial PriVatization In Western Europe: Pressures, Problems And Paradoxes", نشر هذا البحث في الكتاب الذي حرره صاحب البحث وكان بعنوان:

"Privatization In Western Europe", (1994).

(39) "Twilight of A God". The Economist, 17 September, 1994.

(40) Edward Carr, "Survey of Business In Europe: What The Ministry Managed", The Economists, 23 November, 1996.

(41) "The Future Surveyed: The Future of The Capitalism", The Economist, 11 September, 1993.

(42) "The Poet - Soviet World: The Resumption of History", The Economist 26 December 1992.

(43) Francis Fukuyama, "The End of History And The Last Man", P. 41.

(٤٤) من أجل عرض شامل لأدبيات نظرية الاعتماد ارجع إلى:

Robert A. Pakeuham, "The Dependency Movement Scholarship And Politics In Development Studies", (Cambridge MA, 1992).

(45) Robert Skidelsky, "Bring Back Keynes", Prospect, May 1997, P. 30.

(٤٦) طوني بلير، زعيم المعارضة، كلمته في مؤتمر The News Corporation Leadership جزيرة هيمان أستراليا، في ١٧ يوليو (تموز) ١٩٩٥ .

(47) Martin Walker, "No Argument", Prospect, March, 2000, P. 35.

(48) John Gray, "False Dawn: The Del Usions of Global Capitalism", 282.

(٤٩) Martin Rhodes, "The Welfare State" في الكتاب الذي حرره كاتب البحث بالاشتراك مع ..Paul Heyward And Bincent Wright وكان بعنوان:

"Development In West European Politics", (London. 1997).

(50) "Europe's New Left: Free To Bloom New", Economist, 12 Februay 2000.

(٥١) المصدر السابق.

(٥٢) المصدر السابق.

(53) John Gray "False Dawn: The Delusion of Global Capitalism", P. 29

(54) "Europe Wheels To The Right", The Economist, 10 May 1997.

(55) John Gray, "Flas Dawn: The Eelusions of Global Capitalism", P. 87.

(56) "The Left's New Start: A Future For Socialism", The Economist, 11 June 1994.

(57) "Displaced, Defeated And Not Sure - What To Do Next: The Plight of Europe's Right", The Economist, 23 January 1999.

(58) Roberr taylor, "The social democrats come roaring back", New statesmen, 20 December 1999, P.26.

(59) "Europe's new Left: Free to bloom" The Economist 12 February 2000.

(٦٠) Madsen Pirie, "Reasons For Privatization" نشرت هذه الدراسة في الكتاب الذي حرره فيليب مورجان بعنوان:

"Privatization And The Welfare State", P. 26.

(61) Michael Maclay, "Amission For Britain", Prospects, March 2000, P. 24.

(٦٢) من خطاب مارغريت تاتشر المتحدثة الرئيسية باسم المعارضة من مركز المحافظين السياسي في Blackpool في العاشر من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٨، وقد اقتبس هذا بيتر ردل في كتابه:

"The Thatcher Era And Its Legacy", (1991), P.1.

(63) Kenichi Ohmae, "The Borderess Worldl Power And Strategy In The Global Marketplace", (London, 1990).

(64) "One World? The Growing Integration of National Economies", The Economist 18 October 1997.

(٦٥) ومن المدهش أن أكثر من ٥٠ في المائة من شبكة استثمار بريطانيا ذهبت إلى الخارج ما بين ١٨٨٥ و ١٨٩٤ (Kevin O'Routke And Jeffrey Williamson).

(٦٦) تذكر هذه بأزمة Barings في العام ١٨٩٠ عندما كان البنك التجاري بحاجة إلى أن ينقذه بنك انجلترا بعد أن كان يعبث في سندات أمريكا الجنوبية. وBarings هذا هو الذي هبط في العام ١٩٩٥ بعد أن راهن شريكهم في التجارة Nick Leson المقيم في سنغافورة مراهنة خاطئة على الأسهم اليابانية الآجلة التحصيل.

(٦٧) انظر نظريات العولمة في R. Barnet And J. Cavanaugh, a Global Dream: Imperial Corporations And The New World Order" (New York 1995) Raymond Vernon, Sovereignty At Bay. "The Multinational Spread of U.S Enterprises" (1971) وهذان الكتابان يريان أن توسع الإطار الحالي من الشركات المتعددة القوميات هو من حيث النوعية جديد، بينما المتشككون في العولمة من أمثال Hirst And Thompson, "Globalization In Question: The International Economy And The Possibilities of Governance" (Cambridge, UK, 1996) لهم نظرة مختلفة ويزعمون أن الاقتصاد المتعدد الجنسيات مسبوق وأن متعددة الجنسيات ليست جديدة وأن الأسواق ليست بالضرورة أكثر انفتاحا أو أكثر توسعا مما كانت عليه عبر التاريخ.

(68) World Trade Organization, "Trade And Foreign Direct Investment", 1996, Http://www.wto.org/english/news_e/pres96_e/pr057_e.htm

(٦٩) جميع هذه الأرقام مستقاة من: مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٩٩ الصادرة عن البنك الدولي.

(70) Francis Fukuyama, "The End of History And The Last Man", P. xiii

(71) Peter Riddell, "The Thatcher Era And Its Legacy", P. 234

(٧٢) Charlie Leadbearer, "Thatcherism And Progress", نشر هذا البحث في الكتاب الذي حرره Stuart Hall And Martin Jacques. "New Times: The Changing Face of Politics In The 1990s", (1989) P. 396.

(٧٣) مكتب الإحصائيات القومي، "Social Trends", (London, 1999).

(74) "Kiwis turn soor", The Economist, 11 October 1996.

(٧٥) من خطاب ألقاه بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة "Latin America And The Market: The Free Society Oon Trail", The Economist 21 November 1998.

(٧٦) من خطاب ألقاه بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة أمام الكونغرس والأمة في واشنطن العاصمة في ٢٧ يناير من العام ٢٠٠٠ بعنوان «عام الألفين- حال الاتحاد: الاقتصاد والتعليم والعناية الصحية».

(77) Focus On The Corporation, "Michael Esner Vs. Vietnamese Laborers", 24 March 1998. www.essential.org/monitor.focus/focus.8912.htm

(78) Paul Krugman, "Some Don't Want To Be Saved From Globalization", International Herald Tribune, 17 February 2000.

(79) Francis Fukuyama, "The End of History And The Last Man", P.41.

(٨٠) Debora Spar, "Foreign Investment And Human Rights", Challenge, Jan/Feb ١٩٩٩ انظر أيضا لديبورا "China(B) Polariod of Shaighai Ltd", Harvard Business School Case Study No. 794-089.

(٣)

(١) انظر دراسة Giovanini Andera Cornia المسماة، اتجاهات عدم المساواة والفقر في حقبة العولمة والتحويل إلى الليبرالية ـ من مطبوعات جامعة الامم المتحدة في العام ١٩٩٩ .

(٢) انظر لدراسة لميا كمال شاعوني وهي بعنوان «تقسيم الفقر إلى شطرين» في جريدة الرقيب التي تصدر في باريس عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس ٢٠٠٠ وانظر أيضا تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٠ .

(٣) لمزيد من التفصيلات عن تحول جنوب أفريقيا ارجع إلى دراسة W. Muro, B. Padayachee, F. Lund And I. Journal of International Deve وهي بعنوان: الدولة في عالم متغير، فماذا يمكن أن نفعل Valdoia المنشورة في:

Journal of International Development, Vol. 11, (1999).

(٤) دراسة لميا كمال شاعوني السابقة.

(5) Peter Nolan, "China And The Global Business Revolution And China And The Global Economy" (2001).

(٦) راجع برنامج الأمم المتحدة للتنمية للعام ١٩٩٩ وتقارير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٠ .

(٧) راجع مقال «عمال العالم، والآن ماذا؟ حول اختفاء العمالة المنظمة». بقلم K. Newland المنشور في مجلة Foreign ربيع ١٩٩٩ .

(٨) إذا أرت عرضا لأدبيات الموضوع ارجع إلى مقال، التنظيمات البيئية وأصحاب المصانع، اختيارات المكان: دليل من إحصاء أصحاب المصانع، بلقم Arki Lavinson المنشور في مجلة:

Journal of Public Economics 26, (1996), Pp 5-29.

(٩) يمكن أن تجد دعما لفرضية «سباق إلى الأسفل» في مقال بعنوان «فرصة لصفقة عالمية جديدة» بقلم T. & F Colling Worth, Willian Goold And Pharis F. Harvey. المنشور في مجلة Foreign Affairs. Jannuary/ February, 1994 وفي مقال «وطن في الخارج، وفي الوطن غريب، الليبرالية الدولية والاستقرار الأهلي في الاقتصاد العالم الجديد» بقلم J.G. Ruggie والمنشور في مجلة Millcnium Vol. 24. No.3. Pp. 507-527 وفي كتاب Suasan Strange's: "The Retreat of The State, The Diffusion of Power In The World Economy" (Cambride, 1996). وفي دراسة نشرتها المنظمة الدولية العدد ٤٩، (١٩٩٥)، من صفحة ٥٩٥ إلى صفحة ٦٢٥. بقلم P. Cerny وهي بعنوان «العولمة والمنطق المتغير للعمل الجماعي» وعلى أي حال فإن هناك أيضا مجموعة من الأدبيات التي تناقض هذا الرأي، بل إنها تشير إلى أن بعض الشركات تفضل أن تستقر في مناطق نسبة الانتساب إلى نقابات المهن فيها عالية. انظر مقال: «ما الذي يجذب الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات؟ دليل من مقر فرع مصنع في الولايات المتحدة» المنشور في مجلة: ..Journal of Regional Science Vol. 32. (1992). P.4 وهو بقلم كل من: J. Frediman, D. Gerlowski J.V. Tersa والدراسة التي نشرها كل من J. Silberman C.C. Voughlin. وهي بعنوان «خصائص الولاية، والمكان بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة V. Arromdee. ومنشورة في مجلة Review of Economics And Statistics. Vol. 73. (1991). Pp. 675-683. ودراسة Timolhy J. Bartik المنشورة في مجلة Journal of Business And Economic Statistics. Vol. 3. No.1. Pp 14-22. وهي بعنوان «قرارات تحديد أماكن المشروعات التجارية في الولايات المتحدة: تقدير تأثيرات انتساب العمال فيها إلى النقابات المهنية والضرائب وخصائص الولايات الأخرى». ويرى آخرون أن الاختلافات التنظيمية في أنظمة التجارة الحرة مثل الأقطار الموقعة على اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة لها تأثير ضئيل على قرارات شركة الاستثمار. طالع البحث الذي قدمه كل من Gene M. Grossman وAalan B. Krueger وقدماه لمؤتمر حول اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك في العام ١٩٩١، وكان عنوان هذا البحث الذي لم ينشر «التأثيرات البيئية لاتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة». ولم يجد آخرون ترابطا بين شدة التنظيم البيئي على سبيل المثال وقرارات استثمار الشركات. طالع دراسة G. Knogden «البيئة ومكان الصناعة» في كتاب Zeitschrift Umwelt Politik. ولكن كما أشار كل من Yoffie و Dt.S Par في بحثهما الذي كان بعنوان «سباق إلى الأسفل أو تحكم من

الأعلى»، الذي نشر في كتاب Coping With Globalization (London, 2000) Pp 31-51 الذي حرره كل من Assem Prakash And Jeffrey A. Hart من الضعف تجزئة البيانات وإقامة علاقات سببية ونماذج من اتخاذ القرارات، ولذا فإنه ليس من الواضح إذا كانت حركات الشركات مدفوعة أو غير مدفوعة بالتفاوتات في التنظيم البيئي أو معدلات الأجور. وكما أشار فإنه حتى لو كان الدليل العملي هو إلى حد ما استبعادي.. فإنها من الناحية النظرية معقولة أيضا في ظاهرها، ولا شك في أن الشركات تسعى لزيادة أرباحها ولخلق مزايا تنافسية، وإذا كان الانتقال إلى أماكن أقل تكلفة فأقل عبئا سيخدم هذه الأهداف فإن من المنطقي أن نتوقع من هذه الشركات أن تعمل على ذلك.

(١٠) نفير حقوق الإنسان Business Ethics, May/ June 1990.

(١١) ارجع إلى مؤلفات Sen حول التنمية واقتصاديات الرعاية الاجتماعية بما في ذلك كتابيه "Poverty And Famine" (1984), "Development As Freedom" (2000).

(١٢) Centre On Budget And Policy Initiatives And The Economic Policy Institute (2000) في مقال: «لا يكفي ما يعطى بالقطارة» المنشورة في مجلة Business Week, 31 January 2000, بقلم G. Koretz. وقد استمرت عدم المساواة في الدخل في الولاية الواحدة في الزيادة في معظم الولايات في التسعينات على الرغم من النمو الاقتصادي وأسواق العمل الضيقة. راجع أيضا تقرير United For A Fair Economy And Institute For Policy Studies وهو بعنوان: «عقد من الإفراط التنفيذي: التسعينات: المسح السنوي السادس بتعويضات المديرين التنفيذيين.

(١٣) «ادفعوا: رابحون وخاسرون»، The Economist 8 May, 1999.

(١٤) «الكهان يقولون رأيهم»، The Economist, 12 April 1997.

(15) P. Barcaly "Income And Wealth, Volume 1: Report of The Inquiry Group" (1995), Joseph Rowntree Foundation Report In C. Pantazis And D. Gordaon, "Tackling Inequalities, Where Are We Now And What Can Be Done?" (Bristol, 2000).

(16) United Nation Human Development Report (1999) P. 37. http://undp.org/hdro/chapter1.pdf.

(١٧) من المزايا التي تقدمها الآن شركات الإنترنت رسائل تحية ووجبات خفيفة مجانية.

(١٨) راجع على سبيل المثال مقال: «مكاسب وأجور غير المهرة تتضاءل». في جريدة: The New York Times 14 June 1998.

الهوامش

(19) The 1999 Human Development Report, UN Development Programme.

(20) W. Greider, One World, "Ready Or Not: The Manic Logic of Global Capitalism".

(٢١) اقتبساها عن جريدة H. Martin And H. Schumain في عددها Financial Times الصادر في ١٤ مايو ١٩٩٦ وأورداها في كتابهما:

"Global Trap: Globalization And The Assertion Democracy And Prosperity" (London, 1996).

(٢٢) أحاديث مع مرضى مصابين بالتهاب الكبد الوبائي.

(٢٣) التقرير الصحي لمعهد الاحصاء الرياضي: «الصيدلة وما وراءها دراسة لسوق العقاقير المضادة للاكتئاب في مجموعة الدول السبع» (كندا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

(24) Robert Whymant, The Times, 27 February 1998 (Tokyo).

(25) R.G. Wilkinson, "Unhealthy Societies. The Afflictions of Inequality" (London, 1996).

(٢٦) راجع مقال R.G. Wilkinsion في مجلة American Journal of Public Health September 1997. وهو بعنوان «الدخل وعدم المساواة والتماسك» ومقال لـ Mcdonough وآخرين المنشورة في العدد نفسه من المجلة السابقة وهو بعنوان ديناميكيات الدخل وموت الراشدين في الولايات المتحدة من العام ١٩٧٢ وحتى العام ١٩٨٩.

(٢٧) مقال «حل عدم المساواة الجديد» لـ Richard Freeman منشور في مجلة:

Boston Review December/January 1996/97.

(٢٨) «العولمة ومركب السجن الصناعي»، مقابلة أجراها Angela Davis مع Avery F. Gordon ونشرت في كتاب:

"Race And Class: The Threat of Globalism", October, 1998- March 1999.

(٢٩) اقتبست في كتاب Greider السابق ذكره في هامش ٢٠ .

(٣٠) خطبة رئيس بلدية لندن Stephen Byers.

(٣١) في كتاب Alain Lipietz المسمى La Societe En Sabiler باريس، ١٩٩٦، ص ٣١٣ .

(٣٢) ما وراء الدولة القومية، بقلم Ulrich Beck المنشورة في مجلة New Statesman عدد ٦ ديسمبر كانون الأول ١٩٩٩ صفحة ٢٥ .

(٣٣) مصدر سابق Freeman.

(٣٤) راجع مقال «المسح الاقتصادي: العولمة والضريبة: دافع الضريبة المتلاشي»، في مجلة The Economist، عدد ٢٩ يناير ٢٠٠٠ .

(٣٥) اقتبسه Ulrich Veck راجع هامش ٣٢ .

(٣٦) اقتبسه Robert Boyes في مقال نشره في جريدة التايمز عدد ٢ مارس ١٩٩٩ بعنوان «حذرت بون من هرب السيولة النقدية عن طريق الصناعة»، ٢٠ مارس ١٩٩٩ .

(٣٧) اقتبستها جريدة Guardian في مقال بعنوان «اليسار هو حيث يوجد القلب، هكذا حذر لافونتيني» ١٥ مارس ١٩٩٩.

(٣٨) مقال بعنوان "Schroder To Review Tax"، منشور في جريدة Independent عدد ٤، مارس ١٩٩٩ .

(39) The Economist, S August, 2000.

(40) The Times, 12 May 1999

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) «جفت الحنفية: الضرائب المختفية» The Economist 31 مايو ١٩٩٧ .

(٤٣) روبرت مجردا في مجلة The Economist 20 مارس ١٩٩٩ .

(٤٤) راجع "Raul Krugman, "Fuzzy Maths نيويورك ٢٠٠١ .

(٤٥) راجع كتاب Moore & Samuel: "How Corporate Welfare Won: And Congress Retreat From Cutting Business Subsidies", CATO Institute.

(٤٦) مقال بقلم كل من Donald L. Bartlett And James B. Steele بعنوان «دفع ثمن للملوثين» منشور في Times Magazine, 23 November 1998.

(٤٧) مقال بقلم كل من Donald L. Bartlett And James Steele وهو بعنوان «ولايات في حرب» ومنشور في مجلة Time Magazine, 9 November 1998, Vol. 152.

(٤٨) «دليل المستخدم: وكالات الاستثمار»، في:

Corporate Location, November/ December 1996.

(٤٩) J. Lloyd - Smith, "Dobson Poised To Approve Use of Relanza In Limited Cases". Independent, 7 October 1999 على الرغم من أن هذا الدواء لم يوافق عليه إلا أن شركة Glaxo لم تنسحب.

(٥٠) «مصيدة المساواة» في Financial Times 19 April, 1999.

(٤)

(١) تقرير الاتحاد الأوروبي حول وكالة الأمن الوطني، Daily Telegraph 16 December 1997.

(2) Adam Smith, "The Wealth of Nations", (1976).

(3) Susan Strange, "The Tetreat of The State: The Diffusion of Power In The World Economy", Cambridge, 1996.

(4) William Greider, "One World, Ready Or Not" (1997, P. 24.

(٥) مادلين أولبرايت: «دبلوماسية من الدرجة الأولى»، بيان في سماع الاعتماد أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس في ٨ يناير من العام ١٩٩٨.

(٦) كانت الحجة الروسية هي أن بحر قزوين نظام مالي مغلق ذو توازن بيئي هش، وجميع القرارات الخاصة باستغلاله اقتصاديا يجب أن تتخذ بمشاركة جميع الدول المشاركة في شواطئه، وقد أظهرت روسيا موقف المالك، نحو مخزون النفط القزويني وحول مشروعات الطاقة في الكومنولث، راجع مقال بعنوان «موسكو تضغط على الجيران لتقاسمهم عائدات النفط والغاز»، جريدة واشنطن بوست عدد ١٨ مارس ١٩٩٤، صفحة A24، ويجب أن نلاحظ أيضا أنه بعد حل الاتحاد السوفييتي بقليل جرى توقيع اتفاقية أولى بين جمهوريات حول توزيع موارد بحر قزوين شارك فيه موظفون أذربيجانيون وكزخيون وتركمان وروس، وجرى التوقيع في وزارة النفط والطاقة في موسكو. راجع أيضا مقالة بقلم Angcal Spatharon بعنوان «السياسة الجغرافية للنفط القزويني: دور دمج منطقة بحر قزوين في اقتصاد العالم في استدامة الاستقرار في منطقة القوقاز»، المنشورة في The Politics of Caspian Oil، الذي حرره B. Gokay، ونشر في (Basingstoke, 2000).

(7) Interfax, 16 And 20 September 1994 (Rusian Press Digest Database Search).

(٨) باكو، إذاعة أذربيجان، أخبار المؤتمر من H. Aliev 20 سبتمبر ١٩٩٤.

(9) Interfax, 20 September 1994 (Ruissian Press Digest Database Search).

(١٠) سلسلة مقالات منشورة في جريدة Financial Times في ١٨ يوليو و ٢٩ منه وفي ٤ أكتوبر من العام ١٩٩٧ وذلك عندما اعتمدت الاتفاقيات فعليا.

(١١) Financial Times في ٣٠ أغسطس ١٩٩٧.

(١٢) جريدة The Economist 18 سبتمبر ١٩٩٧.

(١٣) «بريطانيا مدمنة تجارة سلاح»، The Economist 18 سبتمبر ١٩٩٩.

(14) Financial Times. 30 August 1997.

(١٥) إن الولايات المتحدة هي أكبر مصدر للسلاح في العالم التي تصل (في العالم) إلى ٥٣,٤ مليار دولار (٣٧ مليار جنيه استرليني). راجع مقال Richard Norman Taylor المنشور في جريدة Guardian عدد ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠ وهو بعنوان «الولايات المتحدة تبيع نصف صادرات العالم من السلاح».

(١٦) اقتبست في مقال بعنوان «مساعد طباخ يتهم إدارة التجارة والصناعة DTIفي صفقة السلام لإندونيسيا»، في جريدة Independent 17، سبتمبر١٩٩٩. ارجع أيضا إلى الخبر المنشور في جريدة التايمز عدد ٢٦ سبتمبر ١٩٩٧ بعنوان «كوك يحظر بيع السلاح لإندونيسيا»، والخبر المنشور في جريدة Independent في ١٥ مايو ١٩٩٨ وهو بعنوان «ما زالت بريطانيا تبيع السلاح لإندونيسيا».

(17) http://www.gen.apc.org/tapol/home/htm.

(١٨) راجع مقال Michael Ignatieff وهو بعنوان «حقوق الإنسان: أزمة منتصف العمر» ومنشور في The New York Review, 20 May, 1999.

(١٩) Ahmad Rashid, "The Tailban, Islam, Oil And The New Great Game In Central Asia" (2000). وراجع مجلة The Economist العديد ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ و١٢ ديسمبر ١٩٩٥.

(20) The Economist. 3 April 1999.

(21) The Economist, 3 April 1999; Financial Times, 8 April 1999

(٢٢) انظر مقال W. Meyer المنشور في مجلة Human Rights Quarterly مجلد عدد ٢ (١٩٩٦) وهو بعنوان «حقوق الإنسان وأعضاء المجالس الوطنية». ومقال Han Park المنشور في المجلة نفسها المجلد ٩ (١٩٨٧) وهو بعنوان «قرائن حقوق الإنسان اتجاهات عالمية».

(٢٣) مقال Deboranspar المنشور في مجلة Foreign Affairs العدد مارس أبريل ١٩٩٨. وهو بعنوان «اهتمام الناس.. المركز والعامل الحاسم».

(٢٤) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

OECD Trade, Employment, And Labour Standards (1996), Ww.Oecd.Org.

(٢٥) إنني أومن بأن هناك حقوقا إنسانية عالمية معينة يجب الدفاع عنها بأي ثمن، وأن المبدأ في الدفاع عنها هو أنه يمكن بل يجب أن تكون أهم من سيادة الدولة.

(٢٦) اقتبسها Christopher Avery في كتابه:

"Business And Human Right In A Time of Change", (London, 2000).

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) مقال بعنوان «عقوبات على العراق» بقلم Derek Brown, Guardian 1 August 2000.

(٢٩) مقال بعنوان «ساحر الأفعال الصيني - جن يعود إلى الصين». The Economist, 24 April 1999.

(٣٠) راجع على سبيل المثال صحيفة التايمز عدد ٢١ أكتوبر ١٩٩٩. وصحيفة:

Daily telegraph, 25 October 1999, also Gill Bales, "Limited engagement", Forgeignaffairs, july/August 1999, Vol. 78, no4, PP. 65-76.

(٣١) مقال لجيمس بيكر بعنوان «رأي شخصي» منشور في:

Financial Times, 7 April, 1999.

(٣٢) مقال بعنوان «رأي شخصي» بقلم David Acheson Financial Time, 30 June 1999.

(٣٣) مقال بعنوان «عولمة السياسي وتسييس المعولم» بقلم Philip Cerny المنشور في New Political Economy, March 1999.

(٣٤) أرشيف استفتاءات معهد أبحاث السوق والرأي حقوق الإنسان:

www.mori.com/polls/1998/una.htm

(35) Eurobarometer, Report No. 51, July 1999.

http://europa.eu.int/comm/epo/cb/cb51

(٣٦) Allan Horgrth مكتب إعلام مؤسسة العفو الدولية في المملكة المتحدة.

(٣٧) استفتاء غالوب في ٢ يونيه ١٩٩٩ حول «موقف الأمريكيين المعادي للصين لم يتغير بعد عشر سنوات من أحداث مجزرة تايانامن» (في الصين) عام ١٩٨٩.

www.gallop.com/polls/releases/pr990603.asp.

(٣٨) إن هذه الملاحظة تستند إلى المدة التي قضيتها في العمل في روسيا ما بين ١٩٩١ و١٩٩٣ والشركة المالية الدولية ولبنك Credit Suisse First Boston.

(٣٩) مقال W. Lafeber بعنوان «التوتر بين الديموقراطية والرأسمالية خلال القرن الأمريكي». المنشور في:

Diplomatic History, 294 (Malden, MA, 1999) Vol. 23 No. 2.

(٤٠) لافابر - المصدر السابق.

(41) T.E. Vadney, The World Since 1945 (1992).

(٤٢) لافابر مصدر سابق.

(٤٣) لافابر مصدر سابق.

(٤٤) لافابر مصدر سابق.

(٤٥) لافابر مصدر سابق.

(46) Straight To Knox, 12 February 1911 Wilfred Straight Papers, Cornell University, Ithaca, New Youk.

(٤٧) R. Mokhiber And R. Weisman, «فرض عقوبات على بورما يعني فرض عقوبات على الولايات المتحدة»، المنشورة في ١٩٩٠، ٢٣ ديسمبر Focus On The Corporation, http://www.essential.org/monitor/focusfocus9707.html/

(٤٨) «إطعام شيطان الجشع»، منظمة التجارة العالمية تقرير خاص، جريدة Guardian عدد ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩.

(49) Mark Lynas, "The World Trad Organization And GMOS", Consumer Policy Review, London, November, December 1999.

(٥٠) إطعام شيطان الجشع»، منظمة التجارة العالمية خاص صحيفة Buardian ٣ ـ نوفمبر ١٩٩٩.

(51) "Midia Advisory: Initial Reports From Seattle Gloss Over Wtoissues. Fairness And Academy In Reporting" (FAIR), December 1999.

(٥٢) راجع مقال Carol Miller And Jennifer «نقد منظمة التجارة العالمية مقابل الأهداف البيئية: تقييم قانون البرنامج الدولي للمحافظة على الدولفين»، المنشور في:

American Business Law Journal, Vol. 37 (1999).

راجع أيضا مقال:

"Focus: Trade Wars The Hidden Tenfacles of The World's Most Secret Body", Independent An Sunday July 1999.

راجع أيضا مقال:

Mark Lynass "The World Trade Organization And GMOS' Consumer", Policy Review November December 1999.

(53) David Korten, "When Corporations Rule The World" (1995).

(٥٤) Carol J. Miller And Jennifer L. Croston, «نقد منظمة التجارة العالمية مقابل الأهداف البيئية: تقييم قانون البرنامج الدولي للمحافظة على الدولفين» المنشور في:

American Business Law, Journal.

الهوامش

(٥٥) «نقطة ضوء: حروب التجارة. قرون الاستشعار الخفية في جسد العالم الأكثر سرية».
Independent On Sunday; Clark. "The Lines The Poorest Nations. Independent
On" Sundy. العدد نفسه من الجريدة.

(٥٦) مقال بقلم John Madeley بعنوان «هناك حرب طعام في سياتل»، منشور في مجلة New States Man، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩. على أن المسألة حلت في النهاية بحيث يشارك Supachia على المنصب مع Moore في العام ٢٠٠٢ لثلاث سنوات أخرى.

(٥٧) مصدر سابق. Mark Lynax. راجع أيضا مقال George Monbiot وهو بعنوان "Britain And America Have Given Big Business On Inhuman Bonus" المنشور في صحيفة Guardian عدد ٢٨ أكتوبر ١٩٩٩.

(٥٨) مقال بقلم Mark D. Fefer وهو بعنوان «تجارة ليست حرة تماما»، منشور في Seattle Weekly العدد ٢٢-٢٨ أبريل ١٩٩٨. لاحظ أن المنظمة التي ألحت في طلب إسهامات كبيرة من القطاع الخاص للتجهيز لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل وهي منظمة سياتل المضيفة تشارك في رئاستها Bill Phil Condic, Mark Lynax. الرئيس التنفيذي لشركة بوينغ.

(٥٩) مصدر سابق Mark Lynax.

(٦٠) راجع أيضا المقال: «هل منظمة التجارة العالمية مكشوفة وشفافة؟» وهو بقلم كل من Marcean Gabriel And Peter. N. Person Journal of Worl Trade, Feb. 1999.

(٦١) راجع مقال Mark Millner And Stephen Bates وهو بعنوان «قواعد التجارة جرى عصيانها والسخرية منها في نزاع الموز»، صحيفة Guardian 11 مارس ١٩٩٩.

(62) Danald E. Barlett And James B. Stelle. "How The Little Guy Gets Crunched", Time Magazine.. 7 February 2000.

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) المصدر السابق.

(٦٥) الشركة الحارسة هي منظمة مراقبة شركات www.corporatewatch.org.

(٦٦) حركة تنمية العالم تقرير «الإجراء القانوني للمتقى اتصالات قاعدة البيانات»، أغسطس ١٩٩٧.

(٦٧) «من أجل بلادي، من أجل العالم». William Greider، مجلة The Nation، عدد ١٢ نوفمبر ٢٠٠١.

(٦٨) من دراسة D. Cohn وهي بعنوان: «العولمة وإمكان الفعل الإنساني». الإدارة العامة الكندية ٤٣، (٤٠) ٤٩٠٥٠٢، عام ٢٠٠٠.

(٥)

(١) مقال بقلم Michael Ellision And Martin بعنوان: «هبات سرية تحطم جميع سجلات الإنفاق»، منشور في صحيفة Guardian، عدد ٧ نوفمبر ٢٠٠٠ .

(٢) مقال في مجلة The Economist، عدد ٨ فبراير ١٩٩٧ بعنوان «المال والسياسة، سياسيون للإيجار».

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مقال بقلم Margaret Scammell بعنوان «التسويق السياسي: دروس في علم السياسة»، منشور في حولية Political Studies Xlvii, P. 720.

(٥) مقال بقلم Martin Harrop بعنوان «التسويق السياسي»، منشور في مجلة Parliament Affairs, Vol. 43, No.3. اقتبست منه Margaret Scammell في كتاب:

"Designer Politics: How Electrons Are Won" (1995) P.3.

(٦) المصدر نفسه Margaret Scammell.

(٧) من خطاب لـ Charles Lewis بعنوان «إبقاء الحكومة تحت المساءلة مركز النزاهة العامة»، ألقي الخطاب في معهد الدراسات الأمنية في ١٢ أبريل ١٩٩٩.

(٨) مقال بقلم Julian Borger بعنوان «للبيع: السباق للبيت الأبيض» منشور في صحيفة Guardian عدد ٧ يناير ٢٠٠٠ .

(٩) المصدر السابق.

(١٠) من مقال منشور في مجلة The Economist عدد ١٥ نوفمبر ١٩٩٧ بعنوان «تزويد الآلة السياسية بالوقود».

(١١) مقال بقلم Paul Hehwood بعنوان «الفساد السياسي: مشكلات ومنظورات»، منشور في فصلية Political Studies, Vol. 45, No.3 (1997) Pp. 430-31.

(١٢) مقال بقلم Charles Lewis بعنوان «مكاسب ضخمة فوق قمة الكابيتول» (المبنى الرئيسي للكونجرس في أمريكا)، مركز النزاهة العامة (٢٠٠٠).

(١٣) راجع مقال «هل الشركات / رجال الأعمال يسيئون استخدام القوة التي يمارسونها في السياسة؟» Forbes 8 فبراير ١٩٩٩، ومقال «هل مجلس العلاقات العامة في اتحاد الشركات يحدد المنافسة؟»، المنشور في:

Business And Society Journal, Chicago June 1998.

(14) Donald E. Barlett And James E. Steel. "How The Little Guy Crunched", Time Magazine, 7 February 2000.

(١٥) قدر تقرير من مكتب المحاسبة العامة الأمريكي في عام ١٩٩٦ التكلفة بالنسبة إلى دافع الضرائب ٤ . ١٢٦ مليار دولار ثمن للقرارات، و٢ . ٢٨٥ مليار دولار نفقات الفوائد، أي أن المجموع يساوي ٦ . ٤١١ مليار دولار.

(16) "You Pays Your Money", The Economist 31 July 1999.

(١٧) مــــركـــز النزاهة العــــامــــة، «شـــــراء رئيس الجـــــمــــــهــــــورية»، (٢٠٠٠) http://www.publicintegrity.org/buying .questions.htm/. راجع أيضا مقالا بقلم John Bores عنوانه «أعمال المال وفوائد الدولة المادية والشركات الخمسمائة الكبرى وحجم لجنة العمل السياسي» في مجلة:

American Sociolgical Review, Vol. 154, Pp. 821-33.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) راجع مقال Lars - Erik Nelson بعنوان «ديموقراطية للبيـع»، المنشـور فـي مجلـة New York Review of Books عدد ٣ ديسمبر ١٩٩٨.

(٢١) راجع مقال Julian Borger وهو بعنوان «للبيع: السباق إلى البيت الأبيض»، صحيفة Guardian 7 يناير ٢٠٠٠ .

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) راجع مقال Lars - Erik Nelson وهو بعنوان «ديموقراطية للبيع» المنشور في مجلة New York Review of Books عدد ٣ ديسمبر ١٩٩٨ .

(٢٤) راجع مقال Jeffrey Nirnbaum وهو بعنوان «إساءة مايكروسوفت الكبرى» المنشور في Fortune عدد ٢ فبراير ١٩٩٨ .

(25) Center For Responsive Politics, 6 September 2001. http://www.opensecrets.org/alerts6_26.asp

(٢٦) مقال بقلم Julian Borger «شركة كهرباء فحصت بدقة تنظيم بوش للطاقة»، منشور في صحيفة Guardian عدد ٢٦ مايو ٢٠٠١ .

(٢٧) مقال بعنوان «شركات الأقمار الصناعية الأمريكية والكندية متهمة بالتقصير في الحمايات»، Financial Times، عدد ٢٧ فبراير ١٩٩٩ .

ومقال Paul Mann وهو بعنوان: «الخلاف على التكنولوجيا العالية يبطئ من انعقاد مؤتمر القمة الأمريكي الصيني»، المنشور في مجلة Aviation Week Space Technology الصادر في ١١ مايو ١٩٩٨ .

(٢٨) المقال المشار إليه في هامش ٢٣ Lars-Erik Nelson.

(٢٩) مقال بقلم Andrew Jack بعنوان «كفاح من أجل الوصول إلى اتفاق يحظر الرشوة»، منشور في صحيفة Financial Times، عدد ٢١ نوفمبر ١٩٩٧ .

(٣٠) صحيفة Guardian عدد ٤ ديسمبر ١٩٩٩ .

(٣١) مجلة The Economist عدد ١٠ أبريل ١٩٩٩ .

(٣٢) مقال تعلم Hans-Dieter Klingemann بعنوان «تخطيط الدعم السياسي في التسعينيات»، تحليل عالمي منشور في الكتاب الذي حررت Pippa Norris وهو بعنوان "Critical Citizens "(1999) صفحة ٥٠.

(٣٣) مقال منشور في مجلة The Economist عدد ٨ فبراير ١٩٩٧ وهو بعنوان «المال والسياسة: سياسيون للإيجار».

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) مقال بقلم كل من Roger Jowell وJohn Curtice بعنوان «الناخبون المتشككون»، في:
British Social Attitudes, The 12th Report, Social And Community Planning Research (1995), P 141.

(٣٦) نسخة طبق الأصل عن قضية Mostyn Neil Hamilton ضد محمد الفايد، في ١٩ نوفمبر ١٩٩٩ .

(٣٧) مصدر ورد في هامش ٢٣ Lars-Erik Neslon.

(٣٨) مقال بعنوان «عولمة الاتصالات»، في The Economist 29 نوفمبر ١٩٩٧ .

(٣٩) مقال بقلم Nicholas Watt وهو بعنوان: «قرار لعبة كرة القدم جعل دعم ميردوخ لحزب العمل الجديد موضع شك». منشور في صحيفة Guardian عدد ١٠ أبريل ١٩٩٩ .

(٤٠) جريدة Sun عدد ١٨ مارس ١٩٩٧ .

(٤١) راجع مقال «وتغيب الشمس أيضا» المنشور في مجلة The Economist عدد ٢٢ مارس ١٩٩٧ .

(٤٢) مقتبس من كتاب "Murdoch: The Decline of Empire" المنشور في لندن ١٩٩٣ وهو بأقلام Richard Belfiedl, Christopher Hird And Sharon Kelly.

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) مقتبس من كتاب (1995) ,"When Corporations Rule The World" وهو بقلم .David Korten

(45) Matthew Josephson, "The Robber Barons The Great American Capitalism", 1851-1901 (1934).

(٤٦) مقال بقلم Russell J. Dalton بعنوان: «الدعم السياسي في الديموقراطيات الصناعية المتقدمة»، وهو منشور في الكتاب الذي حررته Pippa Norris بعنوان "Critical Citizens" صفحة ٧٤.

(٤٧) ارجع إلى Gallup Political And Economic Index 1991-9. 300.

(٤٨) في المسوحات التي أجرتها مؤسسة معهد Gallup في ١٩٩٨-١٩٩٩ الصحة والبطالة والتعليم ذات المعدل الأعلى وباستمرار من حيث المشكلات الأكثر إلحاحا التي تواجه إنجلترا. وفي مسح لمشروعات القوانين التي نوقشت في مجلس العموم في دورة ١٩٩٨-١٩٩٩، كان هناك ٢٢ مشروعا من بين ١٤٤ مشروعا (١٥ في المائة) تتصل بتلك المشكلات.

(٤٩) Henley Centure, "Planning For Social Change", 1996-1997 (1996). وقد اقتبس من كتاب Britain TM" (1997) P. 28" للمؤلف .Mark Leonard.

(٥٠) مؤسسة غالوب - إعلان استطلاعات الرأي، ٣ يناير ١٩٩٧:

www.gallup.com/poll/realeses/pr970103.asp.

(٥١) «مسوح القيم العالمية»، مقتبس من بحث المؤسسات والدعم السياسي ليبيا نورس والمنشور في الكتاب الذي حررته بعنوان (1999) Critical Citizens صفحة ٢٢٩.

(52) Robert Putnam, Susan Pharr And Russell Dalton, "What Is Troubling The Trilateral Democracies", (2000).

(53) "Voter Turnout From 1945 To 1997 A Global Report On Political Participation", Pp. 81 And 94.

(٥٤) «إبقاء الحكومة تحت المساءلة»، بقلم Charles Lewis مركز النزاهة العامة، خطاب في معهد الدراسات الأمنية ١٢ أبريل ١٩٩٩.

(55) Financial Times, 15 June 1999.

(56) Susan Scarrow, "Parties And Their Members", (1996), P. 57.

(٥٧) اقتبس منه في المقال الذي كتبه Jeremy Richardson وهو بعنوان «سوق محركات النشاط السياسي.. جماعات المصلحة متحدية الأحزاب السياسية» والمنشور في مجلة:

West European Polictics, Vol. 18, No.1 P.121.

(58) Susan E. Scarrow, Center For German And European Studies Working paper2, 59, University of California, Berkeley (1996).

(٦)

(١) «الاحتجاجات ضد شر الشركات الكبرى، بدأت وتجذرت عبر أمريكا المدينة الصغيرة»، Financial Times 8 أغسطس ٢٠٠٠ .

(2) Peter Melchett, "New Statesman", 10 January 2000, P. Xiii.

(٣) مقال بقلم Tony Jackson بعنوان «الشراكة العالمية تقبل على مضض المعارضة المتحدية»، منشور في Financial Times, 31 October, 1997, P. 16.

(4) Christopher Averry, "Business And Human Rights In A Time of Change" London, 2000.

(5) "New Start Workshop", New Start 2000.

(6) www.thehungersite.com.

(٧) مقال بقلم Neil Buckley عنوانه «نهوض المستهلك الأخلاقي» المنشور في جريدة Financial Times 27 أبريل ١٩٩٥ .

(8) Nancy Dunne And Stella Burch, "Clinton Moves On Sweatshop", Financial Time S August, 1996, P.3.

(٩) مقال بقلم Goger Cowe بعنوان «مواقف الاهتمام لم تعد واردة»، جريدة Guardian 12 مارس ١٩٩٩ .

(10) "Co - Op America", Harwood Group.

(١١) مقال بقلم Tony Jackson راجع الهامش ٣ .

(١٢) «شركة إنرون: مشاركة في اختراقات حقوق الإنسان»، Human Rights Watch January 1999. على الرغم من أن هذه لم تكن المرة الأولى التي تدين فيها جماعة حراسة حقوق الإنسان دور الشركات، إلا أن تقرير إنرون كان متميزا في جعل الشركة محوره وذكر لقبها.

(13) Peter Melchett, New Statesman. 10 Jan. 2000.

(١٤) مقال بقلم John Vidal بعنوان «سلطة المستهلك مستهدفة لأن تتولى مسؤولية الشركات» Guardian 27 نوفمبر ١٩٩٩ «وسوق ألمانيا للخطر/ منتوجات الاستثمار الأخلاقي في ازدهار» Handelsblatt.

(١٥) مقال بقلم Thomas Bauer بعنوان «تقرير السوق الجديد: أسهم الخضر وصناديق المال - منطقة نمو»، OKO-Zentrun NRW 23 يناير ١٩٩٩ .

(16) Richard Johnson And Daniel Greening "The Effects of Corporate Governance And Institutional Ownership Types On Corporate Social Performance". Academy of Management Journal, October 1999).

(١٧) «التعقل في تمرير الاستثمار من خلال غربال أخلاقي»، The Time, 24 Nov. 1999.

(١٨) أحاديث مع مدراء تنفيذيين، ٢٠٠٠-٢٠٠١ .

(١٩) مقال بقلم Debora Spar بعنوان «الاستثمار الأجنبي ومتابعة حقوق الإنسان»، مجلة Challenge يناير/ فبراير ١٩٩٩ .

(٢٠) أحاديث مع المؤلفة.

(٢١) مقال بقلم Debora Spar بعنوان «النور الساطع والعنصر الحاسم» المنشور في مجلة: Foreign Affairs. March/ April 1998.

(٢٢) مقال بقلم A. Maitland بعنوان «قيمة الفضيلة في عالم شفاف»، في جريدة Financial Times 5 أغسطس ١٩٩٩ .

(٢٣) مقال بقلم كل من Joanna Bale And Valerie Elliott. وهو بعنوان بارز «بايرز يدعو المستهلكين لاستخدام سلطتهم»، جريدة التايمز عدد ٢٣ يوليو ١٩٩٩ .

راجع أيضا لستيفن بايرز (يوليو ١٩٩٩): «الورقة البيضاء - الأسواق الحديثة: مستهلكون مطمئنون»، يوليو 1999.

(٢٤) راجع مقال Bale And Elliott المشار إليه في الهامش السابق.

(٧)

(١) اقتبستها دائرة التنمية الدولية DFID من كتاب:

"Viewing The World", July, 2000.

(2) Robin Anderson. "Consumer Culture And TV Programming", 1995.

(٣) أخبار «تصل إلى أي مكان»، جريدة Observer 20 أغسطس ٢٠٠٠.

(4) Robin Anderson, "Consumer Culture And TV Programming", 1995.

(٥) «إغلاق المطابع»، The Economist 11، أكتوبر ١٩٩٧ .

(٦) إندرسون - مصدر سابق.

(٧) رويترز، اتحاد الصحافيين يحذر من اندماج AOL- Times 11، يناير ٢٠٠٠ .

(8) Lynda Moors, "The Ethical Consumer: A New Force In The Food Sector", Leatherhead Food Research Association Executive Summary, 1996.

(٩) شركة Sainsbury's في منافسة لتطوير أطعمة GM الجديدة، Sunday Times 4، يونيو ٢٠٠٠ .

(١٠) مقال بقلم A. Matiland بعنوان «قيمة الفضيلة في عالم شفاف»، منشور في صحيفة Financial Times، ٥ أغسطس ١٩٩٩ .

(11) Institute of Business Ethics, Company Use of Codes of Business Conduct, 1998.

(١٢) استدم القدرة:

"The Oil Seector Report A Review of Environmental Disclosure", (1999).

(13) KPMG, "International Survey of Environmental Reporting", 1999.

(١٤) مقال بقلم كل من B. Dennis, C. Neck and M. Glodsby بعنوان «صالون التجميل الدولي: استكشاف مسؤولية اتحاد الشركات الاجتماعية» المنشور في:

Mnanagment Decision, Vol. 36, No. 10, 1999.

(١٥) مقال «علم للبيع»، مجلة Forbes Newwork, 17 May 1999.

(١٦) مقال بقلم كل من Emma Brockes and Julian Borger بعنوان «مصيدة النمر»، منشور في Guardian 26، يوليو ٢٠٠١ .

(١٧) مقال بقلم Julian Borger بعنوان «جميع رجال أعمال الرئيس»، منشور في Guardian، عدد ٢٧ أبريل ٢٠٠١.

(١٨) مقال بقلم Z. Monkheiber بعنوان «علم للبيع» Forbes 163 (10), Pp. 136-144.

(١٩) انظر على سبيل المثال مقالا منشورا في ١ أبريل ٢٠٠٠ من صحيفة Sunday Times بعنوان «مجموعات الخبراء تبيع الشركات دخول الاتحاد الأوروبي».

(20) K. Maguire, "University Takes Tobacco Blood Money", Guardian, 7 December 2000.

(٢١) «تركيز الأضواء على الشركة»، ٢ أبريل ١٩٩٨ :

www.essential.org/monitor/focus

(٢٢) مقال بقلم Ron Nixon بعنوان «هجوم الشركات على إدارة الغذاء والعقاقير»، منشور في مجلة International Journal of Health Services. Vol. 26, No.3, Pp. 361-8.

(٢٣) حديث مع مدير تنفيذي.

(٢٤) مجلس المقاطعة وحملة مقاطعة مايكروسوفت:

www.boycot2streett/com.www.venet.com

(25) www.corpwatch.org, www.igc.org, www.mcspotliht.org

(٢٦) على الرغم من أن حكم القاضي Thomas Penfold Jackson في يونيو ٢٠٠٠ في قضية مقاومة احتكار مايكروسوفت تعني أن مايكروسوفت يجب أن تكف عن توجيه المستهلكين إلى مواقع شبكاتها ومنتوجاتها وخدماتها عندما يطلبون مساعدة، فإذا علمنا أن هذا الحكم يمكن استئنافه فإن كل شيء قد يجمد حتى يجري سماع الاستئناف.

(٢٧) جريدة Guardian، عدد ٢٧ أغسطس.

(٢٨) مقال بقلم Diane Summers بعنوان «المؤسسات الخيرية متهمة بالمبالغة في مطالبات الإعلانات المالية»، منشور في Financial Times, P. 11, 4 October 1995.

(٢٩) مقال بقلم Michael Shaw Bond بعنوان «الحركة الارتجاعية العنيفة ضد المنظمات غير الحكومية»، منشور في مجلة Prospect, April 2000.

(٣٠) مقال بقلم Frank Furedi بعنوان «إنها مسألة فقدان أعصاب»، منشور في مجلة:

New Statesman, 10 January 2000 xxviii.

(31) Why Grant, "Pressure Groups, Politics And Democracy In Britain", 2nd Edn. (London, 1995).

(32) Lynda Morris, "The Ethical Consumer: A New Force In The Food Sector". Leather Head Food Research Association,

(33) National Consumer Council, Annual Review 1999:

www.ncc.org/underst.htm

(34) Neil Buckley and Peter Marsh, "Tesco Bows To Plastic Pressure", P/12. 25 April 1995.

(35) "A Sporting Chance; Tackling Child Labour In India's Sports Goods Industry". Christian Aid Report, 1997.

(36) "The Apparel Industry and Codes of Conduct: A Solution To The International Child Labolur Problem?", Burean of International Labor Aaffaircs, US Department of Laber; 1996.

(37) "Child Labour: The Way Business Help Children", Antislavery International, 1996.

(38) Committee of Ingquiry, "A New Vision For Business", (1999) P. SU; www.business-impact.org

(٣٩) مقال بقلم Frank Furedi مر ذكره في هامش ٢١ .

(٤٠) مقال بقلم Robert Shrimsley بعنوان «سلطة المستهلك ستسود على معالجة المحاكاة المتدنية لبريطانيا»، منشور في جريدة Daily Telegraph، عدد ٢٣ يوليو ١٩٩٩ .

(٨)

(١) هناك بالطبع استثناءات مثل Steeve Rubin و Silvio Perlusconi.

(2) Bibb Porter, "Ted Turner;S Amazing Story; It Ain't" P 415, 1994.

(3) "Ben & Jerry & Nato", New York Times, 28 April 1998.

(٤) «الزيادة العسكرية المفرطة في المكتب التنفيذي»، ١٣ يونيو ١٩٩٩ . «أعداء توسع حلف الناتو يحتشدون من أجل أصوات مجلس الشيوخ - نقاش في أقطار أوروبا الشرقية»، صحيفة Washington عدد ٢٧ أبريل ١٩٩٨ . «جرعات كبيرة من القيم الاجتماعية»، Financial Times، عدد ٩ فبراير ١٩٩٨.

(٥) «استهداف الزيادة الكبيرة في ميزانية كلينتون للدفاع محددة الأهداف وكثيرون يعتبرون أولويات إنفاقه في غير محلها». San Francisco Examiner. 30 January, 1999.

(٦) «رسالة إلى جيان زيمن»، بقلم T. Emerson في مجلة Newsweek International عدد ٢٩ مايو ٢٠٠٠ .

(٧) حوار مع Paul Spicer نائب الرئيس السابق، لندن، د.

(٨) عطلت المملكة المتحدة العقوبات ضد ليبيا في يوليو ١٩٩٩ عندما سلم المتهمون بحادثة لوكربي لتقديمهم للمحاكمة. والقرار بتعليق العقوبات بشكل دائم لن يتخذ إلا بعد صدور الحكم.

(9) Conor O.Clery, "Greening of The White House", Bublin, 1996.

(٩)

(١) «مخابرات التجارة والصناعة الأسترالية: مرض نقص المناعة يحتاج صناعة التعدين» جريدة Sydney Morning Herald، عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩ .

(٢) الإيدز يهدد بدفن صناعة تعدين جنوب أستراليا، Schuettler. 28، يوليو ١٩٩٩ .
http://www.wozainternet.co.za

(٣) منظمة الصحة العالمية: تقرير الصحة العالمية ٢٠٠٠ .

(٤) Bekker, Jacoline, "The Weace of Business And Government", 1998, Judge Institute of Management Studies، رسالة جامعية لم تنشر .

(٥) شركة شل لتنمية البترول النيجيرية المحدودة. «التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ عن الناس والبيئة».

(٦) «القبائل النيجيرية تقطع خطوط النفط»، صحيفة التايمز، عدد ٢١ فبراير ١٩٩٩ .

(٧) صحيفة نيويورك تايمز، يوليو ١٩٩٩ .

(٨) جون براون، محاضرة ريث Reith، صحيفة التايمز، ٢٩ أبريل ٢٠٠٠ .

(٩) مقال بقلم J. Bennet بعنوان «حق التصويت لمناطق وسط المدينة: أداة للتنمية الاقتصادية»، مجلة Planning، نوفمبر ١٩٩٨ .

(١٠) مقال بقلم م. هيكينز بعنوان «شعيرة المساعدة في المدينة»، مجلة Management Review، عدد مارس ١٩٩٩ .

(١١) في آخر الانتخابات المحلية في بريطانيا التي جرت في عام ١٩٩٩ لم يشهد جناح Newcastle Benwell – وهو إحدى المناطق الأكثر حرمانا في المملكة المتحدة في المناطق الداخلية في المدينة، وهي منطقة يعيش ثلاثة أرباع أطفالها وسط عائلات بلا دخل مكتسب – إلا حضور ١٩,٤٪ من المقترعين.

(١٢) شارك أكثر من ٩٨ في المائة من المدارس البريطانية في مشروع شركة Tesco بتزويد المدارس بالحواسيب وشركة Walkers لتزويد المدارس بالكتب المجانية.

(13) Eagle Rock Brochure- American Honda Education Corporation.

(١٤) راجع مقال «المدرسة الثانوية في نهاية الطريق» في مجلة:
New York Times Magazine, 5 July 1998.

(١٥) «تحليل: مسؤولية الشركات: آكلو لحوم البشر يستخدمون السكاكين» جريدة Guardian، عدد ١٨ مارس ١٩٩٩ . «تغيير القيم»:

http://www.bt.com/bt.com/world/sus.dev/ ;1998

(16) www.helptheaged.org.uk

(١٧) راجع على سبيل المثال:

Walker Information And Council of Foundations: "Measuring The Business Value of Corporate Philantrophy",

http://www.walkerinfo.com. أو Crossborder Monitor، عدد ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ بعنوان «مواطن الشركة: اتخاذ صورة مسؤولة اجتماعيا».

(١٨) مقال بقلم كل من Chris Marsden And Jorg Andriof بعنوان «نحو فهم مواطنة الشركة وسبيل إحداث تأثير فيها»، مجلة Journal of Gitizenship Studies, July 1998.

(١٩) المصدر السابق Chris Marsden And Jorg Andriof.

(20) Access Omnibus Surbey By Business And The Community 1997.

(٢١) «استفتاء الألفية حول مسؤولية مجتمع الشركة»، Environics, 1999.

(٢٢) «٨٥ في المائة من الشركات تستخدم تكتيك التسويق السببي»، مجلة Direct Marketing، ديسمبر ٢٠٠٠ .

(٢٣) براون، محاضرة ريث، مصدر سابق.

(٢٤) صفقة سرية لشركة نفط لإطلاق سراح سجين بورمي، صحيفة التايمز، ديسمبر ٢٠٠٠.

(١٠)

(١) إن لشركة Premier Oil على سبيل المثال دور الشريك والموصل إلى المنظمات غير الحكومية في بورما، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة أنقذوا الأطفال، التي لولاها لما استطاعت هاتان المنظمتان أن تعملا بصورة قانونية في بورما.

(٢) راجع مقال «حيث يكون دخان»، في جريدة Guardian 18، سبتمبر ٢٠٠٠ .

(٣) راجع مقالا بقلم Stephen Glass بعنوان «هدية الفني جدا»، مجلة New Republic عدد ٢٦ يناير ١٩٩٨ .

الهوامش

(٤) المصدر السابق.

(٥) من أجل الحصول على تلخيص جيد للمشكلات العامة التي تترتب على الاعتماد على الأعمال الخيرية راجع مقالا بعنوان «نقل كبير لمسؤولية الحكومة إلى المنظمات التطوعية. سر بحذر». وهو منشور في مجلة:

Public Administration Review, Washington, May/June 1996.

(٦) راجع مقالا بقلم Charles Leadbeater And Geoff Mulgan وهو بعنوان «الديموقراطية الهيفاء والقيادة الخاوية» في كتاب Lean Democracy 1994. صفحة ١٤.

(٧) أشير هنا إلى الاستعداد لدفع دولار زيادة على غرض من الملابس ثمنه ٢٠ دولارا، شريطة أن لا يكون مصنوعا بمصانع الكادحين المستغلين.

(٨) راجع مقالا بقلم I. Fuyuno عنوانه «وباء صامت»، منشورا في Far Eastern Review هونغ كونغ، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، المجلد ١٦٣. رقم ٣٩ من ص ٧٨ إلى ص ٨٠.

(٩) إن شركة Virgin Atlantic Airways التي بدأت لتوها رحلات إلى منطقة البحر الكاريبي قد دخلت في الشركة.

(١٠) لقد تمت البدايات: جاء الحاسوب مع مخطوطة Encarta Encyclopaedia ومخطوطة أخرى لبرامج التربية.

(11) Naomi Klein, "No Logo: Taking Aim At The Broand Bullies", 2000.

(١٢) لقد أدركت أقطار قليلة الصراعات المحتملة ونظمت التسويق للأطفال لتحول دون حدوث هذه الممارسات، وتحظر الدنمارك في مدارسها أي مادة أو نشاط يجري برعاية تجارية. وتستطيع الشركات في بلجيكا أن تنتج مواد ولكن المدارس ممنوعة من استخدامها، وتترك معظم الأقطار الحرية للصناعة لتنظم نفسها.

(١٣) راجع الهامش رقم ١١ Naomi Klein.

(١٤) المصدر السابق.

(15) "AOL, Time, Cite Social Goals" Yahoo! Headlines, 11 January 2000.
http://uk.News.Yahoo.Com/000111/22/gayw.html

(١٦) تواجه الشركات في الولايات المتحدة التزاما مهما. إذا كان أصحاب الأسهم فيها يعتقدون أنهم لا تُستغل استثماراتهم على الوجه الأفضل بتوجيهها لهذه الاستثمارات صوب قضايا اجتماعية، ويستطيع المستثمرون أن يقاضوا هذه الشركات على أضرار تلحق بهم.

(17) BP Harvard Business School Case Study: F. Reinhardt, "Global Climate Change And BP Amoco", (Cambridge MA, 2000).

(١١)

(١) مقال بقلم John S. Dryzek بعنوان «ديموقراطية تتجاوز الحدود القطرية» منشور في Journal of Plitical Philosophy. Vol. 7, No. 1 (1999) P. 38.

(2) Thomas Friedman, "The Lexus And The Olive Tree", 1999.

يطرح توماس فريدمان نظرية الأقواس الذهبية لمنع الصراع. التي تقول: لم يحدث أن قطرين بهما مطاعم ماكدونالد قد تحاربا ما دام في كل منهما مطعم ماكدونالد الخاص به.

(3) Jessica Matthews, Foreign Affairs.

(٤) مقال بقلم Sydney Tarrow بعنوان «الأبقار المجنونة والناشطون الاجتماعيون» منشور في كتاب Disaffected Democracies، عام ٢٠٠٠ صفحة ٢٨٦، والكتاب بتحرير من Susan J. Pharr And Robert D. Putman.

(٥) المقال المشار إليه في الهامش ١ في الصفحتين ٤٥ و٤٦.

(٦) «النظام غير الحكومي»، مجلة The Economist، عدد ٩ ديسمبر ١٩٩٩ .

(٧) من أجل الاطلاع على وصف يلقي الضوء على احتجاج سياتل راجع مقال Jeffrey St. Clair وهو بعنوان: «روزنامة سياتل: إنها غاز، غاز، غاز». والمقال منشور في مجلة New Left Review، عدد ٢٢٨٣ نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٩.

(٨) مقال «ثورة ربات البيوت تهز اليابان» منشور في صحيفة التايمز في ٢٢ يوليو ٢٠٠٠ .

(9) W. Hutton And A. Giddens (Eds), "On The Edge: Living With Global Capitalism" London, 2000.

(١٠) المرجع نفسه والموضع نفسه الواردان في البند ٥ .

(11) Richard Hofstadter (Ed), "The Progressive Movement 1900-1915" (1963), P. 2 And J. A. Thompson, "Progressivism", British Association For American Studies (1979) P. 7.

(١٢) المصدر السابق، صفحة ٢٤٩ .

(١٣) المصدر السابق، صفحة ٢٤٩ .

(14) Richard I. Mc Cormack, "The Party Period And Public Policy" (1986), Pp 326-7.

الهوامش

(١٥) المصدر السابق، صفحة ٢٧٧ .

(١٦) المصدر السابق، صفحة ٢٢٧ .

(17) J. A Thompson, "Progressivism", P. 37.

(18) Richard I. Mc Cormack, "The Party Period And Public Policy", P. 274.

(١٩) المصدر السابق، صفحة ٢٨٢ .

(٢٠) المصدر السابق، صفحة ٢٧٦ .

(٢١) المصدر السابق، صفحة ٢٧٢ .

(22) Richard Cason, "Silent Spring", Boston, 1962.

(23) Russell Dalton, "The Green Rainbow", 1994, P. 95.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) «الجماعات الخضر يكبرون»، المنشور في مجلة The Economist 17 أغسطس ١٩٩٩ .

(٢٦) «إنني متعاطف جدا مع كثير من القضايا التي يثيرها جميع الناس الذين يتظاهرون هناك»، بيل كلينتون ١ ديسمبر ١٩٩٩، اقتبستها جريدة التايمز، عدد ٢ ديسمبر ١٩٩٩ .



هذا الكتاب

كتاب «السيطرة الصامتة» تريده مؤلفته نورينا هيرتس أن يكون نصيرا للشعب والديموقراطية والعدالة. وتريد فيه أن تمتحن التبرير الأخلاقي لتلك الرأسمالية التي تشجع الحكومات على بيع مواطنيها بثمن بخس. وأن تتحدى شرعية تخسر الأغلبية فيها وتربح الأقلية، وتسعى إلى أن تظهر كيف أن السيطرة تعرض الديموقراطية للخطر، وأن وضع الشركات الكبرى في الصدارة يعرض شرعية الدولة نفسها للخطر حين تتولى هذه الشركات ـ رغم أنها غير منتخبة ـ أدوار الحكومات.

لقد تسارع نمو هذه الشركات مع نهاية الحرب الباردة بشكل هائل، وأصبحت دولة السياسة هي دولة الشركات، ورغم عدم اعتراف الحكومات بهذه السيطرة فإنها تجازف بتحطيم العقد الضمني بين الدولة والمواطن الذي هو أساس المجتمع الديموقراطي. وقد امتدت هذه السيطرة عبر الولايات المتحدة إلى دول أوروبا الغربية. وشملت دول أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى حيث غدا الناس أقل ثقة بالمؤسسات الحكومية الآن مما كانوا عليه قبل عشر سنوات، ويتجلى هذا في تراجع نسب المقترعين في الانتخابات العامة.

ويقدم الكتاب صورة جديدة ومدهشة لأنماط معيشتنا الآن، ويظهر كيف تستخدم الشركات الحكومات، وكيف تضغط عليها بطرق شرعية وغير شرعية. ويظهرالكتاب كيف أصبح الاحتجاج سلاحا أقوى من سلاح صندوق الاقتراع، كما يظهر جبروت وسائل الإعلام الكبرى في صياغة الرأي العام و توجيهه.

وتتحدث المؤلفة عن الدور الذي أخذت الشركات الكبرى تضطلع به بدلا من الدولة، من توفير ضروب من التكنولوجيا للمدارس إلى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمجتمع، وما يستتبعه هذا من سيطرة تمارسها هذه الشركات على الجهات المستفيدة من هذه الخدمات.

لقد رحبت وسائل الإعلام الإنجليزية بهذا الكتاب، وقالت عنه جريدة تايمز اللندنية «إن من المقرر له أن يترك أثرا دائما على زماننا»، أما جريدة الأوبزرفر الأسبوعية فقد اعتبرت مؤلفته واحدة من قادة المفكرين الشباب في العالم.

ISBN 99906 - 92 - 23 -8

رقم الإيداع (٢٠٠٧/٠٤٠)